

المكتبة الاقتصادية الزراعية

المعارف الرئيسية

في إدارة الأعمال الزراعية

تؤيّد ورفقابة

دكتور مصطفى فكرى

قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية

١٩٦٧



دار المعارف

المعارف الرئيسية
في إدارة الأعمال المزرعية
تؤيد ورفابة

دكتور مصطفى فكرى
قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية

١٩٦٧



دار المعارف بمصر

مقدمة

ولد الانسان أول ما ولد في هذه الدنيا وحالا يجرى وراء منابت العشب والثمار يجمعها ويقتات بها - وهذا هو طور جمع الحشائش والثمار - ثم تطور به الحال ليصبح صيادا يجرى وراء مناطق الصيد الدسم - وهذا هو طور الصيد - وباستمرار تطوره وإزدياد خبراته أمكنه استئناس بعض الحيوانات فأصبح مربيًا وراعيا لها يجرى وراء المرعى الوفير - وهذا هو طور الرعى - وبإزدياد خبراته بشئون المراعى كشف عن أنواع من النباتات أكثر صلاحية من غيرها لتحقيق أغراضه المتعلقة بقوته وبقوت حيواناته فبدأ يسعى لاستنباتها وإعداد مهادها وتوفير مقومات حياتها وما كان يتأتى له ذلك إلا بالأقامة بجوار مجارى المياه الدائمة وهذه لا تتوفر عادة إلا في وديان الأنهار العظيمة وهنا بدأ طور الزراعة . والزراعة بطبيعتها تدعو إلى الاستقرار طالما أن الزارع يسعى للحصول على ثمرات عمله . كما أن الاحتفاظ بثمار كده وتعبه كان يدعو إلى الدفاع عنها ضد أى معتد أو سالب أو ناهب وهنا اكتشف أنه لو ضم قواه الدفاعية إلى قوى غيره من الزراع المجاورين لزادت قوته وقواهم الدفاعية وبنيشوء فكرة العمل معًا والتعاون بدأت تنشأ المجتمعات الصغيرة التى اتحدت معًا بمضى الوقت لتتكون منها الاتحادات القومية التى كانت تظهر فى صورة قبائل أو مشيخات أو دول . والاستقرار والتعاون على هذه الصورة يؤديان إلى ظهور التخصص فى العمل . والتخصص فى حيد ذاته مدعاة إلى الاتقان والنبوغ . والتخصص وما يتلوه من الاتقان والنبوغ فى ميادين عديدة وعلى النطاق القومى معناه قيام حضارة . وهذا ما نلاحظه فى الحضارات القديمة التى تعتبر فى مجموعها حضارات وديان أنهار كحضارات مصر وبابل وآشور والهند والصين .

ولما كانت حضارة مصر واحدة من تلك الحضارات القديمة القائمة على الزراعة

فقد اهتم الناس والقائمون على شئون الحكم بأمورها بوصفها مصدر الاستقرار والخير والرزق في الوادى فعملوا على تقدمها وتطويرها الذى يبدو فى مظاهر عديدة كتطوير نظام الري الحوضى واختراع الشادوف والفأس والمحراث ورصد النجوم وتحديد مواعيت الفيضان والتقية والحصاد الخ .

وقد أغرت خصوبة أرض مصر وثروتها الزراعية المعتدون من كل الاجناس على الإغارة عليها واحتلالها وسلب خيراتها لصالحهم ولصالح شعوبهم وتركوا فلاحها عاريا جائعا وهو مصدر الخير كله وظلت مصر هكذا عدة آلاف من السنين إما محكومة من الخارج أو يحكمها ولى أمر من غير أبنائها يسير سياستها وأمورها وفقا لهواه حتى منتصف القرن الحالى حين قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتخلصها من الاستعمار ومن حكم الادعياء بالمصرية وما كانوا فى يوم بمصريين وترد مقاليد الحكم لأبناء مصر بصوغون سياساتهم وفقا للاحتياجات والمصالح القومية للبلاد .

وعندما عينت بقسم الاقتصاد الزراعى بجامعة الاسكندرية واشتغلت معيدا للمساعدة فى تدريس إدارة الأعمال المزرعية وممثلا لقسم الاقتصاد الزراعى فى إدارة مزرعة الكلية ورغما عن كل ما حفظناه من أن مصر بلدا زراعيًا وأن نيلها واف سعيد فقد هالتى أهال النيل ومياهه كما هالتى فقر مكتبتنا المصرية فى علم الاقتصاد الزراعى وفروعه بما فيها إدارة الأعمال المزرعية اذ لم يكن يوجد بالسوق غير كتابين لأستاذينا الجليلين عبد الغنى غنام (١) والدكتور محمد السعيد محمد (٢) رحمهما الله كما قام الأستاذ الدكتور محمد منير الزلاقى بالقاء سلسلة من المحاضرات

١ - عبد الغنى - الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع - القاهرة : مطبعة العلوم - ١٩٣٩

٢ - محمد السعيد محمد (دكتور) - الاقتصاد الزراعى - القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية

فى فرعى ادارة المزارع - التويل والرقابة - بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية
خلال ستى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ غير أن سيادته لم يتم بنشرها ومنذ ذلك الحين ظهر
عدد من الكتابات والترجمات فى ادارة الاعمال المزرعية تظهر فى صورة مذكرات للطلبة
سرحان ما تختفى بانتهاء الغرض من طباعتها .

وقد بدأ اعداد هذا الكتاب منذ قمت بتدريس مادة « ادارة الاعمال المزرعية »
بفرعيها - التويل والرقابة - لطلبة التخصص فى الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة
بجامعة الاسكندرية وبعد أن اكتمل نسبيا وفى ظل الظروف الحاضرة التى تسمى
فيها الحكومة لتحقيق الاشتراكية الزراعية وفى ظل ظروف خطط التنمية الاقتصادية
والاجتماعية الهادفة الى مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والتى تعتمد فى تنفيذها
وتويلها لحد كبير على ما توفره الصادرات الزراعية للدولة من نقد أجنبى وعملات
صعبة رأيت من الواجب اصدار هذا الكتاب متضمنا للبادئ والقواعد والنظريات
والقوانين الاقتصادية الشخصية الزراعية التى يهتدى بها فى ادارة الخلايا أى الوحدات
الاقتصادية الزراعية الصغرى التى يتكون منها جميعا البنيان الاقتصادى الزراعى
القومى المصرى وأعنى بها المزرعة المصرية ، وأرجوا أن يكون الله جلت قدرته قد
وفقتى فى عملى كما أرجوا أن يكون كتابى ورغم عدم ادعائى الكمال مرجعا ودليا وهاديا
نافعا لطلبتى وللمعنيين بشئون ادارة الاعمال المزرعية وأن يكون بداية لدراسات
أعمق وأكثر تخصصا على مزارعنا المصرية ؟

دكتور

مصطفى فكرى

الاسكندرية فى ٩ أبريل ١٩٦٦

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بوافر الشكر وعظيم التقدير الى أستاذه الجليل الدكتور محمد منير الزلاقي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية على عونه الصادق بجهده وبمكتبته الخاصة وعلى مساهمته وتشجيعه في اخراج هذا الكتاب الى حيز الوجود وعلى موافقته بسباحة العالم على نقل مقتطفات من محاضراته وأبحاثه المنشورة وغير المنشورة الامر الذي أبرز هذا الكتاب في صورته النهائية التي هو عليها الآن: والمؤلف وهو مدين بكل هذا يكرر عن صدق وإعزاز خالص عرفانه بفضل وفائق شكره وتقديره .

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة

شكر وتقدير

المحتويات

الباب الاول : مكانة الزراعة في السكون الاقصادى القومى ١

مركز الزراعة فى البنيان الاقصادى المصرى ١

حوافز اختيار الزراعة كمهنة ٢

مركز ادارة الاعمال المزرعية فى البنيان الاقصادى الزراعى المصرى ٤

الباب الثانى : تعريف ومجال ادارة الاعمال المزرعية ٦

تمهيد ٦

العلاقة بين ادارة الاعمال المزرعية وفروع العلم الزراعى الاخرى ٧

تعريف ادارة الاعمال المزرعية ٨

هدف ادارة الاعمال المزرعية ١٠

المشكلات المزرعية ١١

الباب الثالث : مصطلحات وتعريف مزرعية ١٢

مصطلحات وتعريف مزرعية عامة ١٣

صفحة	
١٥	مصطلحات متصلة بأنواع الزراعة
١٦	مصطلحات متصلة برأس المال
١٧	مصطلحات متصلة بالدخل
٢٠	الباب الرابع : ماهية وكنية التمويل المزرعى
٢٠	تمهيد
٢١	أغراض التمويل المزرعى
٢٢	مدى ارتكاز التمويل المزرعى على العلوم الزراعية الطبيعية والاقتصادية
٢٣	تمهيد
٢٣	دور العلوم الزراعية الطبيعية فى التمويل المزرعى
٢٤	دور العلوم الزراعية الاقتصادية فى التمويل المزرعى
٢٥	مدير المزرعة
٢٨	الباب الخامس : القواعد الاقتصادية التمويلية المنظمة لاختيار الزروع
٢٨	تمهيد
٢٨	قانون العلاقات المتناقضة
٢٩	قاعدة الاحلال
٣١	قاعدة الميزة النسبية
٣٣	الطبيعية المتغيرة للميزة النسبية
٣٤	قاعدة تكاليف الاستعاضة

صفحة

٣٦	أهمية فرصة الاختيار
٣٨	الباب السادس : القواعد المنظمة للعلاقات القائمة بين المزارعات
٣٨	المنتجات المرتبطة
٣٩	المزارعات المتآزرة
٤٠	المزارعات المتنافسة
٤٢	المزارعات المتعارضة
٤٦	الباب السابع : تمويل المزرعة
٤٦	تمهيد
٤٧	مميزات تخطيط النوال المزرعى
٤٧	مكونات النوال المزرعى
٤٩	أساسيات فى إدارة الأعمال المزرعية
٥٥	الباب الثامن : التعريفات المزرعية - جمع وتحليل البيانات المزرعية
٥٥	تمهيد
٥٦	جمع البيانات الخاصة بإدارة الأعمال المزرعية
٥٧	الحسابات المزرعية
٥٩	حصر البيانات المزرعية
٦١	اختيار العينات
٦١	العينة الكتلية
٦٢	العينة الاعتبائية

صفحة	
٦٣	العينه الطبقيه
٦٣	العينه الاعتباطيه الكتليه
٦٥	العينه الغرضيه
٦٥	تحليل البيانات الخاصه بإدارة المزارع
٦٥	تمهيد
٦٦	طريقه المقارنه المباشرة
٦٨	طريقه تحليل الميزانيه
٧١	طريقه دراسة الحاله
٧٢	طريقه الارتباط المتعدد
٧٣	طريقه التحليل الاقتصادي النظرى
٧٥	الباب التاسع : اختيار المزارع
٧٥	تمهيد
٧٩	العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار المزارع
٧٩	العوامل الشخصيه
٨٠	قوة الكسب المزرعى
٨٤	العوامل العماليه والاجتماعيه
٨٥	العوامل الماليه ...
٦٨	اختيار المشروع المالى المقترح للمزرعه
٩١	الباب العاشر : حيازة المزارع

صفحة	
٩١	تمهيد
٩٣	ملكية الاراضى المزرعية
٩٣	تعريف الملكية
٩٣	اكتساب الملاكية
٩٥	قيود الملكية
٩٩	تطورات الملكية
١٠٥	الباب الحادى عشر : الاستجارىة المزرعية
١٠٥	تمهيد
١٠٥	تعاريف متصلة باستجار المزارع
١٠٧	القيمة الاجارىة
١٠٧	تمهيد
١٠٧	مذعأ الاجار
١٠٨	الطرق الرئيسة لاداء الاجار
١١١	التقويم الاقتصادى الاجارى المزرعى
١١١	تمهيد
١١٢	الاجار الكسبى
١١٥	الاجار التحفظى
١١٦	الاجار المثل
١١٧	الاجار التعاقدى

صفحة

١١٩	تدخل الدولة في تنظيم الاستجارية
١٢٣	الباب الثاني عشر : ثمين المزارع
١٢٣	تمهيد
١٢٤	العلاقة بين القيمة الايجارية المزرعية والقيمة الرأسمالية المزرعية
١٢٥	التقييم الاقتصادي للمزارع
١٢٥	الثمن الجردى
١٢٦	الثمن المثلث
١٢٨	الثمن الكسبي المزرعى
١٣٧	الثمن الفعلى المزرعى
١٤٠	الباب الثالث عشر : معايير المكسب المزرعى
١٤٠	تمهيد
١٤١	معايير القيم والتكاليف والدخول المزرعية
١٤٢	معايير الحالة المالية
١٤٦	معايير نتائج النشاط الاقتصادي المزرعى خلال العام
١٤٩	معايير الكسب المزرعى
١٥٠	صافى الدخل المزرعى
١٥٠	دخل العمل المزرعى
١٥٠	دخل عمل أفراد عائلة الزارع
١٥٠	دخل عمل الزارع
١٥١	دخل الادارة المزرعية
١٥١	دخل رأس المال المزرعى

صفحة	
١٥١	دخل رأس المال المزرعى المستثمر
١٥٢	دخل رأس المال المزرعى المملوك
١٥٣	صافي الربح المزرعى
١٥٥	دخل الزارع
١٥٨	الباب الرابع عشر : سعة المزارع والمزروعات
١٥٨	تمهيد
١٩٠	العوامل المؤثرة على سعة المزارع
١٥٩	العوامل المحددة لسعة المزارع الحالية
١٦٠	غزارة السكان
١٦٢	فرص العمل المتاحة في الميادين غير الزراعية
١٦٣	حياسة الاراضى
١٦٣	حجم عائلة الزارع
١٦٥	الثروة
١٦٥	صعوبة الادارة المزرعية
١٦٦	فرق العمل والقوى المحركة
١٦٧	وفورات الانتاج المتسع
١٦٨	النمط المزرعى
١٦٨	العوامل التاريخية
١٦٩	العوامل المحددة لسعات المزارع الفردية
١٧١	معايير السعة المزرعية
١٧٢	مساحة المزرعة
١٧٢	اجمالى قيمة الناتج المزرعى

صفحة	
١٧٣	الطاقة المزرعية
١٧٧	الحصول على أحسن سعة مزرعية
١٨٠	الباب الخامس عشر : سعة المزارع والتكاليف المزرعية
١٨٠	تمهيد
١٨١	أنواع التكاليف المزرعية
١٨١	الأهمية النسبية لعناصر الانتاج المزرعى
١٨٣	التكاليف النقدية المتغيرة وتكاليف انتاج وحدة الناتج
١٨٦	متوسط تكاليف الانتاج وتكاليف الاستعاضة
١٨٩	أثر سعة المزرعة على التكاليف المزرعية
١٩٠	الاساس الاقتصادى للمزارع العائلية
١٩٤	الباب السادس عشر : رقابة الأعمال المزرعية
١٩٤	تمهيد
١٩٥	مدير المزرعة
١٩٧	بيع الخدمات الشخصية
١٩٨	الصفات الواجب توافرها فى مديرى المزارع
٢٠١	الوظائف التى يشغلها المتخصصون فى إدارة الأعمال المزرعية
٢٠٣	أجور مديرى المزارع المأجورين
٢٠٥	تقييم مديرى المزارع
٢١٠	الباب السابع عشر : مهام وصفات العمال المزرعيين
٢١٠	تمهيد

صفحة	
٢١٠	الدوافع الداعية لتشغيل العمال الاجراء
٢١٣	رغبات الرقيب المزرعى
٢١٥	مسئولية الرقيب المزرعى تجاه العمال المزرعيين
٢١٦	تصنيف العمال المزرعيين
٢١٧	المواصفات العامة الواجب توافرها فى العمال المزرعيين
٢١٨	دلائل نجاح الرقيب المزرعى
٢٢٠	الباب الثامن عشر : جدارة الانتاج المزرعى
٢٢٠	تمهيد
٢٢١	الحدود العملية لزيادة معدلات الانتاج
٢٢٣	طرق تحسين جداره الانتاج المزرعى
٢٢٥	طرق تحسين جدارة انتاج الاروع النباتية
٢٢٩	طرق تحسين جدارة انتاج الاروع الحيوانية
٢٣١	معايير جدارة الانتاج المزرعى
٢٣١	الغلة الفدائية للزراع التباقي الرئيسى
٢٣٢	الغلة من الوحدة الحيوانية
٢٣٤	الرقم القياسى للغلة الزرعية النباتية
٢٣٦	الرقم القياسى للغلة الزرعية الحيوانية
٢٣٦	الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية
٢٤١	الباب التاسع عشر : الجدارة الانتاجية العالمية المزرعية
٢٤١	تمهيد

صفحة	
٢٤٢	طرق تحسين الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية
٢٤٣	توسيع السعة المزرعية
٢٤٤	تنويل وتطوير نظام توزيع العمل المزرعى
٢٤٥	استعمال الآلات المزرعية الملائمة
٢٤٦	تحسين التنسيق الداخلى للمزرعة
٢٤٧	تحسين الصلات الاقاربية والعمالية المزرعية
٢٤٨	تدريب العمال المزرعيين
٢٥٠	معايير الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية
٢٥٠	تمهيد
٢٥٠	معايير الجدارة الانتاجية فى حالة المزارع المتخصصة
٢٥١	متوسط النصيب العمالى الفردى من المساحات المزروعة
٢٥١	متوسط النصيب العمالى الفردى من الحيوانات
٢٥٢	متوسط النصيب العمالى الفردى من وحدات الناتج
٢٥٢	متوسط النصيب الفدانى من الاجور
٢٥٣	معايير الجدارة الانتاجية فى حالة المزارع غير المتخصصة الانتاج
	متوسط النصيب الفردى العمالى من "عمل المزرعى الرجالى
٢٥٤	المنتج المباشر
٢٥٥	الرقم القياسى للناتج
٢٥٥	متوسط النصيب الفردى العمالى من الوحدات الحيوانية المنتجة
٢٥٦	متوسط الدخل اليومى من وحدة العمل المزرعى المنتج

٢٥٧	بعض المظاهر العملية للجدارة الانتاجية العمالية المزرعية
٢٦٠	الباب العشرون : الائتمان المزرعى
٢٦٠	تمهيد
٢٦١	رأس المال وأهميته بالنسبة لعناصر الانتاج الأخرى
	الاحتياجات الواجب مراعاتها عند التقديرات الرأسمالية
٢٦١	والمتحصلات المزرعية.
٢٦٢	رأس المال ليس بالضرورة مملوكا
٢٦٤	القروض المزرعية
٢٦٤	تمهيد
٢٦٦	قرارات الزراعة باستعمال القروض
٢٦٧	مقى يحسن بالزراعة الاقتراض
٢٦٨	مقدار القرض
٢٦٨	قاعدة تزايد المخاطرة
٢٦٩	معدل التكافؤ
٢٧٢	ماهية ونوع الدافع إلى الاقتراض
٢٧٧	مدة القرض ومواعيد السداد والتحوطات الممكنة لزيادة الأمان
٢٨٢	ضمانات القروض
٢٨٤	قاعدة تكاليف الاستعاضة وعلاقتها بالاقتراض
٢٨٥	أنواع القروض المزرعية
٢٨٥	تمهيد
٢٨٦	القروض طويلة الأجل

٢٨٨	القروض متوسطة الأجل
٢٩١	القروض قصيرة الأجل
٢٩٤	الباب الحادى والعشرون: مصادر الائتمان الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة
٢٩٤	تمهيد
٢٩٤	التطور التاريخى للائتمان الزراعى
٢٩٦	المؤسسات التسليفية الزراعية فى مصر قبل الاصلاح المصرفى
٢٩٧	البنوك العقارية
٢٩٧	البنوك التجارية
٢٩٧	البنوك الزراعية
٢٩٨	الجهاز المصرفى
٢٩٨	أهمية الجهاز المصرفى فى البنيان الاقتصادى القومى
٢٩٩	مرحلة تمصير الجهاز المصرفى
٣٠٠	مرحلة التأميم الاشتراكى المصرفى
٣٠٢	المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى
٣٠٢	نشوء وتطور بنك التسليف الزراعى المصرى
٣٠٦	التحول إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى
٣٠٨	نظام الائتمان الزراعى التعاونى
٣١١	التحول إلى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى
٣١٢	أغراض المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى
٣١٣	وظائف وأغراض شركات الائتمان الزراعى والتعاونى بالمحافظات

صفحة	
٣١٣	قروض قصيرة الاجل
٣١٣	قروض متوسطة الاجل
٣١٤	قروض طويلة الاجل
٣١٦	الباب الثانى والعشرون : تسويق المنتجات المزرعية
٣١٦	تمهيد : علاقة تسويق المنتجات المزرعية بإدارة الأعمال المزرعية
٣١٧	مصطلحات وتعريف تسويقية
٣١٧	تسويق المنتجات المزرعية
٣١٨	السوق
٣١٨	ظروف العرض والطلب المتجانسة
٣١٨	قانون السعر الواحد
٣١٩	الخدمات التسويقية
٣١٩	تعريف الخدمات التسويقية
٣١٩	تجميع النعم
٣١٩	تصريف النعم
٣٢٠	التوازن بين العرض والطلب
٣٢١	المراحل التسويقية
٣٢١	تمهيد
٣٢٣	المراحل التسويقية التبادلية
٣٢٢	الشراء
٣٢٤	البيع

صفحة

٣٢٦	المراحل التسويقية المتعلقة بالتعامل الفيزيقي في النعم
٣٢٦	النقل
٣٢٨	التخزين
٣٣٠	المائلة والتدريج
٣٣١	التجزئ
٣٣٢	الضم
٣٣٢	التعبئة
٣٣٢	التغليف
٣٣٣	المراحل التسويقية التيسيرية
٣٣٣	التمويل
٣٣٣	المجازفة
٣٣٤	المحاسبة التسويقية
٣٣٤	جمع وإذاعة أنباء السوق
٣٣٥	الوسطاء والمسالك التسويقية
٣٣٥	تمهيد
٣٣٥	تعريف الوسطاء
٣٣٦	الوسطاء التجاري
٣٣٦	تعريف الوسطاء التجاري
٣٣٦	تصنيف التجاري
٣٣٦	التجار المجمعين

صفحة	
٣٣٧	تجار الجملة
٣٣٧	تجار نصف الجملة
٣٣٨	تجار التجزئة
٣٣٨	الوسطاء الوظيفيون
٣٣٨	تعريف الوسطاء الوظيفيون
٣٣٨	تصنيف الوسطاء الوظيفيون
٣٣٩	السمسار
٣٤٠	التجار القومسيون نجية
٣٤٠	أصحاب منشآت المزايدات
٣٤١	المسالك التسويقية
٣٤١	تعريف المسالك التسويقي
٣٤١	العوامل المؤثرة على المسالك التسويقي
٣٤٢	اعتبارات خاصة بتسويق زروع المزرعة الفردية
٣٤٢	تمهيد
٣٤٣	الاعتبارات التسويقية المزرعية الاولى
٣٤٣	موقع المزرعة
٣٤٣	نوع الزروع
٣٤٣	موعد تسويق الزروع
٣٤٣	كمية الزروع
٣٤٤	مواصفات الزروع

٣٤٤	الاعتبارات التسويقية الزراعية الرئيسية
٣٤٥	العامل السوقى
٣٤٥	تمهيد
٣٤٦	أهمية إستكشاف الأسواق المتاحة
٣٤٦	أسواق الزروع المتاحة للزراع
٣٤٨	العامل الاجرائى
٣٤٩	البيع النقدى الفورى
٣٤٩	البيع التفويضى
٣٥٠	البيع العقدى
٣٥٠	البيع عن طريق النماسة
٣٥١	البيع المباشر للمستهلكين
٣٥٢	البيع عن طريق الجمعيات التعاونية للزراع
٣٥٢	البيع عن طريق الهيئات التمويلية
٣٥٢	البيع بالاعلان
٣٥٣	العامل الوكالى
٣٥٣	تمهيد
٣٥٣	إختيار الوكالة التسويقية
٣٥٤	الوكالات التسويقية
٣٥٥	الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية
٣٥٦	العامل الثقلى
٣٥٦	تمهيد
٣٥٦	أنواع التسهيلات الثقلية غير المزرعية

صفحة

٣٥٧	طبيعة التسييلات النقلية	
٣٥٨	تأثير طبيعة ومواصفات الزروع على اختيار وسائل النقل	
٣٥٩	تكاليف الخدمات النقلية	
٣٦٠	العامل السعري	
٣٦٠	تمهيد	
٣٦١	تحليل واستخدام الاسعار المذاعة كدلائل	
٣٦٢	تأويل وتفسير الاسعار المذاعة	
٣٦٥		مراجع عربية
٣٦٧		مراجع اجنبية

الباب الأول

مكانة الزراعة في الكون الاقتصادي القومي

مركز الزراعة في البنيان الاقتصادي المصري : تعتبر الزراعة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي المصري حيث يشتغل بها ٦٠ ٪ من جملة المرتزقين بينما يشتغل بالصناعة وهي القطاع التالي للزراعة في الأهمية ١٠ ٪ فقط. وتساهم الزراعة بحوالي ٣٥ ٪ من جملة الدخل القومي في حين تساهم الصناعة بحوالي ١٠ ٪ من جملة هذا الدخل ووفقا لبيانات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يبدو أن الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتشغيل الفرد في الزراعة تقدر بحوالي ٧٠٦ جنيه وهو رقم يقل كثيرا عن نظرائه في الصناعات الأخرى فشلا يلزم ٢٧٠٠ جنيه تقريبا لتحقيق نفس الغرض في الصناعة وحوالي ٢٣٧٠ جنيه في المتوسط في بقية القطاعات الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن منتجات الزراعة تكون حوالي ٩٠ ٪ من جملة الصادرات المصرية التي تعتبر مصدر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل المشتريات المصرية من الأسواق الأجنبية والتي تساهم حاليا مساهمة فعالة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات .

والزراعة المصرية عبارة عن مركب اقتصادي يضم أكثر من مليون وحدة اقتصادية أي مزرعة . وهذه المزارع تتفاوت في سعاتها (سعة) وأشكالها وأدواتها ومعداتنا ونوع من يعملون بها وزروعها النباتية والحيوانية والمساحات المزروعة وغير المزروعة ووسائل ربيها وصرفها ودرجة خصوبة أراضيها ودرجات يسرها وعسرها ... الخ . وتتميز الزراعة المصرية بأن سعة مزارعها صغيرة وإن كانت إلى عام ١٩٥٢ تضم مزارع يمكن أن يقال عنها كبيرة إلا أن قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في نفس العام قد حدد الملكية الفردية بما لا يزيد

على ٢٠٠ فدان خفضت إلى ١٠٠ فدان في يوليو ١٩٦١ . على أن تقوم الحكومة بالاستيلاء على ما يزيد على هذه الحدود العليا للملكية الفردية وتوزيعه على صغار الفلاحين في رقع تراوح ما بين ٣ - ٥ أفدنة لكل منتفع من القانون . ولتلافي ما قد يجره التفتيت في الملكية من أضرار وتحقيقا لمميزات الانتاج المتسع بما يتضمنه من وفورات داخلية اشترط القانون على المتفعين بالانتظام في جمعيات تعاونية خاصة بهم هلى أن تقوم هذه الجمعيات بجانب مد الزراع من أعضائها بالسلف الزراعية والبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وبيع زروعهم ... الخ بتنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف المنتجات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف الأمر الذى جعل الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى تهيمن تماما على شئون المزارع التى يملكها أعضاؤها وتديرها كوحدة واحدة . ويقال أن نجاح هذه الجمعيات فى أداء رسالتها قد دفع المسئولين إلى إقرار وتشجيع مشروع تجميع الملكيات الصغيرة فى مزارع تعاونية تشابه كثيرا فى نظمها نظم نظيراتها بالإصلاح الزراعى .

كذلك تتميز الزراعة المصرية بأنها زراعة تجارية إلى حد كبير وليست زراعة مكتفية اكتفاء ذاتيا . فالزراع المصريون بصفة عامة لا ينتجون كل ما يحتاجون ولا يستهلكون كل ما ينتجون بل تقوم بينهم وبين سكان المدن والقرى المجاورة أو البعيدة إتصالات تجارية واسعة النطاق كما تقوم مصر وغيرها من الدول الأخرى تجارة دولية واسعة ترتكز صادراتها على نواتجها الزراعية خصوصا القطن مقابل واردات زراعية ضرورية أخرى أو منتجات صناعية غالبيتها فى الوقت الحالى من النعم الانتاجية الرأسمالية اللازمة لتنفيذ خطط التوسع الزراعى والصناعى التى تهدف فى نهايه- أمرها إلى محاولة القضاء على البطالة بأنواعها بقدر المستطاع وزيادة كل من الإنتاج القومى والدخل القومى بغية رفع مستوى الهناء والرفاء القوميين .

وبالإضافة إلى هذا يمكن القول بأنه لا يمكن وصف المزارع التي يضمها البنيان الاقتصادي المصري بأنها مزارع عائلية من وجهات النظر الأجنبية وإن كان من الممكن الأخذ برأى الزلاقي الذي يعتبر المزرعة العائلية في مصر هي تلك التي تتراوح مساحتها بين ٥ - ١٠ أفدنة تحفظ .

خوافر اختيار الزراعة كمهنة : تتلخص الخوافر التي تدفع الناس إلى امتحان الزراعة في (١) الرغبة في تحقيق الطمأنينة الاقتصادية أو (٢) المعيشة في بيئة معينة أو (٣) الحصول على دخل نقدي معين .

وعلى ذلك فليس بمستغرب أن نرى بعض المزارع يشتغلون بمزارعهم الضئيلة وكل ما يصبون إليه هو الحصول منها على القدر من الزروع النباتية أو الحيوانية التي تقيم أودهم وتكفل لهم مستوى الكفاف حين تقفل في وجوههم سبل الكسب من مصادر أخرى خارج مزارعهم التي هي في كثير من الأحيان من الصغر إلى الحد الذي لا تستوعب فيه عمل رب العائلة المزرعية وحده مما يحدوه عادة إلى العمل عند الغير وغالبية المزارع الذين تضمهم هذه المجموعة يشتغلون بالزراعة بالوراثة أما لان أبوهم فلاح وجدهم فلاح... إلخ أولا لانهم لا يستطيعون أولا يجدون الجراة على ترك الريف إلى مكان آخر أو مهنة الزراعة إلى مهنة أخرى .

كما أن هناك أفراداً يتخذون الزراعة كضرب من ضروب المعيشة أى شكل من أشكال الحياة وليست عملاً اقتصادياً تستغل فيه الموارد الإنتاجية المزرعية الطبيعية والإنسانية للحصول منها على أكبر قدر من الزروع بأقل ما يمكن من التكاليف بل ينظرون إلى المزرعة كهيئة جذابة يعيشون فيها هم وأولادهم بغض النظر عن مقدار ما تمدهم به هذه المزارع من دخول نقدية أو عينية كبيرة أو صغيرة وهذا النوع من المزارع نادر الوجود بمصر وإذا وجد فهو قلة لا يعتد به .

وعموماً ولما كانت الزراعة المصرية كما سبق أن نوهنا زراعة تجارية فيمكن القول

بأن الهدف النهائي لمعظم المزارع المصرية ينحصر في السعى وراء الدخول النقدي اللازمة لتحقيق مستوى معيشة معين للزراع أو في تهيئة المبالغ اللازمة لتسيير دولاب الأعمال المزرعية وكفالة دخل نقدي أو عيني مجزئ للزراع يغطي أجر خدماته وخدمات رأس ماله وهذا الهدف هو ما يسمى عادة بالنجاح المالي .

مركز إدارة الأعمال المزرعية في البليان الاقتصادي الزراعي المصري: لما كانت الزراعة المصرية تتميز بأنها زراعة تجارية أي أن الهدف النهائي منها هو الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح فإن المزارع المصرية تعتبر والامر كذلك وحدات إنتاجية زراعية لا تفرق عن الوحدات الإنتاجية الصناعية أي المصانع والوحدات الإنتاجية التجارية أي المتاجر التي يقاس مدى نجاحها أو فشلها بمقدار ما تغله من دخول صافية مقاسة بمقياس القيمة أي النقود . والتحكم في مثل هذه الدخول النقدية الصافية يقتضى من الزراع تمويل ودوام لإختبار وتكييف وإعادة تكييف مناويل تلك المزارع ثم تسيير العمليات المزرعية وهذا ليس بالامر اليسير فالمزارع لها مشاكلها الخاصة بالائتمان والحصول على القروض والضرائب والديون العقارية والتجارية وتوفير الأموال المستثمرة في الأراضي الزراعية والآلات والمعدات ورؤوس الأموال المتداولة ... الخ وهذه الوجوه جميعا تتضمن أشكالا عديدة من ضروب المنافسة الاقتصادية والمجازفات والتكاليف والخسائر الناجمة عن الآفات تحتاج لحلها إلى الاستعانة بالحقائق والقواعد والأساليب الاقتصادية كما هو الحال في كافة الأعمال الاقتصادية الأخرى . وهذه الحقائق والقواعد والأساليب يضمها علم الاقتصاد بوجه عام ويضم علم الاقتصاد الزراعي الجزء الخاص منها بمهنة الزراعة أما الجزء الخاص منها بالمزرعة الفردية فيضمه فرع إدارة الأعمال المزرعية المعروف باسم إدارة المزارع . وإدارة الأعمال المزرعية تقف على قدم المساواة مع كل من إدارة الأعمال الصناعية وإدارة الأعمال التجارية والأولى منها عبارة عن أحد

فروع علم الاقتصاد الصناعى الذى يضم الحقائق والقواعد والأساليب الاقتصادية المتصلة بصناعة الصناعة أى الصياغة والثانية فرع من فروع علم الاقتصاد التجارى الذى يضم بدوره الحقائق والقواعد والأساليب الاقتصادية المتصلة بصناعة التجارة. وتختص إدارة الأعمال الصناعية بالمصانع الفردية وإدارة الأعمال التجارية بالمناجر الفردية وبالمثل تختص إدارة الأعمال الزراعية بإدارة المزارع الفردية وذلك لان كلا من هذه الوحدات أى المنشآت الانتاجية تشابه فى كونها جميعا منظمات اقتصادية تتفق فى هدفها النهائى إلا وهو تحقيق النجاح المالى أى الحصول على الارباح ولا يفرق بينها إلا نوع وطبيعة النعم التى تنتجها أو الخدمات التى تؤديها .

الباب الثاني

تعريف ومجال ادارة الأعمال المزرعية

تمهيد : تشمل إدارة الأعمال المزرعية نوعا من الدراسة يختلف عما تتضمنه العلوم الزراعية الأخرى وتتميز دراستها العملية أى التطبيقية بكونها لا تهتم فقط بالحقائق وشأنها فى ذلك شأن بقية العلوم الزراعية الأخرى - بل وأيضا بطريقة تكوين مركبات مختلفة من هذه الحقائق تعمل متناسقة مع بعضها فى الوحدة الانتاجية الزراعية أى المزرعة بما يكفل للزراع تحقيق أكبر ربح صافى وهى فى هذا تختلف عما عداها من بقية العلوم الزراعية . فالعلوم البيولوجية كعلم الزروع الحقلية وعلم انتاج الحيوان مثلا تفسر لنا احتمالات كمية الغلة الناتجة من استعمال صنف معين من الزروع الحقلية أو الافضلية النسبية لإنتاج زرع حقلى معين آخر فى منطقة أو اقليم معين فى وقت معين أو تأثير استعمال عليقة معينة على زيادة العلة الناتجة من الوحدة الحيوانية . . . الخ . والعلوم الهندسية توضح لنا مزايا وفوائد استعمال كل نوع من أنواع المواد المستخدمة فى البناء أو المستعملة فى الحرث كالجرارات أو القوى المحركة . . . الخ . والعلوم الزراعية الأخرى . ولكن هل من الممكن لكل واحد من هذه العلوم أن يهدينا إلى أيها أفضل هل شراء جرار جديد أو بناء ملحق للمخازن ؟ أو أيها أفضل من ناحية المحافظة على خصوبة التربة أهى استمرار زراعة القطن رغم تفوق أرباحته أم اشراك زراعة البقوليات معه . . . كل هذا فى ضوء اعتبارات التكلفة والاسعار والأرباح وعوامل أخرى متداخلة تختلف من مزرعة لأخرى . هذه كلها مشاكل عملية عديدة معقدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظريات التى تضمها العلوم الزراعية الأخرى ولكن من العسير جدا الاجابة عنها الا من خلال تخيل صورة كاملة للموقف المزرعى خارج نطاق أى من هذه العلوم تدخل فى الاعتبار كل أنواع العلاقات القائمة والمحتملة بين مختلف

أوجه النشاط الاتجاعي في المزرعة كوحدة . وإدارة الاعمال المزرعية هي الإدارة الوحيدة المأمونة التي تهىء لنا بقدر المستطاع السبل لتخيل مثل هذه الصورة .

العلاقة بين إدارة الاعمال المزرعية وفروع العلم الزراعى الأخرى : تنتمى العلوم الزراعية بما فيها إدارة الاعمال المزرعية التي تعتبر أحد فروع علم الاقتصاد الزراعى إلى ما يسمى بمجموعة العلوم التطبيقية وتنحصر مجالات هذه المجموعة من العلوم في السعى وراء السيطرة على القوى الطبيعية - هذا في مجموعة العلوم التطبيقية الطبيعية - أو على القوى الاجتماعية كما في حالة العلوم التطبيقية الاجتماعية التي يضمها بنيان اقتصادى معين وتوجيهها بما ينفع الإنسان مباشرة . والزارع لكي يصبح مديرا ناجحا لمزرعة معينة ما عليه أن يلم الماما كافيا بما تضمنه العلوم الزراعية الاجتماعية والاقتصادية والعلوم الفيزيائية والعلوم التكنولوجية من معارف زراعية وأن يهتدى بهذه المعارف في استغلال ما يتضمنه بنيانه الاقتصادى الشخصى أى المزرعة من موارد طبيعية وإنسانية بغية الحصول منها بمجتمعه على أقصى ما يمكنه من أرباح . فهو مثلا يستعين بما يتضمنه علم الأراضى من معارف في استصلاح واستزراع أو زيادة خصوبة أراضى مزرعته ويستعين بما تتضمنه علوم الفاكهة والخضر والزروع الحقلية والأشجار الخشبية وتربية الحيوان ... الخ في انتاج زروعه النباتية والحيوانية وبمحتويات علم الحشرات والمبيدات الحشرية وأمراض النباتات والطب البيطرى في مقاومة ما يصيب هذه الزروع من آفات وأمراض ويعلم الهندسة الزراعية في إقامة منشآت مزرعته وشراء الآلات اللازمة لها وأصلاحها وصيانتها وبما تتضمنه علوم السيكولوجيا الريفية والمجتمع الريفى في توجيه ماتحت يديه من موارد إنسانية نحو تحقيق أكبر فائدة مرجوة . وبالاختتام بما يتضمنه علم الاقتصاد الزراعى من معارف اقتصادية زراعية في السيطرة على القوى الاقتصادية المتعلقة بالقدر من الموارد الطبيعية والموارد الانسانية التي يضمها بنيانه الاقتصادى

الشخصى أى المزرعة بغية الحصول منها مجتمعه على أكبر قدر من الغلة الزراعية بأقل قدر من التكاليف . . . الخ .

وتدخل محتويات غالبية العلوم الزراعية ضمن دائرة مباحث فرع إدارة الأعمال المزرعية الأمر الذى يبدو منه أن مجالها يعتبر أكثر مجالات تلك العلوم اتساعاً غير أنه يتميز عنها فى أنه لا يأخذ فى اعتباره فقط كل ما يتضمنه تلك العلوم من معارف واكتشافات جديدة بل وينظر أيضاً بعين الاعتبار إلى ظروف كل مزرعة فردية على حدة وإلى هدف الزارع النهائى الذى ينحصر فى تحقيق أكبر ربح تقضى من عمله المزرعى . ولكى يحقق الزارع هذا الهدف عليه أن يوزع عمله ورأس ماله ومقدراته على عملياته المزرعية المتنافسة على تلك الموارد بطريقة متوازنة تكفل له الحصول على أكبر النواتج المزرعية الممكنة بأقل ما يمكن من التكاليف كل هذا فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية المختلفة المتعلقة بالقيمة والثلث. وهذا لن يتأتى للزارع إلا إذا استعان بمجموعات المعارف التى درسها منفصلة فى العلوم الزراعية الأخرى أو مجتمعة فى فرع إدارة الأعمال المزرعية الذى يعتبر رابطة الوصل بين هذه الفروع من العلم الزراعى .

تعريف إدارة الأعمال المزرعية : لإدارة الأعمال المزرعية تعاريف عديدة بعضها مقتضب وبعضها مسهب وشامل . ويمر ذلك عادة إلى اختلاف وجهات نظر الكتاب عند وضعهم لمثل هذه التعاريف . فأدامز ينظر إلى إدارة الأعمال المزرعية على أنها موضوع وعلى أنها طريقة . فأدارة الأعمال المزرعية كموضوع إن هى إلا استعراض للمكتشفات العلمية المتصلة بإدارة الأعمال الاقتصادية وطريقة تطبيقها على الأعمال المزرعية للحصول منها على أكبر تيار متصل من الأرباح المزرعية . أما إدارة الأعمال المزرعية كمطريقة فهى إلا استعمال القواعد العلمية المجربة فى انتخاب وتحويل أى تنظيم المزرعة الفردية والسيطرة على عملياتها الانتاجية المزرعية

بطريقة تكفل الزارع الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح من عمله المزرعى .
أما إيفيرسون . فيعرف إدارة الأعمال المزرعية « بأنها العلم الذى يدرس ويختبر
التويل والعمليات المزرعية فى مزرعة ما من وجهة النظر الخاصة بالكفاية الانتاجية
واستمرار تدفق الأرباح على الزارع من مزرعته » . وتعريف إيفيرسون يفترض
أن المزرعة الفردية هى المجال الذى تجرى فيه العمليات المزرعية فى ظل كل
الاعتبارات الخاصة بالكفاية الانتاجية لعوامل الإنتاج وبالاربحية المزرعية دون
ما نظر إلى الاهتبارات الخاصة بتأثير الزراعة كوحدة على الرخاء القومى . كما يشترط
لنجاح فاعلية القواعد الأساسية لعلم إدارة الأعمال المزرعية أن يكون الزارع ملما
بأساليب الإنتاج ومتمرنا على مزاولة العمليات المزرعية فى الاقليم الذى توجد به
المزرعة كما يجب أن يكون ملما بالقواعد الأساسية لإنتاج مختلف الزروع النباتية
والحيوانية التى سيجرى إنتاجها على المزرعة .

وإدارة الأعمال المزرعية من وجهة نظر الزلاقي لها ثلاث زوايا مختلفة وهى
علم وفن وعمل اقتصادى ، ، **فإدارة الأعمال المزرعية كعلم** إن هى إلا الفرع من علم
الاقتصاد الزراعى الذى تتناول مباحثه المزرعة بوصفها الوحدة الاقتصادية
الانتاجية الرئيسيه فى البنيان الاقتصادى الزراعى . **وعلى ذلك فعلم إدارة الأعمال
المزرعية** إن هو إلا مجموعة القواعد والحقائق والروابط القائمة بينها التى تظهر فى
صورة أفكار وآراء ونظريات تخمينية ونواميس وأساليب يهتدى بها الإنسان فى
إستغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية والإنسانية الكائنه فى مزرعته واحدة أى
التي يهتدى بها فى توجيه عمليات إستغلال الموارد المزرعية الوجهه الكفيلة بالحصول
منها على أكبر قدر من الغلة الزراعية . بأقل قدر من الجهود الإنسانية المزرعية
للحصول على أكبر قدر من الأشباع الكلى لمشتريات الزارع الماديه أى السلع والغير
ماديه أى الخدمات من مزرعته .

ويمزى اعتباره **ادارة الاعمال المزرعية** فنا إلى أن مهارة الزراعة ليست موارثة من الناحية الطبيعية البيولوجية ولكنها مكتسبة من الناحية الادارية التي هي وليدة الاختبار العميق للأفكار التي تتضمنها دراسات نظرية خاصة بالنماء وتكوين المهارة في تأدية الأعمال المزرعية المختلفة وبعيدة عن الدراسات المنفصلة لعناصر الإنتاج المزرعية كما ونوعا وتأثيرها على كمية الناتج أو التكلفة أو الدخل المزرعي .

وينظر إلى **ادارة الاعمال المزرعية كعمل اقتصادي** على أساس أنها لا تختلف في كثير أو قليل عن أى عمل إقتصادي آخر منظم تجرى فيه مختلف العمليات الإنتاجية بقصد الربح فالزراع بوصفه مدير الوحدة الاقتصادية الإنتاجية الزراعية أى المزرعة - وشأنه في ذلك شأن مدير المصنع ومدير المتجر - عليه أن يستخدم المبادئ التي تتضمنها إدارة الأعمال الاقتصادية في التمويل وفي إستغلال مافي مزرعته من موارد طبيعية وموارد إنسانية بما يحقق له الحصول على أكبر قدر من الاستفادة. وإدارة المزارع بأوصافها هذه إن هي إلا علم تطبيقي يستمد مبادئه من مجموعات العلوم الاقتصادية والعلوم التكنولوجية والعلوم الإجتماعية كما سبق إيضاحه .

هدف ادارة الاعمال المزرعية : هدف إدارة الأعمال المزرعية هو الحصول من الوحدة الاقتصادية الإنتاجية الزراعية أى البنيان الإقتصادي الشخصي الزراعي أى المزرعة وما تضمنه من مميزات أقصى ما يمكن من الأرباح وفقا لخطة بعيدة المدى صممت بمنتهى الوضوح والدقة . ومثل هذا الهدف يشتمل على إختبارات عديدة تستخدم **أولا :** عند إختيار الزراعة كهيئة **ثانيا :** عند انتخاب زراعي معين **ثالثا :** عند انتخاب المزرعة وتجهيزاتها و**رابعا :** وأخيراً عند الإشراف على تنفيذ العمليات المزرعية في المزرعة بوصفها أى عمل إقتصادي مستمر والثلاثة الأولى تدخل في نطاق التنظيم المزرعي والآخرى يتضمنها ما يطلق عليه اسم الرقابة المزرعية .

مجال ادارة الاعمال الزراعيه : يتضمن فرع ادارة المزارع أى ادارة الاعمال المزرعية ميدانين رئيسيين هما التمويل (أى التنظيم المزرعى) والرقابة المزرعية ورغمما عما يقال من أن كلا من هذين المصطلحين مرادف لإدارة الاعمال المزرعية إلا أنها فى حقيقة الامر جزئين متكاملين تضمها معا إدارة المزارع ويكاد ينفرد كل منها عن الآخر بمجموعة قواعده وحقائقه وأفكاره وأساليبه وإن كانا فى أحيان كثيرة يتداخلان مع بعضهما .

ويقصد بال**تمويل المزرعى** تصميم المناويل أى النظم التى سيسير على منوالها خطوات الرقابة المزرعية أى التنفيذ المزرعى وقد يطلق أحيانا على التمويل اسم التكيف أو التنظيم المزرعى . والتكيف يسبق التنفيذ وبغير التنفيذ يفقد التمويل قيمته كما أنه بغير التكيف الدقيق يمتنع التنفيذ السليم .

ويقصد بال**الرقابة المزرعية** أى التنفيذ المزرعى تسيير العمليات المزرعية وفقا للمناويل المرسومة لتحقيق الهدف المنشود والرقابة المزرعية إن هى إلا التوجيه الفعلى لدقة العمليات المزرعية بما فى ذلك تطبيق نتائج الدراسات التنويلية (التنظيمية) ومراقبة التفاصيل الادارية المتنوعة التى تستدعى لانتباها وعناية خاصة فى كل ماله اتصال بسير العمليات المزرعية .

المشكلات المزرعية : يجابه الزراع مشاكل عديدة بعضها اقتصادى والبعض الآخر فيزيقى تستدعى اتخاذ قرارات عاجلة وحازمة . وبعض هذه القرارات قد تكون ذات آثار خطيرة وحيوية بالنسبة للزراعة حاليا ومستقبلا . الامر الذى جعل البعض يعرف **ادارة الاعمال المزرعية** بأنها « علم الاختيار واتخاذ القرارات » .

وتتعلق **المشكلات الفيزيقيه** بالسعة المزرعية وبحجم الميزعات وبالتنوع والتخصص فى انتاج الزروع وباختيار أنواع الزروع الحيوانية والنباتية التى سيجرى

انتاجها في المزرعة ودرجة خلطها . وبكمية ونوع الموارد المزرعية التي ستوجه لإنتاج كل زرع على حدة . وبأساليب الإنتاج التي سيجري العمل بمقتضاها في المزرعة . وبامكانيات استبدال عنصر انتاجي بآخر أو زرع معين بدلا من زرع معين آخر . . الخ . وبمدى استخدام العمال والآلات واحلال كل منهما مكان الآخر . وأنوع وأحجام المباني اللازمة للمزرعة . وبطرق صيانة خصوبة الاراضى وابادة الحشائش ومنع تدهور التربة بعوامل التعرية وبارتفاع مستوى الماء الارضى واستخدام المخصبات الطبيعية والكيمياوية . . الخ وبتوفير وسائل الري والصرف والنقل في المزرعة . وبادخال عامل الوقت في عمليات الإنتاج بالمزرعة كاعداد قوائم بمواعيد اعداد الارض والتنقية والرى والعزق . . الخ وبتعديل وتبديل كل من هذه البرامج بين آن وآخر وفقا لتغير الظروف وما يتمشى وصالح المزرعة .

وتتضمن المشكلات الاقتصادية المسائل المتعلقة بالاسعار والتكاليف والعلاقات بين العرض والطلب على الزروع النباتية والحيوانية حاليا ومستقبلا . بتقييم المشروعات . وبتأمين الاراضى والزروع والآلات والمعدات . . الخ . وبتدبير أمر القروض وتمويل العمليات المزرعية وبمحاذاة الاراضى وتقدير قيم الإيجارات وتحديد نوع الإيجار كأن يكون نقدا أو عينا أو مشاركة ولاعداد السياسات المزرعية وتعديلها وتبديلها في ضوء التغيرات الاقتصادية المحتملة . وبتقدير قيم الاجور والمكافآت والمنح . . الخ .

كل هذه المشكلات المتداخلة المعقدة يجب على المزارع عند اتخاذ قرارات بشأنها أن يهتدى بما تتضمنه إدارة الاعمال المزرعية من قواعد وأفكار ونواميس ونظريات زراعية متجمعة من فروع العلم الزراعى المختلفة واقتصادية مزرعية منبثقة من تعاليم علم الاقتصاد الزراعى .

الباب الثالث

مصطلحات وتعريفات مزرعية

يتضمن فرع إدارة الأعمال المزرعية عدداً كبيراً من المصطلحات المزرعية ستعرض فيما يلي إلى المصطلحات والتعاريف الواجب الإلمام بها أولاً وبصفة مبدئية قبل الخوض في تفاصيل أخرى تسهلاً لدراسة هذا الفرع من علم الاقتصاد الزراعي على أننا سوف نتعرض للمصطلحات والتعاريف المزرعية الأخرى كلاً في حينه .

مصطلحات وتعريفات مزرعية عامة :

مزرعة : المزرعة عبارة عن مساحة من الأرض في قطعة واحدة أو في عدة قطع منفصلة تحذف قد تكون متباعدة ولكنها تدار كوحدة واحدة بواسطة صاحبها أى مالكها أو مستأجرها أو مديرها على أن تستعمل رئيسياً في إنتاج الزروع النباتية أو الحيوانية أو المشتقات الحيوانية جميعاً مجتمعة أو بعضها فقط إنتاجاً تجارياً .

مزرعة حيوانية : هي عبارة عن مزرعة تختص رئيسياً وعادة فقط في إنتاج الماشية والأغنام الخ وعلى ذلك فإنتاج الزروع النباتية بها يقتصر على العلف اللازم لغذاء تلك الحيوانات .

مزرعة نباتية : هي عبارة عن مزرعة تختص رئيسياً وعادة فقط في إنتاج الزروع النباتية الحقلية والخضرية والفاكهية أما إنتاج الزروع الحيوانية فيجرى فيها عرضاً وبصفة غير أساسية .

مساحة المزرعة : عبارة عن سعتها مقاسة في صورة عدد الأقدنه التي تضمها بما في ذلك أراضي الأشجار الخشبية (الغابات) والمراعى ومجارى المياه والبور والزروع النباتية الجارية إنتاجها .

المساحة الصالحة للزراعة المساحة الصالحة للزراعة هي عدد الافدنة الصالحة لانتاج الزروع النباتية سواء كانت هذه الارض مزروعة كلها أو بعضها في وقت معين ومستعمله في انتاج نباتات المراعى أو الأشجار أو الزروع النباتية الأخرى .

المساحة المزروعة : هي مساحة الارض التي يجرى زرعها وحصدها في عام ولا تتضمن هذه المساحة اراضى المراعى أو الأشجار الخشبية (الغابات) .
الزروع : الزرع عبارة عن أى محصول من المحاصيل النباتية أو المحاصيل الحيوانية الجارى انتاجها فى المزرعة كالقطن والقمح والبرتقالة والجاموس والفول والأغنام .. الخ .

المزيرة : المزيرة عبارة عن الوحدة الانتاجية المزرعية المستعملة فى إنتاج زرع نباتى أو حيوانى معين . وبهى بهذا تتضمن الشطر من عناصر الانتاج أى الارض والعمل ورأس المال والإدارة الموجهة نحو إنتاج هذا الزرع النباتى أو الحيوانى المعين .

المساحة الزرعيه : المساحة الزرعيه هي مجموع مساحات الزروع النباتية التى جرى انتاجها وحصادها فى عام زراعى واحد . وعادة تكون المساحة الزراعية أكبر من المساحة المزروعة لأن معظم الاراضى الزراعية فى مصر تلتج أكثر من زرع نباتى واحد فى العام على نفس الرقعة من الارض .

الاسلوب المزرعى : الاسلوب المزرعى هو الطريقة أو السلوك المتبع فى إنتاج زرع نباتى أو حيوانى معين .

المزوعة العائليه : هى المزرعة التى يقوم الزارع وأفراد عائلته أساسا بأداء كل أو معظم العمليات المزرعية الواجب أدائها عليها وله أن يستعين بعامل أو اثنين مؤقتين أو مستديمين .

فدان زرعى : الفدان الزرعى عبارة عن مساحة من الأرض قدورها فدان واحد أما مغطاه بزرع نباتى معين أو خالية خلوا دوريا (متروكة بور لراحتها حسب مقتضيات الدورة الزراعية) أو تعايقيا (خلو مؤقت بين الزروع التعايقية) أو بور غير مستعملة ولاكنها غير مهجورة . والفدان السطحى الذى يستعمل فى إنتاج زرع واحد فى السنة الزراعية يصبح فدانا زرعيا وإذا استعمل فى إنتاج أكثر من زرع واحد فقد يصبح فدانين زرعيين أو ثلاثة أو أكثر تبعا لعدد الزروع التعايقية عليه فى نفس السنة الزراعية وعلى ذلك فالفدان السطحى قد يكون احاديا أو ثنائيا ... الخ .

قيمة اللوازم المعيشية المزرعية : قيمة اللوازم المعيشية المزرعية هى صافى قيمة الجزء من منتجات المزرعة الذى يحتجز لاستعمال الزارع وعائلته وهذه اللوازم تشمل الاغذية والوقود والمسكن ... الخ وتحسب هذه القيمة بطرح تكاليف لإنتاج اللوازم المعيشية من جملة قيمتها والتكاليف تتضمن تكاليف الاستنفاد والتصليلات والترميمات الجارية وقيمة اللوازم المعيشية لا تدخل ضمن صافى الدخل المزرعى كما سينوه عنه فى حينه) .

مصطلحات متصلة بأنواع الزراعة :

الزراعة التجارية : هى استغلال الموارد الانتاجية الطبيعية والانسانية فى إنتاج زروع نباتية وحيوانية بقصد بيعها فى السوق والحصول منها على دخل نقدي .

الزراعة لبعض الوقت : وهى الزراعة التى لا يتفرغ لها الزارع كل الوقت بل يزاول بجانبها حرفة أخرى غير زراعية .

الزراعة المكثفه ذاتيا : هى الزراعة التى يجرى فيها استغلال الموارد الانتاجية الطبيعية والانسانية بقصد إنتاج زروع نباتية وحيوانية لاستعمالها

اساسا في سد احتياجات واشباع رغبات افراد عائلة الزارع عينا أى بدون بيعها في السوق .

الزراعة المتنوعة : هي الزراعة التي يكون دخلها المزرعى ناتجا من عدد من الزروع المختلفة.

الزراعة المتخصصة : هي الزراعة التي يكون الجزء الأكبر من دخلها المزرعى مصدره مزرعة واحدة .

الزراعة الغزيرة أى الكثيفة (المهنداة) : هي الزراعة التي تستعمل فيها كميات كبيرة من العمل ورأس المال على الوحدة السطحية من الأرض المزروعة .

الزراعة الخفيفة أى البهواة : هي الزراعة التي تستعمل فيها كميات صغيرة نسبيا من العمل ورأس المال على الوحدة السطحية من الأرض المزروعة .

مصطلحات متصلة برأس المال :

رأس المال المزرعى : هو القيمة النقدية الحالية (الجارية) لمزرعة ما بجميع مشتملاتها مقدرة بالسعر الجارى للسوق مضافا اليها المبالغ المخصصة للانفاق منها على العمليات المزرعية المختلفة . **وبمعنى آخر** فإن رأس المال المزرعى عبارة عن رأس المال النقدى وهذا يشمل القيمة النقدية لرأس المال الثابت مضافا اليه رأس المال المتداول وعادة يحتسب رأس المال المزرعى مرة كل سنة في تاريخ معين .

رأس المال المستثمر : رأس المال المزرعى المستثمر ليس مرادفا لرأس المال المزرعى فهو عبارة عن المبالغ التى انفقت فعلا على المزرعة ويندرج جدا أن يتساوى رأس المال المزرعى المستثمر مع رأس المال المزرعى فالمعتاد أن يفوق أحدهما الآخر وذلك بسبب اختلاف القيم النسبية لكل منهما في وقت استثمار المبالغ النقدية الممثلة لرأس المال المزرعى المستثمر ووقت تقدير القيمة النقدية الجارية أى قيمة رأس المال المزرعى .

رأس المال المزرعى الثابت : هو قيمة الأرض وما عليها من تحسينات مستديمة ومبانى ... الخ تنتقل ملكيتها مع الأرض .

رأس المال المتداول : يتضمن القيمة النقدية للماشية والآلات والعلف والتموينات المزرعية والنقدية التى ينفق منها على أداء العمليات المزرعية الجارية .

التكاليف الثابتة : التكاليف الثابتة هى ذلك النوع من التكاليف التى لا تتغير بالضرورة كلما زاد أو قل الإنتاج . مثل الفائدة على رأس المال المقرض والتأمين .

التكاليف المتغيرة : التكاليف المتغيرة هى تلك التكاليف التى تزيد أو تنقص كلما زاد أو نقص حجم الإنتاج . ومثلها تكاليف المواد الأولية والأجور .

مصطلحات متصلة بالدخل ومستعملة كما يندس الكسب المزرعى :

إجمالي الدخل المزرعى : الدخل المزرعى هو جملة المبالغ المستمدة من المبيعات المزرعية (جملة الإيرادات) مضافا إليها قيمة الزروع غير المباعة بعد مسعرة بالسعر الجارى فى السوق وقيمة صافى الزيادة فى الزروع النباتية والزروع الحيوانية وذلك من واقع جداول الحصر وإيجارات العقارات والمعدات المؤجرة للغير .

ويجرى تقدير الدخل المزرعى عن مدة معينة (موسم شتوى أو صيفى ... الخ) وتكون عادة سنة زراعية . ولا يتضمن الدخل المزرعى قيمة السكن ولا منتجات المزرعة التى يستهلكها الزارع أو عائلته حيث يجرى تقديرها على حدة .

سعر الفائدة رأس المال المزرعى (أو المزرعى المستثمر) : سعر الفائدة عبارة عن السعر الذى يستطيع زارع معين الحصول عليه نظير إيداع مقدار رأس ماله فى بنك أو استثماره فى عمل آخر من الأعمال التى يستثمر الزارع فيها عادة ما قد يكون فى حوزتهم من المبالغ الفائضة عن احتياجاتهم .

فائدة استعمال رأس المال المزرعى (أو المزرعى المستثمر) : هذه الفائدة عبارة

من المبلغ الذي يحسب نظير استعمال رأس المال في المزرعة أو نظير العناية الذي ينشأ عن انتظار الدخل الذي يدره رأس المال ويقدر على أساس سعر الفائدة لرأس المال المزرعى الذي سبقت الإشارة إليه كما ويقدر المبلغ الذي يمثل هذه الفائدة على جملة رأس المال المزرعى (أو المزرعى المستثمر) أو على الجزء منه الذي يمتلكه الزارع فقط (مالكا أو مستأجرا) ويستخلص هذا الجزء بطرح الديون المستحقة للغير من جملة رأس المال .

قيمة اللوازم المعيشية المزرعية : قيمة اللوازم المعيشية المزرعية هي صافي قيمة الجزء من منتجات المزرعة الذي يحتجز لاستعمال زارع وعائلته وهذه اللوازم تشمل الأغذية والوقود والمسكن وتحسب هذه القيمة بطرح تكاليف إنتاج اللوازم من جملة قيمتها .

وحدة عمل انساني : وحدة العمل الإنساني عبارة عن كمية العمل التي يؤديها رجل واحد في يوم واحد في فترة زمنية ذات مدى محدود كأن تكون عشر ساعات مثلا أو أكثر أو أقل حسب العصر والمكان . ففي الجمهورية العربية المتحدة حاليا تعتبر وحدة العمل الانساني أي يوم العمل الرجالي كما تسمى احيانا عبارة عن العمل الذي يؤديه رجل واحد في مدة قدرها ٧ ساعات . فاذا قيل أن عملية حصاد فدان قمح تحتاج إلى ستة وحدات عمل إنساني فإن هذا يعني أنه من الممكن حصاد فدان قمح باستخدام عامل واحد لمدة ستة أيام أو بتشغيل ستة رجال لمدة يوم واحد . وإذا قيل أن عملية حلب بقرة تحتاج سنويا إلى ٢١٠ ساعة عمل في السنة فهذا يعني أنها تحتاج إلى $\frac{210}{7}$ أي ٣٠ وحدة عمل إنساني في السنة وهكذا .

وحدة عمل حيواني : وتسمى احيانا يوم حصاني أو وحدة القوة المحركة وهي جميعا كما يبدو معيار لقياس القوى المحركة الحيوانية أو الميكانيكية وهي عبارة عن متوسط كمية العمل التي يؤديها حصان عمل واحد في مدة ١٠ ساعات أو ما يعادله من القوة الميكانيكية .

وحدة العمل المنتج : وحدة العمل المنتج عبارة عن معيار للعمل الذي يستنفذ أى يستخدم فى إنتاج زروع حيوانية تغل دخلا مزرعيا مباشرا . أما بقية العمل الذى لا يدر مثل هذا الدخل المزرعى المباشر فيستبعد ونماذج العمل الاخير عديدة كالعمل المستخدم فى إقامة أسوار المزرعة أو طرقها أو العناية بنظافة زرائب واسطبلات الحيوانات . . . الخ من مختلف أنواع أعمال الصيانة وأعمال النظافة ووحدة العمل المنتج تقاس فى صورة وحدات من العمل الإنسانى أو العمل الرجالى أو فى صورة وحدات من العمل الحيوانى فيقال أن كمية العمل المنتج فى مزرعة ما هى كذا وحدة عمل رجالى وكذا وحدة عمل حيوانى كما قد تبدو فى صورة نسب مئوية من إجمالى العمل الإنسانى على المزرعة تساوى كذا فى المائة . كما قد ينسب العمل المنتج إلى العمل غير المنتج فيقال أن النسب هى كذا : كذا .

المعدل الرجالى بالمزرعة : معدل الرجال على المزرعة عبارة عن متوسط عدد الرجال الذين يعملون فى مزرعة ما خلال سنة معينة ويستخرج هذا المعدل بقسمة إجمالى شهور العمل الرجالى على ١٢ شهر أى عدد شهور السنة .

الباب الرابع

ماهية وكنية التمويل المزرعى

تعريف التمويل أى التنظيم المزرعى هو أحد الميدانين الرئيسيين اللذين تتضمنها مباحث فرع إدارة الأعمال المزرعية. والتمويل المزرعى يختص بالتكيف الاقتصادى للوحدة الاقتصادية الإنتاجية الزراعية أى البنيان الاقتصادى الزراعى الشخصى أى المزرعة. وعلى ذلك فالتمويل المزرعى يتضمن ذلك الجزء من المعارف الزراعية أى مجموعة الحقائق والأفكار والقواعد والنظريات والأساليب التى تتضمنها إدارة الأعمال المزرعية والتى يهتدى بها فى دراسة وتصميم السياسة المزرعية أى تحديد الأهداف ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف المنشودة من المزرعة بوصفها وحدة إنتاجية اقتصادية . وتشمل دراسة التمويل المزرعى كافة الأمور المتعلقة بالمزرعة من النواحي الآتية :

- ١ - اختيار المزارع .
- ٢ - طرق حيازتها .
- ٣ - اختيار الزروع النباتية والحيوانية بما فى ذلك تقرير نوعها وتقدير ثمنها .
- ٤ - اختيار الأدوات والمعدات المزرعية كما ونوعا .
- ٥ - تقدير الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لامتلاك أو استخدام عناصر الإنتاج .
- ٦ - تقدير الإيرادات المزرعية .
- ٧ - تحليل المركز الاقتصادى للمزرعة .

٨ - تعديل التكيف الاقتصادي للمزرعة وفقاً للظروف المتغيرة وإعداد مناويل جديدة بديلة أو تعديل القديم منها بما يتماشى والأوضاع والظروف الجديدة .

اغراض التحويل المزرعى : تنحصر أغراض التحويل المزرعى في إكتشاف الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها زيادة الدخل المزرعى أو على الأقل الإبقاء على مستواه الحال . ويستلزم الركون إلى التحويل المزرعى لتحقيق مثل هذا الهدف الاعتراف من كل أنواع المعارف التي يمكن الاستعانة بها في هذا السبيل من أى مصدر كان. ولما كان المنول يسعى دائماً للحصول على أقصى الأرباح من المزرعة أو تقليل خسائره إلى أقل حد يمكن فانه دائماً يسعى إلى تبديل مناويله أو تعديلها لكي يجعل مزرعته في حالة توازن إقتصادي وهذا لن يتأتى له إلا بالعمل على الموازنة بين مختلف العوامل التي تدخل في دائرة مباحث التحويل المزرعى والتي تؤثر على المزرعة بوصفها عملاً إقتصادياً وتنحصر هذه العوامل فيما يلي :

- (١) الموقع (٢) السعة (٣) الشكل (٤) التربة (٥) الظروف الجوية (٦) الطبوغرافيا
- (٧) الآفات (٨) وجوه الاستعمال الحالية (٩) وجوه الاستعمال الرأسمالى
- (١٠) الغلات (١١) جملة الدخل (١٢) صافى الدخل (١٣) المعدات (١٤) الاساليب
- المزرعية (١٥) المديونية (الاستدانة) (١٦) الترتيبات المزرعية (١٧) العمل
- المزرعى (١٨) النظام التسويقي (١٩) الحياة المزرعية .

ودراسة هذه العوامل تتضمن ثلاث خطوات رئيسية **أولها:** وصف شامل لهذه المؤثرات **وثانيها:** تحليل لهذه المؤثرات (العوامل) ولتأثيرها الاقتصادية **وثالثها:** اختبار مدى ملائمة مناويل أخرى غير المتبعة حالياً بالمزرعة .

ومن المؤكد أن الامام بمختلف القوى التي تلعب أدواراً إيجابية في تحديد أشكال المناويل المزرعية السليمة يعتبر أساساً يرتكز عليه المالك والمستأجر

والمدير المأجور في إختيار وتأمين وحيازة المزارع . وعملية تنويل مزرعة من المزارع تسبق عادة عملية مراقبتها أى إدارتها الفعلية أى مراقبة تنفيذ الخطط المعدة أو الجارى إعدادها بغية تحقيق الاهداف المرغوبة . وعملية الرقابة المزرعية هى العملية التى يتحمل اعباءها ومسئولياتها مدير المزرعة بوصفه مراقبا سواء كان مالكا أو مستأجراً أو مسديراً مأجوراً . والرقابة المزرعية لن تنجح فى تحقيق الهدف الأساسى للتويل إلا إذا كان المراقب (المدير) ملماً بمنوال المزرعة التى تحت امرته . ومن هذا يبدو أن التويل المزرعى يسعى جاهداً للاستدلال على أفضل منوال لمزرعة من المزارع لأن التويل المزرعى يختص بتنظيم الارتباطات التى تقوم بين تلك العوامل المتضافرة المتداخلة التى تتكون منها المزرعة كوحدة إقتصادية أو التى تؤثر عليها خصوصاً وأن لكل عامل من هذه العوامل وظيفة معينة داخل تلك الوحدة الاقتصادية (المزرعة) كما أن له ارتباطات معينة ببقية أجزائها .

وتتصدر الأجزاء الرئيسية للمزرعة التى يلعب كل منها دوراً إيجابياً فى تشكيل وحجم الآخرين فى الآتى : (١) الأرض ووجوه استعمالها (٢) المباني (٣) الآلات والمكينات والأدوات وبقية المعدات (٤) القوى المحركة والمتحركة والثابتة (٥) الزروع الحيوانية والزروع النباتية الناتجة (٦) العمل المزرعى نفسه بما فى ذلك عمل الزارع والعمل المأجور (٧) رأس المال الثابت والمتداول (٨) المقدرة الادارية للزارع .

وأفضل المناويل المزرعية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الدراسة المنظمة لموضوع التويل المزرعى الذى يتعذر بدونه الوقوف على أنسب سعة لمزرعة معينة أو على أنسب ما يلائمها من الزروع أو المعدات المزرعية أو رأس المال أو طرق الرقابة أو أنسب سياسة مزرعية عامة يمكن اتباعها . والاستعانة بالتعاليم التى يضمها

التنظيم المزرعى تؤدي إلى تكييف المزرعة تكييفاً اقتصادياً من شأنه تسهيل رقابتها
رقابة اقتصادية سليمة مقننة وما ذلك إلا نتيجة للاستفادة بمحتويات التمويل
المزرعى من حقائق وقواعد وطرق اقتصادية سبق إكتشافها بالملاحظة والخبرة
والبحث في توفير الأمان (الطمأنينة) الاقتصادية وهذا لن يتأتى إلا بالحصول على
أكبر دخل أو ربح .

مدى ارتكاز التمويل المزرعى على العلوم الزراعية الطبيعية والاقتصادية

تمهيد : يقترن فرع إدارة الأعمال المزرعية بشطريه التمويل والرقابة من كنز
المعارف التى يتوصل إليها المشتغلون بالعلوم الزراعية الطبيعية النباتية والحيوانية
والمشتغلون بعلم الاقتصاد الزراعى الذى تعتبر إدارة الأعمال المزرعية أحد فروع
الرئيسية . وقد أمكن للمشتغلين بالعلوم الزراعية الطبيعية مثل الزرع والخضرية
والفاكية والحقلية والأراضى وتربية الحيوان وأمراض النباتات... الخ . وبالمثل
فقد أمكن أيضاً للمشتغلين بالفروع المختلفة للاقتصاد الزراعى من تجميع كميات كبيرة
من المعارف الخاصة بالعلاقات الإنسانية والاجتماعية التى تنشأ بين الناس نتيجة
لما يبذلونه من جهود سعى وراء إشباع إحتياجاتهم إلى الغذاء والكساء والمأوى
وما يتفرع عن هذه الإحتياجات الرئيسية الضرورية من مريحات
الحياة ومترفاتها .

دور العلوم الزراعية الطبيعية فى التمويل المزرعى : لقد أصبحت المعارف

التي تتضمنها العلوم الزراعية الطبيعية والفيزيائية الحيوانية والنباتية سلاحاً هاماً يجب
أن يتسلح به المنولون المزرعيون قبل أية محاولة منهم نحو الاشتغال بفحص وحل
المشكلات المزرعية العديدة المعقدة المتداخلة التي يعملها التمويل حلاً مرضياً فهذه
المجموعة من العلوم الزراعية تحوى قدراً كبيراً من المعلومات المتعلقة بكيفية إنماء
الحيوانات والنباتات وكيفية تجهيزها للأسواق وكيفية الجمع بين زرع وآخر

وكيفية الإبقاء على خصب التربة وزيادتها وكيفية التخلص من نواتج مختلف الزروع هذا فضلا عن أن العلماء المشتغلين بهذه العلوم لا يفتأون يضيفون حقائق وقواعد وأساليب جديدة إلى المتجمع منها حالياً فيما يختص بالتقاوى الاجود والنباتات الجديدة والسلالات المحسنة من الزروع النباتية والحيوانية والأساليب الجديدة في معاملته التربة ومقاومه الحشائش وغيرها من الآفات وفى وسائل التخصيب والتغذية والرى والصرف ... الخ . ومن هذا يبدو أن وظيفة العلوم الطبيعية الزراعية تنحصر فى كيفية معادلة الأراضى والموازنة بين الزروع الحيوانية والنباتية وبيان ماهية الاحتياجات الرئيسية التى تقتضيها تلك المعاملات حتى تكون سليمة والمواعيد المناسبة لأجراء كل واحدة منها . وبمعنى آخر فإن وظيفة هذه العلوم الزراعية الطبيعية تتلخص فى إنبارة السبيل إلى إتباع الأساليب المزرعية الصحيحة .

دور العلوم الزراعية الاقتصادية فى التنبؤ المزرعى : وبالمثل فإن علماء الاقتصاد الزراعى قد نجحوا هم الآخرون فى مضاعفة المعارف المتصلة بالشئون العامة للزراعة وبالشئون الصناعية والوطنية التى لها إتصال بها . وإذا أجبنا النظر فى المجال الذى تدور فيه المباحث الخاصة بالتنبؤ المزرعى لوجدنا أنها تتلخص فى السعى وراء تحقيق التكديس المثالى فيما يختص بكمية ونوع العمل (بما فيه الإدارة) ورأس المال (بما فيه الآلات والمعدات والمواد كالسمدة والوقود ... الخ .) بالنسبة لمساحه ونوع الأرض وفيما يختص بأنسب وجوه إستعمال تلك المساحه من الأرض من حيث إنتخاب الزروع النباتية والحيوانية ومجموعاتها والتكديس المثالى لو نظرنا إليه من وجهه أخرى لوجدنا أنه عبارة عن محاولة السعى وراء إيجاد المركب المثالى من عناصر (عوامل) الإنتاج الكفيله باغلال (غلة) أكبر دخل ممكن . وهذا لن يحدث إلا إذا بلغت المزرعه بوصفها وحدة إقتصادية

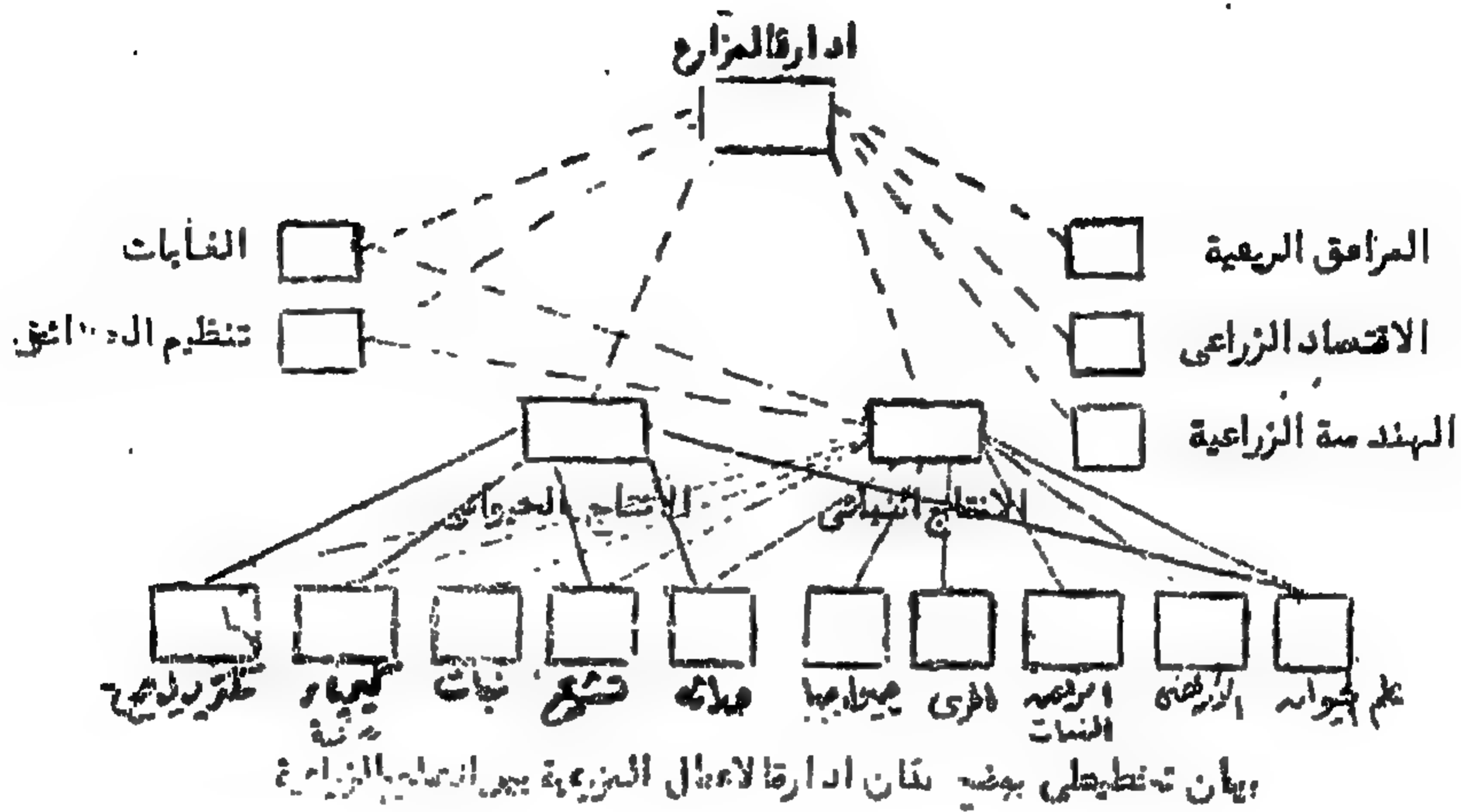
انتاجية وضع أى نقطة التوازن أى توصلت للمركب المثالى للانتاج وكان حجمها حجما مثاليا . ولكى ننتج مرقبا مثاليا من الزروع بأقل التكاليف يجب أن تتساوى نسبة التكلفة الحدية لكل زرع من الزروع بعد ضربها فى الدخل الحدى لنفس الزرع مع نظيراتها فى حالة كل زرع من الزروع الناتجة على المزرعة . ويعرف الحجم المثالى للمزرعة بأنه يتكون من المساحة التى يجرى فيها استخدام عوامل الانتاج لأقصى جدارتها الانتاجية فى إنتاج الزروع المختلفة . وجمع هذين العاملين معا يحقق نظرية التوازن الاقتصادى للوحدة الاقتصادية التى تنص على أن الوحدة الاقتصادية تكون فى حالة توازن عندما تتساوى فيها التكلفة الحدية مع الدخل الحدى إذ فى هذه الحالة تحقق المزرعة أقصى ما يمكن من الأرباح . وتبدو هنا أهمية الاستعانة بالقواعد والنظريات الاقتصادية التى يتضمنها علم الاقتصاد الزراعى خصوصا قانون النواتج المتناقصة وقاعدة الاحلال وقاعدة الميزة النسبية وقاعدة تكاليف الاستعاضة وهذه القواعد والقوانين الاقتصادية التى احتضنها علم الاقتصاد الزراعى وأصبحت تكون جزءا هاما من محتوياتها لها رجة فى المستقبل القريب .

وبالإضافة إلى ذلك فالتويل المزرعى يحمل مسئولية إعداد مكثفات علماء العلوم الزراعية بما فيها الاقتصاد الزراعى للتطبيق والاستفادة منها فى مختلف العمليات المزرعية فالتويل المزرعى كما سبق القول يتضمن المعارف التى يهتدى بها فى تفسير كيف ومتى وإلى أى حد يمكن الأخذ بمكثفات وتوصيات علماء تلك العلوم عند إعداد خطط سياسة معينة لمزرعة من المزارع .

مدير المزرعة : مدير المزرعة أى الزارع ما هو إلا ممارس مهنة هى إدارة المزارع وعليه فهو مدير مزرعة وهى حرفة أى مهنة شأنها فى ذلك شأن غيرها من المهن . وبوصفها هذا فلها قواعدها وتعاليمها الخاصة بها . هذه القواعد والتعاليم

يتضمنها الفرع من علم الاقتصاد الزراعى المعروف بإدارة الأعمال المزرعية . ومدير المزرعة عليه أن يعمل جاهدا للحصول من الوحدة الانتاجية التى تحت امرته على أكبر الدخول الممكنة . وعلى ذلك فليس من شأنه أساسا أن يكون مربى زروع حقليّة أو زروع فاكهية أو زروع خضريّة أو مربى حيوانات بما تتضمنه كلمة مربى من محتويات وراثية وفسولوجية أو غذائية حيث أن وقته عادة لا يتسع لأوجه نشاط المختصين فى العلوم الزراعية الأخرى . والى تجرى عادة فى المعامل العلمية ومزارع الأبحاث والتجارب لا فى المزارع التجارية . والزارع بوصفه منتجا تجاريا قبل كل شيء أى لا يعنيه إلا الحصول على أكبر دخل صافى من عمله المزرعى عليه أن يأخذ من مكشفات علماء الاقتصاد الزراعى والمختصون فى فروع إدارة الأعمال المزرعية بالقدر الذى يعينه على تحقيق هدفه التجارى .

ومدير المزرعة بوصفه متولا أى منظما أى منسقا لمختلف عناصر الإنتاج التى تتكون منها المزرعة التى تعتبر بدورها بنيانا اقتصاديا زراعيا شخصيا يضم جزءا من عناصر الانتاج الزراعية الأربع الرئيسية - العمل والإدارة ورأس المال والأرض - عليه أن يراقب أيضا سير التفاعلات التى تجرى بين هذه العناصر حتى يمكنه الحصول منها على أكبر دخل نقدي مستطاع بأقل ما يمكن من التكاليف . وعلى ذلك فالتنويل والرقابة هما من اختصاص المدير دون سواه . ومديرى المزارع كنولين ومراقبين تجاربهم مشاكل عديدة متداخلة ومعقدة بعضها اقتصادى يهتدى فى حله بالمعارف التى يضمها علم الاقتصاد الزراعى وفروعه إدارة الأعمال المزرعية وبعضها غير اقتصادى متصل بأنواع الزروع والمحافظة على خصوبة الأرض ومقاومة الآفات واختيار الآلات وصيانتها ... الخ . وهذه يستعان فى حلها والتغلب عليها بالامام بالمعارف التى تتضمنها فروع العلم الزراعى الأخرى ، وإذا كان البيان التخطيطى التالى يوضح مكان إدارة الأعمال المزرعية بين مختلف العلوم الزراعية



فهو يبين أيضا مدى تضافر وترايط هذه العلوم ببعضها ومدى مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين مدير المزرعة الناجح . ورغم ظهور هذه العلوم مستقلة في برامج الدراسة بالجامعات أو الكليات أو المعاهد الزراعية فإن هذا الاستقلال ظاهري وأن ما يدخل منها في نطاق تفكير مدير المزرعة المتخصص يختلط ويتماسك ويتشابك ويتفاعل ويصيح وحدة واحدة تبدو آثارها واضحة في أعماله وتصرفاته وقراراته المزرعية الادارية والتولية والرقابية المتبعة التي يتبعها في إنتاج زروعه النباتية والحيوانية وفي طرائق حله للمشكلات المزرعية التي تعترض طريقه ولضرورة الاطلاع أولا بالمعارف التي تضمها العلوم الزراعية الأخرى فإن دراسة إدارة الأعمال المزرعية لا تبدأ إلا في السنة الأخيرة من مراحل الدراسة بعد أن يكون الطالب قد قطع شوطا كافيا في دراسته لهذه الفروع الأخرى من العلم الزراعى .

الباب الخامس

القواعد الاقتصادية التويلية المنظمة لاختيار الزرع

تمهيد : سبق أن بينا أن الزراعة المصرية تتميز بأنها زراعة تجارية وأنها ليست ضربا من ضروب المعيشة أو أنها شكلا من أشكال الحياة . وبوصفها هذا فالزراعة المصرية معرضة بشكل أو بآخر لكل القوى والمشاكل التي تتعرض لها الأعمال الاقتصادية الأمر الذي يجعل الالمام بالقواعد والقوانين المتصلة بمختلف الأعمال الاقتصادية أمرا مهما ومحتما على الزراع بوصفهم رجال أعمال مديري مزارع أى منولين ومراقبين للوحدات الاقتصادية التي يديرونها . والقوانين والقواعد التالية تعتبر من أهم ما يجب على الزراع معرفته لاتصالها المباشر بعملهم المزرعى التويلي وأيضا الرقابى .

قانون الغلات المتناقصة : يعتبر قانون الغلات المتناقصة (قانون الانتجة المتناقصة) واحدا من أهم القوانين أى النواميس الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على المزرعة وعلى القرارات التويلية المزرعية المتصلة بتحديد سعة المزارع بوصفها بذاينات اقتصادية شخصية أى وحدات انتاجية فردية وبالتسكديس النسبى للأساليب التقليدية أوقوائم التغذية الحيوانية وبالقرارات المتصلة بأرباح الاستعمالات للموارد الإنتاجية المزرعية المحدودة كالعمل والأرض ورأس المال وينص **قانون الانتجة المتناقصة** على أنه : بفرض بقاء ظروف الإنتاج الحالية كما هى فإنه بإضافة عدد من الوحدات من عناصر الانتاج المختلفة مع بقاء أحدها ثابتا (أو متغيرا ولكن بنسبة مغايرة مما يؤدي إلى اختلال النسب الموجودة من عناصر الإنتاج المختلفة المستعملة لإنتاج سلعة معينة فإن الغلة الناتجة المتحصل عليها نتيجة لإضافة وحدات متتابعة من العنصر

الإنتاجى تتناقص باستمرار بعد الوصول إلى نقطة معينة وإذا استمرت إضافة جرعات جديدة من عناصر الإنتاج المتغيرة فإن قيمة الغلة الناتجة لن تكفى لتغطية قيمتها أو ما يتناسب مع تلك القيمة التى هى قيمة الوحدة الإضافية الأخيرة الناتجة أى الوحدة الحدية وعموماً فإن أفضل نقطة من الناحية الاقتصادية يحسن أن يتوقف الإنتاج عندها هى تلك التى يتساوى فيها الدخل الحدى مع التكلفة الحدية التى أنتجته إذ عند هذه النقطة يتحقق توازن الوحدة الإنتاجية أى تحقق الوحدة أقصى ما يمكن من الأرباح وتبلغ أقصى جدارتها الإنتاجية . وتختلف نقطة الجدارة الإنتاجية القصوى لأى مؤسسة باختلاف نوع الصناعة التى تنتمى إليها كما أن معظم الصناعات لا تصل عادة إلى النقطة التى يرتفع فيها متوسط تكاليف الوحدة من الناتج ويعزى هذا إلى التقدم التكنولوجى فى أساليب الإنتاج وهى التى يعتبر بقاءها على حالها شرطاً من شروط سريان القانون . والزراعة من الصناعات التى يبلغ الإنتاج فيها نقطة الجدارة الإنتاجية القصوى بسرعة نتيجة لإضافة أحد أو بعض عناصر الإنتاج المتغيرة بطريقة الزراعة المجددة أى نتيجة لتوسيع المزرعة رأسياً وذلك راجع للجمود النسبى فى الأساليب التكنولوجية الزراعية وبطء تقدمها على الطبيعة التى تعتبر الشريك الأقوى للشغلين بالزراعة وهذا هو السبب الذى يجعل من صناعة الزراعة صناعة شديدة الحساسية لفعل قانون الغلة المتناقصة . ومن هذا يبدو مدى أهمية المام الزراع بوصفهم منولين بهذا القانون الذى يجب عليهم ادخاله وادخال آثاره على عملهم المزرعى فى الاعتبار عند رسمهم لسياساتهم المزرعية وتنويعهم لمزارعهم .

قاعدة الاحلال : ليست نقطة الدخل الصافى الحدية أى نقطة الجدارة الإنتاجية القصوى التى يحددها قانون النواتج المتناقصة نقطة ثابتة جامدة بل أنها تتغير باستمرار بتغير الأسعار أو تغير التكاليف أو هما معاً . وبمطابقة هذه النقطة على منحني النواتج

المتناقضة (النقدية) عند انخفاض سعر سلعة معينة نجد أننا نبلغ هذه النقطة أسرع مما لو ارتفع السعر. ويعزى ذلك إلى أنه في الحالة الأخيرة سوف يزداد الفارق بين السعر المرتفع والتكاليف أى أن الربح الناتج من وحدة السلعة يكفى لتغطية التكاليف الإضافية الراجعة إلى استخدام عوامل الإنتاج الإضافية المرتفعة القيمة لزيادة إنتاج السلعة تحت الظروف السعرية الجديدة .

وعند ارتفاع تكاليف الإنتاج أى عند ارتفاع سعر الوحدة من عناصر الإنتاج المستعملة فى إنتاج سلعة معينة فإن المنتج يميل عادة إلى تخفيض الكمية المستعملة من عنصر الإنتاج الذى ارتفع سعره إن أمكنه ذلك وذلك بإحلال عنصر إنتاجى آخر محله أقل منه تكلفة . فمثلا إذا ارتفعت أجور العمل فقد يلجأ المنتج إلى إحلال الآلات مكان جزء من العمل الإنسانى تقليلًا لتكاليفه . وإذا ارتفعت أسعار الأغذية الحيوانية المركزة مثلا فقد تحل المشكلة بالاعتماد على هذه الأغذية وإحلال كمية الممنواد الغذائية المائلة أو نباتات المراعى إن وجدت . من هذا يبدو أن المنتج يسعى دائما إلى إحلال العناصر الانتاجية الأقل تكلفة مكان العناصر الانتاجية المكلفة وقليل من عوامل الإنتاج المزرعية يمكن إحلال غيرها مكانها إحلالا تاما وحتى فى هذا النطاق الضيق فإن المساوى التكنولوجية التى تقلل من الأرباح الناجمة عن الإحلال تضع حدود المدى هذه العملية أى عمليات الإحلال والقاعدة الاقتصادية التى تحكم هذه العملية تنص على أن الإحلال يميل للاكتمال عند النقطة التى تبلغ المساوى التكنولوجية التى تقلل من الأرباح الناجمة عن الإحلال تضع حدودا لمدى هذه العملية أى عملية الإحلال والقاعدة الاقتصادية التى تحكم هذه العملية تنص على أن الإحلال يميل للاكتمال عند النقطة التى تبلغ عنها المساوى التكنولوجية الحد الذى يضيغ الوفرة الناتج عن السعر ، وهذا يعنى أن إحلال عنصر إنتاجى محل عنصر إنتاجى آخر يمكن أن يستمر إلى الحد الذى يصبح فيه ارتفاع تكلفة الناتج المتحصل عليه بعد الإحلال - بسبب انخفاض الغلة أو معدلات الإنتاج

الحيوانى أو ارتفاع المنصرف على بنود الانتاج الأخرى - مساويا للوفر المتحصل عليه من انخفاض سعر العنصر الانتاجى البديل . وإذا زادت عملية الإحلال بعد هذا الحد أدى ذلك إلى خفض مستوى صافى الربح . وعلى ذلك فقد يكون من الأرباح لمنتج البان أن يحلل عليفة حيوانية رخيصة مكان أخرى مكلفة بشرط أن لا تقل الغلة الناتجة مقاسه بمعيار القيمة (النقود) عن المتوفر من فرق السعر المنخفض للعليفة .

ومن الممكن إحلال عناصر الانتاج الرئيسية كالارض والعمل ورأس المال بعضها محل بعض فى عملية أو أكثر من انتاج ويجرى هذا الإحلال فى حدود معينة وإلا أصابت المنتج الخسائر . فعند ارتفاع قيم الاراضى الزراعية فمن الممكن استعمال مساحة أقل مع تكديس العمل ورأس المال لإنتاج نفس كمية الناتج . وعند ارتفاع أسعار العلائق الجافة المركزة فمن الممكن إحلال العلائق الخضراء محلها . وعند ارتفاع أجور العمال فيمكن إحلال الآلات مكانها ... الخ وعموما فدرجة الإحلال والنقطة التى يجب أن يقف عندها تختلف بتغير سعر العنصر الانتاجى الاصلى وسعر العنصر الانتاجى الممكن إحلاله مكانه أى سعر بديله .

قاعدة الميزة النسبية : تنص القاعدة على أن الأفراد يميلون إلى إنتاج السلع التى تتيح لهم مواردهم ميزة أى افضلية إنتاجها على غيرهم . ويستعملون الدخول الناتجة منها فى شراء السلع الأخرى التى يحتاجونها والتى انتجها غيرهم فى مكان آخر فى ظل ظروف أفضل مما لو انتجوها أنفسهم ويعنى هذا من وجهة النظر الزراعية أن الزراع يميلون لإنتاج تلك الزروع التى يمكنهم انتاجها بأقل تكاليف نسبية وبالدخل المتحصل عليه يمكنهم شراء احتياجاتهم الإنتاجية ولوازمهم المعيشية الضرورية من أماكن أخرى جرى إنتاج هذه السلع فيها تحت ظروف أفضل من تلك المتاحة لهم وبكاليف نسبية أقل مما لو كانوا انتجوها هم أنفسهم . وتعتبر هذه القاعدة

الأساس الذى يفسر لنا أسباب التخصص فى الزراعة التجارية ومبررات نشوء واستمرار الانماط الرئيسية فى الأراضى الزراعية . وأخيرا اختيار انتاج أنواع معينة من الزروع على مزرعة معينة .

وتتوقف مدى فاعلية القاعدة على مدى سهولة تبادل الزروع الناتجة فى منطقة ما مع منتجات المناطق الأخرى . وفى فترة الاكتفاء الذاتى — وهى إحدى مراحل التطور الاقتصادى — كان كل واحد من الزراع ينتج تقريبا كل احتياجاته الانتاجية والاستهلاكية على مزرعته ويقاىض مع جيرانه فائض منتجاته التى يحتاجونها فى نظير فائض منتجاتهم التى يحتاجها . وبتقدم وسائل المواصلات والنقل اتسعت آفاق التجارة واستقرت قيمة العملات النقدية نسبياً ووجد الزراع أن من الأرجح لهم شراء آلاتهم ومعداتهم المزرعية من المناطق التى تتوافر فيها سبل الصناعة على أن يستغلوا الوقت الذى توافر لهم فى إنتاج فائض من الزروع النباتية والحيوانية يمكنهم بيعه وتسديد أثمان تلك الآلات والمعدات التى انتجت تحت ظروف مواتية وبتكاليف نسبية أقل . وبمضى الوقت اكتشف الزراع أن انتاج زروع معينة يقتضى منهم تكاليف نسبية أقل من غيرها الأمر الذى أدى بهم إلى التخصص فى انتاج تلك الزروع فى مناطقهم واستبدالها بمنتجات المناطق الأخرى التى يجرى فيها الانتاج فى ظل ظروف مواتية من هنا بدأ التخصص فى الانتاج الزراعى .

وعادة يتوافر لكل إقليم زراعى من الظروف الفيزيكية ما يسمح له بانتاج أكثر من زرع واحد بتكاليف نسبية منخفضة . وسيؤدى توافر وسائل المواصلات والنقل وسهولة التبادل فى المجتمعات الحديثة إلى اتجاه الزراع نحو التخصص فى انتاج زرع أو أكثر من الزروع التى لهم الميزة النسبية فى انتاجها . وكثيرا ما يلاحظ أن مزرعة معينة أو منطقة معينة بأكملها تنتج زروعا واحداً وتستبعد الزروع

الأخرى رغم إمكان إنتاجها بتكاليف نسبية قليلة وفي مثل هذه الحالة يجرى تقريبا توجيه كل عوامل الإنتاج لإنتاج هذا الزرع المعين أما بقية الموارد أى عوامل الإنتاج المعطلة فتوجه عادة نحو إنتاج زروع أخرى إضافية .

ويتفاوت مدى تطبيق قاعدة الميزة النسبية على الزروع نتيجة لاختلاف مدى قابليتها للتأقلم أى التكيف مع ظروف الأقاليم الطبيعية . ومن المعتاد استبعاد الزروع ذات الميزة النسبية ذات المدى المحدود للأقلية فى إقليم أو منطقة معينة لأنها تتراوح مع تلك التى يسهل عليها التأقلم وتتمتع بنفس الميزة النسبية بينما من الممكن تركها لأقاليم أخرى يسهل تأقلمها بها . وهذه الطريقة توضع تماما القواعد الأساسية التى تحدد مدى التنافس الإقليمى على إنتاج مختلف الزروع .

وتقف فى طريق سريان القانون عقبات مصطنعة تعوق سريانه كالتعريفات الجمركية ونظام الحصص والإعانات (إعانات تصدير أو إعانات إنتاج) الأمر الذى يؤدى عادة إلى تخصيص بعض الأقاليم فى إنتاج زروع معينة لا تتمتع بأية ميزة نسبية إنتاجها ويعتمد تحديد الميزة النسبية على مدى احتمالات التبادل الممكنة للزروع بين مختلف القطاعات وعلى تكاليف هذا التبادل . فمثلا حدوث نقص ملحوظ فى تكاليف النقل قد يؤدى إلى تغير ميزان الميزة النسبية بالنسبة لأقاليم كانت تعتبر بعيدة نسبيا بالنسبة لأسواق معينة . فقد تنجح هذه الأقاليم بعد هذا الخفض فى اكتساب ميزة نسبية فى إنتاج زرع مالم تكن متوافرة لها قبل الخفض . وعلى العكس فقد يؤدى ارتفاع تكاليف النقل إلى فقدان بعض المناطق التى كانت تتمتع بميزة نسبية بالنسبة لزراع معين لهذه الميزة . والتقدم التكنولوجى والتغير فى الطلب لها أيضا القدرة على تغيير موازين الميزة النسبية بالنسبة للأقاليم المختلفة .

الطبيعة المتغيرة للميزة النسبية : قد يظن البعض أنه بمجرد اكتشاف الزراع

للزروع التي تعود عليهم بأعلى الدخول أن مشاكلهم قد حلت بصفة دائمة والحقيقة غير ذلك فالميزة أن هي إلا ظاهرة متغيرة وأن الميزة أو الضرر النسبي لإنتاج زرع معين أو ناتج في مزرعة معينة أو اقليم معين قد يتغير تبعاً لتغير واحد من العوامل الآتية : (١) التغير الذي قد يصيب الموارد الطبيعية كالتعرية التي قد تصيب التربة (٢) التغير الذي قد يصيب العوامل البيولوجية للإنتاج كانتشار نوع من الأمراض المميتة للحيوان في الإقليم أو انتشار مرض أو آفة نباتية معينة . (٣) التغيرات التي قد تطرأ على الطلب كازدياد الطلب على المنتجات اللبنية ونقصها على الحبوب أو البطاطس . . . الخ . (٤) التغيرات التكنولوجية ذات التأثيرات المختلفة على الأساليب المزرعية : كاختراع آلة ذات كفاءة إنتاجية عالية في الأراضي المنبسطة في السهول ولا تعمل على السفوح . . . الخ . (٥) التغيرات التي قد تطرأ على وسائل النقل والتي تؤدي إلى تخفيض تكاليفه أو تقال من الخسائر الناتجة عنه تؤدي عادة إلى خفض الميزة النسبية الناتجة عن القرب من الم المدن الكبيرة أو مراكز الاستهلاك .

قاعدة تكاليف الاستعاضة : تعتبر قاعدة الميزة النسبية ميزة مقارنة أكثر منها ميزة مطلقة عند تطبيقها في إقليم معين أو مزرعة معينة فإذا وجد لدينا إقليمان أو منطقتان متجاورتان أو لاهما تتمتع بميزة طبيعية في إنتاج كل من اللبن والقمح مثلاً بتكاليف أقل من جارتها فإن المنطقة الأولى ستنتج أولاً الزرع الذي تتمتع في إنتاجه بأكثر ميزة نسبية أي بأقل تكاليف نسبية بدون ما اعتباراً للتكاليف المطلقة لكل من الزرعين هذا في حالة المقارنة مع إقليم آخر . فإذا افترضنا أن اللبن هو الزرع الذي يتمتع الإقليم بميزة نسبية أكبر في إنتاجه فيجري إنتاجه على نطاق واسع أما القمح فقد تخصص له مساحة ضئيلة اللهم إلا إذا كان زرعاً متأزراً (ملحقاً) يمكن الزارع من استخدام موارده الانتاجية غير المستعملة في إنتاج اللبن بطريقة أكفأ مما

لو تركت معطلة . وكما يبدو فإنه رغما عن إمكانية إنتاج القمح في الاقليم الاول بتكاليف مطلقة منخفضة إلا أن الميزة الاقتصادية المتحصل عليها من إنتاج البن أكبر وعلى ذلك فيفضل زراع الاقليم الاول إنتاج البن طالما أن في مقدورهم الحصول منه على دخل صاف أكبر مما لو انتجوا القمح . على أن يشتروا القمح في هذه الحالة من الاقليم الآخر .

واختيار إنتاج الزروع المختلفة في إقليم أو مزرعة معينة يتوقف كثيرا على الخسائر والأرباح المحتمل الحصول عليها من الزروع الناتجة كلها كوحدة لا على مقدار المتحصل عليه من زرع بعينة مستقلا عن الآخرين أى يتوقف على مقدار إجمالى الدخل المتحصل عليه من المزيروعات التى تضمها المزرعة مجتمعة بوصفها وحدة اقتصادية واحدة . وفى هذه الحالة يجرى الاختيار النهائى للزروع فى ضوء التكاليف النسبية التى تنفق على كل زرع معين مقارنة بنظيراتها فى حالة الزروع الأخرى لا فى ضوء التكاليف المطلقة لكل من هذه الزروع . وعادة يجرى الاختيار بين بدائل عديدة . والزرع أو الزروع التى وقع عليها الاختيار هى تلك التى تحقق معا كوحدة أكبر جملة ربح ومثل هذا الاجراء قد يستدعى استبعاد واحد أو أكثر من الزروع التى قد يحقق كلا منها منفردا ربحا أكبر من زرع آخر جرى انتخابه وعلى ذلك يمكن القول بأن قاعدة تكاليف الاستعاضة تنص على أن انتخاب خطة معينة للعمل معناه استبعاد الخطط الأخرى البديلة وعلى ذلك فتكاليف الاستعاضة بالنسبة للبن (فى النموذج السابق) معناه استبعاد القمح من قائمة الزروع الرئيسية الجارى انتاجها على المزرعة رغم اربحيته .

وتكاليف الاستعاضة هى الأساس الذى يرتكن عليه الكثير من القرارات المزرعية التى يتخذها المدبرون . وأنه متى اتخذ قرارا ب انتخاب الزروع الرئيسية التى

سيجرى انتاجها على المزرعة في ضوء قاعدة تكاليف الاستعاضة فان من الواجب على الزارع استبعاد الزروع الأخرى شديدة التنافس مع هذه الزروع الرئيسية المنتخبة بغرض زيادة امكانية الربح من الزروع الرئيسية أو بقصد الاستفادة من مخلفات الزروع الجارى انتاجها . ورغمما عن أنه في حالات كثيرة تكون هذه الزروع المتنافعة ذات ربح ضئيل بطبيعتها إلا أن الاستغناء عن انتاجها إذا ما طبقت قاعدة تكاليف الاستعاضة فان هذا يؤدي عادة إلى فقدان شطر من الأرباح الكبيرة المتحصل عليها من الزرع الرئيسي وإذا حدث نتيجة لسبب أو لآخر أن تبين للزارع أن زروعه المتنافعة غير كافية لاستعمال كل موارده المزرعية فان من الممكن له أن يضيف إلى قائمة زروعه واحدا أو أكثر من الزروع المتآزرة . ويقصد بالزروع المتآزرة تلك الزروع التي ليست متنافعة أو متنافسة ولكنها انتجت فقط بقصد استعمال عوامل الانتاج المعطلة بالمزرعة كالارض أو العمل أو الآلات . . . الخ وذلك بقصد الاستفادة منها في ادرا ددخل إضافي للزرعة على أنه يجب ألا يتمادى الزارع في إنتاج الزروع المتآزرة إلى الحد الذي قد يحولها إلى زروع متنافسة قد تؤثر تأثيرا سيئا على الدخل الحدى الصافي .

ومن الملاحظ أن أغلب القرارات التي يتخذها مديروا المزارع تحمل في طياتها نوعا من تكاليف الاستعاضة فانتاج مساحة أكبر من القمح معناها مساحة أقل من البزيم . والذهاب إلى شونة بنك التسليف في عاصمة المركز لشراء كسب مثلا قد يكون معناها تأخير عمليات الحرث أو التقيية لليوم التالى وهكذا . وعموما فان قرارات الادارة (المدير) يجب أن تتخذ في ضوء الهدف الأساسى للزارع الذي يتخلص في الحصول على أكبر اجمالى دخل من المزرعة كوحدة .

اهمية فرص الاختيار : لى تأخذ قاعدة تكاليف الاستعاضة مسراها الطبيعى لابد وأن يتوافر وجود عدد من الزروع يمكن استبدالها ببعضها عند الضرورة .

وهنا يجدر التنويه بأن التكاليف النسبية تلعب دورا اهم كثيرا من جملة التكاليف عند الكلام على المنافسة الاقليمية بين المنتجات الزراعية فالمزارع أو الاقاليم ذات الفرص المحدودة للتحويل إلى فروع أخرى من الانتاج الزراعى تجد نفسها مضطرة للاستمرار فى التخصص فى إنتاج نفس الزروع التى تنتجها فى إمكانها التحويل إلى فروع أخرى من الانتاج الزراعى إذا لزم الأمر وللحالة الأولى نتائج اجتماعية غير مرغوبة فالمناطق ذات الموارد الطبيعية الرديئة تؤدى بسكانها إلى قبول مستوى معيشة أقل من المستوى العادى. وإذا علمنا أن التقدم التكنولوجى قد فتح آفاقا جديدة أمام الزراع فى المناطق ذات الموارد الطبيعية الجيدة لإنتاج زروع أخرى ما كان فى إمكانها قبلا انتاجها الأمر الذى أدى إلى ارتفاع قيمه تلك الموارد الجيدة بالمثل فى حالة الاقاليم المكسدة السكان على أراضيها الزراعية ذات الخواص الوصفية أو الكمية الرديئة فعلى سكانها أما أن يهجروها إلى أقاليم مواردها الطبيعية جيدة أو إلى المناطق الصناعية القريبة التى تقبلهم أن وجدت البقاء فى مناطقهم ذات الموارد الطبيعية الرديئة التى تبدو وتنعكس آثارها عادة فى صورة قلة دخلهم العيى والنقدى وهذا معناه الفقر وما يتبعه من فاقة أى سواء الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والأحوال الصحية... الخ مما يجعلهم يدورون فى حلقة مفرغة مقيتة مرذولة.

الباب السادس :

قواعد العلاقات القائمة بين المزيقات

بعد أن أوضحنا القواعد الأساسية التي تحكم التخصيص الإقليمي في إنتاج الزروع المختلفة فعلى أن ننقل لتحليل القوى والقواعد التي تحكم في اختيار الزروع المختلفة التي سيجري إنتاجها على المزرعة والتي تبدو عادة في صورة علاقات بين مزيقاتها .

المنتجات المرتبطة : المنتجات المرتبطة عبارة عن ناتجين أو أكثر يتحصل عليها من عملية إنتاج واحدة . وعادة تكاد تكون النسبة بين كمية الناتج المتحصل عليه من كل منها إلى الأخرى ثابتة فكما في حالة القطن مثلاً فإنه عند الانتهاء من عملية إنتاجه نتحصل على شعر القطن وبذرتة وخطبه وتكاد تكون النسبة بين هذه النواتج ثابتة وبالمثل في حالة إنتاج الغنم فنحصل على اللحم والصوف واللبن فنحصل على العجول واللبن ... الخ ورغماً عن ثبات هذه النسب تقريباً فإنه لازالت أمام المزارع الفرصة لتغييرها بطريقة أو بأخرى. فمثلاً عند ارتفاع أسعار اللبن إلى الحد الذي يصبح عنده أراضاع العجول على البان أمهاتها مصدر خسارة محققة لا تعوضها أثمان العجول الناتجة فإنهم قد يركنون إلى التخلص منها بالبيع أو حتى القتل (ولاية نيويورك) وهذا المثل يوضح لنا القاعدة الاقتصادية التي تنص على « أنه عند إنتاج ناتجين مرتبطين فإن من الواجب النظر إليهما على أنها ناتج واحد إلى المدى أو النقطة التي يمكن عندها الفصل بين ارتباطها وعندئذ يجري توزيع عوامل الإنتاج بينهما بطريقة تجعل الدخل الحدي المتحصل عليه من الوحدة الحدية لكل من الناتجين مساوياً للآخر » . ففي حالة العجول واللبن فإن مدى تربية العجول وزيادة وزنها

يثوقف على أسعار اللبن وأجور العمل وأيضا على أسعار العجول . ويفرض بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة فسوف تسمن العجول إلى النقطة التي تتساوى فيها قيمة الوحدة الحدية للنتاج من اللحم مع قيمة الوحدة الحدية للبن المستعمل في انتاجها أى مع القيمة السوقية للبن السائل . وعند بلوغ هذا الحد يمكن القول بأن الدخول الحدية الناتجة من استعمال الوحدات الحدية لعناصر الانتاج قد أصبحت متساوية .

وعادة توجد علاقات تنافسية ضئيلة بين المنتجات المرتبطة للزروع سواء في حالة ارتباط انتاجها أو بعد فصلها فالقمح وقشه يعتبران مثلا نموذجيا في هذا المضمار إذ أن مصدر الدخل في هذه الحالة يكون ناتجا من أحدهما فقط غير أنه نادرا ما يلجأ الزارع لأن يحصل على قش ممتاز بتضحية جزء من غلة حبوب قمحه أما بعد الحصاد فقرارات الزارع المتصلة بشأن هذين الناتجين تكون منفصلة تماما عن بعضها . ونقيض هذه العلاقة تماما تبدو في حالة منتجات الغنم المرتبطة (اللحم والصوف) فمعظم الأغنام التي تعطى أحسن أنواع الصوف لحما رديء والعكس صحيح . ولكي يحقق المزارع التوازن بين المطالب المتنافسة لهذين الناتجين المرتبطين فلا بد وأن تبنى قراراته على التحليل الحدى حيث يجب في هذه الحالة أن يتوازن النقص المحتمل في غلة الصوف مع الزيادة المحتملة في قيمة لحم الغنم الناتج . ومن الممكن تعميم هذا الحل في القاعدة التي تنص على أنه حينما أمكن تغيير العلاقة النسبية بين النواتج المرتبطة وصفا أو كفا أو هما معا أثناء عملية الانتاج فإن على المزارع أن يخطط انتاجه بطريقة تمكنه من الحصول على اجمالى دخل يمكن من نواتجه المرتبطة .

المزروعات المتآزرة : المزروعات المتآزرة هي تلك المزروعات الاضافية التي

يجرى إنتاجها بقصد استعمال الموارد الإنتاجية التي تضمها المزرعة بطريقة أوفى وأكمل عما لو تركت عاطلة فترات أو مواسم معينة من السنة الزراعية . فالحيوانات تعتبر متأزرة بالنسبة لبقية المزيروعات النباتية طالما هي تتيح للزارع فرصة استعمال موارده العمالية المزرعية خلال فترات ركود الأعمال المزرعية في الشتاء (السدة الشتوية) بطريقة أوفى وأكمل وبالمثل قد يرى زراع القصب في مضر العليا أو مربوا الماشية في المناطق الشمالية بمصر الشمالية أن من الأرباح لهم تخصيص بعض أرضهم لإنتاج زروع متأزرة أى إضافية سريعة النمو ذات قيمة نقدية مرتفعة وعموما يعمل الزارع الخفيف على انتاج مزيروعات متأزرة تمكنه من استعمال موارده الانتاجية المعطلة كالمعمل والآلات والأرض كلها اتبعت له الفرصة لذلك . وفي أحوال كثيرة قد تتنافس هذه المزيروعات المتأزرة مع المزيروعات الرئيسية على بعض الموارد الانتاجية المزرعية المحدودة بطبيعتها وهنا يجب على المزارع الكفء أن يواجه هذا الموقف بتطوير وتنمية مزيروعاته المتأزرة إلى الحد الذي يمكنه من الحصول من مزيروعاته الرئيسية ومزيروعاته المتأزرة معا على أكبر ما يمكن من الدخول .

المزيروعات المتنافسة : المزيروعات المتنافسة هي تلك المزيروعات التي يجرى إنتاجها بغرض الاستفادة من بقايا أو فضلات الزروع الأخرى الناتجة على المزرعة بدلا من تبديدها أو تركها تتلف أو بغرض تقليل عوامل الاسراف المزرعية إلى أدنى الحدود مما يتيح للزارع الحصول من عمله المزرعى على أقصى دخل ممكن . فترك الأغنام ترعى فضلات البرسيم بعد حشه أو تركها حرة تأكل فضلات العلائق التي تتساقط من الماشية على أرض الحظائر أثناء غذائها يؤدي إلى الاستفادة من كميات كبيرة من العلائق الحيوانية كان من الممكن ضياعها أو تلفها لو لم توجد الأغنام على المزرعة وعلى ذلك فتعتبر الأغنام مزرعة متنافسة . وتعتبر الدواجن مزرعة

متنافعة إذا أجرت تغذيتها على اللبن الفرز الناتج بعد فصل القشدة في مزارع الألبان أو إذا تركت لتلتقط بقايا الحبوب المختلفة في الأجران بعد الدراس ... الخ .
ويبدو أن الفرق بين الميرعات المتآزرة والميرعات المتنافعة في المثال التالي :
تعتبر الماشية ميرعات متآزرة حين يجري إنتاجها بقصد الاستفادة من عوامل الإنتاج المعطلة وتعتبر ميرعات متنافعة إذا جرى إنتاجها بقصد تغذيتها على المنتجات المزرعية الرديئة منعدمة القيمة التجارية أى القيمة السوقية .

وتعتبر علاقات تبادل النفع أى التآزر القائمة بين الميرعات المتآزرة المختلفة من الأهمية بمكان من وجهة نظر الدورة الزراعية حيث يجرى تتابع إنتاج الزروع المختلفة على الأرض الزراعية على مدار السنة . فبقايا النباتات البقولية تمون الزروع التالية لها بكميات لا يستهان بها من الموارد العضوية والأزوتية اللازمة لنموها . وزروع العلف والحبوب تهى للحيوانات غذاءها في الوقت الذى تمون به الحيوانات تملك الزروع بالاسمدة العضوية . وبالمثل في حالة النحل الذى يتغذى على حبوب لقاح ورحيق زهور النباتات يقوم بتلقيح هذه الزهور مما يؤدي إلى زيادة نواتج هذه الزروع النباتية ... وهكذا . والزراع الحضيف هو الذى يضع نصب عينيه هذه العلاقات التكنولوجية لتبادل النفع بين ميرعاته المختلفة عند اختياره لزروعه الرئيسية وما يتبعها من اختيار لميرعاته المتنافعة وميرعاته المتآزرة وترتيب تتابعها في دورته الزراعية إذا أراد المحافظة على خصوبة تربة مزرعته ومع استنفادها .
ولكى يحصل من عمله المزرعى على أقصى ما يمكن من الأرباح بأقل ما يمكن من التكاليف فعليه أن يستمر في تعديل وتبديل منواله المزرعى وإضافة ميرعات متنافعة أو متآزرة إلى الحد الذى يتساوى عنده الدخول الحدية الناتجة من عناصر إنتاجه المزرعية وإلى الحد الذى يصبح دخله الناتج من كل ميرعاته مجتمعة أكبر

ما يمكن . علما بأن أية محاولة لزيادة نواتجه من زروعه المرتبطة أو المتنافعة أو المتآزرة على مزرعته بعد هذا الحد أو تلك النقطة سيؤدي بالتالى إلى انحراف جزء من عناصر الإنتاج عند إنتاج زروعه الرئيسية الأكثر أربحية الأمر الذى سيؤدي به إلى خسارة محققة . وإذا أراد الزارع زيادة دخله عن هذا الحد فعليه أما أن يوسع سعة عمله المزرعى إذا كان هذا ممكنا أو بالتحويل إلى أتباع أساليب مزرعيه جديدة تقلل من تكاليف إنتاج زروعه المختلفة .

المزروعات المتعارضة: المزروعات المتعارضة أى المتنافسة هى تلك المزروعات التى تتنافس على استخدام عوامل الإنتاج المزرعية التى يسيطر عليها الزارع . ولما كان معظم الزارع يسيطرون على كميات محدودة من الموارد الإنتاجية المزرعية فإن من الممكن القول أن كل الزروع النباتية والحيوانية تصبح متنافسة إذا استمر الزارع فى توسيع مزيروعاتها بعد بلوغ نقطة معينة . فإذا أخذنا القمح والشعير مثلا كنموذج لزراعين متنافسين وقام الزارع بإنتاج القمح على أرضه كلها فلن يمكنه فى هذه الحالة إنتاج الشعير وإذا زرع نصف أرضه بالقمح فسوف يبقى النصف الآخر لزراعة الشعير والمثل يمكن أن يقال عن إنتاج اللبن وإنتاج اللحم أى تسمين العجول . فبفرض بقاء كل الظروف الأخرى ثابتة فإن الزارع إذا أراد زيادة إنتاج اللبن فعليه أن يزيد عدد أبقاره الحلوب وسيكون ذلك على حساب عدد العجول التى سيجرى تسمينها والعكس صحيح وعموما فهناك ثلاث عوامل رئيسية تحدد للزارع أى التركيبات أى الخلطات الزراعية أكثر أربحية وهذه العوامل هى : (١) المعدل الذى سيتقرر بمقتضاه إحلال زرع مكان آخر وهذا يعنى مقدار ما سيفقده الزارع من ناتج الزرع الذى سيجرى استبداله بغيره (٢) أسعار كل من الزرعين (٣) تكاليف إنتاج الوحدة من كل منها . فإذا فرضنا وتساوت تكاليف إنتاج كل من

الزراعين المتنافسين فان التركيبات أى الخلطات الزرعية سوف تتحدد على أساس معدلات الاحلال وأسعار منتجات الزرعين المتنافسين .

ومعدلات الاحلال بين الزروع المتعارضة قد تكون ثابتة أو متزايدة . ومعدل الاحلال الثابت لزراعين معينين يعنى أنه إذا أحلنا أحدهما مكان جزء من الآخر فان هذا سيؤدى إلى انخفاض غلة الآخر بكمية معينة وبنسبة ثابتة فمثلا من الممكن تحويل فدان من انتاج الشعير وبهذا ينقص ناتج القمح بمقدار ٥ أرادب (هى متوسط غلة الفدان من القمح) فى مقابل زيادة ٧ أرادب من الشعير . وإذا تقرر تحويل فدانين من انتاج القمح إلى انتاج الشعير قل الناتج من القمح بمقدار ١٠ أرادب وزاد الناتج من الشعير بمقدار ١٤ أرادب ... وهكذا وعلى ذلك

$$\text{فنسبة الاحلال تساوى } \frac{٥ \text{ أرادب من القمح}}{٧ \text{ أرادب من الشعير}} = ٠.٧١ = ٠.٧ \text{ . فاذا افترض}$$

تساوى تكاليف انتاج الفدان من كل من الزرعين فان يحتاج الامر لاكثر من مقارنة سعر كل من الزرعين لمعرفة أيهما أكثر أربحية من الآخر . فاذا كانت نسبة الاسعار لبعضها المتحصل عليها من قسمة سعر الشعير على سعر القمح أكبر من نسبة احلال القمح والشعير فان من الاربح احلال الشعير . مكان القمح (أى ان القاعدة تنصب على إجراء مقارنة نسبة احلال الاساليب والموارد مع مقلوب نسبة السعر) وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه إذا كانت نسبة السعر أى $\frac{\text{سعر الشعير}}{\text{سعر القمح}}$ أكبر من نسبة

الاحلال أى $\frac{\text{النقص فى القمح}}{\text{الزيادة فى الشعير}}$ فان من الاربح زياده انتاج الشعير على حساب

القمح . لتوضيح هذه القاعدة فلنفترض أن سعر القمح ٤ جنيه للاردب وسعر

$$\text{اردب الشعير } ٣.٥ \text{ جنيه فان نسبة السعر } = \frac{٣.٥}{٤} = ٠.٨٧ = ٠.٩ \text{ . وهى}$$

نسبة أهلا من نسبة الاحلال التي تساوي $\frac{5}{7} = 0.71 = 0.7$ وعلى ذلك
فانتاج الشعير أرباح من انتاج القمح، والطريقة الحسابية تثبت هذه النتيجة بطريقة
أوضح فالمزارع يكسب ٧ أرادب شعير قيمتها ٢٤ر٥ جنيه (٧ أرادب \times ٣ر٥
جنيه) مقابل فقد ٥ أرادب قمح قيمتها ٢٠ جنيه (٥ \times ٤ جنيه) والآن فلنفرض
أن سعر الشعير انخفض إلى ٢ جنيه للأردب فعنى ذلك أن نسبة السعر تنخفض
إلى $\frac{2}{5} = 0.4$ أى أقل من نسبة الاحلال وفي هذه الحالة من الأرباح انتاج القمح
بدلاً من الشعير .

والآن لننتقل إلى مرحلة أخرى . ولنفرض أن تكاليف انتاج الاردب من
القمح مختلفة عن تكاليف انتاج الاردب من الشعير ففي هذه الحالة تجرى مقارنة
نسبة صافي سعر كل من الشعير والقمح وصافي السعر عبارة عن السعر السوقى للزروع
مطروحا منه تكاليف انتاج الاردب منه .

وقد يجرى الاحلال بين الزروع المتعارضة بنسب متزايدة ويحدث ذلك غالبا
عندما تقتضى زياده انتاج أحد هذه الزروع تضحيات تتزايد باستمرار زيادة
انتاج الزروع الأخرى فمثلا لو بدأنا بكمية معينة من العمل والعلائق فان اضافة عشرة
من عجول التسمين قد تقتضى التضحية بثمانية رؤوس من الغنم من عشرين رأسا
لأن معظم غذاء الأغنام هنا يعتبر نفاية ولكن اضافة عشرة عجول تسمين أخرى
للاستفادة من بقية العمل الموجود على المزرعة قد يقتضى التضحية ببقية العشرين
رأسا من الغنم أى ١٢ رأسا وبعض العلائق الحيوانية التى تضيع هباء ، وهنا
يمكننا أن نطلق على حالة الاحلال بنسب متزايدة اسم التضحيات المتزايدة .

وعموما فيمكن القول بأنه فى حالة الاحلال أى التضحية بنسب ثابتة فان من
الممكن الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح بالتخصص فى انتاج زرع واحد

غير أن هذه القاعده لا تعتبر ساريه المفعول في حالة الاحلال أى التضحيه بنسب متزايدة إذ في هذه الأخيرة لابد من إيجاد خلطات معينة لا من الميزعات فقط بل وأيضا من الموارد الإنتاجيه ومن الأساليب المزرعيه لكي يتمكن الزارع من الحصول على أقصى الارباح . والخلطة أو المركب الصحيح الذى يعطى أقصى الارباح يتوقف على نسبة الاسعار وعلى نسبة الاحلال وعلى تكاليف الوحدة من الناتج . علما بأن المركب الصحيح أو الخلطة الصحيحه في عام معين ليست بالضرورة هى المركب الصحيح الذى يدر على الزارع أقصى الارباح في عام آخر بسبب تغير العلاقات النسبية بين أسعار وتكلفه انتاج الزروع المختلفه .

الباب السابع

تنويل المزرعة

تنويل المزرعة أى تنظيم المزرعة أن هو إلا تصميم خطة استغلالها أى رسم السياسة التى سيجرى العمل بمقتضاها فى المزرعة لتحقيق هدف الزارع النهائى الذى ينحصر عادة فى الحصول على أكبر صافى ربح من بنيانه الاقتصادى الزراعى الشخصى الذى يديره . وتصميم المناويل المزرعية أى رسم السياسة المزرعية من اختصاصات مدير المزرعة وحده بوصفه منولا أى منظما أى مخططا لطريقة سير العمل فى المزرعة فهو الذى يتولى تعبئة الموارد الطبيعية والموارد الانسانية التى يضمها بنيانه الاقتصادى المزرعى أى يتولى الجمع بين الاراضى والعمل ورأس المال والادارة وتحديد نسبها لبعضها بما يمكنه من الحصول منها بمجموعة على أكبر ما يمكن من الارباح الاضافية الصافية بأقل ما يمكن من التكلفة . وعلى ذلك فى معنى تنويل المزرعة **اولا** انتخاب المزيروعات الرئيسية والمزيروعات الثانوية المتنافعة كانت أو المتآزرة واستبعاد المزيروعات المتعارضة أى المتنافسة وتنظيم تابعها بما يكفل سير العمل فى المزرعة بانتظام . **ثانيا** وضع التفاصيل المحكمة الكفيلة بتنفيذ الخطة بسلاسة وسهولة . على أن يجرى كل هذا فى ضوء استعمال عناصر الانتاج المزرعية أى الارض والعمل ورأس المال والادارة إلى أقصى جدارتها الانتاجية ، وبهذا يتمكن الزارع من استخدام أقل كمية من الآلات والموارد الزراعية المتاحة إلى أقصى كفاءتها الانتاجية وتوزيع عمله وعمل معاونيه وحيواناته على أيام المواسم الزراعية بما يكفل عدم تكديسها فى وقت من الأوقات دون عمل . كما تتضمن الخطة أيضا تقرير نوع ومدى استخدام الآلات والمعدات بما يكفل سير العمل فى المزرعة

بطريقة مرضية ويكفل في نفس الوقت صيانة تلك المعدات والآلات والاحتفاظ بها في حالة صالحة للعمل عندما يستدعى الحال تشغيلها .

مميزات تخطيط المنوال المزرعى : ان رسم الخطة المزرعية أى المنوال المزرعى مقدما له فوائد عديدة . فهو يتيح مقدما فحص وتقدير الدخول أو الايرادات المحتملة والمصروفات الضرورية والارباح المتوقعة ويستلفت الانتباه إلى الاحتياطات الضرورية الواجب توافرها وايضا من التكوينات المزرعية كمواد العلف والحبوب والتقاوى والحصول على لوازم المزرعة مبكرا حتى لا يتعطل سير العمل بسببها . وبالإضافة إلى هذا فان اعداد مفكرة بمواعيد العمليات المزرعية والتي تكون جزءا هاما من أية خطة مزرعية تقدر عادة مقدار المعدات الضرورية اللازمة والقوى المحركة - جرارات ولوريات وحيوانات عمل . . . الخ - ومقدار العمل الانسانى والإضافى الواجب الحصول عليه منه ضغط الظروف فى المواسم الزراعية مما يتيح للمنوال عمل الترتيب اللازم الكفيل بالحصول عليه عند الحاجة إليه .

مكونات المنوال المزرعى : يمكن حصر المكونات أو الاعتبارات التى تراعى عند تكوين المنوال المزرعى اجمالا فيما يلى : (١) موقع المزرعة (٢) سعة المزرعة (٣) شكل المزرعة (٤) حدود المزرعة (٥) طبيعة الأسلوب المزرعى بما فى ذلك عدد وأنواع الزروع النباتية ومساحة كل منها ونوع وعدد الزروع الحيوانية الجارى انتاجها ومساحات العلف الأخضر وبقاع الأشجار ومساحاتها وأنواعها الخ. (٦) الغلة مقدرة على أساس جملة انتاج المزرعة كوحدة وعلى أساس وحدة كل زرع نباتى ووحدة كل زرع حيوانى ووحدة الزروع العلفية وبقاع الأشجار . . الخ. (٧) وجوه استعمال نواتج الزروع كأن تكون لتغذية الحيوانات أو للبيع أو للاستهلاك المنزلى (٨) طبيعة أهداف السياسة المزرعية وهذه عادة تنحصر

أما في الحصول على أكبر دخل نقدي ممكن أو تثبيت الدخل المزرعي على حالة من سنة لأخرى أو في المحافظة على خصوبة الأرض أى على القدرة الانتاجية للأرض أو اشباع رغبات شخصية معينة (٩) كمية ونوع ومدى ملائمة المباني والمعدات المزرعية ومدى الحاجة إليها وبالمثل في حالة آلات الري والصرف والقوى المحركة والآلات والمكينات والمنشآت الأخرى . . الخ (١٠) مكونات الطابع المزرعي وهذه تتضمن أشكال الحقول ومناسبة موقع مركز الرقابة المزرعية وترتيب المباني والمنشآت المزرعية بالنسبة لبعضها . . الخ (١١) اجمالي الدخل محتسبا على مستوى المزرعة كوحدة وعلى مستوى وحدة الزرع النباتية أو الحيوانية مع بيان مدى ملائمة الأسواق المحلية وتوافر الوسائل التسويقية الزراعية (١٢) اجمالي التكاليف أى جملة المصروفات محتسبة بالنسبة لوحدة الزرع النباتية والزرع الحيوانية مع إيضاح المسائل المتعلقة بالعمل المأجور ومدى امكان الحصول على القروض لتمويل العمليات المزرعية عند الضرورة . (١٣) صافي الدخل مقدرا على أساس الوحدة من الزرع الحيوانية مع بيان مقدارها ومدى كفايتها (١٤) مقدار رأس المال ورأس المال المزرعي المستثمر ومدى كفايتها لمواجهة العمليات المزرعية (١٥) الواجبات الملقاة على عاتق الزارع ومدى طاقته على العمل ومدى كفاءته .

وعموما فيحسن اتخاذ الأساليب المزرعية المتبعة في اقليم أو منطقة معينة كهاد أو مرشد يهتدى به عند تصميم المنوال المزرعي فقد تبين أنه غالبا ما تكون الزرع السائدة التي يجرى انتاجها في اقليم معين هي أكثر الزرع ربما في هذا الاقليم فاستقرار انتاج هذه الزرع في الاقليم يعتبر عادة وليد تفاعل بين الظروف الطبيعية والإنسان بوصفه منتجا ومستهلكا . وعلى ذلك يمكن القول بأن التربة

ونوعها ومدى خصوبتها وكذلك العوامل الحيوية لها اعتبارها عند انتخاب الزرع كما أن وجود سوق مربحة لنتاج معين أو توافر نوع معين من العمال يلعبان دورهما في املاء اختيار زرع معين بعينه . وبالإضافة فإن الزرع المنتخبة يجب أن تتوافق عمليات انتاجها بقدر المستطاع مع بعضها وإذا وجد أى تنافس بينهما فيجب أن يكون ضئيلا للغاية . كذلك يجب على الزارع أن يدخل في اعتباره أن لكل زرع من الزرع طريقة مثلى لانتاجه ومواسم معينة لأجراء عملياته المزرعية الأمر الذى يستدعى من الممول أن يراعى العوامل الاقتصادية في توزيع العمل بين مزارعته بما يكفل عدم تنافسها مع بعضها عليه .

اساسيات فى ادارة الاعمال المزرعية

لقد دعمت واثبتت عمليات الحصر التى قام بها المختصون فى ادارة المزارع وجود حقائق أساسية تساعد كثيراً عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتصميم الخطط التنوييلية للمزارع . وهذه الحقائق الاساسية تتلخص فيما يلى :

التنوع: التنوع فى انتاج الزرع كقاعدة يعتبر عاملا هاما من عوامل نجاح الزارع فالتنوع بدرجة متوسطة كاف لأن يمكن الزارع من توزيع العمل جيدا على مختلف مواسم زروعه واستكمال استعمال كل أرضه وتوزيع منتجاته عند البيع وأخيراً عدم اعتماده على انتاج زرع واحد يجعله تحت رحمة التغيرات السعرية السوقية كما أن درجة كبيرة من التنوع أكثر مما يجب تجعل الكميات التى ينتجها من كل نوع قليلة بالنسبة للجهود اللازمة للتخلص منها .

تكاليف تشغيل المزارع الصغيرة : تعتبر تكاليف العمليات المزرعية على المزارع الصغيرة أعلى نسبيا من نظيرتها فى المزارع المتوسطة أو الكبيرة ذات الطابع المزرعى المشابه .

الاستجاب الزراعي المعلى : عندما تستقر الظروف المؤثرة على الانتاج لفترة طويلة في اقليم معين فان الاساليب المزرعية المحلية تميل لأن تكون في غالبية الاحوال احسن الاساليب الكفيلة باعطاء احسن النتائج على شرط ألا تكون هذه الاساليب التي تعود على الزارع بأكبر الدخول الفورية بمجهددة للارض أو مستنفدة لخصوبتها . وفي العادة فانه عند حدوث تغير ولو قليل ولكن له صفة الثبوت على تلك الظروف فان الاساليب المزرعية المتبعة تأخذ هي الاخرى في التغير والتشكل بما يتلاءم والظروف الجديدة .

الانماط المزرعية محدودة : يقوم الزارع بالعمل على ضبط وتشكيل النمط المزرعي القائم في إقليم معين أو منطقة معينة بما يتلاءم وظروف الاسواق المحلية للتربة والجو وظروف الاسواق المحلية وتوافر الخدمات التسويقية كما يجب أن يتلاءم وظروف المزارع الفردية .

حجم المزرعة : ان نجاح المزرعة كوحدة اقتصادية مقاسا بمقياس الدخل العائلي ومستوى المعيشة يتناسب طرديا وبطريقة مباشرة بحجم المزرعة علما بأن نسبة الربح على رأس المال المستثمر - وهذا في حدود معينة - مستقل عن حجم الوحدة الاقتصادية الزراعية أى المزرعة .

النتائج الزراعي الحقل المثالي : في حالة متوسط الغلة الفدائية لزراع معين يبدو من بعض الدراسات أن كثيراً من المزارع قد وصل إلى نقطة الدخل المتناقص وأن أية محاولة مستقبلية لزيادة الغلة - بفرض بقاء الظروف ثابتة - من المزارع التي وصلت لهذه النقطة لابد وأن يقابلها نقص في الأرباح أى ستكون الزيادة على حساب الأرباح المزرعية .

النتائج المزرعي الحيواني المثالي : لوحظ أن الانتاج الحيواني اللبنى واللحومى

لا يزال بعيدا عن نقطة الدخل المتأقصف معظم المزارع الأمر الذى يتبين منه أنه لازالت هناك فرص عديدة لزيادة انتاج هذه الانواع من الزروع فوق معدلاتها الحالية وأن العناية بانتاج هذه الزروع قد يفتح فرصا عديدة من النجاح المالى أمام الزراع .

زيادة الناتج الزراعى الحقل : أن من الأسهل للزارع أن يزيد من متوسط غلة الزروع الحقلية المنخفضة الانتاج عن أن يزيد من متوسط غلة الزروع العالية الانتاج . وعلى ذلك فعلى الزارع الذى يسعى لزيادة أرباحه أن يوجه انتباهه إلى العناية بنقط الضعف فى نظامه المزرعى .

التوزيع النسبى للمساعدات : فى ظل أى نمط مزرعى وتحت ظروف معينة فان هناك طريقة معينة يمارسها زراع المنطقة لتوزيع مساحة المزرعة على الزروع المختلفة التى تعتبر المصادر الرئيسية للربح المزرعى . حيث أن هناك حدودا للمساحة المربحة لكل زرع من الزروع وبالمثل فان هناك نسبة معينة للدخل الناتج من كل نوع من هذه الزروع تحقق للزارع أكبر ربح من عمله المزرعى . وأن تعدى هذه المساحة أو نسبة الدخل أو تقليلها يكون عادة على حساب جملة الربح أى يؤدى فى كلتا الحالتين إلى تقليل المتحصل عليه من جملة صافى الربح المزرعى .

التخصص : ينادى الكثيرون بتخصص المزرعة فى انتاج زرع أو اثنين فقط على لهذا النوع من التخصص من فوائد محققة من وجهة نظر التقدم التكنولوجى فى وسائل الانتاج ووقاية الزروع واعدادها للأسواق ... الخ . وعموما فاختيار التخصص أو التنوع فى الانتاج موضوع يحتاج للمناقشة .

مميزات ومضار كل من التنوع والتخصص : لكل من التخصص والتنوع

مميزاته ومضاره كما أن لكل منهما مؤيديه ومعارضيه وتتلخص وجهات نظر كل من الطرفين فيما يلي : ينادى المتخصصون في إدارة المزارع بفوائد التنوع الذي يبنى على القواعد الاقتصادية المتعلقة بالارتباط والتآزر والتنافع بين المزيروعات المختلفة التي تمهد عادة السبيل أمام الزارع للاستفادة من أرضه وعمله العائلي ورأس ماله ومعداته استفادة كاملة حيث يمكن تحويل المنتجات الغير ممكن التخلص منها إلى منتجات أخرى من الممكن تسويقها وإضافة دخلها إلى الدخل المزرعى . كما أن تنابع انتاج الزروع المختلفة على الأرض الزراعيه وفقا لدورة زراعية سليمة يؤدي إلى زيادة جملة لزروع الناتجة منها ويحافظ ويعمل على صيانه خصوبة الأرض . هذا بالإضافة إلى أن التنوع في الانتاج يقلل من عوامل المخاطرة التي يتعرض لها الزارع إذا كان متخصصا في انتاج زرع واحد قد يتأثر بالعوامل الجوية المعاكسة أو بهبوط أسعار السوق .. الخ وإذا كانت هذه آراء دعاة التنوع فإن التقدم التكنولوجي يقف في صف التخصص الاقليمي والمزرعى وذلك لأنه يتطلب استثمارات رأس مالية كبيرة لشراء المعدات وهذا يتطلب إنتاج كمية كبيرة من الزرع موضوع التخصص حتى يتسنى للزارع خفض تكاليف انتاجه لأدنى حد والاستفادة من تخصصه . وقد أدى التقدم التكنولوجي إلى خفض نسبة الإصابة بالأمراض والآفات بين كل من الزروع النباتية والحيوانية . كما أن الكوارث الناجمة عن الظروف الجوية المعاكسة قد امكن تقليلها كثيرا باستنباط أنواع جديدة من النباتات المقاومة للصقيع أو للجفاف وكذلك أمكن تقليل الفقد في التقاوى باستخدام الاجهزة الحديثة المنظمة للبذار وللرطوبة فيها وبالإضافة إلى هذا فإن استعمال الوسائل الانتاجية التكنولوجية الحديثة يستدعي التخصص من جانب مديري المزارع .

وبالمثل . تقف العوامل التسويقية في جانب التخصص . وأن كان التسويق

التعاونى الذى بدأ يؤدى واجباته التسويقية نحو منتجات أعضائه قد فتح الباب أمام صغار الزراع غير المتخصصين فى انتاج زرع معين من الاستفادة من الوفرة الاقتصادية الناتجة من التسويق المتسع لمنتجاتهم المجمعة والتي تليح عادة للجمعية مكانية الفرز والتدريج والبيع فى كميات كبيرة وأسعار مجزية إلا أنه من الواجب التنويه بأن الميزة التنافسية لمنتجات المزارع المتخصصة الكبيرة تجلبها فى وضع يبيع لأصحابها الاستفادة من مميزات الانتاج المتسع بصورة أوفى فالقدرة على انتاج كميات كبيرة المنتجات المتماثلة بتكاليف قليلة نسبيا وتسويقها بأسعار مجزية تؤدى إلى تحقيقهم لهدفهم التجارى ألا وهو الحصول على أقصى ما يمكنهم من الارباح .

وبجانب هذه الحقائق الأساسية فهناك حقيقة أخرى ثانوية ولكنها من الأهمية بمكان ونعنى بها الاحتياجات الملحة للمزرعة أو لصاحبها . وإذا كانت المناوئل الأساسية للمزرعة يراعى عند تصميمها الحقائق العشرة السابقة إلا أن الاعتبارات الشخصية الملحة قد تؤدى إلى وقف تنفيذ هذه المناوئل وقتا يختلف مداه وفقاً لمدى استمرار بقاء هذه الاعتبارات أو وقتاً مستديماً إذا لزم الأمر . وفى مثل هذه الحالات قد يستدعى الأمر إعادة تعديل المناوئل القائم بما يمشى وتحقيق هذه الاحتياجات الضرورية مزرعية كانت أو شخصية لصاحب المزرعة وقد يحىء التعديل فى شطر صغير أو كبير من البرنامج العريض للمناوئل المزرعية الأصلية كما قد تقتضى الضرورة اجلال منوال جديد مكان المناوئل الأصلية بصفة مؤقتة أو مستديمة . وعموماً فمن الواجب التنويه هنا بأهمية اعداد الاهداف التى يهدف المناوئل المزرعية - سواء كان أصلياً أو مؤقتاً - إلى تحقيقها بدقة وعناية تامتين . وتنحصر هذه الاهداف رئيسياً إما فى تحقيق أكبر ربح ممكن أو فى

العمل على توفير رأس المال اللازم لمواجهة تكاليف العمليات المزرعية الفورية أو في زيادة انتاج الزروع التي تساعد على زيادة القوة الإنتاجية للأرض أو في توفير الخضر والفاكهة .. الخ من المنتجات المزرعية اللازمة للاستهلاك المنزلي أو في إعادة تنظيم المزارع وتغيير أو تبديل الزروع أو .. الخ بما قد يؤدي إلى زيادة الأرباح أو سهولة أداء العمليات المزرعية .

الباب الثالث

التحريات المزرعية

جمع وتحليل البيانات الخاصة بإدارة الأعمال المزرعية

تمهيد

يقوم المتخصصون في إدارة الأعمال المزرعية بتدبير أمر التحريات المزرعية للحصول على البيانات اللازمة أما لتحليل الوضع المالي السنوي لعدد من المزارع المنقاه أو لتقرير تكاليف إنتاج الزروع المختلفة من واقع سجلات الزراع أو للحصول على معلومات خاصة بالأساليب المزرعية . وبطريقة أوضح وأكثر شمولاً تهدف «هذه التحريات التحليلية للأعمال المزرعية» كما يطلق عليها أحياناً إلى: (١) تقييم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زيادة أرباحية المزارع في منطقة أو إقليم معين عنها في إقليم آخر - وتتلخص هذه العوامل في إستعمالات الأراضي وفي مصادر الدخل وفي تكاليف العمليات المزرعية وفي غلات الزروع النباتية والحيوانية الخ . (٢) وفي تقدير نماذج أو معايير للعمليات المزرعية للمزارع مختلفة الانمط والسعات - كتوزيع رأس المال المستثمر على المزرعات المختلفة والمباني . الخ والجدارية الانتاجية للعمل الإنساني أو الحيواني . الخ (٣) وفي دراسة المظاهر المختلفة التي تأخذها حياة الأراضي (٤) وفي تقدير الاختلافات السنوية في صافي الربح السنوي في المزارع الفردية أو في مجموعات إقليمية من المزارع (٥) وفي تقدير مدى تأثير عوامل المطر وأسعار السوق وغلات الزروع النباتية أو الخسائر الناتجة عن إنتاج الزروع النباتية والحيوانية . الخ على مستويات الأرباح وعلى مدى جسامتها

على الميراثات التي تأثرت بها خلال عدة سنين تالية. وإذا جرى تجميع هذه البيانات بدقة وتحليلها بطريقة علمية صحيحة فإن النتائج المستخلصة منها تكون في مجموعها القواعد الأساسية التطبيقية لعلم إدارة الأعمال المزرعية.

والمعارف التي تضمها إدارة الأعمال المزرعية عموماً تتضمن معلومات عامة تختص بالمزارع كمجموعة أو كقطاع من قطاعات البنيان الإقتصادي أو تختص بمزارع فردية معينة لزراع ممتازين . والبيانات العامة المتعلقة بإدارة المزارع والتي تهتم الزراع كمجموعة من الممكن إستخلاصها من التعدادات الزراعية والكتب الزراعية السنوية والاحصاءات السنوية العامة وتقديرات الزروع النباتية والحيوانية .. الخ . أما البيانات التفصيلية الخاصة بأوجه النشاط المزرعي وبالمشاكل الفردية للمزارع فيجرى تجميعها من المنتجين أنفسهم وبهذا يمكن القول بأن كل مزرعة من تلك المزارع تصبح كمحطة من محطات التجارب كما أن النتائج التي يمكن التوصل إليها من تلك البيانات يجرى فحصها وتقييمها في ضوء مختلف الطرق العديدة للبحث العلمي قبل تقرير مدى صلاحيتها لتكون قواعد علمية لإدارة الأعمال المزرعية . ولما كانت إدارة الأعمال المزرعية هي العلم المختص بدراسة تدريل ورقابة المزارع الفردية من نواحي الكفاءة الإنتاجية واستمرار تدفق الأرباح فإن معظم البيانات المرتبطة بالعلم يجرى الحصول عليها من المزارع الفردية أكثر مما يعتمد على المعلومات الخاصة بالبيانات الاقتصادية الزراعي أي الزراعة كوحدة .

جمع البيانات الخاصة بإدارة الأعمال المزرعية

تمهيد: أن الحقائق الأساسية لإدارة الأعمال التي تطورت لتصبح قواعد إدارة المزارع أمكن الوصول إليها عن طريق الأربعة مصادر الأساسية الآتية :

- (١) الحسابات المزرعية (٢) حصر بيانات المزارع (٣) المزارع المنولة وفقاً للطريقة التجريبية (أي مزارع تجريبية) (٤) المزارع النموذجية المبنية وفقاً

للقواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية وهذه عادة يعاد اختبار النتائج المستخلصة من بياناتها تحت الظروف الحقيقية للانتاج في المزارع العادية قبل تعميمها. ويعتبر المصدرين الأولين - أى الحسابات المزرعية والفحص العام للمزارع - من أهم مصادر الحقائق التى قامت عليها القواعد الأساسية لإدارة الأعمال المزرعية. أما الطريقة التجريبية ولوانها مهمة جيداً لأجراء أنواع معينة من الابحاث كدراسة النسب اللازم استعمالها من المخصبات أو اختبار التغذية الحيوانية . . . الخ ألا أن إدارة الأعمال المزرعية لم تستفد منها كثيراً ويعزى ذلك عادة إلى التكاليف الباهظة التى يتطلبها انشاء مزارع فردية لدراسة المشا كل العديدة المرتبطة بإدارة الأعمال المزرعية. و أخيراً فإن الاتجاه النظرى وأن كان يعتبر من أقل هذه المصادر أهمية من ناحية تطوير القواعد الأساسية لإدارة الأعمال المزرعية إلا أنه يستعمل كأداة نافعة لاختبار قيمة القواعد الأساسية المبنية على البيانات المجمعة من مصادر أخرى وتعزى قلة أهمية هذا الاتجاه إلى أن لكل مزرعة من المزارع مشا كلها ذات الطابع الفيزيقي وكذلك الاقتصادى المميز الخاص وأن اقتصار نشاط هذا الاتجاه على دراسة الاوضاع الاقتصادية البحتة دون ما اعتبار للعوامل الأخرى يجرّد النتائج المستخلصة منها من قيمتها العملية التطبيقية.

الحسابات المزرعية : تعتبر الحسابات المزرعية من أهم وادق سجلات العمليات المزرعية إذا أحسن الزارع إعدادها. وعادة تتباين كمية التفاصيل التى تتضمنها الحسابات المزرعية تباعداً كبيراً من مزرعة لأخرى. وقيمة النتائج المستخلصة منها تتوقف على دقة الزارع فى تدوين حسابات عملياتهم المزرعية وعلى مدى جديتهم فى اداء ذلك طوال السنة أو السنين الزراعية المتوالية كما تتوقف على مدى ما يرغبون فى الحصول عليه من معلومات تتصل بوحدهاتهم الاقتصادية الزراعية أى مزارعهم أو بمزروعاتهم الفردية. ويجب على الزارع الحصيف قبل

أبدء في تسجيل حساباته المزرعية أن يقرر ماهية أى نوع المعلومات المزرعية التي يرغب في الحصول عليها من تقييده أى رسده لتلك الحسابات ثم يقوم بتصميم سجلاته واعدادها مقدما بما يمشى وتلك الرغبات ثم يواظب على تسجيل حساباته بدقة طوال السنة . وعملية التسجيل بطبيعتها عملية شاقة وعملة خصوصا إذا كانت البيانات المطلوبة كثيرة وتفصيلية الأمر الذي قد يقتضى من الزارع قضاء ساعات طويلة في تدوينها الأمر الذي جعل الكثير من الزراع يحجمون عن اعدادها .

والحسابات المزرعية المعدة أعدادا جيدا لتبين للزارع الفرد ماهية ما صنع ولماذا وهذا تفتح أمامه آفاق عديدة من الافكار الجديدة التي قد تؤدي إلى تطوير وتحسين عمله المزرعى في المستقبل ومن وجهة النظر البحثية تتميز الحسابات المزرعية على غيرها من الطرق إذا أحسن اعدادها وتبويبها وحفظها بأنها من أدق الطرق لجمع البيانات . وطالما أن المعلومات والعمليات المزرعية تسجل يوميا وقت حدوث تلك العمليات أو أسبوعيا فان حصيلة المعلومات المنحصل عليها في نهاية العام تعكس لمدى بعيد حقيقة الظروف المزرعية تفصيليا وهي في هذا أدق كثيرا من طريقة التقدير في نهاية العام فضلا عن أن الزارع يمكنه أن يستخلص منها معلومات هامة عديدة متصلة بمعدلات العلائق الحيوانية وتواريخ التلقيح وتكاليف إنتاج الوحدة من النواتج المزرعية : . . الخ . وأخيرا فان الزارع يشقون كثيرا في القواعد الأساسية المستخلصة من بيانات واقعية أكثر من ثقتهم بالقواعد المنبثقة عن الدراسات النظرية البحتة .

ورغما عن مميزات هذه الطريقة فان استعمالها محدود وذلك بسبب ما يحيط بها من ظروف خاصة تلخص في أن جمع هذه الحسابات من مصادرها وتبويبها وتحليلها مكلفة للغاية كما أنها تقتضى من الباحث الذي يريد جمع البيانات المزرعية بهذه الطريقة ان يبدأ بعملها مبكراً - قد تصل المدة لعام - لاعداد السجلات اللازمة

وتمرين الزراع على استعمالها . . . الخ ورغمما عن المشقة في ذلك فيقال أن الكثير من الزراع يجمعون عن رصد الحقائق المتصلة بمزارعهم بسبب طول الوقت والمجهود اللازمين لأداء هذا العمل . والطائفة التي تستمر في تسجيل حقائق عملياتها المزرعية تكون عادة من طائفة الزراع الممتازين الأمر الذي يجعل النتائج المتحصل عليها لا تمثل متوسط الحال على المزارع الفردية بل تعكس صورة لمتوسط حال طائفة معينة من المزارع الأمر الذي يتنافى مع الاهداف العامة للباحثين .

وعموما فطريقة الاستفادة من البيانات التي تتضمنها الحسابات المزرعية تلخص في تجميع تلك البيانات وتلخيصها وتبويبها وتحليلها أما في مراكز الابحاث أو في الجامعات والاخيرة تقوم بذلك على نطاق واسع وتستخدمها في إيضاح وتدريس إدارة الاعمال المزرعية في كليات الزراعة التي تساهم عادة وجزئيا في تكاليف حفظ السجلات الخاصة بالحسابات المزرعية في المزارع الفردية .

حصر البيانات المزرعية : تدل كلمة " حصر " على طريقة علمية للدراسة يمكن بمقتضاها الحصول على صورة عامة لعالم معين عن طريق تجميع كل البيانات الممكن الحصول عليها عن مواصفاته . ويتضمن الحصر جمع البيانات الاصلية من المزارع الفردية التي تضمها المنطقة المراد دراستها . ويجرى حصر البيانات المزرعية في سجلات منظمة ومتشابهة بالنسبة للعمليات المزرعية الجارية بالمزارع بواسطة عدد من الأفراد المدربين الذين يزورون تلك المزارع على فترات قصيرة دورية . وعموما فالسجلات المتحصل عليها في نهاية المطاف تتضمن تقديرات يقررها الزراع عند اجابتهن على اسئلة جرى اعدادها واختبارها بدقة متناهية من قبل . وهناك أنواع عديدة من طرق الحصر مستخدمة لدراسة مشاكل إدارة الاعمال المزرعية غير أن هناك طريقتين منها تعتبران من أكثرها شيوعا وأهمية ونعني بهما (١) قائمة العلاقات بين العمل والدخل وسميت كذلك لأنها تتضمن معلومات مالية دخلية

كافية. تمكن الباحثين من احتساب دخل العمل وغيره من مقاييس الدخل المزرعى العادية (٢) قائمة العلاقة بين التكاليف والدخل ويتحصل منها على المعلومات المالية اللازمة لعمل ميزانية تتضمن المصروفات والايادات المحتملة للمزارع التى تجمع منها البيانات. . واذا امكن إعداد قائمة للعلاقة بين التكاليف والإنتاج بعناية فإنها تتضمن هى الأخرى بيانات كاملة عن وحدات عناصر الإنتاج العينية التى دخلت فى إنتاج ناتج عيني معين وغالبا ما تكمل هذه القوائم بقوائم أخرى إضافية لامكان الحصول على البيانات الخاصة بموضوعات معينة كقيدار عناصر الإنتاج المستعملة فى مزرعة مخصصة لإنتاج زرع هام أو كتكاليف استعمال مختلف الآلات المزرعية .. الخ . والمعلومات التى تضمها قوائم حصر البيانات المزرعية مستقاة من ذاكرة الزارع وعلى ذلك فيمكن القول بأن دقة هذه المعلومات أو عدم دقتها تتوقف كثيراً على قوة ذاكرة الزارع النسبية كما تتوقف أيضاً على مهارة جامع البيانات فى التحدث إلى الزارع واستخلاص المعلومات منه مع تقديره لظروفه الخاصة ولدقة المعلومات التى يدلى بها إليه . ونسبة الخطأ المتوقعة فى جمع البيانات بهذه الطريقة قد تقع فى دائرة الخطأ الممكن تعويضه وقد سمي هذا النوع من الخطأ - وهو عادة غير مقصود - بهذا الاسم لأن الزارع معرض للدلاء بتقديرات قد تكون أكثر أو أقل من الواقع بالنسبة لغلة زرع من الزروع مثلاً وإذا جمعت التقديرات المتحصل عليها من عدد كبير نسبياً من المزارع فإن الزيادات فى التقديرات يحوها النقص فى التقديرات الأخرى الأمر الذى يجعل المتوسطات أقرب إلى الواقع بقدر المستطاع . أما الأخطاء غير الممكن تعويضها فهى تلك الراجعة إلى تحيز جامع البيانات نفسه ومدى تأثيره على الزارع بما يمشى واتجاهه المتحيز كأن يفهم المزارع أن إجاباته قد تؤثر على دخله أو تكاليفه ... الخ . كما قد تكون نتيجة خطأ جامع البيانات بتوجيه أسئلة إيجابية أى توجيهية إلى الزارع توجهى بإجاباته

معينة . وعموما فمن الممكن التغلب على هذا النوع من الخطأ بأفهام الزراع بأنه لا ارتباط بين اجاباتهم وبين زيادة الضرائب عليهم أو تقرير أسعار الزروع . . .
النخ . وايضا بالمران الكافي لجامعى البيانات على عدم توجيه أسئلة ايجابية الزراع وباختيار جامعى البيانات من نفس المنطقة العارفين بظروفها .

وتتميز طريقة حصر البيانات المزرعية بأنها طريقة غير مكلفة للباحثين كما أنها تمكن من جمع بيانات متنوعة تفوق المتحصل عليه من غيرها من الطرق المكلفة كأنواع الانماط المزرعية أما عيوب هذه الطريقة فتتجلى فى (١) الاحتمالات الكثيرة للخطأ إذا ما قورنت بالطريقة السابقة . (٢) الاضطرار لاستعمال عينة أكبر من المزارع للتغلب على الاخطاء فى تقديرات البيانات التى يدلى بها الزراع وعموما فتستعمل هذه الطريقة فى عدد من قليل من أنواع الابحاث الخاصة بإدارة الأعمال المزرعية.

اختيار العينات

يعتبر لإختيار العينات التى ستجرى دراستها من الأهمية بمكان إذ عليها يتوقف مدى دقة وفوائد النتائج المستخلصة منها الأمر الذى يقتضى من طلبة إدارة الأعمال المزرعية الألمان بطرق إختيار العينات وفوائد كل منها وسنستعرض فيما يلى الطرق الهامة باختصار .

العينة الكتلية العينة الكتلية هى عبارة عن إحصاء أو تغطية لقطاع كامل يمثل منطقة كبيرة تحت الدراسة وعلى ذلك فهى عبارة عن عينة كاملة مكونة من منطقة صغيرة تجرى دراستها وأن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة تعمم على الاقليم المحيط بها كله مفترضين فى كل ذلك أن تلك العينة الوحيدة بمثابة لكل هذا الاقليم أى هذا المجتمع كوحدة . وتبنى الدراسة التى من هذا النوع عادة على

مصادر البيانات الثانوية - كالتعداد وتقاريره وملفات الضرائب . الخ . والعينات الكتلية مفيدة جداً في الدراسات الخاصة - المتعلقة باختلاف وتفاوت الدخول المزرعية وتقرير العوامل الرئيسية المؤدية - إلى ذلك من ناحية إدارة المزارع والعيب الأساسي لطريقه - العينة الكتلية هو الافتراض بأن العينة تمثل كل المجتمع . وهذا عادة غير ممكن فإما من قطاعين في أقاليم واسع يمكن أن يتشابه أو يمثل الأقليم الكبير تمثيلاً صادقاً الأمر الذي يؤدي إلى انحرافات قد تكون معيبة في النتائج المستخلصة غير أنه في حالات أخرى قد تعتبر هذه الانحرافات ثانوية وقليلة الأهمية خصوصاً في الأقاليم الزراعية المتجانسة وحيث تجري الدراسات على اختلافات الدخول والتكاليف وأسباب ذلك .

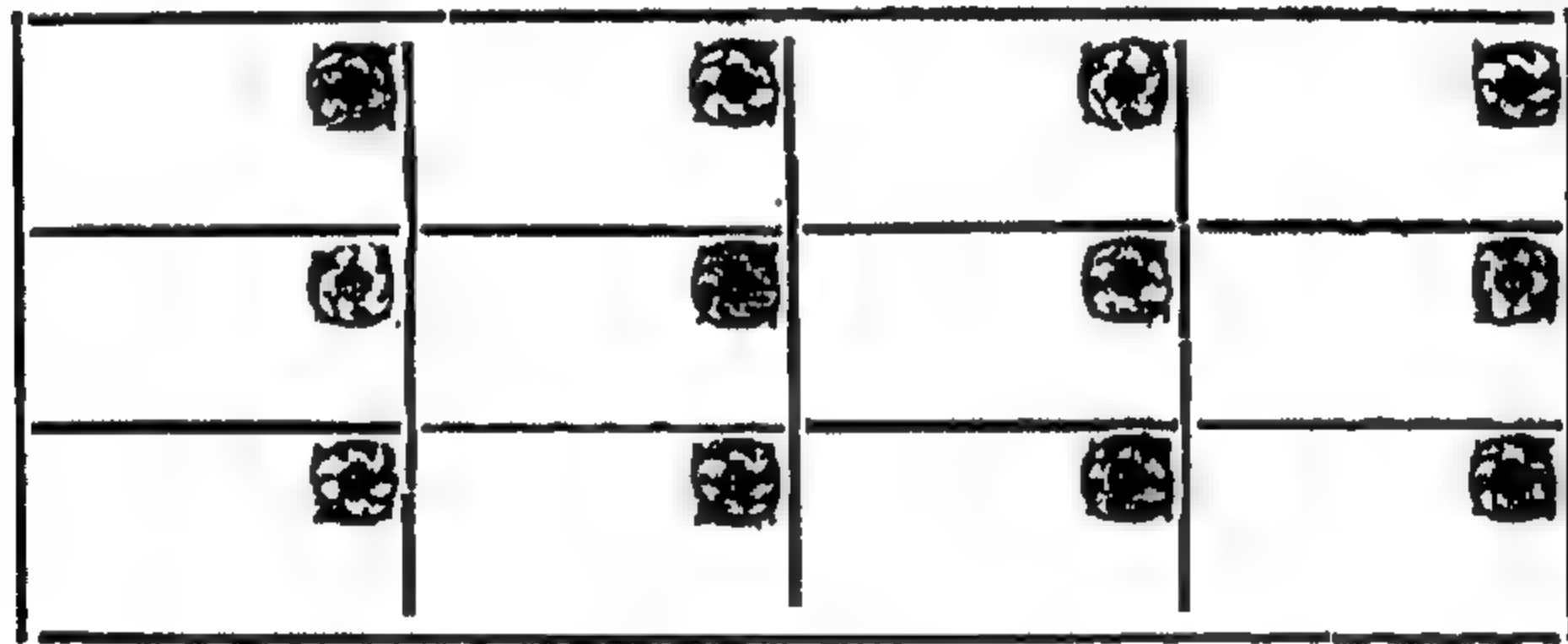
العينة الاعتبائية تلخص طريقه - أخذ العينة بالطريقة الاعتبائية في اختيار المزارع التي ستكون العينة اعتبائياً ونعني بالاعتبائيات هنا أن كل مزرعة داخل الإقليم الذي ستجرى دراسته لها الفرصة المتساوية مع غيرها من المزارع في أن تكون واحدة من مكونات العينة كما نعى أيضاً أن إنتخاب أية وحدة من الوحدات المكونه - للعينة يجرى مستقلاً تماماً عن الآخرين . وتتلأثم هذه الطريقة لأخذ العينات مع دراسات وتوسعات الأحوال أو الظروف في الأقاليم بأكمله أى في الكون أى المجتمع وهي في هذا تفضل كثيراً طريقة العينة الكتلية حيث تتيح الفرصة لحسن تمثيل الكون في العينة مع دراسة نفس العدد من المزارع . غير أنها لا تناسب الدراسات الخاصة بتحليل الانحرافات بسبب الصعوبات التي تعترض الحصول على عينة اعتبائية - حقيقية - وبسبب الشك في دقة - الأسئلة الموجهة المستعملة لاستكشاف اختلافات الدخول من مزرعة لأخرى وذلك عند دراسة عدد كبير من المفردات أو الموضوعات في إقليم متسع نسبياً نتيجة لاختلاف الأوضاع الفيزيائية في أجزائه المختلفة . وبالإضافة - فانه عند اجراء الدراسات الإقتصادية - المتعلقة -

بإدارة الأعمال المزرعية يصعب استخدام الوسائل الميكانيكية للحصول على مثل هذه العينة كما يجدر التنويه هنا بالتفاوت الكبير بين مختلف أنواع المزارع من النواحي الفيزيائية والطبيعية مما يجعل دقة تمثيل العينة الاعتبارية للكون الذي تمثله أمراً مشكوكاً فيه تماماً .

العينة الطباقية : العينة الطباقية عبارة عن عينة اعتبارية معدلة يجرى فيها تقسيم الاقليم إلى قطاعات أصغر وفقاً لأهمية كل منها ثم تؤخذ بعد ذلك عينة اعتبارية من كل قطاع على أن يكون حجم العينة - أى عدد المزارع - المأخوذة من كل قطاع متناسباً مع عدد المزارع التي يضمها بالنسبة للاقليم كله أى المجتمع والهدف من تقسيم المجتمع إلى طبقات من هذا النوع هو التغلب بقدر المستطاع على ما يعرّض طريقة العينة الاعتبارية من عيوب حيث أن تقسيم الاقليم إلى قطاعات تتجانس فيما لوحدات التي يضمها مع بعضها ثم تؤخذ منه عينة تمثلى مع حجمه بالنسبة للاقليم كوحدة يزيد من فرصة الحصول على عينة تمثل الكون المأخوذة منه بقدر المستطاع كما تمكن الباحث من الحصول على خريطة تمثل الحقيقة بطريقة أكثر دقة عما لو كانت العينة المأخوذة عينة اعتبارية فقط ويفضل استعمال هذه الطريقة عند دراسة متوسطات التكلفة أو متوسطات الدخول فى اقليم معين . أو فى تقرير العلاقة النموذجية بين التكاليف (أى عوامل الإنتاج) وبين الدخول عينية كانت أو نقدية وعموماً فيفضل المختصون بأبحاث إدارة الأعمال المزرعية استعمال هذه الطريقة على طريقتى العينة الكتلية والعينة والاعتبارية حيث يمكنهم الحصول عن طريقها على نتائج أكثر دقة باستعمال عينة صغيرة من المزارع وإن كان هذا لا يمنع من أخذ عينات طبقية أكبر حجماً .

العينة الاعتبارية الكتلية تعتبر طريقة العينة الاعتبارية الكتلية من أحدث الطرق

لأخذ عينات المزارع في الأقاليم الزراعية. وتتلخص الطريقة في تقسيم الأقليم أو المنطقة التي ستجرى دراستها إلى قطاعات أو قطع وفقاً للبيانات الثانوية المتحصل عليها من مختلف المصادر على أن يدخل عامل الوقت المخصص للدراسة في الاعتبار عند التقسيم . ثم يجرى انتخاب القطاعات التي ستجرى دراستها بطريقة اعتباطية ويستحسن أن يتساوى عدد المزارع التي يضمها كل قطاع من تلك القطاعات في المتوسط بقدر المستطاع . ويتحدد هذا المتوسط في ضوء دراسة البيانات المتحصل عليها من مختلف المصادر الثانوية ثم تجرى دراسة المزارع التي يضمها كل قطاع داخل في نطاق العينة ككتلة واحدة . وقد أدخلت أخيراً تعديلات جديدة على الطريقة نفسها . فبدلاً من دراسة القطاع كله كوحدة أصبح من الممكن أخذ عينة اعتباطية غير متحيزة من القطاع مع افتراض تمثيلها له تماماً على أن يجرى اختيار العينة المأخوذة من كل قطاع وفقاً لقاعدة معينة تطبق على جميع القطاعات دون تغيير عند أخذ العينات المزرعية كما في الشكل التالي :



شكل يبين أخذ العينة الاعتباطية الكتلية

وتصلح هذه الطريقة تماماً في الأقاليم الزراعية مستوية السطح حيث تعطى الباحثين الفرصة لرسم خريطة دقيقة تبين متوسطات الأحوال في الأقليم الجارى دراسته كما تعطيه البيانات الكافية لدراسة وتحليل العوامل المؤثرة على الدخول المزرعية كما تتبع لهم فرصة تحليل بنود الميزانيات المزرعية . أما في الأقاليم غير السهلة أى غير مستوية السطح ذات المرتفعات والمنخفضات أو مجارى المياه أو البحيرات فمن المستحسن وضع نظام خاص بكل منها يمشى مع أوضاع وطبيعة وظروف الأقليم.

العينة الغرضية : العينة الغرضية هي ذلك النوع من العينات المتحيزة أصلاً أى هي العينة التي أعدت لتكون متحيزة بقصد دراسة نوع معين من أنواع إدارة الأعمال المزرعية . وفي مثل هذه الحالة تستبعد جميع مزارع الاقليم التي تخرج عن نطاق هذا النوع المعين من الدراسة . ومن الأمثلة على ذلك دراسة ظاهرة معينة في شطر معين من السكان الريفيين أو الزراعيين وفي مثل هذه الحالة يعتمد الباحث استبعاد وعدم تمثيل الطوائف السكانية الأخرى من العينة . وتستعمل العينات الغرضية في أغراض محدودة جداً وفي غالبية الأحوال يستعاض عنها بالطرق الأخرى لأخذ العينات . وفي دراسة إدارة الأعمال المزرعية تستعمل طريقة العينات الغرضية في دراسة المزارع ذات الظروف غير العادية الطبيعية أو الفيزيائية أو النمطية .

تحليل البيانات الخاصة بإدارة المزارع

مهميد : أمكن التوصل الى القواعد الأساسية لإدارة الأعمال المزرعية عن طريق جمع وتقييم الحقائق المتعلقة بالمشاكل الاقتصادية الزراعية والمزرعية . وهنا لا يمكن الادعاء بأن هناك طريقة معينة تعتبر أحسن من غيرها لتحليل أو تقييم أو تصنيف الحقائق التي استخلصت منها القواعد الأساسية لإدارة المزارع . وكل ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن طبيعة البحث ونوعه هما اللذان يحددان الطريقة أو الطرق التي سيجرى التحليل بمقتضاها . والطرق الآتية تعتبر من أهم الطرق المستعملة في تحليل البيانات الخاصة بإدارة المزارع (١) طريقة المقارنة المباشرة (٢) طريقة تحليل الميزانية (٣) طريقة دراسة الحالة (٤) طريقة الاستنباط المتعدد (٥) طريقة التحليل الاقتصادي النظري . ولكل من هذه الطرق محاسنها وعيوبها وكذلك استعمالاتها وفيما يلي شرح مختصر لكل واحدة من هذه الطرق التحليلية الرئيسية مع بيان مميزاتها وعيوبها واستعمالاتها .

طريقة المقارنة المباشرة : تلخص طريقة المقارنة المباشرة في الحصول على سجلات العمليات المزرعية لعدد من المزارع وفحصها وتقسيمها الى مجموعات وفقا لاختلاف عامل أو أكثر من العوامل المزرعية الهامة كما يجرى تبويب النفقات والدخول ومقدار عوامل الانتاج العينية . الناتج العيني في كل مجموعة من هذه المجموع على حدة ، وتتمركز الفكرة الأساسية في هذه الطريقة في مقارنة كل مجموعة من هذه المزارع مع المجموعات الأخرى لتقرير مدى تأثير واحد أو أكثر من عوامل الإدارة المزرعية على التكاليف والدخول المزرعية وبراعى عند اجراء مثل هذه المقارنات أن تكون جميع المزارع التي تضمنها مجموعة واحدة متشابهة في أنماطها المزرعية وفي موقعها بصفة عامة . وإذا ظهرت اختلافات في العوامل الإدارية للمزارع التي تضمنها واحدة من تلك المجموعات بخلاف العامل الرئيسي موضوع الدراسة فيجب إعادة تقسيم المجموعة الى مجموعات ثانوية متجانسة من المزارع أصغر حجما كما يجرى فصل البيانات والاحصائيات الخاصة بكل مجموعة ثانوية على حدة كمحاولة لزيادة التحكم في العوامل المتعددة غير المتجانسة التي ظهرت في العينة مما يتيح للباحثين فرصة التشخيص الدقيق لآثر كل عامل من عوامل الإدارة - بطريقة مستقلة عن أثر الآخرين - على متوسطات النتائج المتحصل عليها في العام كله .

وقد بنيت طريقة المقارنة المباشرة على افتراض أن الأحداث الاقتصادية تتبع اتجاهها معيناً وتميل لأن تعيد نفسها كما تفترض أن المزارع الجيدة التي يضمها إقليم معين معرضة جميعها لنفس القوى الطبيعية والفيزيائية والاقتصادية التي توجد في الإقليم . كما قامت القواعد الأساسية المستخلصة على الاعتقاد بأن الأساليب المزرعية المتبعة في المزارع الناجحة في الإقليم هي أحسن الأساليب التي سيجري اتباعها مستقبلاً في هذا الإقليم . وعلى هذا الأساس يجرى جمع سجلات عدد كبير من مزارع الإقليم موضوع الدراسة ثم يجرى سردها وإعادة سردها . ثم تبويبها وفقاً

لكافة الاحتمالات أو العوامل الادارية العامة المؤثرة على الدخول المزرعية ثم تلخص النتائج وتصاغ في صورة قواعد يمكن الاهتداء بها تحويه في إدارة الأعمال والعمليات المزرعية مستقبلا.

وتتميز طريقة المقارنة المباشرة في كونها تعتمد اعتماداً كلياً على الخبرة العملية التي اكتسبها الزراع من ممارستهم للعمل الفعلي في مزارعهم وإذا أمكن أحكام استعمال هذه الطريقة فإن النتائج المستخلصة تكون عادة غالية من تبحر الباحثين أو المنظمات القائمة بأجراء الدراسة ، ويجدر بالباحث في مثل هذه الحالة أن يكون ملماً بظروف المنطقة موضوع الدراسة دقيقاً في رصد بياناته وفي تجميع عيناته الحساسة والتحليلية والطريقة لا تحتاج بصفة عامة إلى قوة ملاحظة بل أن كل هدفها هو محاولة معرفة كيف ولماذا يدير الزراع مزارعهم بهذه الطريقة أو تلك ولا يدخل في نطاق هذه الطريقة إصدار توصيات للزراع عما يجدر بهم عمله وأخيراً فإن النتائج المتحصل عليها بهذه الطريقة يسهل على الزراع فهمها والاعتماد عليها لأنها مستخلصة فعلاً من خبراتهم وتحاربهم الفعلية المحلية .

ويعاب على هذه الطريقة أنها تفترض أن الظروف المزرعية الطبيعية والفيزيائية والاقتصادية المؤثرة على الدخل المزرعي ستكرر في المستقبل الأمر الذي يجعل النتائج المتحصل عليها لا قيمة لها إطلاقاً إذا تغيرت الظروف الاقتصادية . وأن من الواجب في مثل هذه الحالات إعادة النظر في قواعد إدارة الأعمال المزرعية المستخلصة بهذه الطريقة ومحاولة العثور على قواعد أخرى تتماشى والظروف الجديدة . كما يعاب على الطريقة لأخطاءها هي نفسها بل أخطاء القائمين باستعمالها إذ هم يفضلون عادة استعمال العينات الصغيرة والطريقة بطبيعتها غير مهيأة لذلك حيث أن التعقيد الناتج عن تداخل وترابط العوامل المؤثرة على إدارة المزارع يقتضي الحصول على عدد

كبير من سجلات المزارع التي تضمها المنطقة موضوع الدراسة وطالما أن الدقة مسألة نسبية خصوصا في المواضيع الاقتصادية التي تتميز بعدم وجود حدود فاصلة بينها بسبب تغير الظروف الاقتصادية باستمرار فان هذا يسبب انحرافات قد تكون صغيرة في غالبيتها حول المتوسطات وعموما فطريقة المقارنة المباشرة تهيم لنا أداة نافعة سهلة موثوق بنتائجها لحد كبير في فرع إدارة الأعمال المزرعية عند استعمالها في المناطق والابحاث التي تلائم طبيعتها أما في الحالات الأخرى فيمكن تعديلها بما يتمشى والظروف أن أمكن أو الاستعاضة عنها بطريقة تحليلية أخرى .

طريقة تحليل الميزانية . ينظر للميزانية عادة على أنها خطة للانفاق في المستقبل. غير أن كلية الميزانية كمصطلح من مصطلحات إدارة المزارع فيقصد بها خطة لاستعمال الأرض والعمل الانساني والحيواني والمعدات وبقية عناصر الانتاج التي يستعملها ويهيمن عليها الزراع كما تضم أيضا تقديرات عن النتائج المحتمل الحصول عليها مبينة في صورة دخول صافية . والميزانية بهذا الوصف الأخير تعتبر واحدة من الأدوات الهامة المستعملة في الأغراض البحثية اللازمة لتقرير مناطق القوة والضعف في المزارع بوصفها وحدات اقتصادية انتاجية زراعية وخطة مثل هذه لا بد وأن تتضمن وتدخل في اعتبارها أنواع الزروع النباتية التي سيجري انتاجها والزروع الحيوانية التي سيجري تربيتها والاحتفاظ بها والاحتياجات المتباينة وتأثير ذلك على معدلات الانتاج المحتملة وعلى الدخول الصافية . وعلى ذلك فطريقة تحليل الميزانية كطريقة تحليلية مستعملة في دراسته مشاكل الإدارة المزرعية قد تتضمن وتدخل في اعتبارها ما تحويه الميزانية المزرعية أو قد تتضمن مقارنته لاكثر من ميزانية مزرعية وذلك بغرض تقييم الميزات الاقتصادية المختلفة أوجه استعمال الموارد المزرعية وبطريقة أخرى يمكن القول بأن الميزانية أن هي إلا خطة لاستعمال الموارد المزرعية مصممة في ضوء علاقات محددة بين التكلفة والنتائج. أي ما هي إلا خطه

موضوع الانفاق في المستقبل ولاحتمالات الدخل المزرعي في المستقبل في ضوء العلاقات التي يمكن استخلاصها من تجارب الماضي فيما يتعلق بعوامل الانتاج المستخدمة والنواتج المحصل عليها والمعدلة في ضوء التغيرات المحتملة والمتوقعة بالنسبة لكل واحد من العوامل الداخلة في الاعتبار. وقد جرت عادة الباحثين في فرع إدارة الأعمال المزرعية عند استعمالهم لطريقة تحليل الميزانية أن يقوموا بتصميم عدد من الميزانيات تتضمن تركيبات متباينة من المزيوعات ومن أساليب الإدارة المزرعية المتباينة على أن يعقبها تحليل لمختلف مشروعات تلك الميزانيات. وأن تبدو تلك التحليلات في صورة تكاليف مزرعية سيجري انفاقها أو دخول مزرعية يحتمل الحصول عليها من كل ميزانية مقترحة ومثل هذا النوع من التحليلات يوضح نقاط القوة والضعف في كل مشروع تنظيمي والاختلافات المحتملة في تكاليف ودخول كل واحدة من تلك المشروعات على حدة وفي ضوء نتائج تلك التحليلات يمكن اختيار النوال المزرعي الذي يحقق أكبر ربح يمكن والاسلوب المزرعي الذي يؤدي للحصول على أكبر دخل ممكن.

وسريان مفعول النتائج المستخلصة بهذه الطريقة يتوقف على مدى دقة البيانات الخاصة بتقديرات التكلفة وتقديرات النواتج المحصل عليها من هذا الانفاق. وبمدي تمثيل الوحدات المزرعية التي تضمها العينات المزرعية للمنطقة الجاري دراستها وبمدي اقتراب كل من التقديرات السعريه لعوامل الانتاج المزرعية المستعملة في الانتاج وايضا اقتراب التقديرات السعريه للنواتج المحصل عليها من حقيقة الاسعار السائدة عند شراء الاولى أو عند بيع الثانية. ولهذا الطريقة قيمتها عند اختيار النظم والاساليب المزرعية موضوع الدراسة على أن تتوافر البيانات الممكن الركون إليها والمتعلقة بحقيقة علاقه بين التكلفة والانتاج. كما تستعمل هذه الطريقة أيضا في اختيار النظم المزرعية المختلفه تحت أيه فروض متصلة بالاسعار وبالتكاليف

واستخراج النتائج المحتملة لكل فرض من هذه الفروض . وكما يبدو فالطريقة سهلة الأمر الذى يمكن أى زارع من اختيار أى نوع من الاختلافات تحت كافة الظروف المحتملة .

والاعتراض الرئيسى الموجه لهذه الطريقة يتركز فى أن فرص الخطأ فيها تعتبر كبيرة نسبياً بسبب ما تعتمد عليه من فروض الأمر الذى يبدو منه أن الاعتراض ليس موجهاً للطريقة بقدر ما هو موجه إلى كيفية أو شكل استعمال الطريقة نفسها بواسطة الباحثين . وهنا يجحد التويه بأن طريقة تحليل الميزانية أن هى الأداة تقريرية لتقرير النتائج المحتملة لعدة مسالك من الممكن وضع التنفيذ مستقبلاً . وبافتراض نشوء اختلافات سعرية أو تغيرات فى إمكانيات الإنتاج مستقبلاً فإن الممكن التوصل إلى دلائل تقريرية لأعمال معينة من الممكن تنفيذها فى المستقبل القريب أو البعيد . ويجب أن يجرى التقدير أى الحكم على أساس المقارنة بين الميزانيات للتأكد من أن الاختلاف فى الدخل المحتمل لمختلف الميزانيات الجارى الاختيار بينها له مغزاه وأهميته وقد تبين فى أحوال كثيرة أن النتائج المستخلصة قد بنيت على فروق ثانوية راجعة فى غالبيتها إلى عدم دقة البيانات الخاصة بالعلاقة بين التكلفة والنتائج أو كثرة التقديرات المستعملة عند استخدام الطريقة فى دراسة الاختلافات القائمة بين النظم المزرعية . ومن المستحسن بل من الواجب أن تكون الفروق فى الدخول المتوقعة من كل من الميزانيات المقترحة كبيرة بدرجة كافية لإظهار أخطاء التقديرات بوضوح قبل القيام بتغيير المناويل أو الأساليب المزرعية واستبدالها بالآخرى المصرحة .

والصعوبة الرئيسية التى تواجه استعمال طريقة تحليل الميزانية تنصب على أن البيانات المتصلة بالعلاقة بين التكلفة والإنتاج من الصعب الحصول عليها ومكلفة جداً الأمر الذى جعل الدراسات التى تجرى باستعمال هذه الطريقة فى غالبية

الاحيان أن لم يكن فيها كلها - قد بنيت على بيانات وهمية غير حقيقية الامر الذى جعل النتائج المستخلصة منها ليست فقط عديمة القيمة بل وخطرة فى بعض الاحيان ولهذا فعلى الباحثين الذين يلجأون لاستعمال هذه الطريقة أن يعنوا عناية فائقة بجمع بياناتهم وأن يكونوا ملمين تماما بأوجه النقص التى تتضمنها الطريقة وكذلك حدودها مع محاولة تلافيها بقدر المستطاع إذا أرادوا أن يجعلوا من الطريقة أداة نافعة فى أبحاث إدارة المزارع .

طريقة دراسة الحالة : تعتبر طريقة دراسة الحالة من أقدم الطرق المستعملة فى أبحاث إدارة الأعمال الزراعية وقد ساعدت الطريقة فى صياغة وتطوير كثير من القواعد الزراعية فى بداية نشوء فرع إدارة المزارع . وتتميز طريقة دراسة الحالة بأنها تتضمن تحليلا شاملا لعدد صغير من المزارع الفردية وتجرى فيها الدراسة على أساس تقييم الاجزاء المختلفة التى تتكون منها المزرعة ومقارنة تلك الاجزاء مع بعضها تبعا للارتباطات القائمة بينها كاجزاء من كل أى اجزاء من المزرعة كوحدة بدلا من اعتبارها وظيفة أو مزرعة منفصلة عن الآخرين . وهى فى هذا تخالف المعمول به عادة وهو دراسة العناصر المختلفة للمزرعة كوحدات مستقلة . وعموما فالهدف من استخدام طريقة دراسة الحالة هو تقرير لماذا تكون مزرعة فردية كما هى وليست شيئا آخر ؟ ولماذا كانت النتائج التى وصلها الانتاج المزرعى كما هى ؟ وكيف تتلاءم الاجزاء المختلفة للمزرعة وتتمشى مع بعضها فى وحدة اقتصادية انتاجية زراعية كما هو حادث أو حاصل ؟ ومن الاجابات المستخلصة من الدراسة الشاملة لعدة مزارع أمكن استخلاص وتطوير عدد من القواعد الاقتصادية المزرعية وهذه بدورها أمكن تطبيقها على العمليات المزرعية فى المزارع التى تعمل وتخضع لنفس الظروف .

ومثل هذه الدراسة المستفيضة للحالات الفردية تحتاج لكمية كبيرة من التحليل

الوصفي أو من الحثيات التقييمية من جانب الباحث الأمر الذي يجعل النتائج المتحصل عليها تتأثر بمدى تحيز الباحث نفسه . وأن كان هذا واحداً من عيوب الطريقة إلا أنه في حقيقة أمره عيب أفراد أكثر منه عيب طريقة . وحالياً تستعمل الطريقة في تحقيق صحة ما يتوصل إليه بالطرق الأخرى كما تستعمل كطريقة من الطرق الوصفية لدراسة إدارة الأعمال المزرعية .

طريقة الارتباط المتعدد : كانت معدلات الانحراف المتحصل عليها من استعمال طريقة الارتباط المتعددة منتشرة الاستعمال في المراحل الأولى لمشروعات وتطور أبحاث إدارة الأعمال المزرعية لمعرفة تغيرات الدخل المزرعي الناشئة عن تغير عامل واحد عن طريق استبعاد آثار العوامل الأخرى على الدخل المزرعي كلية . وهذه الطريقة تستخدم الطرق والمعادلات الإحصائية على نطاق واسع لمعرفة الخلاصات الصافية للتأثيرات الفردية لمجموعة من العوامل المتغيرة المستقلة على التكاليف والدخول المزرعية وكذلك آثار هذه المجموعات من العوامل المستقلة الهامة المتعددة على العامل المرتبط كما يجرى أيضاً احتساب الدخل المزرعية في كل من هذه الحالات وتبدو عادة النتائج المستخلصة من هذه الطريقة في صورة معدلات لتأثير كل واحد من هذه العوامل الفردية على حدة وفي صورة معدلات الارتباط المتعدد لتأثير كل العوامل المزرعية مجتمعة على الدخل المزرعي . والتحليل بطريقة الارتباط المتعدد يعتبر صعباً وغير مستحب في دراسة إدارة المزارع لأن هذه الدراسة تتضمن علاقات مرتبطة بين عدد كبير جداً من العوامل المؤثرة يحتاج لدراسته واحتسابه إلى وقت طويل وخبرة تامة بالرياضيات وحسن تصرف في مسائل رياضية وإحصائية في غاية التعقيد صعبة الحلول الرياضية الأمر الذي يجعل عدد من يمكنهم القيام بها محدوداً جداً . وعموماً فاهمية الطريقة تشتق من أنها تضع العلاقات والنتائج في صورة أرقام رياضية بحيث تدل على مصطلحات إحصائية معروفة

وحاليا تستعمل الطريقة لزيادة الايضاح على أن تصحبها في التفسير واحدة من طرق التحليل الأخرى .

طريقة التحليل الاقتصادي النظرى : أن جميع الطرق التحليلية السابق التنويه عنها المستعملة في استكشاف وتقدير ووضع القواعد الاقتصادية الأساسية لفرع إدارة الأعمال المزرعية تحتاج إلى تجميع أجزاء صورة أحصائية عن الأحداث المزرعية الفعلية التي جرت على المزارع مصحوبة بصورة أو أكثر من مختلف الايضاحات التي تعين الباحثين على تبين الحقائق التي تتضمنها هذه الصورة . أما طريقة التحليل الاقتصادي النظرى فتعمل على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة وهذه قد تؤدي - تحت ظروف محددة وتحت فروض معينة - إلى ظهور أحداث معينة أى حقائق جديدة . وحدث الاتجاهات السائدة الآن لدراسة إدارة الأعمال المزرعية - هو محاولة بناء أوتهيئة موديلات أى نماذج لمزارع وهمية - على أساس من النظرية الاقتصادية - وتعمل أحسن ما تعمل في ظل ظروف معينة - ومحددة على أن يجرى اختبار ومقارنه النموذج المقترح مع حقيقة ما هو حاصل فعلا على المزارع الحقيقي - وإذا لم يتمشيا معا عدلت الفروض التي قام عليها النموذج النظرى بما يتمشى والحقيقة بقدر المستطاع . وتستمر عملية الاختبار والمقارنه والتعديل على النموذج النظرى التجريبي حتى يمكن الحصول على نموذج نظرى يتطابق والمشكلة المطلوب دراستها وحلها . ثم يجرى بعد ذلك استخلاص النتائج منطقيا .

وكثيرا ما أسىء فهم استخدام طريقه التحليل الاقتصادي النظرى في أبحاث إدارة الأعمال المزرعية . فالنظريات والموديلات أى النماذج تهدف لأن تكون دلائل لتشخيص مشاكل معينة - أو لتطوير القواعد المتصلة بحل هذه المشاكل . وسواء كان الهدف هو جعل النتائج المستخلصة دلائل تشخيص أو تطوير قواعد لمعالجتها

المشاكل المزرعية- فان استخدام طريقة التحليل الاقتصادي النظرى تمثلاً فراغاً كبيراً فى الدراسات الاقتصادية- المتصلة بفرع إدارة الأعمال المزرعية- وأن كان هذا لا يمنعنا من القول بأن مشاكل إدارة المزارع ليست كلها مشاكل اقتصادية- بحته بل تضم مشاكل طبيعية- وفيزيقيه- لابد من ادراجها وإدخالها فى الاعتبار عند تصميم النماذج أو الموديلات النظرية- ونماذج هذا شأنها لابد وأن تبلغ درجة- من التعقيد عند تصميمها وفى تفاصيل فروضها حاداً يجعلها أمراً بالغ الصعوبة- من وجهة النظر العملية- . ولهذا كانت الطريقة- محدودة الاستعمال .

وعموماً فيمكن القول بأن ما يمكن أن نحققه هذه الطريقة- أو تقوم به خدمة للدراسات الخاصة- بإدارة الأعمال المزرعية- هو استعمالها كأداة لاختبار النتائج المتحصل عليها من استخدام الطرق الأخرى . وإذا تمشت النتائج المستخلصة- بطريقة- المقارنة- المباشرة أو بطريقة- تحليل الميزانية- أو بطريقة- دراسة- الحالة مع النتائج المستخلصة- بطريقة- التحليل الاقتصادي النظرى فإنها لابد وأن تكون أقوى وأوقع تأثيراً عما لو لم تكن كذلك .

الباب التاسع

اختيار المزارع

تمهيد

يفضل الزراع امتلاك الأرض التي يفلحونها كليا أو جزئيا في صورة أو أخرى من صور حيازة المزارع . والقليل المحظوظ منهم هو من اتاحت له فرصة ميراث مزرعة تمشي وأغراضه وتتيح له العيش الكريم أما الأغلبية العظمى منهم فعليها أن تعمل جاهدة للوصول إلى امتلاك قطعة الأرض التي يفلحونها بصعودهم السلم الاقتصادي الزراعي من أوله . ونعني بصعود السلم الزراعي هي تحول فلاح الأرض أى الفلاح من عامل زراعي أجير إلى مستأجر ثم إلى مالك لأرضه وتفاوت درجة صعوبة صعود السلم الزراعي من دولة لأخرى نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية عديدة منها مدى توافر الأرض الزراعية غدير المزرعة بها ودرجة اكتظاظها أى تكديسها بالسكان والعلاقة بين مستويات الأجور وأسعار الأراضي الزراعية ومدى توافر العمال الزراعيين . الخ . وفي دولة قديمة كمصر حيث تكتظ أراضيها الزراعية بما عليها من سكان وحيث تتوافر كميات فائضة كبيرة نسبيا من العمل الزراعي ويزداد الطلب على الأراضي الزراعية في الوقت الذي تعتبر امكانيات زيادة العرض من تلك الأراضي محدود نسبيا يعتبر صعود السلم الاقتصادي الزراعي من الصعوبة بمكان بسبب انخفاض الأجور النسبي للعمال الزراعيين والارتفاع النسبي لأسعار الأراضي الزراعية . وحتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد أسعار الأراضي وعمل على رفع أجور العمال الزراعيين وبعد الانتهاء من مشروعات التوسع الزراعي الأفقى التي تضمنتها الخطة العشرية الحالية

فان من لم يسعدهم الحظ من العمال الزراعيين ممن لم يستفيدوا من قوانين الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية لازالوا يواجهون نفس الصعوبات التى كانوا يواجهونها من قبل بسبب عدم مسايرة المعروض من الاراضى الزراعية المستصلحة حديثا مع زيادة الطلب عليها وذلك لتفوق سرعة ازدياد السكان خصوصا الزراعيين منهم على سرعة معدلات الاستصلاح والاستزراع الحالية . الامر الذى يبدو معه أن مسألة حيازة قطعة أرض بامتلاكها هى مسألة مشروعات عمر الزارع بأكمله .

وعادة يهدف الزارع عند اختياره لمزرعة الى تحقيق واحد من الأغراض الآتية :

- (١) استئجار مزرعة نقدا أو عينا أو مشاركة . (٢) شراء مزرعة بقصد إدارتها كوحدة اقتصادية زراعية . (٣) شراء مزرعة بقصد تأجيرها للغير .
- (٤) شراء مزرعة صغيرة تمشى وامكانيات الزارع المالية المحدودة على أن يجرى استئجار قطعة أرض زراعية من جيرانه تدار مع مزرعته المشتراه كوحدة اقتصادية زراعية واحدة أى مزرعة واحدة .

ويلجأ الزارع إلى الاستئجار عندما تكون امكانياته الرأسمالية محدودة أو طائلة وقاصرة عن دفع ثمن أرض المزرعة ولسكنها كافية لتويل العمليات الزراعية فى مزرعة غير مملوكة له حق استعمالها وهذا الوضع لن يتساقى له إلا باستئجار الأرض الزراعية أى أرض المزرعة . وعندما تقتابه الرغبة فى اتخاذ الزراعة كهيئة له وكعمل اقتصادى يتفرغ له كل الوقت ويدبر عليه دخلا كافيا يقيم أوده وأورد عائلته المزرعية أى معوليه ويكفل لهم مستوى معيشة معين . كما أنه فى أحوال كثيرة قد يكون فى مقدور الزارع شراء مزرعة صغيرة نسبيا لا تستنفد عمله وعمل أفراد عائلته ولا تدر عليه دخلا كافيا يحقق له مستوى معيشة لائق . فى هذه الحالة قد ينجح الزارع إلى استئجار قطعة أو أكثر من أراضى جيرانه

الملاصقة لأرضه على أن يجعل مزرعته الأصلية مركزا لعملياته المزرعية وتعتبر هذه الطريقة صعبة باعديدة تجعلها غير مرغوبة كثيرا فقد لا يجد الزارع من جيرانه من يؤجر له أرضا وإذا وجد فقد تكون خواص الأرض غير جيدة أو لا تمشى وطبيعة الزرع التي يرغب في إنتاجها أو قد تكون شروطها غير مناسبة له أو متناسبة وقوتها الإنتاجية ... الخ إلا أن الطريقة ان صحت فإنها تتيح للزارع فرصة توسيع عمله المزرعى - ورغم الصغر النسبي لرأس ماله - إلى الحد الذي يستوعب كل أو أغلبية عمله وعمل أفراد عائلته ويدر عليهم دخلا كافيا يمشى ومقدار الجهد الذي يبذلونه . كما تمنحه فرصة إمتلاك مزرعة يركن إليها جزئيا في الحصول على جزء من دخله عند الحاجة الأمر الذي ييسر له سبل الاستقرار الاقتصادى والإجتماعى السكلى أو النسبي وفقا للظروف .

ويفضل الزارع عادة إمتلاك المزارع التي يديرونها إذا توافرت لهم المقدرة المالية على ذلك لما تتمتع به ملكية المزارع من مميزات تلخص في (١) أن الملكية تتضمن نوعا أكبر من الإستقرار الاقتصادى والإجتماعى عما تحققه الإستثمارية بمعنى أنه بمجرد دفع الثمن والانتهاى من تسجيل العقود وانتقال حقوق الملكية إلى الزارع فإنه يضمن بهذا بقاء دائما في مزرعته لا يمانعه فيه أحد وهى فى هذا على عكس الإستثمارية حيث أنه من المحتمل أن يطالبه المالك بالرحيل من المزرعة بعد استقراره فيها أمد طويلا أما بسبب خلافه معه أو مع ورثته أو بسبب بيع المزرعة ... الخ . (٢) وفى أن الملكية تحقق للزارع ظروفًا معيشية أفضل خصوصا إذا كانت المزرعة بالسعة التي تسمح للزارع بسكناها أو إقامة عربة عليها إذ فى مثل هذه الحالة تتاح للزارع فرصة توسيع مسكنه وزراعة بعض الأشجار الفاكهية والخشبية والمسطحات الخضراء وإنشاء بعض التحسينات الأخرى الثابتة مما قد لا يسمح به أصحاب الأراضى عادة وإذا سمحوا فقد يعارضون فى دفع تكاليفه ...

الخ (٣) وفي أن التمتع بحقوق ملكية المزرعة يعطى للزارع حرية أكبر في إدارة شئون مزرعته عمالو كان مستأجرا ففي كثير من الأحيان والسبب أو لآخر قد يتدخل مالك الأرض المؤجرة في شئون الزارع الإدارية خصوصا في حالات إيجار المشاركة أو الإيجار العيني ... الخ . (٤) وأخيراً فإن زهو الزارع المالك بحقوق ملكيته يعتبر شعورا يفوق كل شعور بسبب ما تضفيه المجتمعات على الملكية والملاك الزراعيين من أهمية ومزايا وصفات .

ولإذا كانت هذه مميزات شراء الأرض وملكيتها فانه يجب ألا يغرب عن البال أن لها أيضا بعض المساوئ التي تلخص فيما يلي : (١) فالملكية تتضمن كثيراً من عوامل المجازفة عما في حالة الاستئجار خصوصا إذا كان الاعتماد على مصادر التمويل الخارجى أى الاقتراض كبيرا مع التعرض لانخفاض أسعار الزروع أو قيم الأراضي أو انتشار الآفات ... الخ (٢) كما قد يضطر الزارع إلى شراء مزرعة أصغر كثيراً مما يجب نسبياً بسبب ضيق إمكانياته المالية كما قد يكون عرضة للوقوع في أحابيل تجار الأراضي فيخدع ويشترى مزرعة تربتها ضعيفه نسبياً ... الخ مما قد يؤدي إلى صغر دخله الناتج من مزرعته الأمر الذى قد يضطره إلى الاقتراض في الوقت الذى هو فيه أعجز ما يكون عن مواجهة تكاليفه المعيشية وهذا بدوره قد يؤدي في النهاية بمزرعته وبما ادخره طوال عمره (٣) والمثل قد يحدث في حالة الشراء بالتقسيط إذ قد تغرى الزارع المقدمه الصغيرة عند الشراء ثم يجد نفسه في دوامة من الديون لا يعرف كيف يعالجها . وعلى هذا فمعرفة الزارع متى يستأجر أو متى يشتري مزرعة لمن الأمور البالغة الأهمية . وأن قراراته التمويلية في هذا الشأن بوصفه منولا أى مديرا للعمل الزراعى المرتقب لمن أهم القرارات التى يصدرها في حياته وعلى صحة حكمه وفراسه تقديره قد يتوقف مدى استقراره واستقرار عائلته الاقتصادية والاجتماعى بل وأيضاً قد يتوقف مدى

بقائه فى زمرة الزراع أى أصحاب الاعمال . والنصائح التى يجب أن تعطى لائ زارع يرغب فى شراء مزرعة لادارتها كوحدة إقتصادية إنتاجية هى : (١) أن يكون تحت يده رأس مال كاف لدفع مقدمة كبيرة من الثمن وأن يتبقى معه بعد ذلك ما فيه الكفاية لمواجهة عملياته المزرعية (٢) أن لا يتسرع حتى يجد المزرعة الملائمة التى تفي باغراضه . (٣) وأخيرا أن يدفع فى المزرعة الثمن المناسب الذى يتمشى وقوتها الإنتاجية وسعر السوق السائد على أن يتلافى بقدر المستطاع الشراء فى فترات ارتفاع أسعار الاراضى الناتجة عن المضاربة .

والآن وبعد هذا التمهيد الكافى يمكننا أن نتقدم قدما لمعرفة العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار المزارع .

العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار المزارع

يمكن تصنيف العوامل المختلفة التى يجب مراعاتها عند اختيار مزرعة تحت أربعة مواضيع هى : (١) العوامل الشخصية (٢) عوامل القوة الكسبية المزرعية (٣) العوامل العمالية والاجتماعية (٤) العوامل المالية . وفيما يلى ملخص لما يتضمنه كل واحد من تلك المواضيع الرئيسية .

العوامل الشخصية : تتداخل العوامل الشخصية المتصلة براحة وصحة ورخاء المزارع خصوصا إذا كان هو الذى سيتولى إدارة شئون المزرعية التويلية والرقابية بنفسه فى اختيار المزرعة وتتضمن العوامل الشخصية ما يلى : (١) الجو ومدى ملاءمته أو عدم ملاءمته طوال السنة أو فى بعض المواسم . مدى حرارته فى الصيف أو برودته فى الشتاء . ومدى انتشار العواصف ودرجات الرطوبة وغزارة الأمطار . الخ (٢) الظروف الفيزيائية للمنطقة كأن تكون الناحية مرتبة أو رملية أو صخرية أو مليئة بالمستنقعات أو تكون مفتوحة أو طويلة أو مستوية مشجرة أو غير مشجرة أو جبلية مغطاة

بالمراعى أو مرتفعة كثيراً عن سطح البحر أو منخفضة عنه . أو قريبة أو بعيدة عن البحار أو المحيطات أو مجارى الأنهار ... الخ . (٣) التسهيلات الاجتماعية فى الاقليم وهذه تتضمن توافر المدارس بأنواعها والجوامع والمصايات والكنائس والمكتبات والمسارح ومحلات البقالة والملابس والصيدليات والأطباء والمستشفيات والبنوك ووسائل المواصلات ... الخ ، (٤) مدى انعزال المزرعة وتتضمن مدى بعد المزرعة عن الجيران ومدى صلاحية الطرق للاجتياز فى مواسم الشتاء بعد أمطار غزيرة أو فى الصيف عند إطلاق الترع فى مواسم الفيضان ومدى استتباب الأمن وإمكانية الخروج أو الدخول للمزرعة ليلاً أو نهاراً ... الخ (٥) توافر فرص الحياة الاجتماعية فى المنطقة كتوافر أماكن الصيد والقنص والملاعب الرياضية وركوب الخيل ... الخ . (٦) نوع الجيران وهل هم من الوطنيين أو الأجانب ومدى مؤانستهم ولطف معاشرتهم ومدى قابليتهم للاختلاط والذوبان فى المجتمع وقبول الجسديد من الأمور (٧) مدى صحة وراحة الناحية كخلوها من الذباب والناموس والملاريا أو الأمراض المتوطنة ... الخ . (٨) مباني المزرعة ومدى احتمالات إنشاء سكن حقيقى وهذه تقتضى توافر مياه صحية للشرب وتوافر التيار الكهربائى ... الخ :

هذه بعض من كل العوامل الشخصية القابلة للزيادة والنقصان من وجهة نظر الزراع الذين يرغبون فى الإقامة بمزارعهم ولكنها كفيلة ببيان مدى تنوع واتساع العوامل الشخصية الممكن إدخالها فى الاعتبار عند اختيار المزرعة .

قوة الكسب المزرعى : إن المفردات السابقة المؤثرة على

الرخاء الشخصى للزراع تبين الى أى مدى يمكن للبيئة المحيطة بالمزرعة أن تؤثر على محيط ومستوى العائلة المزرعية أما المفردات

التي تتضمنها قوة الكسب المزرعي فهي أيضا من الأهمية إلى الحد الذي يمكننا من القول بأنه لا يتوقف عليها فقط الرغبة في امتلاك المزرعة بل وأيضا تتوقف عليها مقدرة الزارع المستقبلية في مواجهة وحمل أعباء تكاليفه المنزلية وتكاليف عملياته المزرعية . وتعتبر العوامل المؤثرة على قوة إنتاج الأرض للزروع النباتية من أهم المفردات المؤثرة على قوة كسب المزرعة . فمقدار غلات الزروع الناتجة تحدد كمية الزروع الممكن التخلص منها أى تصريفها بالبيع مثل الزروع الحقلية والفاكهية والبقريّة والغنمية والخيلية والداجنية والبنية والخشبية . . . الخ وعلى ذلك فمن واجب الزارع أن يولى أتم عناية واهتمام إلى اختبار وتقييم تلك العوامل المؤثرة على قوة إنتاج الأرض للغلات قبل محاولة حيازة الأرض سواء كان ذلك بالشراء أو الاستئجار وعادة تقع تلك العوامل المؤثرة على القوة الانتاجية المزرعية تحت ما يسمى بالعوامل الفيزيائية .

وتتضمن العوامل الفيزيائية المفردات الآتية : (١) شكل المزرعة : يفضل شراء المزرعة ذات الشكل الهندسى المحدد وذلك لسهولة تقسيمها إلى أحواض وقطع عند إعدادها للزراعة كما يسهل وصفها عند تحرير عقود الشراء (٢) الترتيب المزرعى : ويقصد به نظام ترتيب مواقع الحقول والمباني بالنسبة لبعضها وقد تكون مزرعة مرغوبة من جميع الوجوه إلا من هذه الوجهة . فقد يؤدي ترتيب مواقع الحقول إلى إضاعة كثير من وقت العمال في الوصول إليه أو في إعداد الأرض للزراعة بسبب شكل هذه الحقول أو بعد مزيقات زروع معينة عن منزل الزارع أو مركز الرقابة المزرعية في الوقت الذى يجب أن يجرى الانتاج فيها تحت اشراف دقيق متواصل من جانب الوارع . كما قد تكون المباني في وضع يمتشى مع مصادر المياه أو طرق المواصلات أو مواقع الحقول الهامة وهذه العوامل الثلاث هي عادة الحكم الفصل في تحديد موقع المباني وقد يقتضى اصلاح الأخطاء

المتصلة بهذا الموضوع الى اتفاق مبالغ طائلة وإذا تركت وشأنها فقد تحتاج إلى توضيحات كثيرة ومستديمة من جانب الزارع للتغلب عليها أو تلافيها . واخطاء من هذا النوع تؤدي عادة إلى ندهور قيمة المزرعة والمثل ممكن الحدوث في حالة الاخطاء الناشئة عن عدم ترتيب مباني المزرعة بالنسبة لبعضها بما يتمشى وقواعد الصحة وحسن استغلال المزرعة . (٣) **الطبوغرافيا** : ويقصد بها الميل العام للأرض الزراعية ويدخل تحتها انحدار الأرض الحالي ودرجته واتجاهه ووجود الأخاديد أو الوديان أو التلال وأهمية دراسة طبوغرافية المزرعة مشتقة من أن انتاج بعض الزروع يسود كثيراً بسبب وجود المرتفعات التي قد تسبب في نفس الوقت إلى عزل المزرعة عن بقية أجزاء المنطقة كما أن اتجاه انحدار أرض المزرعة قد لا يتمشى وعمليات الري الصناعي للأراضي بسهولة خصوصاً إذا كان الري بآلات الرفع لهذا يحسن العمل على الحصول على خريطة كتنور للمزرعة أو عمل واحدة كذلك تلعب طبوغرافيا أرض المزرعة دوراً هاماً في إنشاء المصارف اللازمة للتخلص من المياه الراكدة أو مستويات الماء الأرضي المرتفعة . كما تلعب نفس الدور الهام في إنشاء القنوات والمساقى . (٤) **نوع التربة** : يعتبر من أغلى أرصدة المزرعة فعلى نوع التربة يتحدد إلى مدى بعيد نوع وغللات الزروع الممكن انتاجها على المزرعة بل وأيضاً على مدى استمرار هذا الانتاج (٥) **الخواص الفيزيائية** للأراضي الزراعية لها نفس الأهمية التي لنوع التربة خصوصاً إذا كان سيجرى انتاج الزروع في ظل نظام ري مستديم كما هو الحال في مصر فوجود طبقات حصوية (جرافيلية) أو صلصالية أو صخرية فوق سطح الأرض أو تحت التربة مباشرة يعوق إنبات زروع معينة أو عمليات الحرث أو الصرف أو الري... الخ لهذا فلا بد وأن يكون الزارع عارفاً بها مقدماً قبل سعيه وراء حيازة مزرعة بالشراء أو غيرها من طرق حيازة الأراضي . (٦) **توافر العوامل**

العوامل العمالية والاجتماعية

تقف العوامل العمالية والاجتماعية على قدم المساواة في الاهمية مع العوامل الفيزيكية في مدى تأثيرها على الطاقات الانتاجية للزرعة . فتوافر العمال وصفاتهم الشخصية من ناحيه الامانة وطاقتهم على العمل ودرايتهم بالاعمال المزرعية التي يقومون بها ومستويات الاجور التي يقيلون العمل بها ... الخ كلها عوامل تلعب دوراً هاماً في أهداف ونوع الزرع التي يجرى انتاجها على المزرعة وعلى جدارة عناصر الانتاج المختلفة التي تضمها المزرعة وبالتالي على اجمالي الدخل المزرعي وصافي الدخل المزرعي الامر الذي قد يجعل نوع العمل حكماً فاصلاً بين نجاح وفشل الزارع .

وبالمثل في حالة المجتمع المحيط بالمزرعة وهل هو من النوع الذي يتقبل الغرباء فيه ويتعاون معهم أم لا ؟ فالتعاون والتآخي بين زراع الجيرة أو المنطقة يساعد كثيراً على حل أغلب المشاكل المزرعية خصوصاً عن طريق المنظمات الجماعية كالجمعيات التعاونية الزراعية سواء كانت تسويقية بيعية أو شرائية أو اقراضية أو متخصصة أو متعددة الأغراض أو تحويلية (كجمعيات التعاون اللبنيه) الخ أو عن طريق الاجتماعات الدوريه في النوادي أو الجمعيات أو في المنازل كما أن قبول أهل الجيرة للزراع الجدد في مجتمعاتهم بسهولة يجعل من الزراعة متعة . وهي في هذا على العكس من المجتمعات التي لا تقبل الجدد وتقابلهم بالبرود أو اللوم أو العداوة الامر الذي يجعل الحياة في المزرعة خصوصاً إذا كانت الاقامه بها مستديمه جحيماً لا يطاق .

العوامل المالية

ترتبط النواحي المالية بمقدار المبالغ المتوافرة حالياً أو الممكن توافرها في المستقبل لدى الزارع واللازمة لسداد قيمة شراء المزرعة والكفيلة في نفس الوقت بمواجهته - الانفاق على عملياته المزرعية ومقابلة احتياجاته الشخصية والتزاماته العارضة الفجائية المحتملة . وتحدد تلك المبالغ في ضوء ما يوجد تحت يد الزارع من رأس مال - قد يكون في صورة سائلة أى نقود أو كسب محتمل - في الحال أو في المستقبل القريب . وتتضمن المبالغ المتوافرة تحت يد الزارع حالياً ما يمتلكه من نقد أو ديون له لدى الغير أى أوراق قبض أو ما حصل عليه من قروض أو تصفية بوالص تأمين على الحياة أو فوائد مستحقة على مدينين له ويتضمن الكسب المحتمل كل المبالغ الممكن توفيرها لسداد ثمن المزرعة من بيع منتجات معينة أو مقبوضات من الغير في نظير أداء خدمات شخصية لهم أو تأجير آلات أو معدات ... الخ .

اختبار المشروع المالي المقترح للمزرعة

يمكن القول باختصار أن اختبار تصميم أى منوال مالى مزرعى يتضمن خطوتين رئيسيتين هما : (١) تكاليف الانشاء (٢) مدى الارباحية التى يحققها المنوال المالى المقترح عند وصوله الى غايته وبديهي أنه يجب أن يسبق أى اختبار اعداد خطة أى منوال تفصيلي يستند في اعدادة على أساس من الاحوال المالية الحقيقية القائمة وفيما يلي بعض مقترحات من الممكن اعتبارها كنقط بداية توضح المجال المطلوب الذى تدور فيه مباحث هذا الاختبار .

اولا : وصف الاملاك : وهذه تشمل وصفا كاملا للمزرعة أو للخطة أى المنوال موضع الاختبار وتتضمن بيانات محدثة ودقيقة بقدر الامكان عن مساحة

المزرعة وأنواع التربة والمياه وظروف الجو والنقل والتسويق والجيران والصناعات المقترحة والممكن ادخالها ومساحات الزروع التي سيجرى انتاجها وعدد وأنواع المواشى التي ستجرى تربيتها أو الاحتفاظ بها والاساليب المزرعية التي سيجرى اتباعها في إنتاج الزروع النباتية والزروع الحيوانية وطرق التغذية... الخ . وخطه من هذا النوع يجب أن يجرى اعدادها بدقة في ضوء احتياجات الزروع النباتية والحيوانية المزمع انتاجها على المزرعة وفي ضوء رغبات الزارع نفسه .

ثانيا : تكاليف الانشاء : ولاحتسابها يحسن (١) أن يعمل الزارع قائمة بكل ما يحتاجه من معدات وفيها يقرر احتياجاته من الأرض والمباني - عدداً وحجماً ونوع المباني وتصميمها وفقاً لآرائه الشخصية - وحيوانات العمل وحيواناته الأخرى والأشجار والمشاتل والمسطحات والسروج للركاب والأدوات والآلات ومعدات الإصلاح والأدوات اللازمة لبعض عمليات خاصة - كآلة فرز اللبن وقوالب الجبن ومعدات التقليم والنطعم اللازمة للأشجار الفاكهية والأسوار وآلات الري والآلات... الخ (٢) أن يقوم بتقدير جملة تكاليف كل مفردات البند السابق واحدة واحدة وفقاً للأسعار الجارية للسوق على أن يضيف لهذه التكاليف المبالغ اللازمة لتشغيل العمال الذين يقومون بإقامتها . (٣) تقدير طول الفترة اللازمة للوصول إلى حالة التشغيل الكامل لكل جزء من أجزاء المزرعة على حدة ثم المزرعة كوحدة . (٤) عمل قوائم دقيقة لتكاليف العمليات المزرعية المرسومة وتكاليف الإنشاءات التي تضمنها البند الثاني السابق ومواعيد تنفيذها وسداد أقساطها أو أثمانها . وإذا كانت المبالغ اللازمة لمواجهة جزء من هذه التكاليف سيجرى اقتراضها فيجرى احتساب الفوائد التي ستدفع عليها بطريقة الربح المركب وفقاً لسعر الفائدة الشائع (٥) وأخيراً تجمع كل التكاليف لمعرفة اجمالي رأس المال الواجب استثماره في المزرعة .

ثالثاً : اختبار مشروع المنوال المالى للزرعة بعد وصولها لمرحلة التشغيل الكامل
 بعد الوصول بمشروع المنوال المالى للزرعة لهذا الحد الذى أصبح بمقتضاه أمام
 الزارع صورة كاملة لمشروع مزرعته عند بلوغها مرحلة التشغيل الكامل بحسن اعادة
 النظر فيه كوحدة . (١) لتقرير احتمالات اجمالى المنتحاصلات من المزرعة بعد
 وصولها لمرحلة التشغيل الكامل ومثل هذه التقديرات ينبغى أن تعتمد على حسن
 إدراك الزارع لكمية الانتاج المحتملة والمتوسطات الاسعار فى الاوقات العادية
 والمبنية على دراسات واقعية لسجلات مزارع تشابه بقدر المستطاع النموذج
 الموجود فى رأس الزارع على أن تغلبنى الدراسة عدداً من السنين السابقة وإذا لم
 يمكن الحصول على مثل هذه البيانات الواقعية فيمكن الحصول على بيانات من
 الدرجة الثانية أى من مصادر أخرى كنشرات وزارة الزراعة أو من التجار الذين لهم
 سابق تعامل مع المزرعة خصوصاً المشترين لمنتجاتها ... الخ . (٢) ولتقدير اجمالى
 تكاليف التشغيل المحتملة فى المزرعة وهذه عند احتسابها يجب أن تتضمن تكاليف
 العمل الانسانى والحيوانى والاغذية الحيوانية والوكائب والدوبارة والصناديق
 والاشخاب والتقاوى والاسمدة والمياه والقوى المحركة والوقود وتكاليف موظفى
 مركز الإدارة المزرعية وأجور ملاحظى العمال والضرائب والنامين وإيجارات
 الآلات الاضافية وتكاليف التسويق وتكاليف معيشة الزارع ... الخ وأخيراً تكوين
 احتياطى لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة (٣) مقارنة الاحتياجات والمنتحاصلات
 المتوقعة وهذه تتضمن دراسة نهائية لما يمكن أن تحققه المزرعة كعمل اقتصادى.
 ومثل هذه الدراسة مثلاً قد تتضمن مقارنة لمقدار الاستثمارات فى المزرعة مع
 نظيراتها فى الاعمال الاقتصادية الأخرى ومدى احتمال مقدرة الدخول المنتحاصل عليها
 من المزرعة على تغطية تكاليف التشغيل والفوائد على رأس المال المقترض وفقاً
 للسعر الشائع . وتوفير مبالغ فائضة لمواجهة استهلاك الديون عندما يحين وقت

إستهلاكها ولمواجهة الطوارئ . ولحجز نسبة معقولة لمواجهة تكاليف استنفاد الآلات والأدوات والمباني المزرعية وأخيراً توفير نسبة معقولة لتغطية تكاليف عمليات الإشراف المزرعى (٤) وأخيراً وبعد هذه الدراسة المستفيضة إذا بدا للزارع أن هناك أخطاء في تقديراته المالية كأن تكون مواعيد تسديد التزاماته مثلاً سابقة لمواعيد تحصيل دخله فعليه البحث عن الأسباب وهذه قد تكون إما نتيجة لدفع مبالغ أكثر من اللازم في الأرض الزراعية أو في بناء المنشآت المزرعية أو في قلة المساحة المزروعة بما لا يتماشى والمطلوبات منها أو لشراء معدات أو آلات بأسعار أعلى مما يجب أو نتيجة لدفع فائدة مرتفعة على المبالغ المقترضة أو نتيجة للتجاهل في تقديرات المبالغ الفائضة اللازمة لمواجهة استهلاك الديون وتكوين الاحتياطات أو لتقدير أجر للإدارة أعلى مما يجب أو لتغذية الحيوانات على علائق مرتفعة الثمن أو الانفاق أكثر مما يجب على إنتاج الزرع أو لتقدير غلات الزرع بأقل مما يجب بالنسبة لتكاليف إنتاجها أو نتيجة لإنتاج زرع معين لا تتماشى وقيمته الأرض أو خصوبتها أو خصائصها وأخيراً قد تكون نتيجة لأخطاء في التقدير أو في المعلومات والبيانات أو نتيجة لأخطاء الإدارة نفسها .

وعند دراسة القوة الكسبية لأي وحدة اقتصادية كائنة ما كانت بما فيها الزارع فيجب على الدارس أو الباحث ألا يوجه عنايته فقط لدراسة النواتج المتحصل عليها حالياً بل وأيضاً إلى ما يتضمنه النظام من احتمالات زيادة القوة الكسبية عن طريق تعديله تعديلات غير جذرية أو جذرية والباحث الحصيف هو الذى يتمتع بالقدرة على إستشفاف الطاقات الكسبية الكامنة غير المستغلة والممكن الاستفادة منها في زيادة الدخول المزرعية كما قد تؤدي محاولات الاستفادة من هذه الطاقات الكامنة في زيادة الأرباح المزرعية إلى إعادة النظر في التقديرات

القيمية الأصلية التي تضمنتها الخطة أى المنوال .

وبعد هذه الدراسة يمكننا القول بأن الأهمية النسبية لهذه المجموعات الرئيسية - الشخصية والفيزيكية والعائلية والمجتمعية والمالية - من العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار المزارع إن هي إلا وليدة تقديرات الزارع نفسه لمدى هذه الأهمية إلا أنه رغما عن هذا فيجب عليه أن يقدر أهمية وقيمة كل عامل منها على حدة قبل إصدار قراراته بشأن مشروع منواله المقترح لمزرعته المستقبلية . على أنه يجب علينا ألا نغفل في هذا الجزء من دراستنا التوجيه بأن نجاح المزرعة كوحدة اقتصادية إنتاجية زراعية يتوقف على : (١) مدى توافر الفرص أمام الزارع لتوفير رأس المال اللازم لشراء مزرعة ذات حجم يتناسب وخطته المستقبلية (٢) وعلى مدى خصوبة أرض المزرعة نفسها ونوع الزروع النباتية والحيوانية التي سيجرى إنتاجها عليها والكفيلة لا بتغطية تكاليفها فقط بل وأيضا بإدراك صافي ربح معقول (٣) وعلى توافر الظروف المناسبة - الطبيعية والبيئية - وتوافر الأسواق بما يكفل للمنوال المزرعى التطور والبنول الحرة التامة في اختيار زروعه النباتية والحيوانية . (٤) وأخيراً فعلى الزارع قبل إصداره لقرار بشأن حيازة مزرعة معينة أن يجيب بصراحة تامة على الأسئلة الآتية التي لا تعتبر على سبيل الحصر بل يمكن إضافة غيرها إذا لزم الأمر - بوصفها آخر اختبار قبل إصدار قراراته : (١) ما مقدار الدخل السنوى الواجب حصوله عليه لمقابلة احتياجاته الشخصية والعائلية ؟ (٢) ما مقدار رأس المال الموجود تحت تصرفه سواء كان هذا الرأس مال مملوكا أو مقترضا ؟ (٣) ما مقدار صافى الدخل الذى يمكن الحصول عليها سنويا من المزرعة موضوع الاختيار خلال السنوات الخمس الماضية ؟ (٤) ما هى احتمالات إيجاد طرق أخرى لزيادة صافى الدخل المزرعى ؟ (٥) ما مقدار رأس المال اللازم والكفيل به حيازة ملكية المزرعة والانفاق

على عملياتها المزرعية ومواجهته احتياجات الزارع الشخصية والعائلية؟ هل هذا النوع من أنواع العمل الاقتصادي هو الذي يرغب الزارع في قضاء بقية حياته في ممارسته؟ (٦) هل تناسب عوامل البيئة - بما تتضمنه من جو وجيران وطرق وقرب من المدن والمدارس . . . الخ - مع رغبات الزارع؟ (٧) هل يحقق المشروع المزرعي الآمال الاجتماعية للزارع؟ (٨) هل يشعر الزارع بأنه في حاجة إلى دراسته أو تمرين أي قاصراً عن الاضطلاع بإدارة مزرعته بنجاح؟ (٩) هل يتحمل من الناحية الفيزيقيه - الجسديه والصحيه - أعباء عمله المزرعي أم هناك موانع تحول دون ذلك؟ (١٠) هل تتوفر لديه الشجاعة اللازمة لتحمل عوامل المخاطرة التي تكثف استقلاله بعمل مزرعي من هذا القبيل؟ (١١) وأخيراً هل من الممكن له الحصول على مساعدات من الغير - شخصيه أو ماليه - عند الاحتياج إليها .

وعادة يوضح مثل هذا النوع من الأسئلة الاختباريه للزارع الموقف بحذافيره ويساعده على اتخاذ قرارات تكاد تكون ضائبه في الموضوع . وإذا وجد أن هناك عوامل معينه لا تتماشى مع رغباته أولاً تحقق آماله لسبب أو لآخر فعليه إما أن يعيد البحث عن مزرعه أخرى في أماكن أخرى إلى أن يجد المزرعه الملائمه عليها بأنه من الواجب على الزارع قبل توجيه هذه الأسئلة الاختباريه لنفسه أن يكون قد درس مقدماً أحوال المزرعه موضع الاختبار من نواحي توافر مياه الري ووسائل الصرف وظروف الانتاج ونوع التربه والطبوغرافيا والمعدات اللازمه . . . الخ .

الباب العاشر

حيازة المزارع

تعرف حيازة المزارع بأنها تلك العلاقات العديدة المتداخلة ذات الأشكال المتفاوتة التي أنشأها واصطاح عليها أفراد مجتمع معين لتنظيم وتحديد حقوقهم المختلفة في استعمالات الأراضي الزراعية . أى أن حيازة المزارع بمعناها المتسع تتضمن المدى الذى يتمتع فيه أفراد مجتمع معين بكل أو بنسبة معينة مما تضمنه « حرمة الحقوق » الممثلة فى ملكية الأرض الزراعية وفقا للقواعد والتنظيمات التي يقررها ويقبلها المجتمع ممثلا فى حكوماته وهى إذ تعمل فى محيط توزيع حقوق ملكية الأفراد فى إمتلاك واستعمال الأراضي الزراعية لابد وأن يدخل فى مجالها وسائل السيطرة على هذا النوع من الموارد الطبيعية . ووفقا لهذا فحيازة المزارع تقوم أساسا على علاقة الفرد بالفرد والفرد بالأرض والفرد بالمجتمع فى المواضيع الخاصة بالملكية والسيطرة والإقامة وتحويل الملكيات واستعمال الأراضي الزراعية وتبين أو تشير إلى وسائل الحصول والاحتفاظ بهذه الحقوق واستمرار بقاءها على الأرض الزراعية وهى بهذا لابد وأن يدخل ضمن مجالها العلاقات القائمة بين تلك الأرض ومستعملها أى زراعتها والتي تبدو عادة إما فى الصور العديدة لأنواع الملكية التي يتضمن كل نوع منها مقادير متفاوتة وأنواع مختلفة من حقوق الملكية أو تبدو فى صورة عدد الحيازات وسعاتها وطرائق إدارتها واستعمالها ... الخ ، كما قد يدخل فى نطاقها عدد من العلاقات الناتجة عن الاتصالات العامة والخاصة والمقرضين والمقترضين وأصحاب الأعمال أى الزراع ومستخدميه .

وإذ تتضمن حيازة الأراضي المزرعية العلاقات القائمة بين الموارد الانسانية

والموارد الطبيعية أى بين عنصرى الإنتاج الاصيلين فى البنيان الاقتصادى الزراعى تبدوا آثارها فى صور شتى من أوجه النشاط الانسانى الموجه نحو استغلال الاراضى المزرعية فى انتاج مختلف أنواع الزروع النباتية والزروع الحيوانية . وعلى مدى تفاعل هذين العاملين الانتاجيين الزراعيين الرئيسيين لا يتوقف فقط مدى الطاقة الانتاجية ونوع ومقدار النعم الزراعية ومقدرة هذه النعم على اشباع الاحتياجات والرغبات لكل من المنتجين والمستهلكين بل وأيضا على مدى ادخال واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة على وسائل الإنتاج الزراعى ومدى موازنة إنتاج الزروع بالطلب عليها ومدى تجميع الثروة أو تبديدها ومدى عمران المناطق الزراعية أو اقفارها من سكانها ومدى صيانة الخصوبة أو استنفادها ومدى عدالة توزيع الدخل بين أصحاب المزارع وعملها أو مستأجريها . . . الخ . وهى جميعا عوامل متداخلة ومعقدة تؤثر تأثيراً إيجابياً على الظروف والمرافق الاقتصادية والاجتماعية الريفية والزراعية التى تعتبر مسئلة عن أوجه التحسن أو الخلل الاقتصادى والاجتماعى الذى قد يصيب البنيات الاقتصادية التى تعتبر فى غالبيتها بنيانات اقتصادية زراعية مشابهة للبنيان الاقتصادى المصرى . وإذا كان هذا شأن وآثار حيازة الاراضى المزرعية بوجه عام واضفنا اليه وادخلنا فى الاعتبار أن مصر وهى تحتاز المرحلة الحالية من تاريخها تكاد تعتمد اعتماداً يكاد يكون تاماً على النقد الخارجى المتحصل على غالبيته من صادراتها الزراعية فى تمويل مشروعاتها من النعم الانتاجية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تهدف الى مضاعفة الدخل القومى المصرى فى عشر سنوات لبدت أهميه حيازة الاراضى المزرعية بصورة أوضح وأوثق الأمر الذى جعل منها واحداً من المحاور الرئيسيه التى تدور حولها السياسه الزراعيه للحكومة الحالية .

ملكية الاراضى المزرعية

لابد أن تخضع الاراضى الزراعية فى مصر لنوع أو لآخر من أنواع الحياة وأيضا لنوع أو لآخر من الملكية وفقا لطبيعة المالك وهى من هذه الوجهة اما أن تكون ملكا عاما أو خاصا . ويقصد بالاراضى الزراعية العامة تلك الاراضى التى تمتلكها الحكومة بوصفها ممثلا عاما للمجتمع الذى تسود فيه أما الاراضى الزراعية الخاصة فهى تلك التى يتمتع بثمرات وائنتاجها وبخيراتها الافراد بوصفها ملكا خاصا لهم . ويتوقف قيام الملكية أساسا على (١) وجود مجتمع إنسانى (٢) إعراف المجتمع بحقوق الملكية للمالك (٣) استعداد المجتمع للدفاع عن هذه الحقوق ضد أى معتد من الخارج أو من الداخل .

الملكية : تدل كلمة الملكية على حزمه من الحقوق تكفل للزارع التمتع بثمرات الشئ موضوع الملكية دون غيره من الناس . وتتضمن حزمة الحقوق فى مجموعها (١) حق الملك (٢) وحق الحياة (٣) وحق الاستعمال (٤) وحق ثمرات الشئ المملوك (٥) وحق التخاص بما هو مملوك اذا رغب المالك . ووفقا للقانون المصرى تعرف الملكية بأنها حق المالك فى الانتفاع بما يملك والتصرف فيه كيف يشاء بشرط ألا يكون هذا التصرف ضارا بالغير . وعلى ذلك فللمالك الشئ الحق فى جميع ثمراته كانت طبيعیه أو عارضه وفى كافة ما هو تابع له وفقا لنصوص القانون الذى يخضع له سكان مجتمع معين .

اكتساب الملكية : يجرى اكتساب الملكية فى الاراضى الزراعية فى مصر بثلاث طرق تقليدية رئيسية هى : (١) الاتفاق ويتم بالشراء أو الهبة أو الاستبدال (٢) الشفعة (٣) وضع اليد .

اكتساب الملكية بالاتفاق : وفقا لقانون التسجيل رقم ٨ لسنة ١٩٢٣
تكتسب ملكية الارض الزراعية بعد توقيع العقود والتسجيل . والعقود القابلة
للتسجيل والناقلة للملكية هي تلك العقود الصادرة من الاحياء بعوض كالبيع أو
المقايضة أو بغير عوض كالهبة التي يقصد بها انشاء حق عقارى أو نقله أو تغييره
أو حتى زواله ، أما العقود المضافة بعد الموت كالوصية أو الميراث فلا يجرى
تسجيلها . ولا يعتبر التسجيل ركنا من اركان العقود الناقلة للملكية بين الاحياء .
فهذه العقود صحيحة ومنتجة لكل أثارها ولولم تسجل الا ان العقود غير المسجلة
لها اثر واحد فى مثل هذه الحالة الا وهو انتقال الملكية اذ البائع ملزم بذلك
الا ان التسجيل يعتبر ضمانا لعدم تعرض الغير للمشتري ودفعهم عنه . وينتج عن
عقد البيع عدة التزامات قبل المشتري فهو ملزم باستلام الارض المبيعة ودفع الثمن
ومصاريف العقد وفى نفس الوقت يعتبر العقد ملزما للبائع بنقل ملكية الشيء
المباع لمشتريه فاذا امتنع عن مساعدة المشتري فى نقل الملكية فللمشتري حق اللجوء
للمحكمة وبمجرد صدور الحكم لصالحه فانه يستطيع تسجيل عقد الشراء وبهذا
تنتقل له الملكية .

الشفعة : سيجرى التويه عن موضوع الشفعة عند الكلام على قيود الملكية .

وضع اليد : يقصد بوضع اليد حيازة الشيء مع نية التملك . وهنا لابد من
توافر نية التملك هذه لانه لا يكفى حيازة الشيء فقط كما أنه لابد ليصبح المرء
مالكا لارض معينة بالتقادم ان يظل واضعا يده عليها لمدة ١٥ سنة متتالية بدون
ايقاف أو انقطاع . ويقصد بايقاف المدة حدوث حدث طارىء يترتب عليه
وقف استمرار سريان تلك المدة واذا ما زال ذلك الظرف تستأنف المدة سيرها من النقطة
التي وقفت عندها . وتقف المدة نتيجة لسبب عام وهو نقص اهلية المالك اما
بسبب السن أو بسبب كونه مجنونا أو معوها أو غائبا وتحتسب مدة الخمسة عشر

سنة بالتاريخ الهجرى لا الميلادى اما انقطاع المدة فيقصد به زوال المدة التى انقضت وبدء مدة جديدة نتيجة لواحد من سببين اولهما رفع دعوى من المالك لاسترداد ملكه وثانيهما اعتراف واضع اليد باحقية المالك الحقيقى فى الملك .

ومن الممكن لو اضع اليد تملك العقار بعد خمس سنوات فقط اذا توافرت شروط معينة تتلخص فى (١) ان لديه سبب حقيقى اى صحيح لوضع اليد (٢) ان يكون واضعا يده فعلا على العقار اى حائزا له (٣) ان يكون حسن النية (٤) ان يكون قد مضى على الاقل خمس سنوات على وضع اليد . ويطلق على هذه الحالة حالة التقادم القصير . ويقصد بالسبب الصحيح هنا ان يكون لدى واضع اليد عقد . والعقد ناقل للملكية بطبيعته ولكنه يعجز عن احداث هذا الاثر لانه صادر عن غير المالك الحقيقى وتفسير ذلك نفترض ان بيمتلك قطعة من الارض الزراعية ولكن والده باع قطعة الارض التى لا يملكها الى ج فلكى تنتقل الملكية الى بعد خمس سنوات يجب ان يكون حسن النية عند الشراء ووضع اليد . وفى هذه الحالة يكون وضع اليد وضعا صحيحا بوجود سبب صحيح وهو عقد البيع وبذلك تنتقل الملكية اليه بعد خمس سنوات .

قيود الملكية : وللملكية فى مصر قيودها التقليدية القانونية التى تنحصر عادة فى (١) حق الاسترداد الوفاى (٢) حق الشفعة (٣) حقوق الارتفاق للرى والصرف والمرور :

حق الاسترداد الوفاى : للبائع فى حالة البيع الوفاى حق استرداد الملك اذا رد الثمن والمصاريف للمشتري فى خلال خمس سنوات وهى المدة المقررة قانونا فى مثل هذا النوع من العمليات البيعية الشرطية التى تنتقل فيها الملكية الى المشتري من يوم توقيع العقد الذى يجب ان ينص فيه ايضا على ان البيع بيع وفائى اى مشروط

بحق الاسترداد الوفاى الذى يخول البائع حق استرداد ملكه اى أرضه المباعة مع مراعاة شرطى سداد الثمن والمصاريف وكذلك المدة . وفى هذه الحالة تعود الملكية إلى البائع الاصلى ويعتبر الملك المباع وكأنه لم يخرج من ملكه وتسقط جميع الحقوق التى تكون قد ترتبت على مثل هذه الصفة نتيجة لتصرف المشتري كالبيع أو الرهن . وواضح من هذا أن حق الاسترداد الوفاى ان هو الاقيد من قيود الملكية .

حق الشفعة : حق الشفعة عبارة عن الحق فى امتلاك العقار المبيع كله أو بعضه ولو جبرا بالثمن الذى يكون المشتري قد دفعه وكذلك المصاريف ، وقد تقرر هذا الحق لغرضين أولهما منع المنازعات المحتملة بين الجيران وثانيهما منع تفويت الملكية الى اجراء صغيرة . واصحاب الحق فى الشفعة وفقا لاولويتهم هم : مالك الرقبة - الشريك فى الملك - صاحب حق الانتفاع - الجار المالك .

ويقصد بمالك الرقبة صاحب الملك دون أن يكون صاحب حق الانتفاع . وايضا هذه النقطة نحن نعلم أن الملكية تتضمن عدداً من الحقوق منها حق المالك فى استعمال ملكه والانتفاع بثمراته والتصرف فيه وقد يحصل أن تنفرد حزمة الحقوق وتوزع عناصرها فيحتفظ المالك بحق التصرف فيه فقط فيقال عنه مالك العقار . ولا يمكن أن يكون مالكا إلا إذا احتفظ بهذا الحق . ثم يكون حق الانتفاع لشخص آخر فيقال عنه أنه صاحب حق الانتفاع . وحق الانتفاع حق عينى يمكن التصرف فيه فاذا حدث وباع صاحب حق الانتفاع حقه فان المالك المالك أى مالك الرقبة أن يأخذ حق الانتفاع المبيع بالشفعة على أن يدفع للمشتري ثمن مادفعه لهذا الحق فتوحد الملكية على رأسه . وبالمثل إذا حصل وباع مالك الرقبة حقه فى الرقبة أى الملك فان لصاحب حق الانتفاع أن يأخذه بالشفعة حتى تتوحد الملكية على رأسه .

وإذا كانت الأرض الزراعية مملوكة لعدة أشخاص على الشيوع وباع أحد المشتاعين أى أحد الملاك نصيبه فيكون للمشتاع الآخر أى الشريك فى الملك أن يأخذ النصيب الذى كان محلاً للبيع بالشفعة . وأيضاً للجار المالك لأرض زراعية ملاصقة للأرض الزراعية المباعة له حق الشفعة فيها بشرط أن تكون أرضه ملاصقة للأرض المباعة من جهتين على الأقل ولا يكفى فى هذه الحالة التلاصق من جهة واحدة أو من نقطتين من جهة واحدة وعلى أن تكون الأرض المطلوب لها الشفعة تساوى نصف قيمة الأرض المطلوب أخذها بالشفعة . وفى حالة تعدد من لهم حق الشفعة وكانوا من طبقات مختلفة يكون ترتيب الأهمية كالتالى :

- ١ - مالك الرقبة ٢ - الشريك المالك ٣ - صاحب حق الانتفاع ٤ - الجار المالك

أما إذا كانوا من طبقة واحدة فيحكم لصاحب أكبر مصلحة . وإذا تساوت مصالحهم يحكم لصالح المشتري حيث لا يجوز تجزئة العقار المبيع .

وعقد البيع هو العقد الوحيد الذى يفتح طريق الشفعة أى لا يجوز الشفعة إلا فى حالة البيع أما غيره من العقود كمعقود الأهداء أو المقايضة فلا تفتح هذا الطريق . ولـكن يشترط فى حالة المقايضة فيجب توافر عدة شروط معينة لقفل أى لمنع جواز الشفعة أولهما أن تكون المقايضة عينياً بعين فقط أو عينياً بعين مع دفع الفرق فإذا كان الفرق النقدي المدفوع كبيراً جداً بالنسبة لثمن العقار كانت المقايضة فى هذه الحالة أقرب للبيع منها للمقايضة الأمر الذى يؤدى فى هذه الحالة إلى فتح باب الشفعة . وبالإضافة فان هناك أنواعاً من عمليات البيع لا تجوز فيها الشفعة بتاتاً وهى : (١) عندما يتم البيع فى مزاد علنى (٢) عندما يكون البيع بين الأصول والفروع أو بين الزوجين أو الأقارب إلى الدرجة الثالثة . (٣) عندما تكون الأرض المباعة مخصصة لتكون محل عبادة . (٤) لا يجوز الوتف أن يطالب بالشفعة أى لا يجوز لأرض الوقف أن تكون شفعياً وليكنها إذا

بيعت هي نفسها فيمكن أخذها بالشفعة .

حق الاتفاق لارى والعرف والروى : يقصد بحقوق الارتفاق حق مالك الارض فى الانتفاع بمجارى المياه من مساقى ومصارف فى زمام مالك آخر طالما لم يكن للمالك الاول مورد أو مصرف آخر لمياهه ولهذا لا يجوز للمالك الثانى إجراء أى تعديل فى تلك المجارى أو ردمها أو اتلافها الا بعد التراضى كتابية على ذلك بين المتفعين. ويمتد حق الارتفاق أيضا إلى جواز إنشاء مساقى ومصارف تمر فى أرض الغير وعلى هذا الأساس يجوز لائ مالك إذا تعذر عليه رى أرضه من المساقى العمومية المارة به أن يستعمل المساقى الخصوصية أو الترع النيلية الواقعة فى ملك الغير أو ينشئ على نفقته فى أراضيهم مجارى تمكته من رى أرضه على أن يكون ذلك بعد التراضى معهم مباشرة أو بعد تقديم طلب لمفتش الرى عن طريق المحافظة الذى يجهز له بالاتفاق مع المحافظ ما طلبه إذا رأى ضرورة فنية لذلك بعد دفع التعويضات الناشئة عن ذلك . ويرجع لوزاره الرى إذا حصل اختلاف فى الرأى بين مفتش الرى والمحافظة أو فى حالة عدم قبول الملاك الآخرين حكم المفتش من جهة حق الانتفاع أو تكاليف التعويض على أن يكون ذلك قبل مرور خمسة عشر يوما على تقرير مفتش الرى . وتسرى هذه الأحكام أيضا على المصارف التى يلزم مرورها بأرض الغير وفى حالة الالتجاء إلى مفتش الرى فعليه أن يتأكد بأن مرور المصرف لا يحدث أضرارا بالأراضى التى يمر فيها .

وفىما يختص باتفاق المرور فإن لصاحب الأرض غير المتصلة بالطريق العام الحق فى الحصول على ما يلزم للوصول إلى ذلك الطريق عن طريق الغير مع دفع التعويض المناسب ويشترط لسريان هذا الحق أن يكون عقار طالب المرور معزولا عن الطريق العام أو متصلا به اتصالا غير كاف لحسن استغلال ذلك العقار كأن يكون كافيا لمرور الدواب دون العربات مثلا وأن يكون الطريق

المطلوب لازماً فعلاً لاستغلال العقار وألا يكون عدم الاتصال ناشئاً عن فعل ماله كما يحدث إذا كان لعقاره ممرأ أغلقه هو بالبناء فيه وأن يكون المتقدم بطلب المرور هو المالك نفسه أو أى شخص آخر له حق عيني على العقار (صاحب حق الانتفاع) وهو ما لا يحق للمستأجر .

تطورات الملكية : كان يسود نظام حيازة الأرض الزراعية إلى مطلع القرن التاسع عشر نظام حيازي اقطاعي يطلق عليه نظام الالتزام . وقد ظل النظام راسخاً أى لم يتطور طوال حكم المماليك لمصر . ونظام الالتزام أصلاً هو نظام ضرائبي تمنح فيه الدولة حق الانتفاع بتلك الأراضي الزراعية إلى من يسمون بالملتزمين لقاء قيامهم بتوريد الضرائب المقررة على أراضي عدة قرى معينة على أن يتولوا هم تقدير وربط وجباية الضرائب من الزراع ولعدم وجود ما يقيد أولئك الملتزمين بعدم تجاوز حد معلوم كانوا ينجحون دائماً إلى إرهاق الزراع وإلى جانب حيازة الالتزام كانت توجد حيازات أخرى معفاة من الضرائب معروفة بالآواسى والرزقة . وكانت الآواسى تمنح للملتزمين مع تخويلهم حق تسخير مزارعي منطقة التزامهم في استغلالها . أما الرزقة فكانت تمنح للاتباع في عهد المماليك والأتراك وباستبعاد كل من أراضي الوقف والآواسى والرزقة كانت حيازة الأراضي الزراعية في ظل الالتزام خاضعة لنظام اقطاعي ضرائبي جماعي يعيش فيه الزراع عسيفاً أى مجردين من كل حقوق الملكية ومربوطين بالأرض ربطاً وثيقاً في نظام شبيه بنظام العسافة الذي كان سائداً في روسيا إلى أمد ليس ببعيد غير أنه يقال أيضاً أن الزراع كانوا يتركون أحياناً ليعيشوا في سلام بل وكان يسمح لهم في التنازل عن أراضيهم التي يفلحونها إلى أولادهم طالما هم يقومون بأداء التزاماتهم التي تتلخص في دفع ما يطلب منهم من ضرائب والقيام بأعمال السخرة على مزارع الملتزم أو أعمال الري بها كانت تلك التزامات . وقد كان الملتزمون

يغالون في تقدير قيم الضرائب الأمر الذي لم يكن يبق معه للزارع الفعليين من الدخل الزراعي القوي الذي أتجوه إلا النذر اليسير كما أنه لم يكن يصل إلى خزان الدولة إلا القليل . وخلال العقد الثاني (١٨١٤) من القرن التاسع عشر قام محمد علي بعد أن استتب له الأمر في مصر بإعلان ملكيته لجميع الأراضي الزراعية ووضعها تحت تصرفه ثم تلى ذلك باقطاع أقاربه وأعوانه قطعاً كبيرة من الأراضي الزراعية ووزع ما تبقى على صغار الزارع في قطع صغيرة تراوح بين ٣ - ٥ أفدنة على أن يكون لهم حق استعمال هذه الأراضي لاحق ملكيتها كما عدل نظام الضرائب وألغى نظام الالتزام وسمح للزارع في مبدى الأمر بحرية التصرف أى حرية تسويق فائض إنتاجهم الزراعي ولكنه فيما بعد حرّمهم هذا الحق وحتم عليهم بيع هذا الفائض إلى بيوت المشتروات الحكومية وفقاً لقائمة أسعار محددة تعدها الحكومة مقدماً وطلباً ما كانت تلك الأسعار الجبرية تصل إلى نصف أو ثلث القيمة الحقيقية السوقية لتلك الزروع الأمر الذي جعله يحقق من هذه العملية أرباحاً طائلة في الوقت الذي حرم المنتجين الزراعيين من شطر كبير من ثمرات عملهم .

وخلال حكم سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) صدر عدد من القوانين المتتالية كانت بمثابة الخطوات الأولى لتحقيق الملكية الفردية في الأراضي الزراعية فقد أعطت الزارع حق إمتلاك أراضيهم التي يفلحونها وبيعها ورهنها ووراثتها كل هذا تحت شرط واحد وهو أن للحكومة حق الإستيلاء على هذه الأرض عند الحاجة بدون دفع أى تعويضات للزارع . وفي سنة ١٨٦٥ أصدر اسماعيل الخديوى السابق قانوناً يخول الزارع الحق في التصرف في فائض منتجاتهم الزراعية ثم تلاه في ١٨٦٩ بقانون آخر يخول الابن الأكبر وحده حق ميراث الأرض الزراعية التي يمتلكها أبوه وتسجيلها باسمه على أن يوزع الدخل الناتج منها على بقية أفراد العائلة غير

أن القانون ألغى في سنة ١٨٨١ على أساس أنه مناف للشريعة الإسلامية . كما أصدر اسماعيل في نفس السنة أى ١٨٦٩ وتحت ضغط الظروف المالية السيئة التي أوقع فيها مصر ونفسه إلى إصدار ما يسمى بقانون المقابلة » وينص القانون على منح الملاك حق الملكية المطلقة في أراضيهم الزراعية وتخفيض الضرائب المربوطة عليها إلى النصف إذا ما دفعوا ضرائب ٦ سنوات مقدما مرة واحدة ، ونظراً لمخافة القانون للمنطق فقد ألغى في سنة ١٨٨٠ وحل محله قانون آخر يرجع الأمور إلى طبيعتها فاعطى الملاك حق الملكية الكاملة بدلا من المطلقة كما قرر بأن تقوم الحكومة بتسديد الضرائب التي دفعها الملاك مقدما على أقساط سنوية ثم استمرت الحكومة في العمل على توحيد النظام الضريبي الزراعى وتحويل معظم الأراضي الزراعية التي كانت معفاة من الضرائب إلى أراضى خراجية أى إلى أراضى خاضعة لنظام الضرائب . وقد انتهت هذه التطورات في سنة ١٨٩٦ إلى ما يسمى بنظام الملكية الفردية الزراعية وهو النظام الذى بمقتضاه يكون للأفراد الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون بعملية الاستغلال حق الامتلاك الكامل للأراضى الزراعية في حدود القانون . وقد استمر هذا النظام سارى المفعول حتى صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . وقد كان النظام بوصفه نظاما حيازيا رأسماليا مليئا بالثغرات والعيوب المعروفة عن النظم الرأسمالية والتي أدت في آخر الأمر إلى مظالم اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة ضجت منها البلاد في أواخر العهد السابق فقد أدى عدم توافر العدالة في توزيع ملكية الأراضي الزراعية وتركز شطر كبير من مصادر الثروة الطبيعية الزراعية في أيدي قليلة وعدم مسايرة المعروض من تلك الأراضي الزراعية للمطلوب منها نتيجة للازدياد السريع في أعداد السكان إلى ما يشبه الاحتكار وقد أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وقيم الايجار ارتفاعا لا يبرره

واقع القوة الاغلبية ولا القوة الكسبية لتلك الاراضى الامر الذى لم يكن يترك للمستأجرين فائض دخل كاف يتمشى وجهودهم المبذولة فى عمليات الانتاج أو يكفل لهم ولعائلاتهم حياة كريمة أو حتى عيش الكفاف كما أدى تكديس العمل الزراعى على تلك الاراضى إلى انخفاض الاجور الزراعية إلى ما دون حد الكفاف فى غالبية الاحوال وقد أدت هذه الاوضاع إلى استحالة صعود السلم الزراعى على العمال الزراعيين المصريين وأصبحت ملكية الاراضى الزراعية بالنسبة لهم أمراً بعيد المنال وحلم الاحلام . وقد أدت سيطرة كبار الملاك الزراعيين على مصادر الثروة الاقتصادية فى البلاد إلى السيطرة السياسية وما يتلوها من سيطرة إجتماعية على مصائر الشعب . وقد أدى ترك الأمور هكذا فى أيدي أنانية رجعية غير مختصة ولا متخصصة إلى سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية وحتى الحرية وإلى شعور المواطنين بأن الأمور أصبحت تحتاج إلى تغيير جذرى لا فى هذه النواحي وحدها بل وأيضا فى شكل الحكومات الانانية الرجعية القائمة وفى رأس الدولة نفسه .

وفى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ أى بعد مرور شهرين من قيام ثورة ٢٣ يوليو صدر قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى متضمنا تغييرات جذرية جريئة فى نظام حيازه الاراضى الزراعية المصرية ووضعا أسسا جديدة أصبحت فيما بعد نواه السياسة الزراعية للعهد الثورى الحاضر . فمن ناحية حيازه الاراضى الزراعية وهو ما يهمننا هنا نصت المادة الاولى من القانون على أنه لا يجوز لائى شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان واستثنى القانون من هذا الحد الاعلى الشركات الزراعية والافراد الذين يمتلكون أرضا بورا أو صحراوية لاستصلاحها وأيضا الشركات الصناعية التى كانت تمتلك أرضا زراعية لازمة لاستغلالها الصناعى والتي تفوق الحد بالاضافة إلى إعفاءات

أخرى للجمعيات الزراعية العلمية والجمعيات الخيرية والدائنين ... الخ . ووفقاً لشروط معينة تضمنها القانون . على أن تستولى الحكومة على ما يريد على المائى فدان فى حدود الاعفاءات والتصرفات التى سمح بها القانون للملاك الزراعيين الاصليين (مادة ٤) على أن تقوم الحكومة بتعويضهم عن أملاكهم بسندات على الدولة بفائدة سعرها ٣ ٪ : تستهلك خلال ثلاثين سنة (مادة ٦) . على أن توزع الاراضى الزراعية المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين وفقاً لشروط معينة فى رقع تتراوح بين ٢ - ٥ أفدنة (مادة ٩) على أن يقوم الملاك الجدد بتسديد ثمن الأرض الموزعة عليهم على أقساط سنوية متساوية فى مدى ٣٠ عاماً ويحتسب اجمال قيمة الأرض على أساس مبلغ التعويض الذى أدته الحكومة فى سبيل الاستيلاء عليها مضافاً إليه فائدة سنوية سعرها ٣ ٪ وبمبلغ اجمالى قدره ١٥ ٪ من الثمن مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى (أنظر مادة ١٩) . وفى يوليو ١٩٦١ خفض الحد الأعلى للملكية إلى مائة فدان نخاليه من جميع الاعفاءات والاستثناءات التى تضمنها القانون الاصلى بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ (أنظر القانون ومذكرته التفسيرية) كما تضمن القانون - وذلك لأول مرة فى تاريخ حيازة الاراضى الزراعية فى مصر - نصاً يمنع تجزئة الملكية إلى أقل من خمسة أفدنة مهما كانت الاسباب الداعية لذلك (أنظر مادة ٢٣) . كما تدخل القانون فى تحديد قيم الاراضى الزراعية المستولى عليها والداخلية فى نطاق الاصلاح الزراعى على أساس عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الارض أو سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الاصلية مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والاشجار . وإذا كانت تلك القاعدة غير معمة للآن بالنسبة للاراضى الزراعية الخارجة عن نطاق الاصلاح الزراعى إلا أنها بوضعها هذا قد أرست أسس قاعدة شبه قانونية بين كل من القيمة الضريبية والقيمة الايجارية وأثمان الإراضى

الزراعية من الممكن الاهتداء بها عند تحديد ثمن الشراء الفعلي للمزارع .

ولتلافي ما قد يعتور الانتاج الزراعي من نقص إما نتيجة لتفتت الملكيات الكبيرة بعد توزيعها على صغار الزراع أو نتيجة لقصور الزراع الجدد أنفسهم في النواحي الادارية المزرعية والامكانيات الرأسمالية والمعلومات والوسائل التكنولوجية الانتاجية الزراعية العصرية وتمكيننا للزراع الجدد من الاستفادة من مميزات الانتاج المتسع طالب قانون الاصلاح الزراعي المتفعين منه في كل قرية بضرورة انتظامهم هم ومن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنه في قريتهم في جمعية تعاونية زراعية خاصة بهم تؤدي أعمالها تحت اشراف موظف تختاره وزارة الشؤون الاجتماعية . وهذا النوع من الجمعيات التعاونية متعدد الأغراض فهو يقوم بالحصول على السلف الزراعي اللازمه لمواجهة التكاليف المزرعية الفورية لأعضائها ومدعمهم باحتياجات الأرض كالبدور والسماذ والماشيه ... الخ وتسويق منتجاتهم وتنظيم زراعه الأرض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وهي جميعا وظائف أساسيه تدخل في مجال دراسات إدارة الأعمال المزرعية التويليه والرقايه الامر الذي يحدوني إلى تسميتها باسم « الجمعية التعاونية المزرعية المصريه للاصلاح الزراعي » .

تأسيسا لاصل تلك البدعه المصريه في ميدان التعاونيه . وفي هذا المجال يجدر التنويه بأنه إذا كانت تجربته نواج هي المحاوله التطبيقية الاولى لمشروع تجميع الملكيات الزراعيه الصغيره الحالى فان الجمعيه التعاونيه المزرعيه المصريه تعتبر النواة الاولى التي انبثقت عنها فكرة التجميع المزرعي للملكيات الصغيره والمفتته .

الباب الحادي عشر

الاستثمارية المزرعية

يمر المبتدئون في إمتحان مهنة الزراعة بثلاث مراحل تقليدية رئيسية ليصلوا إلى نهاية السلم الزراعي ونعني بذلك النرقى من عمال زراعيين إلى مستأجرين ثم إلى ملاك زراعيين . وفي المرحلة الاولى يكتسبون خبرة عملية في أداء العمليات المزرعية الفعلية بأيديهم ، وفي المرحلة الثانية يحاولون استخدام قدرتهم كزراع أما في المرحلة الثالثة فيحصلون على حريتهم وإستقلالهم في أداء أعمالهم المزرعية بوصفهم ملاكا الاراضى التى يفلحونها . ومضمون موضوع دراستنا الحالى يشمل المرحلة الثانية بوصفها المرحلة التى يتوقف على اجتيازها نجاح الزراع الملاك فى المرحلة الثالثة . ويشير استثمار المزارع أى الاستثمارية المزرعية اهتمام الميعنين بإدارة المزارع لأنه يدور حول الفرص التى يتيحها للزراع الصغار الذين يريدون اختبار خبراتهم ومسى قدراتهم على استخلاص الدخول المزرعية من استغلال رؤوس الاموال المزرعية المستثمرة .

تعريف متصلة : باستثمار المزارع :

الاستثمارية : الاستثمارية هى عملية استثمار المزارع بما عليها من تحسينات رأسمالية بواسطة أفراد غريباء غير الملاك الاصليين بقصد شغل وتشغيل تلك المزارع .

المستأجر : المستأجر هو الفرد الذى يحوز أملاكا مزرعية بموافقة ورضا مالكاها الاصلى بقصد شغلها واستعمالها فى انتاج الزروع النباتية والحيوانية. وعملية الاستثمار قد تكون مدعمة بعقد إيجار أو بموافقة شفوية من المالك والاخيرة

أصبحت غير قانونية إذ نص قانون الإصلاح الزراعى المصرى على ضرورة وجود عقود إيجارية منعاً لاستغلال الملاك للمستأجرين وصوناً لحقوق كل من الطرفين المتعاقدين قبل الآخر .

عقد الإيجار : عقد الإيجار أن هو إلا وثيقة مكتوبة يلتزم فيها أحد الطرفين أى المالك بانتفاع الطرف الآخر أى المستأجر بالشئ موضوع التعاقد لمدة معينة ويلتزم المستأجر بمقابل معين لقاء هذا الانتفاع أى الإيجار . ويعتبر عقد الإيجار الزراعى فى مصر من أهم العقود وذلك لأنه يتصل باستغلال الموارد الطبيعية الزراعية حيث لا تزال الزراعة أهم الصناعات الرئيسية فى البنيان الاقتصادى المصرى . ولعقد الإيجار أربعة أركان رئيسية تدور حولها نصوص التعاقد تنحصر فى : (١) المؤجر والمستأجر وأهليتها للتعاقد (٢) الشئ موضوع التأجير والاستئجار (٣) قيمة الإيجار (٤) مدة التعاقد .

مدة التعاقد : جرى العرف فى مصر بأن تكون مدة عقد الإيجار أما سنة واحدة أو ثلاث سنوات وإن كان هذا لا يمنع من وجود عقود مدتها أقصر من ذلك كأن تكون لمدة موسم واحد لا نتاج زرع واحد قصير المكث فى الأرض كالذرة أو لمدة أطول من موسم ولكن لاقل من سنة كما فى حالة القطن ... الخ . وقد تطول المدة عن ذلك كثيراً كما فى حالة التزام المستأجر باستصلاح واستزراع جزء أو أجزاء من أرض المزرعة كانت تعتبر بوراً غير صالحة للزراعة فلا غراء المستأجر على أداء هذه المهمة ولتعويضه عن نفقاته الإدارية والرأسمالية وعن خبرته فى استصلاح الأراضى تمتد له مدة الإيجار إلى مدى قد يصل إلى ست سنوات وقد يطول إلى أكثر من ذلك وفقاً للظروف المحيطة بالمزرعة . وتختلف مواعيد إبتداء وانتهاء السنة الزراعية من إقاييم زراعى رئيسى لآخر وفقاً للاوضاع والتقاليد والظروف

السائدة فيه ، فالسنة الزراعية تبدأ عادة في أول نوفمبر من كل عام وتنتهى في آخر أكتوبر من العام التالى . إلا أن بعض المناطق تلجأ لاحتسابها وفقا للسنة القبطية فتبدأ في أول هاتور (أى حوالى ١٠ - ٢٢ نوفمبر) وتنتهى في آخر بابة التالى أما فى مناطق الرى الحوضى فتتمشى السنة الزراعية مع مواسم الفيضان ومواعيد فتح وغلق الحياض أى مواعيد اطلاق مياه الفيضان فيها وانحسارها عنها وهكذا تبدأ السنة الزراعية فى أقاليم الحياض فى أول توت (أى حوالى ١١ - ١٢ سبتمبر) وتنتهى فى آخر مسرى (أى حوالى ٦ - ٩ سبتمبر) . (والفرق نتيجة لايام النسب التى تبلغ حوالى خمسة أيام) .

القيمة الإيجارية

تعريف: يقصد بالإيجار أى مبلغ يدفعه مستأجر ما إلى مالك جزء من أحد الموارد الطبيعية نظير استغلاله لهذا الجزء بما فيه وما أدخل عليه من تحسينات رأسمالية وأن كان هذا المبلغ لا يدل على قيمة هذا الجزء المستغل من الموارد الطبيعية.

ملحوظة الإيجار : ترجع نشأة الإيجار فى الأراضى الزراعية الى اختلاف درجة خصوبتها وإلى موقعها ومدى قربها من الأسواق... الخ أما فى المدن فيرجع الإيجار إلى صقع الموقع . ولما كانت الأراضى الزراعية تتفاوت فى درجة خصوبتها وفى موقعها (والأرض بوصفها من صنع الخالق فليس من الممكن إعادة انتاجها) فأننا نجد أن الأراضى التى تتساوى جملة دخلها من الزروع الناتجة مع جملة تكاليفها لا يحصل أصحابها على إيجارات وتسمى مثل هذه الأراضى بالحدية وملاكها يسمون بالملاك الحديين أما الأراضى التى تزيد فيها جملة الدخل من الزروع الناتجة منها على جملة تكاليفها فيحصل ملاكها على إيجار يتناسب طرديا مع الزيادة أى الفرق الموجب بين جملة دخلها وجملة تكاليفها وبهذا يحصل ملاك الأراضى المتناهية

الخصوبة أو كبيرة الدخل الصافي على أعلى الإيجارات أما بقية الملاك فتتصرف في الإيجارات التي يحصلون عليها بين ما يحصل عليه ملاك الأراضي المتناهية الخصوبة والملاك الحديين .

ويجوز الاتفاق عادة بين الملاك والمستأجرين على طريقة سداد الإيجار وتحديد قيمته النقدية أو العينية أو هما معا قبل كتابة العقود النهائية المثبتة للحقوق الاستثنائية بين طرفي الصفقة أي المؤجر والمستأجر .

الطرق الرئيسية لاداء الإيجار : يعتمد تصنيف الأنواع الرئيسية للإيجار على الطريقة التي تدفع بها القيمة الإيجارية ويجوز أداء الإيجار بواحدة من الطرق الآتية : (١) نقداً (٢) عينا (٣) خليطاً من الاثنين .

ففي طريقة الإيجار العيني يقوم المستأجر بدفع قيمة الإيجار للمالك عينا أي نواتج مزرعية . ولأداء الإيجار العيني طرق عديدة فقد يتعهد المستأجر بتسليم كذا قنطار قطن قائم أي كمية محددة من قناطير القطن أو أي محصول رئيسي للمالك نظير حق استعماله لأرضه الزراعية . أي أن المالك يحصل على هذه الكمية المحددة ولا شأن له بعد ذلك بكمية الناتج كبرت أم صغرت أي أنه أي المالك لا شأن له إطلاقاً بجودة النواتج المزرعية أو سوءها أي أن المالك بعيد تماماً عن تحمل أي نوع من عوامل المجازفة وإذا كانت الطريقة تتضمن ملامح عديدة من طريقة الإيجار النقدي إلا أنها تختلف عنها في أن القيمة النقدية للإيجار العيني تختلف باختلاف أسعار الزروع التي يجري أداء الإيجار بها . وقد يكون الإيجار العيني مزارعة وهذا يعني أن على المستأجر أن يورد للمالك نسبة معينة من ناتج أو نواتج معينة نباتية أو حيوانية وعادة يقوم المالك في حالة المزارعة بأداء جزء من تكاليف الانتاج بالإضافة إلى تزويد المستأجر بأرض المزرعة كما أن له أن يتدخل أيضاً في القرارات

الادارية التنويلية للمستأجر. وتختلف النسب التي يستولى عليها المالك من الزرع الناتجة تبعاً لظروف الاقليم والعرف السائد ومدى مساهمته في نفقات الانتاج . . . الخ . كما قد يؤدي الايجار العيني عملاً وبعبارة أصح قد يؤدي اجر العمل في صورة منح العامل لحق استعمال قطعة ارض زراعية كما في حالة عمال التملية وهي من الحالات الشائعة في مصر . وتعتبر هذه الطريقة جوازاً لونا من ألوان الايجار وأخيراً قد يكون الايجار عينياً - نقدياً وفي هذه الحالة يؤدي المستأجر ايجاراً نقدياً عن زروعه الثانوية كالاذرة والبرسيم مثلاً ويؤدي الايجار عينياً في حالة الزرع الرئيسية كالقطن او الارز . وعموماً فشكل من الايجار النقدي والعيني محبذة ومؤيدة من كل من الملاك والمستأجرين .

مدعاة الايجار النقدي من الملاك يقولون أن هذا النوع من الايجار (١) لا يحتاج لكثير من العناية (٢) وأنهم لا يثقون كثيراً في أمانة مستأجريهم (٣) كما أنهم يخشون اهمال المستأجرين في خدمة الزرع النامية عندما يكون الايجار مزارعة (٤) وأن المستأجرين المليئين يفضلون طريقة الايجار النقدي (٥) وأن الايجار النقدي يعرف المستأجر التزاماته من اول الامر واخيراً (٦) الايجار النقدي أسهل في تحصيله وأقل انواع الايجار مدعاة للاختلاف اما من وجهة نظر المستأجرين فهم يعتقدون ان الايجار النقدي (١) يتيح لهم الاستقلال وحرية العمل بعيداً عن رقابة وفتيش المالك وتدخله بين كل حين وآخر في القرارات الادارية المزرعية للمستأجر (٢) وأنه يشبع رغبتهم في الشعور بان كل د فائض الانتاج ، المزرعى ان هو الا ملك يمينهم يمكنهم التصرف فيه حينما يروق لهم (٣) وأنه أكثر اربحية للمستأجر عن بقية أنواع الايجار الاخرى (٤) وأنه يزيح عن كاهلهم اعباء الضرائب والاستنفاد والصيانة ويحملها للمالك (٥) وأنه يتيح للمستأجر

فرصة جنى ثمار عنايته الفائقة بزروعه وحسن ادارته للزرعة وأخيرا (٦) فانه يوسع مجال حريته العمل أمام المستأجر في استخدام أساليب مزرعية جديدة في إنتاج زروعه أو فلاحه المزرعة اذا ما تراءى له ذلك .

أما محبذى الايجار العيني فلم أيضا وجهات نظرهم فيعتقد الملاك أن الايجار العيني (١) يميل لأن يكون أكثر أربحية لهم بحيث أن معظم المستأجرين لا يحبون الارتباط بعقود نقدية تمثل القوة الكسبية الحقيقية للزراع خوفا من انخفاض الأسعار أو سوء الانتاج كما ونوعا بسبب الظروف الطبيعية المعاكسة (٢) كما أنهم في حالة الايجار العيني يساعدون في إدارة المزرعة وهذا يتيح لهم فرصة أحسن تمكنهم من المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية الأمر الذي يؤدي عادة إلى زيادة جملة النواتج المزرعية وبالتالي إلى زيادة دخل كل من المالك والمستأجر (٣) كما يؤدي أيضا إلى مشاركة الملاك للمستأجرين في الأرباح الإضافية الناجمة عن جودة الزرع بسبب ملائمة الظروف الطبيعية خلال مواسم الانتاج وهم أي الملاك يدعون بأنه من المتيسر لهم بهذه الطريقة الحصول على شيء من لا شيء إذا جادت الزرع الناجمة بينما هم قد لا يحصلون على شيء عندما يسوء ويقل الانتاج إذ قلما يتيسر للمستأجرين دفع الايجارات النقدية في هذه الحالة الأخيرة (٤) وأن استمرار موالاة المالك لأرضه في حالة الايجار العيني يزيد من إشرافه عليها ومولاته لها ، وأخيرا (٥) فإن المستأجرين الذين يدفعون إيجارا نقديا قلما يهتمون بالاحتفاظ بعدد كاف من المواشى لتوفير الكميات المناسبة من الأسمدة مما يقلل من نسبة المواد الدبالية بها ويضعف خواصها في حين أنه في حالة الايجار العيني يمكن للمالك أن يساهم في زيادة عدد الحيوانات التي تجرى تربيتها على المزرعة الأمر الذي يؤدي في نهايته إلى المحافظة على خصوبة الأرض أن لم يؤدي إلى زيادتها . أما وجهة نظر محبذى الايجار العيني من المستأجرين فتتلخص في (١) أن احتمالات المجازفة

وأخطارها أقل في حالة الإيجار العيني عنها في حالة الإيجار النقدي خصوصاً في الأحوال التي تسوء فيها النواتج المزرعية (٢) وإن كمية رأس المال المزرعى المستثمر الواجب توافره لدى المستأجر في هذه الحالة أقل منه في حالة الإيجار النقدي الأمر الذي يخفف من الأعباء الرأسمالية التي يتحملها المستأجر . (٣) والمالك في حالة الإيجار العيني تزداد عنده الرغبة في القيام بإنشاء تحسينات رأسمالية دائمة تزيد من القدرة الانتاجية للمزرعة طالما أن ذلك يزيد من دخله (٤) أن خبرة المالك قد تصبح ذات فائدة كبرى بالنسبة للمستأجر الحديث لأرض المزرعة أو الحديث في الاستثمارية يمكنه أن يفيد منها كثيراً .

وقد جرت العادة على سداد قيمة الإيجارات السنوية النقدية أو العينية للاراضى الزراعية على قسطين يحين ميعاد أولها ومقداره الثلث بعد تمام نضج الزرع الشتوية كالقمح والشعير والبول والبرسيم ... الخ ويحين ميعاد ثانيها ومقداره الثلثين بعد تمام نضج الزرع الصيفي والنيلى كالقطن والبول السودانى والذرة والارز والسمسم . أى أن مواعيد سداد القسطين ليست مواعيداً قاطعة بل تتفاوت من إقليم لآخر بل ومن مزرعة لأخرى وفقاً لمواعيد نضج وحصاد الزرع الشتوية والصيفية .

التقويم الاقتصادى الإيجارى المزرعى

تعريف : يقصد بالتقويم الاقتصادى الإيجارى المزرعى تقدير قيمة الإيجار الفعلى لمزرعة معينة أى الإيجار الذى يرتضيه المؤجر ويقبله المستأجر ثمناً للحق الاستعمال السنوى لمزرعة معينة تستخدم فى إنتاج الزرع النباتية أو الحيوانية أو كلاهما معا وبذلك تتم صفقة التأجير والاستثمار . ومالك المزرعة بوصفه مؤجراً أى عارضاً يعمل جاهداً للحصول على أعلا إيجار ممكن أى على أعلى ثمن يمكنه الحصول عليه فى نظير تنازله أى أباحته للمستأجر حق استعماله لممتلكاته المزرعية

بحيث لا يقل هذا الايجار عن إيجاره التحفظى الذى يتحدد عادة وفقا لتقديراته لتكاليف انتاج مزرعته أى وفقا لتقديراته لدخل رأس ماله المزرعى الحالى بما يتضمنه من أملاك عقارية ومنقولة مضافا اليها تكاليفه الرأسمالية الأخرى . بينما المستأجر بوصفه راغبا فى شراء حق استعمال المزرعة أى مثلا لجانب الطلب فيعمل على تخفيض قيمة هذا الايجار أى الثمن الذى سيدفعه فى نظير حصوله على حق الاستعمال السنوى لتلك المزرعة وما عليها من تحسينات رأسمالية ثابتة ومنقولة إلى أقل حد ممكن علما بأنه لن يستمر فى تزايد على الايجار عما تبرره القوة الكسبية لتلك المزرعة حاليا أو مستقبلا الا بالقدر الذى تبرره عوامله الشخصية أى تقويمه الشخصى أن صعودا أو هبوطا . الأمر الذى يبدو منه ان الايجار الفعلى للمزرعة ينحصر عادة بين حدين أدناها يمثل الايجار الذى يقبله العارض أى المؤجر وهو يميل عادة لأن يكون مساو لتكاليف انتاج المزرعة وأعلاهما يمثل الحد الأقصى للايجار الذى يقبله الطالب أى المستأجر وهو يميل عادة لأن يتساوى مع القوة الكسبية المزرعية معدلة أن صعودا أو هبوطا بكل من التقويم الشخصى وبقرة مساومة كل من الطرفين موضوع الصفقة أى المؤجر والمستأجر ولعرفة المدى الذى يندبذ فيه الايجار الفعلى ومدى انحرافه عن هذين الحدين - الأدنى والأعلى - يحسن الاهتداء بكل من الايجار الكسبى والايجار المثل .

الايجار الكسبى : الايجار الكسبى من وجهة النظر الاقتصادية إن هو إلا الايجار الحقيقى لمزرعة معينة اذ هو « دليل قوتها الكسبية المستمدة من قوتها الاغلاية مقاسة بمقيار القيمة وفقا لقوى العرض والطلب » وهى قوى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية كالعوامل الشخصية . ويقصد بالقوة الاغلاية ذلك المركب الذى يتضمن عددا من القوى الفرعية التى تنحصر عادة فى (١) القوة الانتاجية الادارية التوزيعية

والرقابية (٢) والقوة الانتاجية العمالية (٣) والقوة الانتاجية الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية للارض بمعناها الاقتصادى المتسع (٤) والقوة الانتاجية "الرأسمالية" (٥) والقوة الانتاجية الحكومية . وهى جميعا قوى مستمدة من عناصر الانتاج الجارى استعمالها على المزرعة . ومن هذا يبدو أن القوة الانتاجية مستمدة من الكفاءة الادارية التويلية والرقابية للمدير والقوة الانتاجية العمالية خاضعة للكفاءة العمالية المستمدة من خبرة ومران وطاقه العمال على العمل . والقوة الطبيعية خاضعة للعوامل الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية المؤثرة على جودة وخصوبة الارض ومدى مقدرتها على انتاج الزرع المختلفة والقوة الرأسمالية خاضعة لكفاءة النعم الرأسمالية أى على مدى ملائمة المعدات والآلات والادوات ومدى مقدرتها على الاسهام فى انتاج الزرع الجارى انتاجها والقوة الحكومية خاضعة لكفاءة الحكومة أى المنظمات الحكومية "القضائية" والبوليسية والتشريعية والضرائبية والحربية (الجيش) . . . الخ فى حماية وتدعيم الأمن والطمأنينة والمدالة وتوفير الاستقرار الاقتصادى اللازم لاستمرار ونمو الانتاج .

ويسفر تجميع تلك القوى الانتاجية المختلفة واستخدامها على مزرعة معينة الى انتاجها للزرع أو الزرع التى يتكون من قيمتها النقدية اجمالى الدخل المزرعى . فلو نظرنا لاجمالى الدخل المزرعى من هذه الوجهه لوجدناه يمثل القوة الاغلاية للمزرعة بما تتضمنه عناصر الانتاج المختلفة أى يمثل قوتها الانتاجية الاقتصادية المعروفة بقوتها الكسبية . ولو نظرنا له من ناحية مكوناته لوجدناه يتكون من انصبه عناصر الانتاج وهذا فى حالة التوزيع الوظيفى للدخل المزرعى أو من أنصبه أصحاب أى ملاك تلك العناصر الانتاجية وهذا فى حالة التوزيع الشخصى للدخل المزرعى . فلو خصمنا اجمالى التكاليف المزرعية أى جملة التكاليف المزرعية النقدية التى منها الاجور والضرائب والتكاليف العمومية أى تكاليف الاستفاد والبلى والنفوق

من إجمالى الدخل المزرعى لتبقى لدينا صافى الدخل المزرعى وهو الجزء من جملة الدخل المزرعى الذى يؤول الى الزارع المالك بوصفه المدير الاصلى للمزرعة لقاء عمله الادارى والجسمى ولقاء مجازفته أى لقاء ربحه وحق ملكيته فى الأرض وفى النعم الرأسالية أى ان صافى الدخل المزرعى كما سبق القول أن هو الا دخل العمل المزرعى ودخل رأس المال المزرعى التجارى أى بما فيه قيمة أرض المزرعة . وبتقدير قيمة أجر العمل المزرعى أى دخل العمل المزرعى غير المأجور أى دخل العمل المزرعى العائلى بما فيها عمل الزارع نفسه وفقا للاجور الشائعة لمديرى وعمال المزارع الاجراء وطرحه من صافى الدخل يتبقى لدينا دخل رأس المال المزرعى التجارى (بما فيه الارض) أى أن دخل رأس المال المزرعى التجارى يتضمن كلا من ايجار الارض الاقتصادى ودخل رأس المال المزرعى (الاقتصادى) معا . واذا كان دخل رأس المال المزرعى التجارى بتعريفه هذا يمثل القوة الكسبية السنوية لرأس المال المزرعى التجارى أى القوة الكسبية للأرض الزراعية وللنعم الرأسالية اللتين تتكون منها مزرعة ما فهو بالتعريف ايضا لا بد وأن يساوى قيمة الايجار الكسبى لهذه المزرعة ويرادفه فى معناه . وبالإضافة فان تعريف دخل رأس المال المزرعى التجارى يتطابق تماما وتعريف جملة الربح السابق التويه عنه الامر الذى يبدو منه فى آخر المطاف أن دخل رأس المال المزرعى (التجارى) وجملة الربح وايضا الايجار الكسبى المزرعى إن هى الا مترادفات تعنى شيئا واحدا وتحسب بنفس الطريقة وان اختلفت المصطلحات أى اختلفت الالفاظ التى تدل عليها لتخدم كل منها غرضا معينا .

ويصبح الايجار الكسبى فعليا إذا تمت به صفقة التاجير والاستئجار فينتقل بذلك حق الاستعمال من المؤجر للمستأجر خلال المدة التى يتم عليها الاتفاق . ويميل الايجار الكسبى الفعلى فى ضوء التقويم الاقتصادى أى فى ضوء خضوعه

لقوى العرض والطلب للوقوع عادة بين الايجار الكسبي التحفظى أى ايجار المثل الكسبي كحد أدنى للايجار الذى يقبله المؤجر وبين الايجار الكسبي كحد أعلى للايجار الذى يقبل المستأجر دفعه ايجارا لتلك المزرعة. وعموما فقد يتخطى الايجار الكسبي الفعلى هذين الحدين فى اتجاه الواحد منها او الآخر وفقا للاعتبارات الشخصية وعلى رأسها قوة مساومة كل من الطرفين موضوع صفقه الايجار والاستئجار أى المؤجر والمستأجر كما سيبدو بوضوح عند ايضاح الايجار التعاقدى فيما بعد.

الايجار التحفظى: الايجار التحفظى قد يكون كسبيا أو تعاقديا. والايجار الكسبي التحفظى أى ايجار المثل الكسبي إن هو الا مبلغ يقدره المالك وفقا لسعر الفائدة الشائع مثلا أو وفقا لما يراه من ايجارات كسبية لمزارع مشابهة لمزرعته. ويمثل هذا المبلغ تكاليف انتاج الأرض والنعم المزرعية المعروضة للتأجير معها كما سبق أن بينا. ولما كان الايجار الكسبي التحفظى عبارة عن تكاليف انتاج فان المالك عادة يمنح لعدم الموافقة على التأجير بأقل منها وهذا يعنى أن الايجار الكسبي التحفظى والامر كذلك أن هو إلا الحد الأدنى الذى يوافق عليه ويرتضيه المالك ايجارا كسبيا فعليا لمزرعته أو الجزء المعروض منها للايجار.

والايجار التعاقدى التحفظى أى ايجار المثل التعاقدى أن هو إلا مبلغ يقدره المالك وفقا لما يعتبره ايجارات تعاقدية لمزارع مماثلة أى وفقا لما يعتبره ايجارات كسبية وفائدة على مقدار إسهامه فى رأس المال اللازم فى عملية الاستغلال - عدا الأرض - والنعم الرأسمالية المزرعية المعروضة للتأجير معها وأجرا على مقدار إسهامه فى العمل المزرعى وربحا على مقدار إسهامه فى تحمل أعباء المجازفة لمزارع يعتبرها مماثلة لمزرعته ولما كانت كل مكونات الايجار التعاقدى التحفظى تكاليفا فان

المالك يمنح دائما لأن يجعل هذا الايجار حدا أدنى لما يقبله كايجار تعاقدى فعلى
لمزرعته . وعموماً فى الحياة العملية وفى ضوء الاعتبارات الشخصية قد يرتضى
المالك لسبب أو لآخر إيجارا كسبيا فعليا أقل من ايجاره الكسبي التحفظى أو
إيجارا تعاقديا فعليا أقل من ايجاره التعاقدى التحفظى .

الايجار المثل : الايجار المثل أن هو الا ايجار الذى تساويه مزرعة معينة فى
وقت معين فى ضوء ايجارات سابقة أو لاحقة لنفس المزرعة أو لمزارع أخرى
مماثلة لنفس المزرعة وتقع فى نفس الجيرة أو فى منطقة أو مناطق مماثلة . وهنا يجدر
التويه بأن التماثل التام بين المزارع أمر بعيد الاحتمال أن لم يكن مستحيلا تماما
فالمزرعة لا تماثل إلا نفسها . وحتى هذا التماثل الأخير أمر يحتمل الشك نتيجة للتغير
المستمر فى الظروف الطبيعية الفيزيائية والبيولوجية وفى الظروف الاقتصادية
والاجتماعية وعموماً فان عدم التماثل التام بين المزارع لا يمنع من اعتبار ايجار المثل
بمجرد دليل - تتوقف قوته على مدى تماثل أو عدم تماثل أو تباين الظروف المحيطة
بالمزرعة موضوع الايجار والمزارع الأخرى التى يقال عنها أنها مماثلة - يهتدى به
فى الوصول الى الايجار الفعلى للمزرعة بعد تعديله وفقاً لتطور حالة المزرعة ووفقاً
لتطورات الظروف الاقتصادية أو بالرجوع الى ايجارات سابقة لنفس المزرعة
معدلة فى ضوء التغيرات التى طرأت عليها والتحسينات الرأسمالية التى أضيفت اليها
وفى ضوء الظروف الاقتصادية التى استجدت . ولتعذر العثور على مزارع أخرى
مماثلة بسبب تفاوت الساعات المزرعية وأنواع الحيازة - كأن تكون الحيازة حيازة ملكية
أو استيجارية أو تحت اشراف مدير مأجور . . . الخ . وحالة العمال والمنشآت
والمعدات والمباني وغيرها من العوامل المؤثرة على القوة الكسبية المزرعية التى تعتبر وليدة
لمدى التوازن الكلى أو الجزئى بين عناصر الانتاج المزرعية مما يدل على ان ايجارات

نفس المزرعة الواردة في عقود إيجارها السابقة تعتبر نسبيا أفضل إيجارات مثل يمكن الاهتداء بها بعد تعديلها في ضوء التغيرات التي طرأت على الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة على القوة الكسبية المزرعية .

الإيجار التعاقدى : الإيجار التعاقدى إن هو إلا الإيجار الذى يشمل كافة الأوصاف التى تؤهل إلى المالك وهى الإيجار الكسبي وأجره والفائدة الأخرى وربحه وعلى ذلك فهو عبارة عن المبلغ الذى تتناوله مساومات المتعاقدين . ويتوقف مقدار الإيجار التعاقدى فى مجموعة على جودة ما يعرضه المالك من نعم مزرعية رأسمالية للتأجير مع الأرض وعلى مقدار ما يسهم به كصاحب عمل من رأس مال آخر ومن عمل مزرعى ومن تحمل لأعباء المجازفة وأيضا على مقدار ~~القيمة~~ وكذلك أسعار الزروع الناتجة . ويميل الإيجار التعاقدى للزيادة أو للنقصان إيجابيا مع زيادة أو قلة إسهام المالك كصاحب عمل فى عمليات الإنتاج المزرعية وعكسيا مع مدى حلول المستأجر محله كصاحب عمل . الأمر الذى يبدو منه أن الإيجار التعاقدى الذى يدفعه كبار المستأجرين يميل لأن يكون أقل مما يدفعه صغارهم حيث أنهم أى كبار المستأجرين يحلون محل الملاك من هذه الوجهة إلى حد كبير مما يعنى هؤلاء الملاك من الاضطلاع بمعظم هذه المهام وبالتالي يقول إلى هؤلاء المستأجرين الكبار شطرا كبيرا من صافى الدخل أى دخل العمل المزرعى ودخل رأس المال المزرعى وهى فى ذلك على العكس من صغار المستأجرين الذين ينجحون إلى زيادة اعتمادهم على المالك الأمر الذى يؤدى إلى قلة نصيبهم من صافى الدخل المزرعى وزيادة نصيب الملاك منه والذى يبدو عادة فى صورة ارتفاع للقيمة الإيجارية .

والإيجار التعاقدى الفعل لمزرعة معينة إن هو إلا الإيجار التعاقدى الذى تم به فعلا صفقة التأجير والاستئجار فينتقل بذلك حق الاستعمال من المؤجر إلى المستأجر

خلال المدة المتعاقد عليها . ويميل الايجار التعاقدى الفعلى - وشأنه فى ذلك شأن
الايجار الكسبى الفعلى - لأن يقع بين الحدين الأدنى والأعلى وذلك فى ضوء كل من
التقويم الاقتصادى وما يضمنه من قوى طلب وقوى عرض اقتصادية والتقويم الشخصى
الذى يتضمن بدوره القوى غير الاقتصادية المؤثرة على العرض والطلب والتي منها
قوة مساومة الطرفين موضوع الصفقة . والحد الأدنى كما سبق التويه عنه أن هو إلا
الايجار التحفظى أى الايجار المثلّى التعاقدى أما الحد الأقصى فما هو الا الايجار
الكسبى التعاقدى .

فإذا كانت قوة مساومة المستأجر عالية - بعد تعديلها فى ضوء الاعتبار
الاقتصادية والشخصية - وكانت قوة مساومة المؤجر منخفضة مال الايجار التعاقدى
الفعلى الى الاقتراب من الايجار التعاقدى التحفظى بل قد يرتضى المالك خفض
الايجار التعاقدى الفعلى عن ايجاره التعاقدى التحفظى . وإذا كانت قوة مساومة
المستأجر - بعد تعديلها - منخفضة فى حين كانت قوة مساومة المالك عالية مال
الايجار التعاقدى الفعلى الذى يقبله المستأجر الى الاقتراب من الايجار الكسبى
التعاقدى إن لم يرتفع عنه . أما إذا كانت قوة مساومة كل من طرفى صفقة
الايجار والاستئجار متعادلة - بعد تعديلها - مال الايجار التعاقدى لأن يقع بين الحدين
الأدنى والأقصى على أن يقترب من الحد الأقصى أى الايجار الكسبى التعاقدى إذا
فاقت قوة مساومة المؤجر قوة مساومة المستأجر فى الدرجة والعكس صحيح
فى حالة ما إذا فاقت قوة مساومة المستأجر قوة مساومة المؤجر فى الدرجة إذ يميل
الايجار التعاقدى الفعلى للاقتراب من الايجار التعاقدى التحفظى . وبمجرد الانتهاء
من الموافقة على القيمة التجارية التعاقدية الفعلية وعلى بقية الشروط الأخرى تم
صفقة الايجار والاستئجار .

تدخل الدولة في تنظيم الاستثمارية المزرعية

كان لسوء توزيع ملكية الاراضى الزراعية وتركزها في أيدي عدد قليل من كبار الملاك أسوأ الأثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد . فنذ عهد محمد علي وبعد أن أمم جميع الاراضى الزراعية أقطع أهله وأتباعه قطعاً كبيرة من الاراضى الزراعية ليديرونها لحسابهم الأمر الذى جعل لهذه الطبقة من الاقطاعيين مركزاً ممتازاً في مرقاطاعهم وفي مراكز الحكومة بسبب قرباتهم أو صداقتهم للوالى . وبعد الاحتلال البريطانى واستقرار حقوق الملكية لجأ البريطانيون للاستعانة بهم في إدارة مقاليد الحكم في البلاد حيث قال عنهم لورد كاتشر تبريرا لسياسته بأنهم أصحاب المصالح الحقيقية في مصر . وقد استغلت هذه الطبقة السلطات السياسية والقوى الاقتصادية التى تتمتع بها استغلالاً يتسم بالانانية دون مراعاة لمصالح بقية الطبقات الكادحة التى تعيش من حولهم . وقد أدى شعورهم بالوضع شبه الاحتكارى في ملكية الشطر الأكبر من الاراضى الزراعية المعروضة للايجار مع استمرار زيادة الطلب عليها الى العمل على إملاء شروطهم على المستأجرين فكانوا يمنحون إلى تأجير أراضيههم نقداً عندما تبدوا بوادر إنخفاض أسعار الزروع وعينا عندما تبدوا بوادر ارتفاعها كما كانوا يمنحون الى تحديد قيم ايجارية تفوق كثيراً القيم الكسبية لتلك الاراضى . فقد تبين للدكتور أحمد حسين من دراسة قامت بها إدارة الفلاح في عهده على ١٨١ قرية أن المستأجرين كانوا يدفعون قيماً ايجارية تزيد عما يغله الفدان أى عن جملة الدخل الفدانى في حين أن الوضع الاقتصادى الصحيح يفترض ألا تزيد القيمة ايجارية للفدان عن ايجاره الكسبى أى من دخل رأس المال وبهذا يمكن للزارع المستأجر أن يقوم بتغطية جملة تكاليفه ودخل العمل العائلى المزرعى . وهو أمر كان يدعو الكثير من صغار المستأجرين إلى

الركون إلى اتفاق مدخراتهم واللجوء أحيانا إلى السرقة لتسديد التزاماتهم ثم يعيشون بعد ذلك عيش الكفاف أن لم يكن أقل . ولما كان أى تغير غير ملائم يمتور الأوضاع الاقتصادية يخل بهذا التوازن ويؤدى الى دمار وافلاس هذه الطبقة من الزراعيين . ولما كان كبار الملاك بوصفهم أعضاء فى البرلمان أو من رجال الحكم لهم مصلحة فى بقاء هذه الطبقة فانهم كانوا يعملون دائما على الإبقاء عليها عندما تدلهم الأمور وتهدد بكارثة وتبدأ الحكومات فى التدخل .

وقد بدأ التدخل الحكومى فى شئون الاستجارية منذ عام ١٩٢١ حين تغيرت الأحوال الاقتصادية التى سادت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وأدت الى انهيار أسعار الزروع الى الحضيض مما أوشك أن يودى بطبقة المستأجرين الى الدمار فصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢١ قاضيا بتشكيل لجنة مشتركة خاصة فى كل مديرية تتكون من قاض رئيسا وعضوين من الأعيان يمثل أحدهما الملاك والآخر المستأجرين خول لها حق النظر فى تخفيض إيجارات الأراضى الزراعية من سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ الزراعية فقط وكانت هذه اللجان التى أطلق عليها اسم «لجان إيجارات الأراضى الزراعية» تراعى وهى تصدر أحكامها مصالح الأطراف المعنية . ولما استمر سوء الأوضاع الاقتصادية وامتد الى العام التالى قامت الحكومة فى سنة ١٩٢١ بإصدار قانون آخر أعطى للجسان إيجارات الأراضى حق الفصل القضائى فى المنازعات القائمة بين الملاك والمستأجرين على أن تكون أحكامها نهائية وملزمة لأطراف النزاع . ولما انخفضت أسعار القطن فى سنة ١٩٢٧ شكلت الحكومة لجانا استشارية مهمتها التوفيق بين الملاك والمستأجرين غير أن قراراتها لم تكن فى قوة قرارات اللجان السابقة إذ لم تكن ملزمة لأى من الأطراف . وعندما بدأ الإنهيار الكبير تلاء انهيار مريع فى أسعار الزروع أصدرت الحكومة مرسوما بقانون فى ديسمبر ١٩٣٠ يقضى بامهال المستأجرين الذين سددوا أربعة أخماس

الايحارات المستحقة عليهم عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية الى أول سبتمبر من سنة ١٩٣٠ لدفع الخمس الباقي كما قرر القانون عدم جواز مطالبة المستأجرين بالمتأخر عن السنتين الزراعيتين السابقتين قبل نفس الميعاد السابق وأيضا عدم جواز فسخ عقود الايجار بسبب عدم سداد الايجار عن نفس السنة . ثم صدرت بعد ذلك عدة قوانين لمعالجة الحالة الاقتصادية السيئة في أعقاب أزمة ١٩٣٠ تقرر بمقتضاها تخفيض ٢٠ ٪ من ايجارات السنة الزراعية ١٩٢٩ - ١٩٣٠ لمن قام بدفع ٨٠ ٪ من قيمه الايجار المستحق عليه وتخفيض ٣٠ ٪ من قيمه ايجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لمن سدد ٧٠ ٪ من الايجار وفقا لشروط معينة .

وبعد ثورة ١٩٥٢ كان اصدار قانون الاصلاح الزراعى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ من أول الخطوات التى اتتبعها العهد الحالى تحقيقا لمبادئ العدالة فى توزيع الدخل القومى . وقد افرد القانون بابا بأكمله لتنظيم الاستجرارية أى لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين وقد تعرض هذا الباب لعدة تعديلات فيما بعد إلا أنها لم تغير كثيرا من معالم نصوص القانون الاصلى . ووفقا لنصوص القانون أصبح لايجوز تأجير الارض الزراعية الا لمن يتولى زراعتها بنفسه وبهذا أنهى القانون عهد كبار المستأجرين الذين كانوا يعملون كوسطاء بين الملاك الاصليين وصغار المستأجرين فأصبحت العلاقة مباشرة بين مالك الارض الاصلى وبين المستأجر من الباطن . وقد أجاز القانون للمستأجر ان يعهد لغيره بزراعة الارض برسمها لمواشيه أو أذرة أو أرزا لغذائه على الا يعتبر هذا ايجار من الباطن . كما تدخل المشرع فى تحديد القيمة الايجارية فربط بينها وبين القيمة الضريبية الاصلية على الارض فأصبح لايجوز لمالك الارض أن يؤجرها بايجار يزيد على سبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها هذا فى حالة الايجار النقدي أما فى حالة الايجار العيني فقد اعتبره المشرع مزارعة ونص القانون على أنه لايجوز ان يزيد نصيب المالك فى هذه

الحالة على النصف بعد خصم التكاليف وقد تعمق المشرع في تحديداته للقيمة الايجارية الى مدى أبعد من ذلك فيما بعد (انظر مادة (١) من قرار (١) لسنة ١٩٥٢) فقد قام أثناء تفسيره للمادة السابقة من القانون بالنص على انه اذا استؤجرت الارض لزراع واحد شتوى احتسب الايجار بثلاث القيمة الايجارية واذا استؤجرت لزراع واحد نيلي احتسب بثلاث القيمة الايجارية . واستثنى القانون من حد السبعة أمثال القيمة الضريبية على الارض ايجارات الحدائق وأراضي المشاتل والزهور . وتمشيا مع قاعدة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمستأجرين ومع حسن استغلال الارض الزراعية في دورة زراعية ثلاثية (وهي الدورة الزراعية السائدة في مصر) نص القانون على انه لا يجوز أن تقل مدة العقود الايجارية للاراضي الزراعية عن ثلاث سنوات . وأخيرا عمد القانون تشيئا لحقوق المستأجرين قبل الملاك النص على ان الاستئجارية يجب أن تكون مدعمة بعقد ايجار مكتوب من نسختين عدلت الى ثلاث نسخ مؤرخا بها كالت القيمة الايجارية على أن يحتفظ كل من الطرفين بنسخة وتودع النسخة الثالثة بالجمعية التعاونية الزراعية الموجودة بالناحية التي بها الارض موضوع الصفقة .

الباب الثاني عشر

تأمين المزارع

من الوجهة الاقتصادية الكلاسيكية أى النظرية البحتة تشتق قيمة الأرض الزراعية وغيرها من عناصر الانتاج المستعملة من ندرتها وأيضا من قيمة الزرع التى اشتركت تلك العناصر فى انتاجها . وعليه فان قيم عناصر الانتاج المزرعية ترتفع أو تنخفض - وهذا فى حدود معينة - بارتفاع أو انخفاض أثمان الزرع الناتجة عن استعمالها . ولما كان من الممكن اعادة انتاج كل عناصر الانتاج التى تضمها المزرعة فيما عدا الأرض الزراعية فمن الممكن القول بأن الحد الأعلى لقيمة عناصر الانتاج المزرعية الممكن اعادة انتاجها والمشتق من الطلب عليها لاستعمالها فى عمليات انتاج الزرع المختلفة يتحدد بقيمة تكاليف اعادة انتاجها أى بتكاليف استبدالها بغيرها تؤدي نفس عملها . أما الحد الأعلى لقيم الأراضى المزرعية - التى يصعب إن لم يكن من المستحيل اعادة انتاجها - فيكاد يتوقف تماما على قيم أى أسعار المنتجات الزراعية الناتجة من استعمالها .

أما من وجهة النظر السوقية أى من الناحية العملية الواقعية فتتدخل العوامل السابق التنويه عنها عند الكلام على العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار المزارع ونعنى بها (١) العوامل الشخصية (٢) عوامل القوة الكسبية المزرعية (٣) العوامل المالية والاجتماعية (٤) العوامل المالية فى تقدير أثمان المزارع . ويقصد بتأمين المزارع تلك المراحل التى تتضمنها عملية تقدير قيم المزارع تقديراً سليماً وقد سبق القول بأن أولى هذه المراحل تنحصر فى معرفة مدى موافقة أو عدم موافقة مزرعة معينة للطلبات الشخصية التى يطلبها الزارع بوصفه المشتري المرتقب لهذه المزرعة

أما المرحلة الثانية فتتضمن معرفة ظروفها الطبيعية - الفيزيائية والبيولوجية - وأيضا الديموجرافية التي تؤثر على قوتها الكسبية المستمدة من قوتها الاغلاية التي تكاد تتوقف تماما على تلك الظروف للاستدلال منها على معرفه ما إذا كانت تلك المزرعة موضوع التقدير حسنه أو مرضيه أو سيئه . أما المرحلة الثالثة فخاصه بتقدير القيمة الاقتصادية الايجارية المزرعية أى تقويم المبلغ المعروض به للايجار أو للبيع وقد سبق الخوض فى موضوع تقدير القيمة الاقتصادية الثمنية المزرعية أى تسمين المزرعة . ويعنى التقييم الاقتصادي الثمنى لمزرعة معينه الموازنه بين الثمن المعروضه به للبيع أى ثمن العرض والثن الذى يقدره لها المشتري أى ثمن الطلب ومقارنه هذين الثمنين بكل من الثمن الجردى والثمن المثلث والثمن الكسبى للاستدلال منها فى النهايه على الثمن الفعلى الذى يرتضيه صاحب المزرعة بوصفه ممثلا لجانب العرض والمشتري بوصفه ممثلا لجانب الطلب .

العلاقة بين القيمة الايجارية المزرعية والقيمة الرأسمالية المزرعية :

القيمة الايجارية المزرعية كما سبق القول أن هى إلا ثمن شراء حق الاستعمال والسيطرة على مزرعة معينة لمدة عام . أما القيمة الرأسمالية المزرعية فهى عبارة ثمن شراء حزمه " حقوق الملكيه الكامله بما فيها حقوق الاستعمال والسيطرة على المزرعة . ومن هذا يبدو أن كلا من القيمتين - أى القيمة الايجارية المزرعية والقيمة الرأسمالية المزرعية - ان هما إلا ثمنين خاضعين لقوى العرض والطلب شأنها فى ذلك شأن بقية الاثنان الاخرى . وتتم عمليات تقدير كل واحدة من القيمتين بنفس المراحل الاولى التى يمر بها تقدير الثانيه الا أن مرحله تقدير القيمة الايجارية يجب أن تسبق عمليه تقدير القيمة الرأسمالية المزرعية حيث أن عمليه تسمين المزارع فى حقيقه أمرها إن هى إلا عمليه ذات شقين يتناول أحدهما

تقدير القيمة الايجارية ويتناول الثانى تقدير القيمة الرأسمالية فى ضوء القيمة الايجارية. أى أن تقدير القيمة الايجارية يعتبر واحدا من المراحل التى يجب أن يمر بها المثلن قبل بدء تسمينه لمزرعة معينة أى تقدير قيمتها الرأسمالية.

التقييم الاقتصادى للمزارع : يقصد بالتقييم الاقتصادى لمزرعة معينة أى تسمينها محاولة التنبؤ بالثمن الفعلى لهذه المزرعة أى بالثمن الذى يقبله البائع ويرتضيه المشتري فتم بذلك الصفقة . ولما كانت أثمان المزارع - شأنها فى ذلك شأن بقية الأثمان - خاضعة لقوى العرض والطلب فيبدو والامر كذلك أن التقييم الاقتصادى لمزرعة معينة أن هو إلا عملية موازنة بين الثمن المعروضة به للبيع وبين عدد آخر من الأثمان تنحصر فى الثمن الجردى المزرعى و ثمن المثل المزرعى والثمن الكسبى المزرعى للوصول منها فى النهاية إلى الثمن الفعلى الذى يتقابل عنده العرض والطلب أى يرتضيه كل من بائع المزرعة ومشتريها وبهذا تتم الصفقة البيع والشراء والتى يعقبها عادة انتقال حقوق الملكية من البائع الى المشتري وفقا لشروط التعاقد بينهما .

الثمن الجردى : الثمن الجردى لمزرعة معينة أن هو الاجملة قيم مشتملات المزرعة المعروضة للبيع ببدأ ببدأ مقومة وفقا لقيمها المحتسبة بالطرق الجردية وأحسن طريقة لمعرفة الثمن الجردى لمزرعة معينة هو عمل قائمة جرد لكافة المشتملات المعروضة للبيع من أراضى زراعية ومزروعات فاكهية أو شجرية وحيوانات ومبانى وآلات وأدوات ومعدات وخلافه واحتساب قيمها بوحدة أو أكثر من الطرق الجردية ويجمع تلك القيم على بعضها يمكن الحصول على الثمن الجردى للمزرعة واحتساب ثمن المزرعة بهذه الطريقة يدعم مركز البائع ويبرر تقديره لثمن البيع الذى يطلبه . وتقدير ثمن المزرعة بهذه الطريقة معرض دائما لمغالاة البائع فى تقدير الأثمان الجردية لمحتويات المزرعة الامر الذى يقتضى من المشتري ضرورة الامساك بطرق

تقدير أثمان عدد لا حصر له من أنواع المباتى والعنادر المزرعى كلا وفقا لحالتها وقت البيع حتى يمكنه أن يتلافى تحيز البائع فى تقديراته لموجودات مزرعته. كما أن جداول الجرد هذه ستبين للمشتري البنود التى هو فى غنى عنها وتعرفه بحالة ومدى صلاحية وأوجه نقص الموجودات المزرعية وبكيفية توزيع رأس المال المزرعى المستثمر على الممتلكات المزرعية وأخيرا يمكن استعمال تلك الجداول الجردية كأساس لاحتساب التكاليف المزرعية خصوصا قيم الاستنفاد وقائمة رأس المال المزرعى المستثمر مستقبلا إذا تمت صفقة البيع والشراء . وطريقة احتساب الثمن الجردى تفتح أمام البائع والمشتري ميدان مساومات كثيرة قبل الوصول إلى الثمن الفعلى للمزرعة .

ثمن المثل : ثمن المثل ان هو الا الثمن الذى تساوية مزرعة معينة فى وقت معين فى ضوء اثمان مزارع تعتبر بمثابة ومباعدة حديثا او اثمان غير حديثة معدلة وفقا لتطور الحالة وتطور الاوضاع الاقتصادية وكما سبق القول عند الكلام على ايجارات المثل يعتبر التماثل بين المزارع من جميع الوجوه امراً بعيد الاحتمال جدا بسبب تعدد وتفاوت نسب العناصر المكونة لكل مزرعة على حدة فالمزارع التى تتماثل فى السعة أو فى الموقع قد تختلف فى درجات الخصوبة وإذا تساوت فى هذه كلها فقد تختلف فى نوع الحيازة كأن تكون حيازة ملكية أو حيازة استيعارية أو تحت ادارة مدير مأجور ولكل من أنواع هذه الحيازات محاسنها ومساوئها بسبب تفاوت الطاقة أى القوة والمقدرة الادارية لكل واحد من مديرى هذه المزارع فى كل نوع من أنواع هذه الحيازات على حدة ثم بين كل انواع هذه الحيازات مجتمعة وايضا يبدو هذا التفاوت فى أنواع وحالة العمال وأنواع وحالة المنشآت والعنادر وخلافه . وأى اختلاف أو تفاوت فى واحدة من هذه المكونات أو فى نسبتها لبعضها لا بد وأن يؤثر على القوة الكسبية المزرعية

وبالتالى على ثمن المزرعة لأن القوة الكسبية المزرعية أن هي النتيجة لمدى التوازن
السكى أو الجزئى بين كافة عناصر الانتاج المزرعى . هذا فيما يختص بالمزارع التى
يقال عنها مماثلة للمزرعة موضوع التقدير الأمر الذى يجعل المزرعة لا تشابه أو
تتماثل الا مع نفسها فى وقت معين أما إذا اختلفت الأوقات فقد تبين وتعدد
وتختلف نسب العناصر المكونة لها إلى بعضها مما يتعذر معه القول عنها أنها مماثلة
حتى لنفسها وأن تساوت قوتها الكسبية فى الحالين اذ أن هذا وحده لا ينهض دليلا
على تساوى ثمن المزرعة فى كل من الزمنين وعموما فلا يزال الكثير من مشغى
الأراضى يهتدون بأثمان المزارع التى يقال عنها أنها مماثلة فى تقويم المزارع المعروضه
للبيع اذ هي تعطيههم فكرة عن اتجاهات قوى العرض والطلب المؤثرة على أثمان
المزارع فى الجهة التى بها المزرعة موضوع الصفقة . وعادة يلجأ المثلثون إلى البحث
فى السجلات والوثائق الرسمية الموجودة بمكاتب التسجيل بالمساحة أو بالشهر
العقارى .. الخ كمصادر لا يجارات المثل فى المنطقة أو الناحية . وإذا حدث أن
انحرف الثمن الفعلى عن ثمن المثل فقد يعزى ذلك الى تبين الحالة الجردية لمكونات
المزرعة أو لتفاوت الإعتبارات الشخصية لكل من البائع والمشتري أو لاختلاف
قوة مساومة كل من الطرفين موضوع الصفقة فقد يقنع البائع بحد أدنى عن الثمن الذى
كان يطلبه ثمنا لمزرعته كما قد يرتضى المشتري فى ضوء اعتبارات شخصية معينة قبول
ثمن أعلى عما تبرره القوة الكسبية للمزرعة .

الثمن الكسبي المزرعى

الثمن الكسبي المزرعى من وجهة النظر الاقتصادية إن هو الا الثمن الحقيقى لمزرعة معينة أى هو الثمن الحقيقى لعناصر الانتاج الجارى استخدامها فى العمليات الانتاجية المزرعية الممكن امتلاكها أى الممكن بيعها وشراؤها مقومة على أساس قوتها الكسبية المزرعية المستمدة من قوتها الاقتصادية المستمدة بدورها من قوتها الاغلاية مقاسه بمقيار القيمة وفقا لقوى العرض والطلب الاقتصادية وغير الاقتصادية بما فى ذلك الاعتبارات الشخصية ولما كانت القوة الاغلاية المزرعية فى حقيقة أمرها أن هى الا مركب من كافة القوى الانتاجية المستمدة من عناصر الانتاج المزرعية (الممكن امتلاكها وغير الممكن امتلاكها) المقابلة لكل منها (الإدارة والعمل ورأس المال والأرض والحكومة) والتي يسفر تجميعها وتوجيهها فى عملية الانتاج المزرعية الى انتاج الزرع أو الزروع التى تكون من قيمتها النقدية فى النهاية اجمالى الدخل المزرعى. فلعرفة الدخل الكسبى أى الايجار الكسبى لرأس المال الكسبى المزرعى أى رأس المال المزرعى الحقيقى المقوم على أساس القوة الكسبية لمكوناته المزرعية (أى عناصر الانتاج المملوكة) مقاسه بمقيار قيمه وفقا لقوى العرض والطلب الاقتصاديه وغير الاقتصاديه بما فى ذلك الاعتبارات الشخصية والذي يرادف ويساوى بالتعريف الثمن الكسبى المزرعى يجرى طرح جملة التكاليف المزرعية (الفورية وغير الفورية) ودخل العمل العائلى المزرعى المقدر (بما فيه دخل عمل الزراع نفسه) من اجمالى الدخل المزرعى فيتبقى لدينا جملة الربح المزرعى أى الايجار الكسبى المزرعى وباحتجاز نصيب الجزء من رأس المال الكسبى المزرعى غير المعروض للبيع من الايجار الكسبى المزرعى يتبقى لدينا الايجار الكسبى المزرعى أى دخل رأس المال الكسبى المزرعى المعروض للبيع وهو المرادف هنا

للثمن الكسبي المزرعى أى الثمن الحقيقى لعناصر الانتاج المزرعية المملوكة والمعرضة للبيع .

وتبدو العلاقة بين الثمن الكسبي المزرعى والايجار الكسبي المزرعى فى أن الاول أن هو إلا رأس مال مزرعى مستثمر استثمارا طويل الأجل وأن الثانى ان هو الا دخله . فلو اتخذنا سعر الفائدة الشائع على الاستثمارات طويلة الأجل كأساس لنسبة الايجار الكسبي المزرعى أى لنسبة الدخل الكسبي المزرعى المحتمل الحصول عليه من المزرعة سنويا إلى الثمن الكسبي المزرعى بوصفه رأس مال كسبي مزرعى مستثمر استثمارا طويل الأمد فى المزرعة لأمكن احتساب الواحد أو الآخر منها - أى الثمن الكسبي المزرعى أو الايجار الكسبي المزرعى - لو تعرفنا على أحدهما وفقا للمعادلة الآتية والنسبة يطلق عليها اسم **معادلة الرسملة**:

$$V = \frac{R}{r} \quad \text{أى} \quad \frac{\text{الايجار الكسبي المزرعى}}{\text{سعر فائدة الرسملة}} = \text{الثمن الكسبي المزرعى}$$

مفترضين أن V تدل على الثمن الكسبي المزرعى وأن R تدل على الدخل الكسبي المزرعى المحتمل الحصول عليه سنويا طول مدة الاستثمار أى الايجار الكسبي المزرعى وأن r تدل على سعر الفائدة الشائع على الاستثمارات طويلة الأجل ومن الممكن تسميتها هنا **سعر فائدة الرسملة** .

ورغم شيوع استعمال معادلة الرسملة فى احتساب الأثمان الكسبية المزرعية التى يستند إليها المشترون كأساس عند تقدير أثمان المزارع فإن للمعادلة عيوباً نابعة من الافتراضات الأصلية التى قامت عليها . فتفترض المعادلة استمرار ثبات الدخل الكسبي المزرعى السنوى على حالة على مدى السنين المستقبلية وهو أمر مستحيل فالأول حتى إذا افترضنا ثبات الأسعار والتكاليف على مر السنين - وهو أمر بعيد الاحتمال -

فإن الأرض الزراعية لن تجود دائماً على الزراع بكمية ثابتة من الزروع وذلك لأن الطبيعة هي الشريك الأقوى في الانتاج الزراعى وهى دائماً متقلبة لا تستقر على حال الأمر الذى يؤدى إلى تآرجح كمية النواتج المزرعية بين الزيادة والنقصان وبالتالي إلى عدم استقرار الدخول الكسبية المزرعية السنوية . **ثانياً :** أن قيمة الزروع الناتجة لا تعكس فقط خواص أراضى المزرعة بل وأيضاً تأثير الأسمدة البلدية والكيماوية المضافة للأرض وهذه الأخيرة قابلة للاستفادة بسرعة كبيرة جداً الأمر الذى يجعل احتساب الزيادة فى قيمة الزروع الناتجة عن استعمالها عند عملية تقدير الثمن الكسبى المزرعى المرسل عملاً خاطئاً . **ثالثاً :** تفترض المعادلة ثبات قيمة خدمات المباني والآلات والمعدات على مر الزمن وهذا غير حقيقى فقيمة هذه الخدمات تنكش تدريجياً بقدوم وبلاء هذا النوع من رأس المال العيى أو تختفى فجأة نتيجة لحادث عارض أو الاضطراب لاحتلال غيرها محلها أكثر كفاءة انتاجية منها . . . الخ . الأمر الذى يبدو منه أن معادلة الرسملة السابق التنويه عنها لا تتماثل عند توقع أو احتمال ظهور تغيرات فى الدخول الكسبية المزرعية المستقبلية . إذ أن الدخول الكسبية المزرعية تميل للانخفاض التدريجى بمرور الوقت نتيجة للانخفاض التدريجى الذى يطرأ على الأسعار كما تميل الدخول للزيادة التدريجى إذا مالت الأسعار للارتفاع التدريجى . إذا مالت الأسعار للارتفاع التدريجى . فإذا بدت للمشمن بؤادر احتمال ظهور زيادة أو نقص فى الدخول الكسبية المزرعية بمرور الزمن ووفقاً لمعدلات حسابية ثابتة فإن من الممكن الاستعاضة بمعادلة الرسملة التالية عن معادلة الرسملة الأولى :

$$\pm \frac{\text{الايجار الكسبي المزرعى}}{\text{سعر فائدة الرسمة}} = \text{الثمن الكسبي المزرعى}$$

$$V = \frac{R}{r} \pm \frac{I}{r^2} \text{ أى } \frac{\Delta \text{ فى الدخل الكسبي السنوى}}{(\text{سعر فائدة الرسمة})}$$

بفرض أن I تساوى التغير المتوقع فى الدخل الكسبي المزرعى السنوى أى التغير السنوى المتوقع فى الايجار الكسبي المزرعى على مر الزمن . ولإيضاح الفرق فى الثمن الكسبي الناتج عن استعمال المعادلتين السابقتين يمكن الاستعانة بالمثال التالى :

مثال : قدر الايجار الكسبي المزرعى لمزرعة معروضة للبيع بمبلغ ١٢٥٨ جنيها وأن سعر فائدة الرسمة ٥ ٪ علما بأن هناك دلائل قوية تشير إلى أن السنين المقبلة ستنين رخاء وأن من المتوقع إرتفاع الايجار الكسبي المزرعى بمقدار ٥ جنيهات فى كل عام عن سابقه فبكم تقدر الثمن الكسبي لهذه المزرعة ؟

الحل وفقا للمعادلة الاولى :

$$\frac{\text{الايجار الكسبي المزرعى}}{\text{سعر فائدة الرسمة}} = \text{الثمن الكسبي المزرعى}$$

$$= \frac{1258}{0.05} = 25160 \text{ جنيها}$$

وفقا لتركيب المعادلة لم يمكن الاستفادة من المعلومات المتعلقة بميل الايجار الكسبي المزرعى الى الارتفاع بمقدار ٥ جنيهات سنويا أى وفقا لمعدل حسابى ثابت .

الحل وفقا للمعادلة الثانية :

$$\text{الثمن الكسبي المزرعى} = \frac{\text{الايجار الكسبي المزرعى}}{\text{سعر فائدة الرسملة}} +$$

$$\frac{\text{الزيادة السنوية في الايجار الكسبي المزرعى}}{(\text{سعر فائدة الرسملة})^2}$$

$$\frac{0}{0.025} + \frac{1258}{0.05} = \frac{0}{0.025} + \frac{1958}{0.05} =$$

$$= 2000 + 25160 = 27160 \text{ جنيها ,}$$

أى أن المعادلة الثانية اتاحت للمشتري فرصة استعمال معلوماته عن احتمالات ميل الايجار الكسبي المزرعى الى الارتفاع بمعدل حسابي ثابت مقداره ٥ جنيهات سنويا فأضافت مبلغ ٢٠٠٠ جنيه الى الثمن الكسبي المزرعى الناتج من استعمال المعادلة الاولى لصالح البائع .

وإذا فرض وظهر أن الدخول الكسبية المزرعية سوف تتأرجح بين الزيادة والنقصان مؤقتا وعلى مدى سنين متفاوتة وأنه أمكن التنبؤ بتلك الدخول مقدما فان كل من المعادلتين تقف عاجزة عن الاستفادة من تلك المعلومات الجديدة غير أنه من الممكن تطوير المعادلة الأولى - وهى معادلة الرسملة الأصلية - للاستفادة من هذه التطورات الجديدة عند احتساب الثمن الكسبي المزرعى المرسل . فلو أخذنا تقدير الثمن الكسبي المزرعى المرسل السابق الناتج عن استعمال المعادلة الأصلية لوجدناه يبلغ ٢٥١٦٠ جنيه على أساس أن الايجار الكسبي المزرعى يبلغ ١٦٥٨ جنيها سنويا . فلو فرضنا أن الايجار الكسبي المزرعى البالغ ١٢٥٨ جنيها

أن هو الا ايجار الكسبي المزرعى لسنة ١٩٥٠ وأن الزارع يتوقع خلال السنوات التالية ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ أن قيم الايجار الكسبي المزرعى ستبلغ ١٣٥٨ جنيه و ١٦٥٨ جنيه و ١٥٥٨ جنيه و ١٤٥٨ جنيه و ١٣٥٨ جنيه في تلك السنوات السابق ذكرها على التوالى . والان وفي ضوء هذه البيانات الجديدة عن احتمالات الزيادات السنوية في الايجارات الكسبية بعد سنة ١٩٥٠ وهى سنة البيع فكم يبلغ الثمن الكسبي المزرعى لتلك المزرعة الذى يستطيع المشتري دفعه . أن المعادلة الى ستعمل لإرجاع الفروق بين الايجار الكسبي المزرعى لسنة الأساس أى سنة ١٩٥٠ والايجار الكسبي المزرعى المتوقع في السنة المعلومة القادمة الى قيمته في سنة ١٩٥٠ هى :

$$\text{قيمة الفرق في سنة الأساس} = \frac{\text{الفرق في الايجار الكسبي } (\pm) \text{ أى}}{(\text{سعر فائدة الرسالة})^n}$$

$$N = \frac{R}{(1 + r)^n}$$

مفترضتين أن ن أى n هى عدد السنين التى ستقضى قبل الحصول على الدخل الكسبي المزرعى المعين وإذا افترضنا أن سعر فائدة الرسالة لا زال كما هو . / فيجرى الاحتساب وفقا للخطوات الآتية :

اولا : تحسب فروق الايجار الكسبي في السنوات المعينة عن سنة الأساس:

الفرق بين سنة ١٩٥١ عن ١٩٥٠ = ١٣٥٨ - ١٢٥٨ = ١٠٠ جنيه

الفرق بين سنة ١٩٥٢ عن ١٩٥٠ = ١٦٥٨ - ١٢٥٨ = ٤٠٠ جنيه

الفرق بين سنة ١٩٥٣ عن ١٩٥٠ = ١٥٥٨ - ١٢٥٨ = ٣٠٠ جنيه

- ١٣٤ -

الفرق بين سنة ١٩٥٤ عن ١٩٥٠ = ١٤٥٨ - ١٢٥٨ = ٢٠٠ جنيه

الفرق بين سنة ١٩٥٥ عن ١٩٥٠ = ١٣٥٨ - ١٢٥٨ = ١٠٠ جنيه

ثانيا : تقوم الفروق السنوية للايجارات الكسبية المزرعية للسنوات المعنية بقيمتها في سنة الأساس باستعمال المعادلة :

$$\text{قيمة الفرق في سنة الأساس} = \frac{\text{الفرق بين الايجار الكسبي المزرعي} (\pm)}{(1 + \text{سعر فائدة الرسالة})^n}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥١ في سنة ١٩٥٠ =

$$\text{جنيه } ٩٥٢٤ = \frac{١٠٠}{(١ + ٠.٠٥)}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥٢ في سنة ١٩٥٠ =

$$\text{جنيه } ٣٦٢٨٢ + \frac{٤٠٠}{(١ + ٠.٠٥)^2}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥٣ في سنة ١٩٥٠ =

$$\text{جنيه } ٢٥٩١٦ = \frac{٣٠٠}{(١ + ٠.٠٥)^3}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥٤ في سنة ١٩٥٠ =

$$\text{جنيه } ١٦٤٥٥ = \frac{٢٠٠}{(١ + ٠.٠٥)^4}$$

قيمة فرق الايجار الكسبي لسنة ١٩٥٥ في سنة ١٩٥١ =

$$٧٨٣٥ \text{ جنيه} = \frac{١٠٠}{(١ + ٠.٠٥)}$$

ثالثا : تجميع قيم فروق الايجارات الكسبية المزرعية للسنوات الممنية بعده
تقويمها في سنة الاساس

$$\begin{aligned} &\text{جملة فروق الايجارات الكسبية المزرعية في سنة ١٩٥٠} = ٩٥٢٤ + \\ &٢٦٢٨٢ + ٢٥٩١٦ + ١٦٤٥٥ + ٧٨٣٥ = ٩٦٠١٢ \text{ جنيه} \end{aligned}$$

رابعا : تضاف جملة فروق الايجارات الكسبية المزرعية في سنة الاساس
الى الثمن الكسبي المقوم على اساس استعمال معادلة الرسملة الاولى فينتج الثمن
الكسبي المزرعي الحقيقي .

$$\begin{aligned} &\text{الثمن الكسبي المزرعي الحقيقي في سنة ١٩٥٠} = ٢٥١٦٠ + \\ &٩٦٠١٢ = ٢٦١٢٠ \text{ جنيه} \end{aligned}$$

واحسن استعمالات هذه الطريقة تكون عندما (١) تتوقف الاسعار عن
الارتفاع أو الانخفاض اى عندما تميل الاسعار الى الثبات في اعقاب نشاط كبير
في البنيان الاقتصادى القومى اى عندما تأخذ القوى التوسعية في البنيان الاقتصادى
في الضعف وتبدو في الافق بوادر انخفاض الاسعار او (٢) عندما يبدأ البنيان
الاقتصادى القومى في التحول بسبب الاستعداد لحرب رئيسية او (٣) عندما تبدو في
الجو الاقتصادى بوادر موجة تضخمية قوية .

كذلك تفترض معادلة الرسملة في جميع اشكالها ان البنيان الاقتصادى القومى

يملك كميات كبيرة غير محدودة من رأس المال وأنه إذا لم يجر استثماره في اقتناء المزارع فلا زالت أمامه فرص كثيرة للاستثمارات طويلة الأجل تدر عليه نفس الدخل السنوي وهو هنا سعر الفائدة الشائع على الاستثمارات طويلة الأجل وهذا الفرض يبرز تماما فكرة قاعدة تكاليف الاستعاضة فالستثمر الذي يمتلك رأس مال محدود ويمكنه الحصول منه على دخل سنوي يبلغ ١٠ ٪ من قيمته من صناعة أخرى غير الزراعة يستخدم نفس النسبة كفائدة رسمة عند تقويمه لقيمة الثمن الكسبي للمزرعة موضوع الصفقة . فالمعادلة تدلنا على القوة الكسبية المزرعية مقومة بمقيار القيمة عند استخدامها في إنتاج الزروع أي تدلنا على قيمة استعمال الأرض . ولما كان معظم الزراع لا يمتلكون رؤوس أموال كافية تمكنهم من احتساب تكاليف استعمال رأس المال المزرعي لهذا فهم يلجأون عادة لاحتسابه وفقا لسعر فائدة خارج عن نطاق صناعتهم الرئيسية أي الزراعة وهو عادة سعر الفائدة على القروض والاستثمارات طويلة الأجل وهو عادة يتراوح بين ٤ ٪ ، ٥ ٪ والقيمة الناتجة عن احتساب الثمن الكسبي باستعمال سعر فائدة الرسمة أي سعر الفائدة الشائع على الاستثمارات طويلة الأجل في الميادين التجارية والمالية يطلق عليها أحيانا اسم قيمة الاستعاضة وتعزى هذه التسمية إلى أن المشتري المتوقع إذا لم يتمكن من استثمار جزء من رأس ماله في العمل المزرعي فلا زال أمامه فرصا عديدة للاستثمار يمكنه أن يلجأ إليها ويحصل منها على نفس النسبة من الدخل السنوي على رأس المال هذا في حالة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة أما أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة فيجتاحون إلى رفع نسبة فائدة الرسمة وفقا لدخل رأس مالهم من استثمارات زراعية بحته كترية العجول أو استعمال البذور الجيدة أو الاسمدة . . الخ كل هذا سعيًا وراء رفع سعر فائدة الرسمة الأمر الذي يؤدي إلى خفض الثمن الكسبي مما يتفق في النهاية وما يمتلكون من رؤوس أموال

محدودة . وعموما وكما سبق القول يحسن بهذه الفئة الأخيرة القيام باستثمار الأرض التي يفلحونها بدلا من امتلاكها وذلك لأن (١) الاستثمار في امتلاك الأرض الزراعية استثمار طويل الامد الامر الذي يجعل الوقت اللازم لاستعادة رأس المال الجارى استثماره في الأرض طويلا جدا . (٢) ارتفاع نسبة الارباح الناتجة من الاستثمار في الفرص الزراعية العديدة الأخرى غير الأرض الزراعية والتي تتضمنها المزرعة . وأخيرا (٣) تعرض الزارع الذي التى بغالبية رأس ماله في امتلاك الأرض الزراعية الى فعل أكثر من عامل واحد من عوامل المجازفة خصوصا اذا كان ممن يعتمدون على الاقتراض في تمويل عملياته المزرعية العادية .

الثمن الفعلى المزرعى

الثمن الفعلى المزرعى أن هو الا الثمن الذى يرتضيه كل من البائع والمشتري ويتم به صفقة بيع وشراء مزرعة معينة وما يتبعها من رأس مال عيني ثابت أو منقول . وبمجرد الانتهاء من صياغة العقود اللازمة وتوقيعها يصبح الثمن الفعلى المزرعى ثمنا تعافديا مزرعيا وتنتقل حقوق الملكية فى المزرعة فورا من المالك البائع الى المشتري الذى يصبح مالكا جديدا . ويتوقف مقدار الثمن الفعلى لمزرعة معينة فى مجموعة على مدى جودة الأرض الزراعية وعلى مدى جودة ما يعرضه البائع من نعم رأسمالية مزرعية للبيع معها وايضا على مقدار وجودة منتجاتها الزراعية وكذلك اسعار هذه الزروع الحالية والمحتملة فى المستقبل القريب او البعيد . وباختصار يمكن القول بأن كلا من العوامل الشخصية وعوامل القوة الكسبية المزرعية والعوامل المالية والعوامل الاجتماعية والعوامل المالية تلعب ادوارا

إيجابية في تقرير قيمة الثمن الفعلي المزرعى بعد تعديلهما في ضوء الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بقوى العرض والطلب الاقتصادية وغير الاقتصادية بما فيها الاعتبارات الشخصية المتعلقة بطرفي الصفقة أى كل من البائع والمشتري .

والثمن التعاقدى المزرعى أى الثمن الفعلى المزرعى الذى تم به صفقة بيع وشراء المزرعة يميل عادة — فى ضوء التقويم الاقتصادى — للوقوع بين حدين . ادناهما هو الثمن التحفظى الذى قد يكون جرديا أو مثليا والذى لن يقبل البائع ثمنا اقل منه لمزرعته اذ هو فى تقديره ادنى حد لقيمة ممتلكاته المعروضة للبيع وفقا لتقديراته الجردية أو وفقا لما يعتبره ثمنا مثليا لمزارع يقال عنها انها مائلة لمزرعته . اما اعلاهما فهو الثمن الكسبى المزرعى الذى لن يرتضى المشتري — فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية — قبول دفع ثمن فعلى يزيد عليه . ولما كان تقدير الثمن الفعلى المزرعى لا يخضع فقط للتقويم الاقتصادى بل وايضا لقوى العرض والطلب غير الاقتصادية أى للتقويم الشخصى الذى يؤثر بدوره على قوة مساومة كل من الطرفين موضوع الصفقة أى البائع والمشتري فاذا كانت قوة مساومة المشتري مرتفعة — بعد تعديلهما فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الشخصية التى تتضمنها قوى العرض والطلب — وكانت قوة مساومة البائع منخفضة مال الثمن الفعلى المزرعى الى الاقتراب من الثمن التحفظى الجردى أو المثلى بل قد يتعداه فى نفس الاتجاه ويقبل البائع ثمنا فعليا لارضه يقل عن ثمنه التحفظى — جرديا كان أو مثليا — واذا كانت قوة مساومة المشتري منخفضة فى حين كانت قوة مساومة البائع قوية مال الثمن الفعلى المزرعى الذى يقبله المشتري الى الاقتراب من الثمن الكسبى المزرعى — وهو الحد الأعلى للثمن الفعلى الذى يقبله المشتري — إن لم يرتفع عنه أما إذا تقاربت قوى مساومة كل من البائع والمشتري مال الثمن

الفعل المزرعى إلى الوقوع بين كل من الثمن التحفظى للبائع والثمن الكسبى المزرعى الذى يقدره المشتري على أن يقترب من الحد الأدنى إذا فاق قوة المساومة النسبية للبائع نظيرتها لدى المشتري والعكس صحيح أى أن الثمن الفعلى المزرعى يميل للاقتراب من الحد الأدنى لو فاق قوة المساومة النسبية للمشتري نظيرتها لدى البائع وبمجرد الاتفاق على الثمن الفعلى المزرعى بين طرفى الصفقة وكتابة عقود البيع وتوقيعها تتم صفقة بيع وشراء المزرعة ويصبح الثمن الفعلى المزرعى ثمنا تعاقديا فعليا للمزرعة .

الباب الثالث عشر

معايير الكسب المزرعى

مهيّد : تعتبر الزراعة مهنة معقدة غاية التعقيد فالمدير النموذجى لمزرعة عائلية أن هو إلا مستثمر ومنول ومراقب وعامل بينما هو أيضا فى المزارع الكبيرة محاسب ومنظم للعلاقات بين الإدارة والعمل وطبيب بيطرى ومتخصص فى علوم أمراض النباتات وفى الحشرات... الخ وكنتيجه لتعدد الأغراض والأهداف النهائية للمزارع العادية أصبح من المتعذر القول بأن هناك معيارا احصائيا أو محاسبيا معيناً يمكننا من تقرير الوضع أو الحالة المالية للمزارع المختلفة معا أو الحكم على مدى نجاحها أو فشلها . وبصفة عامة ولكي يقال عن مزرعة معينة أنها عمل اقتصادى ناجح يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية : (١) أن تنتج اجمالى دخل يكفى لتغطية اجمالى تكاليفها . (٢) ويغطى دخل رأس المال المزرعى المستثمر - المملوك والمقترض - وفقا لسعر الفائدة الشائع (٣) أن يغطى دخل العمل العائلى المزرعى المقدّر وفقا للأجور السائدة فى الجيرة (٤) وأخيرا يجب أن تكون عناصر الإنتاج المزرعية فى حالة جيدة صالحة للاستثمار فى عملياته الإنتاجية فى آخر السنة الزراعيه وأن تكون حالتها فى آخر العام - وهذا على الأقل - كمحالتها فى أول نفس السنة الزراعية .

وتعتبر إدارة المزرعة - كوحدة اقتصادية - الحصول على اجمالى دخل يكفى لتغطية اجمالى تكاليفها واحدا من أول البديهيات أو القواعد الاقتصادية الأساسية التى يمكن الاستناد إليها فى القول بأنها عمل اقتصادى ناجح أو فاشل . خصوصا وأن معظم الشروط التى سبق التنويه عنها أعلاه غير مفهومه تماما من الزراع وكثيرا ما أهملوها أو تغاضوا عنها عند تقديرهم لقيمه دخولهم المزرعيه . فالمزرعة لا بد لها وأن تنتج

دخلا يكفي لتغطيه دخل رأس المال المزرعى المستثمر وفقا لسعر الفائدة الشائع لأن هذا الرأس مال لو استثمر في عمل اقتصادي آخر لدر على صاحبه نفس سعر الفائدة فاذا فشلت المزرعة في أدرا اجمالي دخل يغطي تكايفها ودخل رأس المال المزرعى المستثمر فيها وفقا لسعر الفائدة الشائع فان من مصلحة المستثمر تحويل استثماراته إلى عمل اقتصادي آخر يدر عليه دخلا مناسباً بدلاً من تركه مستثمرا في عمل اقتصادي مزرعي دقيق . كما أن من الواجب أن يكفل اجمالي الدخل المزرعي بعد كل هذا أجرا كافيا معقولا لعمل الزارع طالما أن في امكان الزارع الحصول على مثل هذا الاجر لو اشتغل لدى الغير . وأخيرا فيجب عدم التغاضي عن مقدرة اجمالي الدخل عن تغطية أوجه النقص في قيمة المباني والحيوانات والنعم الرأسمالية المزرعية الاخرى إذ كما سبق القول يجب أن تكون عناصر الإنتاج آخر العام حافظة لقيمتها وقادرة على مواصلة الإنتاج في آخر السنة الزراعية كما كانت في أولها .

معايير القيم والتكاليف والدخول المزرعية

تعتبر المزارع كوحدات انتاجية زراعية أعمالا اقتصادية بالغة التعقيد فهي تتضمن مركبات مختلفة ذات نسب متفاوتة من العمل الإنساني ورأس المال والادارة والارض الامر الذي جعل من المستحيل القول بأن هناك معيارا واحدا يمكننا عن طريقه معايرة أو قياس الدخل أو التكاليف أو صافي الأرباح في المزارع الفردية ذات الانماط المزرعية المختلفة . وان كانت هذه الحقيقة لا تمنع القول بأنه رغما عن ذلك فان هناك معايير أساسية احصائية يمكن الاستعانة بها في تقييم المركز المالي والتكاليف والدخول للمزارع الفردية كما تسهل عمليات المقارنة بين المزارع المختلفة . علما بأن كلا من هذه المعايير قد لا ينطبق بالضرورة ولا يمكن تطبيقه على أنواع

معينة من المزارع أو في ظل انماط مزرعية معينة الأمر الذي يجعل اختيار المعيار الملائم للزراعة أمرا بالغ الدقة كما هو بالغ الأهمية والاختيار المعيار الذي سيجرى استعماله يجب ملاحظة مدى ملائمته لحجم المزرعة ومدى الأهمية النسبية لاسهام العمل الإنساني مقارنة باسهام النعم الرأسمالية الإنتاجية في عمليات الإنتاج المزرعية ومدى تمشية والأهداف المالية للزارع نفسه . ويمكن تقسيم تلك المعايير إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي : (١) تلك المعايير المتصلة بالوضع المالي للزراعة والمزارع نفسه في وقت معين . (٢) وتلك المعايير المتصلة بمعايرة أى قياس النتائج المتحصل عليها على مدار السنة وأخيرا . (٣) تلك المعايير المتصلة بقياس الأرباح في نهاية السنة الزراعية .

معايير الحالة المالية

تدل صحيفة الحالة المالية للزراعة الفردية الزارع على مقدار ثروته المزرعية الحقيقية أى على صافي قيمتها في وقت معين . ولا جراء تقييم دقيق للدخل المزرعى السنوى يحسن مقارنة صحيفة الحالة المالية المزرعية في آخر العام الزراعى بأخرى مناظرة لها تدل على الحالة المالية المزرعية في أوله إذ تبين هذه المقارنة التغيرات التى طرأت على الموارد المزرعية خلال السنة الزراعية المنقضية . ويحسن التنويه بأنه لا شأن لصحيفة الحالة المالية المزرعية بصحيفة الحالة المالية للزارع نفسه كفرد . فصحيفة الحالة المالية المزرعية تتضمن فقط تلك البنود المتصلة بالعمليات والنواتج والدخول المزرعية البحتة فى حين أن صحيفة الحالة المالية للزارع كفرد والتي قد تستعمل لبيان حالته المالية عند شروعه فى الحصول على قرض أو خلافه فتتضمن بالإضافة إلى البيانات التى تشملها صحيفة الحالة المالية المزرعية موارد وديونه الأخرى الخاصة غير المتصلة بالمزرعة . وأكثر المعايير المستعملة كليا أو جزئيا

لقياس الحالة المالية المزرعية تنحصر في: (١) قوائم الجرد المزرعى. (٢) الأصول المزرعية. (٣) الخصوم المزرعية (٤) صافي القيمة المزرعية.

قوائم الجرد المزرعى : قوائم الجرد المزرعى هى تلك القوائم التى تضم كل مكونات المزرعة ببدأ ببدأ مقومة على أساس قيمتها وقت عمل هذه القوائم كأنضم أيضا ما على المزرعة من ديون للغير . ومن هنا يبدو الاختلاف بين قوائم الجرد المزرعى - وذلك من وجهة نظر المحاسبين والتجارين - ونظيراتها فى الأعمال الاقتصادية الأخرى التى لا تتضمن قوائم جردها غير كميات وقيم النعم المادية المخزونة فعلا دون ذكر لكمية ولا يقيم البنود غير المنظورة ولا يقيم ديون العمل الاقتصادى . الأمر الذى يجعل قوائم الجرد المزرعى أقرب ما تكون إلى الميزانية العمومية (الموازنة العمومية) فى الأعمال الاقتصادية الأخرى عنها إلى قوائم جردها .

الأصول المزرعية : الأصول المزرعية أى الموارد المزرعية تتضمن كل بنود الأملاك المزرعية مقومة بمقياس القيمة مضافا إليهم ديون المزرعة قبل الغير . وفى العادة تتضمن أصول المزرعة إجمالى قيم أرض المزرعة والمباني والآلات والمعدات والحيوانات المزرعية والأغذية الحيوانية والتوينات المزرعية الموجوده بالمخازن وأوراق القبض المتصلة بمعاملات المزرعة مع الغير وأخيرا الجزء من النقدية التى يمتلكها الزارع والمخصصة للانفاق على العمليات المزرعية الجارية ومن المستحسن التفرقة بين الأصول المزرعية وأصول الزارع فالأخيرة تتضمن بالإضافة إلى الأصول المزرعية السابق التويه عنها بقية النقدية التى يمتلكها الزارع وأوراق القبض الأخرى الناتجة من معاملاته الخاصة مع الغير خارج نطاق المزرعة بالإضافة إلى ممتلكاته الأخرى غير المزرعية . كما يحسن من وجهة النظر التحليلية البحتة تقسيم الأصول المزرعية إلى أصول ثابتة وأصول جارية . ويقصد بالأصول الجارية تلك الموارد

المستعملة في الاتفاق على العمليات المزرعية (النقدية) أو تلك الموارد التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت قصير نسبيا - مداه سنة على الأكثر - أما الأصول الثابتة فهي تلك الموارد المزرعية التي لا يجري استفادها في العمليات المزرعية العادية أو التي لا يسهل تحويلها إلى نقد سائل في وقت قصير نسبيا .

ويستفاد من البيانات الخاصة بالأصول المزرعية أما في معرفة صافي قيمة ممتلكات الزارع كفرد منفصل تماما عن المزرعة أو في تحليل ومقارنة العمليات الجارية بالمزرعة . ويلاحظ هنا أنه للوصول إلى الهدف الأول لا بد وأن تتضمن أية بيانات خاصة بالموضوع كافة بنود أصول الزارع سواء كانت هذه البنود متصلة بأصوله المزرعية أو غير المزرعية أى الشخصية . أما لتحقيق الهدف الثاني أى عمل تحليل اقتصادي للعمليات المزرعية أو مقارنة تلك العمليات المزرعية الجارية داخل المزرعة بنظيراتها في السنين الماضية لنفس المزرعة أو بنظيراتها في المزارع الأخرى فمن الضروري جدا بل من الواجب ألا تتضمن الدراسة إلا تلك البنود الحقيقية المتصلة بالعمليات المزرعية العادية الأمر الذي يجعل النتائج المتحصل عليها من مثل هذه الدراسة بيئة حقيقية واقع الحالة في المزرعة بوصفها عملا اقتصاديا منفصلا تماما عن شخصية مالكه أى الزارع .

الخصوم المزرعية : تتضمن الخصوم أى الذمم كما تسمى أحيانا كافة المطلوبات القانونية أى الحقوق في ممتلكات المزرعة أو في ممتلكات الزارع بصفته الشخصية . وتتضمن خصوم الزارع كل ما عليه من ديون وأوراق دفع أى ما يستحق عليه أداءه الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات التي يجري التعامل بينها وبينه . ولإعداد ملخص عن خصوم الزارع أى التزاماته قبل الغير بصفته الشخصية فيجب أن ينص فيه على كل أنواع التزاماته الناشئة عن إدارته للعمليات المزرعية أو أوراق الدفع

الخاصة به والتي لا تمت للزراعة بأية صلة . أما عند إعداد ملخص من خصوم المزرعة كوحدة اقتصادية لأغراض التحليل الاقتصادي أو المقارنة فيجب النص فقط على تلك الخصوم الناشئة عن العمليات المزرعية وحدها والتغاضي أى إهمال ما عداها من الالتزامات الشخصية للزارع إذ يجب هنا الفصل بين الزارع كصاحب وحدة اقتصادية إنتاجية وبين الوحدة نفسها أى المزرعة .

ويحسن عند إعداد ملخص عن الخصوم المزرعية لأغراض التحليل الاقتصادي أو المقارنة الاقتصادية تقسيم الخصوم المزرعية إلى خصوم ثابتة وخصوم جارية . ويقصد بالخصوم الجارية تلك الديون الناشئة عن العمليات المزرعية العادية الواجبة السداد فى خلال فترة قصيرة نسبيا - أى خلال السنة الزراعية . أما الخصوم الثابتة فهى تلك الديون التى لن يحل ميعاد سدادها فى وقت قصير نسبيا أو الأجزاء من الديون التى لن يحل ميعاد سداد أقساطها فى وقت قصير نسبيا أى خلال السنة الزراعية . وعلى ذلك فيمكن القول بأن جميع الديون التى يحل ميعاد سدادها خلال السنة الزراعية الجارية أو أقساط الديون طويلة الأجل التى يحل ميعاد سدادها فى نفس السنة الزراعية يجب أن تتضمنها قائمة الخصوم الجارية .

صافي القيمة الزراعية : أن صافي قيمة الزارع كفرد أن هى إلا صافي القيمة الحقيقية لممتلكاته بعد خصم إجمالى ديونه من إجمالى موارده أى هى عبارة عن الفرق بين إجمالى أصوله وإجمالى خصومه كفرد . فصافي القيمة الشخصى للزارع يدل على حقيقة ما يمتلك من جملة أصوله . أما صافي قيمة المزرعة فيختلف عن صافي قيمة الزارع فى أنه لا يدخل فى احتسابها غير إجمالى الأصول المزرعية وإجمالى الخصوم الناتجة عن سير العمليات المزرعية البعثة . ولهذا فلبقارنة التغيرات التى تطرأ على تكوين رأس المال المزرعى يجب الاستعانة بصافي قيمة المزرعة أما

عند إعداد صحيفة مالية لاستخدامها في توضيح الحالة المالية لامكانية الحصول على قروض مالية فيجب الاستعانة بصافي قيمة الزارع اذ هي الأهم في هذه الحالة . وبمقارنة صافي قيمة المزرعة كوحدة إقتصادية إنتاجية في أول السنة الزراعية بصافي قيمتها في آخر السنة يبدو مدى الكفاءة النسبية للوسائل والأساليب المزرعية التي أتبعتم للحفاظ على رأس المال المزرعى أو لتطويره .

معايير نتائج النشاط الاقتصادى المزرعى خلال العام

تمهيد : يقصد بمعايير نتائج النشاط الاقتصادى المزرعى تلك المقاييس المستعملة في قياس النفقات والإيرادات والتي تتضمن عادة المصروفات والمتحصلات المزرعية خلال العام . ولما كانت العمليات المزرعية متعددة ومتداخلة بطريقة جعلت الآراء تتضارب بشأن تصنيفها فسنوه فيما يلى بأكثر هذه المعايير شيوعا .

إجمالى الدخل المزرعى : هو عبارة عن جملة المبالغ المحصلة والمكتسبة من استعمال الموارد المزرعية خلال فترة معينة من الزمان تكون فى العادة سنة زراعية . وعلى ذلك فإجمالى الدخل المزرعى ان هو إلا جملة المتحصلات النقدية المحصلة أو التي حان ميعاد تحصيلها والناجمة عن بيع الزروع النباتية والزروع الحيوانية أو منتجاتها والأدوات والمعدات والتكوينات المزرعية ومن تأجير الموارد الزراعية الانتاجية للغير كآلات والمباني والمعدات المزرعية والأراضى الزراعية . الخ كما يتضمن أيضا الزيادة فى قيمة رأس المال وهى تساوى الفرق الموجب (+) بين صافى القيمة المزرعية فى آخر العام وصافى القيمة المزرعية فى أول العام المستخلصتين من واقع جداول الحصر المزرعى وإذا كان الفرق بين صافى القيمتين سالبا فيجرى خصمه ليصبح إجمالى الدخل المزرعى ممثلا لحقيقة الواقع . ويجدر التنويه هنا بأن إجمالى الدخل المزرعى لا يتضمن قيمة اللوازم المعيشية المزرعية التي يستهلكها الزارع

وأفراد عائلته من منتجات المزرعة حيث يجرى تقديرها على حدة . ويعزى عدم إدخال قيمتها في إجمالى الدخل المزرعى إلى صعوبة احتسابها .

إجمالى التكاليف المزرعية : إجمالى التكاليف المزرعية عبارة عن جملة نفقات العمليات المزرعية العادية الفورية وغير الفورية فيما عدا الفائدة المدفوعة على رأس المال المزرعى وقيمة العمل المزرعى غير المأجور بما فيه أجر عمل الزارع وذلك لأغراض تحليلية بحثية .

التكاليف المزرعية الفورية : ويقصد بالتكاليف المزرعية الفورية تلك النفقات المباشرة النقدية أو العينية مقومة بمقياس القيمة وتشمل التكاليف المزرعية الفورية أجور العمال الاجراء وأجر أعمال المقاولات وأثمان المؤن والتموينات والمواد وقطع الغيار وأجور التصليحات والترميمات وأعمال التجارة والحدادة وقيمة الضرائب المربوطة وأقساط التأمين أن وجدت وغير ذلك من أبواب التكاليف التى يستدعيها سير العمل فى المزرعة والتى لا مناص من بذلها لدوام استمرار المزرعة كوحدة إنتاجية أى كعمل إقتصادى (تجارى) ولا تتضمن التكاليف المزرعية الفورية أجر العمال غير الاجراء وذلك لأن هذا الجزء من العمل لا يتناول القائمون به أجورا فورية . كما لا تتضمن التكاليف المزرعية الفورية الفائدة المدفوعة على رأس المال المزرعى المقترض رغما عن كونها تبدو كتكاليف فورية وذلك لأغراض تحليلية بحثية . إذ لو جرى احتسابها كتكاليف فانية يصبح من المستحيل مقارنة التكاليف فى المزارع المختلفة حيث أن بعضها يجرى تمويل عملياتها المزرعية برأس مال مقترض وبعضها برأس مال مزرعى مملوك والبعض الآخر يجرى فيه تمويل العمليات المزرعية برأس مال مزرعى بعضه مملوك وبعضه الآخر مقترض . وتفاوت نسب هذه الرؤوس أموال لبعضها وأيضاً تفاوت أسعار الفائدة التى جرى الاقتراض بها والجارى تحصيلها من المزارع المختلفة يؤدي عادة الى إخفاء معالم الكثير من الفروق

الجمهوريّة عند مقارنته تكاليف المزارع المختلفة ببعضها الأمر الذى جعل المهتمين بأبحاث إدارة المزارع يستبعدون هذا البند من التكاليف المزرعية ترحيدا للظروف التى يجرى الانتاج فى ظلها فى مختلف المزارع على أن يحاسب على حدة عند اللزوم كما ستراه عنه فيما بعد .

التكاليف غير الفورية : ويقصد بالتكاليف غير الفورية أى العمومية تلك المبالغ المقدرة والمحسبة نظير الاستنفاد والبلى والنفوق، والتكاليف العمومية تعرف أحيانا بالتكاليف غير المباشرة لأنها تكاليف مقدرة وليست فورية أى غير مباشرة لأن تغطيتها لا تتم أثناء أو فور نهو صفقه فعلية معينة أى أنها مبالغ لم تدفع إطلاقا عند شراء نعمة معينة أو أداء خدمة معينة فى ذات الوقت أو السنة التى حدث فيها الشراء كما فى حالة الاستنفاد أما فى حالة البلى والنفوق فلا يقابلها صفقات شراء إطلاقا .

وتكاليف الاستنفاد أن هى إلا مقدار الفقد أو النقص الذى يصيب قيمة رأس المال المزرعى الثابت بالاستعمال وبمرور الزمن . ويتضمن رأس المال المزرعى الثابت الآلات والمباني والمكينات والمعدات (سلام - رشاشات - عفارات - آلات حليب - سلام - فراشات - آلات تعبئة ... الخ) والحيوانات المنتجة سواء كانت حيوانات لبن أو عمل والنباتات المعمرة (أشجار الفاكهة) . أما **تكاليف البلى** فهى عبارة عن مقدار الفقد الذى يصيب قيمة النعم الرأسمالية (وهذه تدخل ضمن رأس المال الثابت) نتيجة لتحويلها من نعم صالحة للاستعمال إلى نعم غير قابلة للاستعمال نتيجة لحوادث عارضة خارجة عن إرادة الإدارة أو نتيجة لظهور نعم انتاجية أخرى تفضلها تجعلها غير متمشية مع مقتضيات العصر وذلك قبل إنقضاء المدة المقدرة لاستفادها فيها . وأخيرا يقصد **بتكاليف النفوق** تلك المبالغ التقديرية التى تحسب على أساس نسبة مئوية يقدرها الزارع فى ضوء معلوماته عن منطقة مزرعته ومدى انتشار الأمراض الوبائية المميتة بها لمواجهة احتمالات نفوق حيواناته المزرعية كما قد يجرى تقديرها كقيمة معينة لكل حيوان ينفق فعلا فى المزرعة .

معايير الكسب المزرعى

توجد معايير كثيرة مستعملة في إدارة الأعمال المزرعية لقياس أرباح المزارع . قياس الكسب المزرعى غير أن تلك المعايير كلها ليست بالضرورة قابلة للتطبيق أو الاستعمال في كل أنواع المزارع الأمر الذى يجعل القول بأن هناك معياراً منها أحسن من غيره بعيداً عن الصواب إذ تتداخل في إختيار المعيار أى المقياس المناسب الذى سيجرى إستعماله في قياس الأرباح في مزرعة معينة عوامل كثيرة منها سعة المزرعة ونسبة العمل المأجور إلى العمل غير المأجور ونوع الإدارة المزرعية . . الخ وإن كان هذا لا يمنع القول بأن هناك معايير معينة شائعة الاستعمال يمكن حصر أهمها فيما يلى :

- ١ - صافى الدخل المزرعى .
- ٢ - دخل العمل المزرعى .
 - أ - دخل عمل أفراد العائلة المزرعية دون عمل الزارع نفسه .
 - ب - دخل عمل الزارع .
- دخل العمل الجسمى للزارع .
- دخل الإدارة المزرعية أى دخل العمل الإدارى للزارع .
- ٣ - دخل رأس المال المزرعى .
- ٤ - دخل رأس المال المزرعى المستثمر .
- ٥ - دخل رأس المال المزرعى المملوك .
- ٦ - صافى الربح المزرعى .
- ٧ - دخل الزارع .

ونورد فيما يلي شرح هذه الأنواع المختلفة من المقاييس .

١ - صافي الدخل المزرعى : صافي الدخل المزرعى هو المبلغ المتبقى بعد خصم اجمالى التكاليف المزرعية من اجمالى الدخل المزرعى وكما سبق أن ذكرنا فإن اجمالى التكاليف المزرعية لا تشمل القيمة النقدية للعمل الذى يؤديه الزارع وأقاربه أى القيمة النقدية لعمل الأقارب غير المأجورين بما فيهم الزارع وبالمثل فإن اجمالى الدخل المزرعى لا يشمل القيمة النقدية للوازم المعيشة المزرعية .

وقد جرت العادة أن يذكر صافي الدخل المزرعى فى صورة مبلغ من النقود ولكن يحدث أحيانا أن يحتسب فى صورة نسبة مئوية من رأس المال المزرعى أو رأس المال المزرعى المستثمر وفى بعض الأحيان يذكر صافي الدخل المزرعى مجردا من كلمة صافى مع أن المقصود يكون صافى وليس اجمالى الدخل المزرعى .

٣ - دخل العمل المزرعى : دخل العمل المزرعى هو المبلغ المتبقى بعد طرح مقدار الفائدة المستحقه لرأس المال المزرعى (أو المزرعى المستثمر) مقدرة على أساس سعر الفائدة الشائع (٢ ٪ - ٣ ٪ . ٠٠٠ الخ) من مقدار صافى الدخل المزرعى .

١ - دخل عمل أفراد أسرة الزارع : هو دخل العمل المزرعى بدون طرح القيمة النقدية لعمل أفراد عائلة الزارع أى أنه مرادف لدخل العمل المزرعى نفسه وهو فى هذه الحالة يشمل دخل عمل عائلة الزارع بما فيهم الزارع نفسه نظير عملهم وعمله العادى ونظير مجهوداته الإدارية .

ب - دخل عمل الزارع : هو المبلغ المتبقى بعد طرح القيمة النقدية لعمل أفراد العائلة عدا الزارع نفسه من جملة دخل العمل المزرعى أى من اجمالى دخل عمل أفراد الأسرة .

٣ - دخل الادارة المزرعية : عبارة عن باقى طرح قيمة العمل الجسمى الذى يؤديه الزارع من اجمالى دخل عمل الزارع وفائدة هذا المقياس هو التمييز بين ما يؤول للزارع نظير عمله الإدارى ونظير عمله الجسمى لأن جملة دخل عمله تؤول إليه فى نظير خدماته الإدارية والجسمية .

٤ - دخل رأس المال المزرعى : دخل رأس المال المزرعى عبارة عن باقى طرح دخل العمل المزرعى (دخل عمل أسرة الزارع أى دخل عمل الزارع وأفراد عائلته أى العمل الذى يؤدونه كعمال غير مأجورين بما فى ذلك خدمات الزارع الإدارية) من صافى الدخل . ويحتسب دخل رأس المال المزرعى أما فى صورة مبلغ معين من النقود أو فى صورة نسبة مئوية من قيمة رأس المال المزرعى وفى حالة احتسابه كنسبة مئوية يسمى بالدخل المئوى لرأس المال المزرعى .

ومما تجدر ملاحظته فیم يختص باحتساب دخل العمل المزرعى أنه للحصول على أحدهما يحتسب الآخر مقدرا كبلغ ثابت ويمثل الباقي المبلغ الآخر. فالحصول على دخل العمل المزرعى يحتسب دخل رأس المال المزرعى أولا كبلغ ثابت يتحصل عليه بافتراض واستعمال نسبة مئوية معينة كفاائدة على رأس المال وبطرح هذا المبلغ من صافى الدخل المزرعى يكون الباقي هو دخل العمل المزرعى . وللحصول على دخل رأس المال المزرعى يحتسب دخل العمل المزرعى أولا كبلغ ثابت يقدر كأتعاب للزارع وعائلته أى كأتعاب للعمل غير المأجور وبطرح هذا المبلغ من صافى الدخل المزرعى يكون الباقي هو دخل رأس المال المزرعى .

٥ - دخل رأس المال المزرعى المستثمر : هذا الدخل عبارة عن المبلغ الذى يحتسب نظير استعمال رأس المال المزرعى المستثمر ويظهر هذا المبلغ أيضا فى صورة

نسبة مئوية من رأس المال المزرعى المستثمر ويكون بمثابة فائدة مئوية . ويحتسب هذا الدخل بنفس الطريقة التى يحتسب بها دخل رأس المال المزرعى .

جملة الربح : جملة الربح عبارة عن مصطلح يطلق إما على دخل العمل المزرعى الناتج عن طرح قيمة دخل رأس المال المزرعى أو دخل رأس المال المزرعى المستثمر المقدرين وفقا لسعر الفائدة الشائع من صافى الدخل المزرعى . أو يطلق على دخل رأس المال المزرعى أو دخل رأس المال المزرعى المستثمر الناتج عن استئصال دخل العمل المزرعى المقدر وفقا لقيم الأجور الشائعة فى الجيرة من صافى الدخل المزرعى . وذلك لأن كلا من المبلغين يتضمن فى داخله قيمة صافى الربح فأولها أى دخل العمل المزرعى عبارة عن دخل العمل المزرعى المقدر وصافى الربح معا فى حين أن ثانيهما سواء كان دخل رأس المال المزرعى أو رأس المال المزرعى المستثمر فيتضمن دخل رأس المال المزرعى - أو المزرعى المستثمر - وفقا لسعر الفائدة وصافى الربح معا .

٦ - دخل رأس المال المزرعى المملوك : يحدث فى كثير من الأحيان أن يكون رأس المال المزرعى المستثمر غير مملوك بل يكون جزءا منه مقترضا تدفع عنه فائدة . لهذا فان دخل رأس المال المزرعى المملوك يعتبر أيضا مقياسا من مقياس الكسب المزرعى وفى هذه الحالة تدخل قيمة الفائدة ضمن التكاليف المزرعية الفورية ويكون دخل رأس المال المزرعى أو دخل رأس المال المزرعى المستثمر فى هذه الحالة منصبا على الجزء المملوك من رأس المال سواء كان مزرعيا فقط أو مزرعيا مستثمرا . ويحتسب بالطريقة التى سبق أن ذكرناها (كما ويمكن أيضا طرح قيمة فائدة الجزء غير المملوك - أى فائدة القروض - من صافى الدخل بدلا من ضمها أولا إلى جملة التكاليف المزرعية الفورية والسير فى احتساب هذين الدخلين كالمعتاد) .

٧ **صافي الربح المزرعى:** صافي الربح إن هو إلا النقاية أى المبلغ المتبقى بعد استئصال مجموع كل من اجمالى التكاليف المزرعية ودخل العمل المزرعى ودخل رأس المال المزرعى المقدر - أو دخل رأس المال المزرعى لمستثمر المقدر - وفقا لسعر الفائدة الشائع من اجمالى الدخل المزرعى. ومنه وفي ضوء التعاريف السابقة يمكن القول بأن صافي الربح إن هو إلا الفرق بين صافي الدخل الفعلى وصافي الدخل المقدر أى هو الفرق بين صافي الدخل الفعلى وبين اجمالى كل من دخل العمل المزرعى المقدر ودخل رأس المال المزرعى المقدر أو هو الفرق بين اجمالى كل من دخلى العمل المزرعى ورأس المال المزرعى الفعلين وبين اجمالى كل من دخلى العمل المزرعى ورأس المال المزرعى المقدرين .

وعلى ذلك يكون صافي الدخل الفعلى موجبا إذا تساوى مع صافي الدخل المقدر أو زاد عليه . ويكون سالبا إذا نقص عنه ومقدار النقص أى صافي الربح السالب هو ما يسمى **بالخسارة** . فالمزرعة الخاسرة والأمر كذلك ان هى إلا المزرعة التى يقل صافى دخلها الفعلى عن صافى دخلها المقدر أى التى يقل صافى دخلها الفعلى عن صافى الدخل الشائع أى عن مجموع دخل العمل المزرعى المقدر ودخل رأس المال المزرعى المقدر وفى مثل هذه الحالة يكون صافى الدخل سالبا . أى ان صافي الربح هو المبلغ الذى يدل على مدى تفوق أو تأخر صافى دخل مزرعة معينة عما هو شائع أى عن غيرها من المزارع .

صافي الربح كمرادف لصافي الدخل المزرعى : إذا تضمنت جملة التكاليف المزرعية مقدار الفائدة على رأس المال حسب سعر الفائدة الشائع وكذلك أجر العمل غير المأجور مقدرا وفقا هو شائع فان الفرق بين جملة الدخل وجملة التكاليف المزرعية يكون هو **صافي الربح**

وفي هذه الحالة يكون صافي الدخل مساويا لصافي الربح أى مرادفاله حيث أن صافي الربح هو الفرق بين صافي الدخل الفعلى وصافي الدخل المقدر. وصافي الدخل الفعلى في هذه الحالة هو الفرق بين اجمالي الدخل واجمالى التكاليف بما فيها الفائدة الشائعة لرأس المال والأجر الشائع للعمل غير المأجور أى بما فيها الدخلين الشائعين للعمل ورأس المال أى الدخل الصافى المقدر الذى بهذه العملية نطرحه (ضمن جملة التكاليف) رأس من اجمالي الدخل بدلا من الانتظار حتى نطرح اجمالي التكاليف (من غير الدخلين الشائعين للعمل ورأس المال) من اجمالي الدخل لنتج لدينا صافي الدخل الفعلى ثم نطرح من هذا الدخلين الشائعين أى الدخل المقدر لنحصل على صافي الربح .

ولهذا فانه في جميع الحالات التى يتضمن فيها اجمالي التكاليف الفائدة على رأس المال حسب سعر الفائدة الشائع وأجر العمل غير المأجور حسب الأجر الشائعة فان باقى طرح اجمالي التكاليف من اجمالي الدخل يكون هو صافي الربح مباشرة فاذا تجاوزنا وسميناه صافي الدخل بحكم كونه عبارة عن الفرق بين اجمالي الدخل واجمالى التكاليف فعلىنا أن نوقن أن صافي الدخل هذا لا يشمل دخل العمل المزرعى ولا دخل رأس المال المزرعى وأنه ما هو إلا صافي الربح أى المبالغ الذى يتفوق به دخل مزرعة ما على الدخل الشائع للزراع الأخرى . وفي هذه الحالة لا نستطيع معرفة الدخل الفعلى للعمل غير المأجور ولا الدخل الفعلى لرأس المال كل على حدة بتقدير أحدهما وطرحه من صافي الدخل الذى يضمها معا حتى نحصل على الدخل الفعلى للآخر كما سبق أن أوضحنا حتى يستطيع الزارع أن يعرف الجزاء الذى ناله مقابل استثمار رأس ماله في مزرعة ما ،

أما إذا احتسبنا ضمن اجمالي التكاليف الفائدة الشائعة على رأس المال فقط دون الأجر الشائع للعمل غير المأجور أو العكس فان صافي الدخل أى الفرق بين

اجمالى الدخل واجمالى التكاليف فى هذه الحالة يتضمن دخل الواحد أو الآخر أى دخل العمل أو دخل رأس المال ولا يكون صافى الدخل فى هذه الحالة مساويا لصافى الربح فالحصول على صافى الربح علينا أن نطرح من صافى الدخل المبلغ المقدّر للعمل غير المأجور. إذا كان صافى الدخل يتضمن دخل العمل أى إذا لم يكن اجمالى التكاليف قد تضمن هذا المبلغ أو نطرح منه الدخل المقدّر لرأس المال إذا كان العكس هو ما حدث لأن صافى الدخل فى هذه الحالة يكون متضمنا لدخل رأس المال وفى كلتا الحالتين فإن صافى الدخل يكون مساويا إما لدخل العمل أو لدخل رأس المال أيها ترك بغير احتساب فى اجمالى التكاليف . وعملية طرح الدخل المقدّر لأحدهما من صافى الدخل للحصول على صافى الربح تكون فى الواقع عملية طرح الدخل المقدّر من الدخل الفعلى لأيهما .

وعلى ذلك يعتبر صافى الدخل سالبا إذا كان لا يكتفى لتغطية الدخل المقدّر للعمل ورأس المال (صافى الدخل المقدّر) . أو بمعنى آخر فإنه يكون سالبا إذا كان صافى الربح سالبا والحد الأدنى للمبلغ الذى يكون عليه صافى الدخل موجبا ينتج فى هذه الحالة من اضافة الربح السالب إلى صافى الدخل الفعلى .

٨ - دخل الزارع : دخل الزارع عبارة عن صافى الدخل المزرعى مضافا اليه قيمة الوازم المعيشية ، وبذلك فإن دخل الزارع يكون عبارة عن مركب من منتجات المزرعة النقدية (المتحصلة من بيع المنتجات المزرعية وغير النقدية) أى التى لاتباع بل يستهلكها المزارع وعائلته وقيمتها تقدر نقداً) وهذا المقياس يعتبر فى الواقع مقياسا شخصيا أكثر منه مزرعيا فهو ليس مقياسا تجاريا لمدى نجاح المزرعة وتبدو أهمية هذا المقياس فى المزارع المكنتية اكثفاء ذاتيا .

دخل رأس المال المزرعى كمرادف لصافي الدخل المزرعى : يكون دخل رأس المال المزرعى مرادفا لصافي الدخل المزرعى أى مساويا له فى حالة المزارع التى لا يوجد بها عمل غير مأجور جسيميا كان أو اداريا إذ فى هذه الحالة تتضمن التكاليف المزرعية الفورية مرتب المدير ومساعديه وهذا هو ما يحدث فى المزارع الكبيرة التى لا يديرها أصحابها فبطرح اجمالى التكاليف المزرعية من اجمالى الدخل المزرعى لا يتبقى لدينا سوى دخل رأس المال المزرعى إذ لا وجود لدخل العمل المزرعى فى هذه الحالة ولأن دخل العمل المزرعى ماهو إلا القيمة النقدية للعمل الغير مأجور (عمل المزارع وعائلته الذى يؤدي بدون أجر) وفى مثل هذه المزارع لا يكون هناك عمل غير مأجور وبما أن صافي الدخل المزرعى يشمل دخل رأس المال المزرعى ودخل العمل المزرعى فإن هذا الفرق بين اجمالى التكاليف واجمالى الدخل يمثل فقط دخل رأس المال المزرعى إذ لا وجود لدخل العمل .

هذا فى المزارع الكبيرة أما فى غيرها من المزارع فيمكن أيضا أن يكون دخل رأس المال المزرعى مرادفا أى مساويا لصافي الدخل لو كان المتبع أن تقدر أتعاب الزارع فى صورة مرتب يتقاضاه لنفسه نظير عمله الجسمانى والادارى وإذا كان أفراد عائلته يتقاضون أجرا نظير عملهم أو يقدر لهم أجر وفى هذه الحالة يظهر هذا المرتب وهذه الأجر ضمن اجمالى التكاليف المزرعية ويكون الفرق بينها وبين اجمالى الدخل المزرعى أى صافي الدخل المزرعى هو دخل رأس المال المزرعى (المستثمر) وفى الحالات التى يكون فيها صافي الدخل المزرعى هو نفسه دخل رأس المال المزرعى فانه بطرح المبلغ المناظر لهذه النسبة من جملة الربح أى من دخل رأس المال المزرعى الفعلى أى صافي الدخل المزرعى فيكون الباقي هو صافي الربح .

الدخول السالبة : عندما يكون اجمالي الدخل المزرعى كبيرا واجمالى التكاليف المزرعية صغيرا أى عندما يكون صافى الدخل كبيرا بدرجة تسمح بتغطية قيمة العمل غير المأجور وفائدة استعمال رأس المال المزرعى أى بدرجة تكفى لتغطية دخل العمل ودخل رأس المال المزرعيين السائدين المقدرين (مع بقاء فائض ولو قليل فى صورة صافى ربح أو حتى بدون هذا الربح الصافى فان مزرعة هذا شأنها تعتبر موجبة الدخل إذ المفروض أن تكون جملة الدخل للمزرعة كافية لتغطية اجمالى التكاليف المزرعية ودخل العمل غير المأجور ودخل رأس المال المزرعى على الأقل أو أن يكون صافى الدخل كافيا لتغطية المبلغ المقدر للعمل غير المأجور وفائدة رأس المال الشائعة على الأقل سواء أبقى فائض أم لم يبق .

أما إذا لم يكف صافى الدخل لتغطية أجر العمل أو فائدة رأس المال المقدرين فيشار اليه بصافى الدخل السالب .

الباب الرابع عشر

سعة المزارع والمزروعات

تمهيد : تعتبر سعة المزارع واحداً من أهم الموضوعات التي تشغل أذهان الزراع والمهتمين بدراسة إدارة الأعمال المزرعية . وكل ما يبغيه الزراع من اهتمامهم بهذا الموضوع هو محاولة الحصول على مزارع ذات ساعات مناسبة تدر عليهم دخلاً كافياً يكفل لهم ولعائلاتهم العيش الكريم . أما من وجهة نظر المهتمين بدراسة إدارة الأعمال المزرعية فقد انبثق إهتمامهم بساعات المزارع من اهتمامهم بالسعى وراء تحقيق التكديس المثالى فيما يختص بكمية ونوع العمل (بما فيه الإدارة) ورأس المال (بما فيه الآلات والمعدات والمواد كالأسمدة والوقود ... الخ) بالنسبة لمساحة ونوع الأرض وفيما يختص بأنسب وجوه استعمال تلك المساحة من الأرض من حيث إنتاج الوروع النباتية والحيوانية . ولو نظرنا للتكديس المثالى من ناحية أخرى لوجدنا أنه عبارة عن محاولة السعى وراء إيجاد المركب المثالى من عوامل الإنتاج الكفيلة باغلال أكبر دخل ممكن وهذا لن يحدث عادة إلا إذا بلغت المزرعة - بوصفها وحدة إنتاجية اقتصادية زراعية - وضع أى نقطة التوازن أى توصلت للمركب المثالى اعوامل الإنتاج المزرعية وكانت سعتها مثالية . وعلى ذلك فيمكن تعريف **السعة المثالية المزرعية** بأنها تتكون من المساحة التى يجرى فيها استخدام عوامل الإنتاج المزرعية لأقصى كفاءتها الانتاجية فى إنتاج مختلف الوروع نباتية كانت أو حيوانية . ولاستكمال مقومات وضع التوازن الاقتصادى للمزرعة ولإنتاج مركب مثالى من الوروع بأقل ما يمكن من التكاليف يجب أن يتساوى معدل التكاليف الحدية لكل زرع من الوروع بعد ضربها فى الدخل الحدى لنفس الزرع مع نظيرتها فى حالة كل زرع من الوروع الناتجة على المزرعة كل منها على حدة .

وتوافر هذين العاملين في مزرعة معينة يجعلها في حالة توازن اقتصادى أى تتساوى فيها التكلفة الحدية مع الدخل الحدى وهذا هو الشرط الاساسى لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح المزرعية . ورغمنا عن الأهمية الكبرى للعلاقة بين سعة المزارع والتكاليف المزرعية من وجهة النظر التويلية فيبدوا أننا لن نطرقها فوراً حتى نستكمل العناصر الأولى لفهم موضوعها .

العوامل المؤثرة على سعة المزارع

تلعب الظروف المحيطة بإقليم معين أو منطقة معينة أو دولة ما دوراً إيجابياً رئيسياً في تقرير سعة المزارع بها . ويمكن تقسيم هذه العوامل الى قسمين رئيسيين :
أولاً : العوامل المحددة لتوسعات أو لسعات المزارع الحالية التى يضمها إقليم معين أو منطقة أو دولة معينة . ثانياً : العوامل المحددة لسعات المزارع الفردية فى إقليم أو منطقة أو دولة معينة . ومهما قيل عن السعة المزرعية المناسبة لإقليم معين فلا زالت تلك الظروف أو العوامل تلعب - لحد كبير - دوراً رئيسياً في تقرير هذه السعة منها حاول الاقتصاديون تعريف « السعة المزرعية المناسبة » .

أولاً : العوامل المحددة لسعة المزارع الحالية

يمر كل إقليم أو دولة بمراحل تطور مختلفة عبر السنين وينشأ عن هذا التطور ظهور عوامل وظروف عديدة تلعب أدواراً إيجابية رئيسية في تشكيل المنظمات القومية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية ،، الخ كما تؤثر على شكل العلاقة القائمة بين الإنسان والأرض بوصفها عاملى الإنتاج الرئيسيين وتبدو هذه العلاقة فى شكل أنواع الحيازات وسعاتها واستعمالات الأرض الزراعية وغير

الزراعية وطرق استغلالها . الخ والعوامل الأساسية التي تلعب دورا مهما في تحديد ساعات المزارع - بوصفها موضوع دراستنا الحالي - يمكن حصرها فيما يلي :

١ - غزارة السكان تلعب غزارة السكان على الاراضى الزراعية دورا رئيسيا في تقرير حجم المزارع في إقليم معين أو دولة معينة . فعادة يصاحب إزدياد غزارة السكان على الارض الزراعية في مجتمع معين أى إزدياد تمكدهم على تلك الارض استمرار انخفاض متوسطات الانصبه الفردية منها أى انخفاض متوسط ما يمكن وضعه تحت أمرة الفرد الواحد من تلك الارض الزراعية في أية صورة من صور الحياة . هذا بافتراض توخى المجتمع عدالة توزيع تلك الموارد الأرضية الزراعية بين أفرادها . وهذه الحقيقة تعنى استمرار ميل ساعات المزارع إلى الصغر كلما ازدادت غزارة السكان وتعتبر مصر مثالا حيا في هذا المجال فهي كما هو معروف عنها لازالت غالية بنيانها الاقتصادي تعتبر بنيانا زراعييا وأن الشطر الأكبر من سكانها لازالوا سكانا زراعيين وقد ارتفع عدد سكانها من ثلاثة ملايين نسمة تقريبا في سنة ١٨٣٦ إلى حوالي ستة وعشرين مليونا في سنة ١٩٦٠ أى تضاعف عددهم تسع مرات خلال تلك المدة في حين أن مساحة الارض المزرعة لم تزد إلا بمقدار ضعف واحد وقد أدى عدم مسايرة سرعة إزدياد الارض الزراعية أو المزرعة لسرعة إزدياد السكان ان ازدادت غزارة السكان عليها وبالتالي قلت متوسطات الانصبه الفردية المتاحة لهم زراعتها من تلك الارض أى قلت سعة مزارعهم وتبدو هذه الحقيقة من الجدول التالي :

جدول

١ - النصيب الفردى من جملة المساحة السطحية للأراضي المنزرعة والنسب السكانية - الأرضية في مصر النيلية في الفترة من ١٨٣٦ إلى ١٩٤٧

السنة	جملة السكان	الأراضي المنزرعة		
		المساحة بالفدان	نصيب الفرد بالفدان	النسبة الأرضية السكانية القياسية
١٨٣٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	١,١٦٦	١٠٠,٠٠٠
١٨٧١	٥,٢٥٠,٠٠٠	٤,٦٢٤,٢٢١	٠,٨٤٧	٧٢,٦٤
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	٤,٧٥٨,٤٧٤	٠,٦٩٩	٥٩,٩٥
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٥,٠٤٧,٦٩٨	٠,٥١٩	٤٤,٥١
١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٧٨	٥,٣٢٦,٥١٣	٠,٤٧٦	٤٠,٨٢
١٩١٧	١٢,٧١٨,٢٥٥	٥,٢٨٣,٣١٦	٠,٤١٥	٣٥,٥٩
١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	٥,٥٥٤,١٢٦	٠,٣٩٢	٣٣,٠٢
١٩٣٧	١٥,٩٢٠,٠٩٤	٥,٣١٢,١٥٤	٠,٣٣٤	٢٨,٥٦
١٩٤٧	١٩,٠٤٣,٠٦٩	٥,٧٦١,٢٨٩	٠,٣٠٣	٢٥,٩٩
١٩٦٠	٢٦,٠٦٥,٠٠٠			

المصدر : مصطفى فكرى (دكتور) جمعت واحتسبت من -

الدلالة الاقتصادية لاختلاف التركيبات والنسب السكانية في الاقاليم

الزراعية الرئيسية بمصر - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة

الاسكندرية ١٩٥٣

ولما كانت عدالة التوزيع المطلقة تكاد تكون مستحيلة لدواعي اقتصادية وأخرى مجتمعية فإن مصر قد أصبحت « دولة عمال زراعيين » . والدول التي تواجه مثل هذه المشكلة وترغب في توسيع سعة مزارعها عليها أن تلجأ إلى واحد أو أكثر من المسالك الآتية : (١) تخفيض عدد سكانها أو (٢) تحويل جزء من سكانها من الأعمال الزراعية إلى الأعمال في القطاعات الأخرى في المدن أو (٣) تكديس العمال الزراعيين على الوحدة المساحية السطحية من المزارع (٤) تشجيع الهجرة إلى الخارج .

٢ - فرص العمل المتاحة في الميادين غير الزراعية : أن توافر فرص العمل وإغراءات الأجور في القطاعات غير الزراعية قد تكون حافزاً للمرتزقين من الزراعة إلى هجرها والاشتغال بمهن أخرى غيرها أكثر جزاء لهم مما قد يتيح للزراع الآخرين توسيع حيازاتهم وبالتالي مزارعهم عن طريق استئجار مزارع المهاجرين أو شرائها إن أمكن . وقد اتضحت ظاهرة الهجرة من الريف للحضر أو العكس بوضوح في مصر في عدة مناسبات . ففي أيام الحرب العالمية الثانية عندما ازداد طلب القوات البريطانية على العمال غير المدربين وارتفعت أجورهم ترك الكثيرون العمل بالمزارع واتجهوا إلى الاشتغال بتلك المعسكرات حيثما وجدت خصوصاً بالمدن الكبرى وعندما رحلت القوات البريطانية إلى منطقة القنال رحل الكثيرون منهم معها وعندما تم جلاء هذه القوات عن مصر نهائياً اتجه تيار الهجرة إلى الريف مرة أخرى . ولما بدأت عمليات التصنيع والانشاءات الكبرى التي تضمنتها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة بدأ تيار هجرة القوى العاملة في الزراعة يأخذ طريقه إلى المراكز الجديدة التي تتوافر فيها فرص العمل غير الزراعية من هذا يبدو أن توافر فرص العمل وارتفاع الأجور في قطاعات أخرى غير الزراعة قد يكون حافزاً لهجرة عدد كبير من عمال الزراعة ومن في حكمهم

من ملاك القطع الصغيرة والضئيلة والمفتة وتأجير هذه الاراضى الزراعية للغير مما قد يؤدي إلى توسيع سعة المزارع بطريقة أو بأخرى .

٣ - **حياسة الاراضى :** سبق القول أن حيازة الاراضى أو المزارع ان هى إلا تلك العلاقات القائمة العديدة المتداخلة ذات الأشكال المتفاوتة التى أنشأها واصطلمح عليها أفراد مجتمع معين لتنظيم وتحديد حقوقهم المختلفة فى استعمالات الاراضى الزراعيه وعلى هذا الأساس فلكل من العمال الزراعيين والمستأجرين والملاك... الخ حقوقاً معينه فى استعمالات الأرض الزراعيه تبدو فى صورة أوفى أخرى . ومن الممكن لمجتمع ما أن يوسع سعة المزارع التى يعضها حالياً أو يمكنه تحويل جزء من ملاك أراضيه الحاليين إلى عمال أجراء فى قطاعات أخرى ومن الممكن أحداث مثل هذا التغيير بوضع حد أدنى لسعة المزارع إذ فى مثل هذه الحالة سيفطر أصحاب المزارع الصغيرة والمفتة إلى التخلص من مزارعهم هذه والخروج من زمرة الملاك إلى زمرة العمال الزراعيين أو غير الزراعيين الاجراء . وتوسيع سعة المزارع يؤدي إلى امكان زيادة استخدام القوى الآلية على المزارع وبالتالي يساعد على الاتجاه نحو الزراعة مكثسة التكاييف والاحتفاظ بعدد أكبر من الحيوانات الممكن تربيتها ومن المؤكد أن هذا الاتجاه يؤدي إلى زيادة الانتاج المزرعى وبالتالي إلى زيادة الدخل الزراعى القومى كما تؤدي الاستعانة بالآلات إلى تخفيض القوة العاملة اللازمه لأداء العمليات المزرعيه . بما قد يقتضى ترك عائلات بأكملها المزارع والاتجاه نحو المدن بحثاً وراء فرص أخرى للعمل . وسياسة هذا شأنها لابد أن يستتبعها ويصاحبها ويدخل فى اعتبارها تهيئة وإتاحة فرص العمل لمؤلاء المهاجرين فى ميادين التجارة والصناعه داخل تلك المدن والاسماء العقبى .

٤ - **حجم عائلة المزارع بوصفها وحدة العماليات المزرعية :** يلعب حجم العائلة المزرعية

أى عدد أفرادها بوصفهم مصدر العمل الذى يؤدى معظم العمليات المزرعية دوراً رئيسياً فى تقرير ساعات المزارع السائدة فى إقليم معين ويبدو أن سعة معظم المزارع فى كثير من بقاع الأرض تتمشى كثيراً وحجم العائلات المزرعية التى تعيش عليها ويقال أن حجم العائلة المزرعية قد أضحى ولحد كبير عاملاً معوقاً لتضخم ساعات المزارع الفردية للطبقة المتوسطة من الزراع إذ يبدو نسبياً أن أجور العمل المأجور أكثر تكلفة من نفقات العمل العائلى غير المأجور على المزارع العائليه ذات الساعات المتوسطة حيث يعلم الزراع أنهم مجبرون على إيواء أولادهم وتعليمهم وكسوتهم . . . الخ سواء اشتغلوا بالمزرعة أو لم يشتغلوا ففضلوا الاستفادة بعمل هؤلاء الأولاد والاستغناء بخدماتهم عن العمل المأجور كلياً أو جزئياً وبالإضافة الى حجم العائلة المزرعية فإن التنظيمات والترتيبات التى تملئها المنظمات الاجتماعية والدينية تلعب هى الأخرى دوراً رئيسياً فى تحديد سعة المزارع فى المجتمعات التى نبذت تركيز الأرض فى الابن البكر كالمجتمع العربى المصرى حيث أصبح تقسيم الأرض الموروثة بين الورثة عاملاً فعالاً فى تجزئة المزارع الكبيرة إلى مزارع أصغر منها والى تفتيت المزارع الصغيرة إلى شرائح صغيرة السعة لا تتمشى ووجهات النظر الاقتصادية المصطلح عليها فى استغلال الموارد الأرضية الزراعية .

وتميل المزارع العائلية التى تتناسب ساعاتها وحجم العائلة المزرعية الى تحمل تطورات الاسعار بسبب الوفرة فى تكاليفها الفورية والراجع إلى عدم تحملها لأجور العمل المأجور غير العائلى كما أن فى إمكانها التغلب على المشاكل التى تواجه المزارع الأخرى بسبب عدم توافر العمل فى المنطقة نتيجة لعامل أو لآخر . ويقال أن المزارع العائلية التى لا تستفيد كثيراً من الوسائل التكنولوجية الحديثة الموفرة للعمل الانسانى يلعب حجم العائلة دوراً كبيراً فى الإبقاء على ساعات تلك المزارع ثابتاً أو قريباً من الثبات غير أن عوامل المنافسة ومحاولة تقليل التكاليف والوفور الناشئ عن عدم

استخدام العمل المأجور تؤدي مجتمعة إلى الاقبال على الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في آخر الأمر وهذه بدورها تعمل على زيادة الاستثمار في الأراضي الزراعية لإمكان الاستفادة من العمل العائلي الفائض بدلا من تركه معطلا أو تركه يعمل عند الغير .

٥ - الثروة : تلعب الثروات الحالية للأفراد دوراً رئيسياً في تحديد سمات مزارعهم ففي مقدرة الكثيرين من صغار الزراع ادارة مزارع أكبر في ساعاتها مما يديرون حالياً وأن عدم توافر رؤوس الأموال لديهم قد لعبت دوراً رئيسياً في الإبقاء على حجم مزارعهم الحالي كما هو . ويقال أن توافر وسائل الاقتراض طویل الأمد للزراع قد أدى في كثير من الأحيان إلى امكانية توسيع المزارع الحالية كما قد يؤدي توافر رؤوس الأموال للكثيرين من سكان المدن إلى امتلاك مزارع كبيرة أو صغيرة في الريف وهم بوصفهم هذا يصبحون ملاكاً لمزارع أكثر من كونهم « زراع ملاك » ، أى يصبحون « ملاكاً متغيبين » .

٦ - صعوبة الإدارة المزرعية : تلعب مقدرة الإدارة المزرعية على الإشراف على العمليات المزرعية دوراً رئيسياً في تحديد سمات المزارع الفرديه الكبيرة إذ تعتبر مثل هذه المزارع أعمالاً اقتصادية مترامية الأطراف يصعب على الشخص المسئول عن إدارتها سواء كان مالكا أو مديراً مأجوراً مهما استعان بملاحظي الأعمال أن يشرف إشرافاً دقيقاً على العمليات المزرعية فإن هؤلاء تعوزهم قوة الملاحظة والدقة في الإشراف على العمليات المزرعية إن لم تعوزهم الأمانة خصوصاً وأن مثل هذه المزارع تجنح إلى التنوع في إنتاجها الزراعي تلافياً لاحتمالات الخسارة إذا ما هبط سعر واحد من زروعها الرئيسية الأمر الذي يجعل منها أيضاً عملاً اقتصادياً بالغ التعقيد .

٧ - فرق العمل والقوى المحركة ... الخ : في المناطق التي تسود فيها الزراعة مكثفة التكاليف والزراعة الآلية أصبحت طاقة القوى المحركة والآلات الموجودة تحت أمره الزارع عاملا هاما في تحديد سعة مزرعته . فسعة المزرعة التي يمكن لزارع واحد أن يؤدي كل عملياتها بمساعدة جرار واحد أو غيره من الآلات والأدوات لا بد وأن تتماشى سعتها وطاقتها تلك الآلات والأدوات والقوى المحركة وهذه عادة لا تتناسب طبيعتها إلا والسعات الكبيرة للزراع والا اعتبر اقتناءها تصرفا غير اقتصادي وتبذيرا رأسماليا . وقد يؤدي نجاح المحاولات لإنتاج قوى محركة وآلات ومعدات ذات طاقات صغيرة بأسعار اقتصادية معقولة تناسب سعات المزارع الصغيرة إلى الإبقاء عليها وإن كان هذا لا يمنع القول بأن كفاءة عمل القوى والآلات في المزارع الكبيرة أعلى منه في المزارع الصغيرة .

والمثل أيضا يمكن قوله عن العمل الإنساني وكذلك عن العمل الحيواني فإذا كانت مواسم العمليات المزرعية تحمل على فترات متباعدة فمن الممكن تبادل العمل بين صغار الزراع فيساعد أحدهما الآخر في أداء هذه العمليات على مزرعة أحدهما ثم ينتقلان إلى مزرعة الأخرى أو يقرض أحدهما الآخر حيوان عمله على أن يستعير هو أيضا حيوان الآخر عند اللزوم وهكذا . غير أن الوضع قد يتغير تماما لو أن مواسم العمليات المزرعية كثيرة ومتلاحقة ففي مثل هذه الحالات لا بد وأن يمتلك الزارع فرقه من حيوانات العمل (الفرقة = حيوانين قد يكونا بقرتين أو جاموستين أو حصانين أو بغلين ... الخ) أو أن يستأجر عاملا أو اثنين . الخ غير أنه في مثل هذه الحالات قد تصبح طاقة العمل الإنساني أو الحيواني الإضافيتين أكبر من أن تتناسب وسعة المزرعة ويعزى ذلك إلى أن مصادر العمل الإنساني والعمل الحيواني غير قابلة للتجزئة الأمر الذي يؤدي عادة إلى خفض الكفاءة

الانتاجية لكل منها أو هما معا نتيجة لعدم الاستفادة من عملها طوال الوقت أى الإبقاء عليها عاطلين جزءاً من الوقت الذى يدفع عنه أجراً مما يزيد من التكاليف المزرعية ويقلل من فرص الربح الأمر الذى قد يجعل من تلك الظاهرة حداً فاصلاً بين نجاح المزرعة كمؤسسة اقتصادية أو فشلها .

ولعلاج مثل هذه الحالات والتغلب عليها يجب على الزارع أن يقوم باستئجار قطعة أرض زراعية إضافية تتيح له الاستفادة من فائض عمل فرق عمله المزرعية الانسانية والحيوانية الى أقصى طاقتها الانتاجية . ومعنى هذا أن سعة المزرعة لا بد وأن تتمشى مع حجم فرق العمل المزرعية أى تتمشى مع حجم فرقة عمل انساني كامله (الفرقة قد تكون عاملاً أو اثنين ... الخ وفقاً لطبيعته العمليات المزرعية) أو اثنين أو ... الخ أو فرقة عمل حيواني كامله أو اثنين ... الخ حيث لا مكان هنا لأجزاء من فرق العمل غير القابلة للتجزئة .

٨ - وفورات الانتاج المتسع : تلعب وفورات الانتاج المتسع هي الأخرى دوراً هاماً في تقرير سعة المزارع فالمزارع ذات السعات الكبيرة - وذلك لحدود معينة - تتمتع بأنواع من الوفرة في تكاليف المباني اللازمة للوحدة الحيوانية أو الاغذية الحيوانية وفي تكاليف الأسوار وتكاليف الجرارات بالنسبة للوحدة المساحية من المزارع ويعزى ذلك إلى امكانية التنسيق بين طاقات العمل الانساني وطاقات العمل الآلى وبين عدد الافدنة التى تضمها هذه المزارع وأيضاً بالتوفيق بين هذه وربطها بأنواع أخرى من الوفرة نتيجة لزيادة تخصص القوة العاملة في أنواع معينة من العمليات المزرعية وتخصص الادارة المزرعية وسهولة الوصول والاتصال بالأسواق وسهولة الحصول على القروض بشروط مناسبة واستخدام الأساليب الانتاجية المحسنة .. الخ .

٩ - النمط المزرعى : يؤثر النمط المزرعى هو الآخر على السعة المزرعية الحالية فالزروع التى يجرى انتاجها بطرق متماثلة أو التى تحتاج الى آلات ومعدات على نطاق متسع يميل الزراع الى انتاجها على مزارع ذات سعات كبيرة وهى فى هذا على خلاف الزروع التى يجرى انتاجها على مزارع غير متخصصة اذ يميل الزراع الى انتاجها فى المزارع ذات السعات الصغيرة نسبيا . (فى الولايات المتحدة (سنة ١٩٣٠) ٦٠ فدان للخضر والفاكهة و ٧٢ فدان للقطن و ٣٢٥ فدان للحبوب . ٢٩١٠ فدان لمراعى المواشى) .

١٠ . العوامل التاريخية : فى أحيان كثيرة قد تلعب العوامل أى الأحداث التاريخية دورا أكبر فى تقرير سعات المزارع الحالية ربما قد يفوق الدور الذى تلعبه العوامل الاقتصادية الأمر الذى يجعل وضع تلك المزارع وضعا شاذا غير مساير ولا متكيف مع الأوضاع الاقتصادية الحالية والمحددة للساعات السائدة فى المنطقة . فمثلا فى مصر قد أقطع محمد على أفراد عائلته وأعوانه المقربين رقعا كبيرة تتناسب وصلات القرى بينه وبينهم أو تتناسب وأهمية وحيوية خدماتهم فى حين أقطع كل واحد من الزراع المصريين رقعة تتراوح مساحتها بين ٢ - ٥ أفدنة فقط فهذا حدث تاريخى أثر تأثيرا مباشرا على سعة المزارع وجعل من سعات المزارع الاقطاعية ظاهرة شاذة بالنسبة للوضع السائد فى الاقليم . والمثل قد حدث عندما قام الملتزمون بتسجيل أراضى التزامهم كاملاك خاصة بهم بعد إباحة حق الملكية الفردية الأمر الذى جرد زراعيها الحقيقيين من حقوقهم . فهذا حدث قانونى تاريخى لعب دورا هاما فى تقرير سعات بعض المزارع . . الخ .

ثانيا : العوامل المحددة لسعات الفردية المزارع

تعتبر العوامل السابق التنويه عنها مسئولة إلى حد كبير عن تحديد سعات المزارع السائدة على النطاق الاقليمي أو القومى أو المحلى . . . الخ غير ان هناك أيضا عوامل أخرى تتداخل فى هذا الموضوع ولكن على النطاق الفردى مرتبطة تماما بالمقدرة الادارية للزارع نفسه . فالزارع الذى يقبل تحمل عبء إدارة مزرعة تفوق قدرته أو طاقته لن يمكنه - وهذا حاله - من الاستفادة من عوامل انتاجه المزرعية إلى أقصى كفاءتها الانتاجية ، وتتفاوت المقدرة او الطاقة الادارية من زارع لآخر . فبعض الزارع يمكنهم الحصول على أحسن النتائج أى الحصول على أعلى صافى انتاج بإدارة مزارع صغيرة السعة مع العناية التامة بأدق التفاصيل . والبعض الآخر يمكنه الوصول لنفس الغاية بإدارة مزارع ذات سعات كبيرة مع ملاحظة التغيرات الرئيسية المزرعية ومحاولة الاستفادة من الظروف والتغيرات والتطورات الجارية . وقد يعزى التفاوت الكبير فى طاقة وكفاءة الزراع إلى اختلاف وتفاوت المقدرة الطبيعية لكل منهم أو إلى مراتبهم وخبرتهم . كما أن تصميم الزارع على بذل جهوده وممارسته لحقه فى الاشراف الدقيق على أدق التفاصيل وعنايته بقيمة الدخول التى يتحصل عليها مقابل ما يبذله من جهد وعمل لا تقل فى أهميتها فى هذا المجال عن قدرته الطبيعية .

ورغم أن إدارة الأعمال الاقتصادية تعتبر واحدة من تلك الأشياء غير الملموسة وغير المرمية ورغم ما يقال من أنه لا توجد معايير احصائية يوثق بها لقياسها وإن الحديث عن نسبها إلى بقية العناصر الأخرى غير ذى أهمية . فإن عنصر الادارة قد أمكن وزنه أى تقييمه ونسبه إلى بقية عوامل الانتاج بطريقة أكثر انتظاما وبدرجة كبيرة من الدقة إلى الحد الذى أمكن معه الوصول إلى اتجاهات قاطعة فى مجالات عديدة

فالإدارة مثلا تختلف وفقا لحجم المنشأة الاقتصادية بطريقة منتظمة فكلما زاد حجم المنشأة تجدد الإدارة نفسها مرهقة وتبدأ في إهمال كثير من التفاصيل الصغيرة الدقيقة المهمة فلو أخذنا منشأة صناعية كمثل حاضر في حالتنا هذه لوجدنا أن الإدارة قد تكشف نقص المبيعات في واحد من منتجات المصنع بسبب نقص الإشراف في أحد أقسامه أو بسبب الإهمال في جمع بيانات معينة خاصة بالسوق الذي يجري فيه تصريف منتجاته كما قد تكثر الشكاوى من المنتجات نفسها بسبب عدم العناية الكافية بفحص الخامات المستعملة وكل هذا بسبب الزيادة في سعة المصنع .

والآن لو انتقلنا إلى الزراعة لوجدنا أنها بطبيعتها تقتضى من الإدارة الامام بأدق التفاصيل وأنه ما من عمليتين مزرعيتين تتكرران بانتظام في المزرعة - اللهم إلا عمليات الحليب والتغليف وما شابهها - فكل عامل أو بقرة أو أى حيوان آخر أو آلة تضمه المزرعة يقتضى - على حدة - إشرافا مستمرا وصيانة تامة من الزارع فقد يؤدي أى إهمال من هذا القبيل في أوقات المواسم الزراعية الى نتائج او خسائر غير مرغوبة ولا مبرر لها. وقد يبدو من التحليل السابق أن العمل الانساني في المزرعة هو الشيء الوحيد الذى يجرى الإشراف عليه ولكن هذه النتيجة فيها كثير من التجنى على الواقع . حيث أنه كلما زادت الآلات والمهات التى يستعملها عامل معين كلما اقتضى ذلك إشرافا أكثر من الإدارة وكلما إزدادت رقعة الأرض التى يعمل عليها العامل كلما اقتضى ذلك - هو الآخر - إشرافا أكثر من الإدارة . الخ . وعلى ذلك فيمكن القول باطمئنان بأن عوامل الانتاج المزرعية هى المستهلك لطاقة الإدارة المزرعية ونعني بهذا أن كل واحد من هذه العوامل يستهلك قدرا معلوما أو نسبة معينة من طاقة هذه الإدارة تتفق وطبيعته هذا العامل . علما بأن هذه المقادير أى تلك النسب قد تختلف باختلاف نسب عوامل الانتاج لبعضها أى لا بد

وأن يصاحب كل وحدة من وحدات أى عامل انتاجى « مكمل » من الادارة وعلى ذلك وفى ضوء « المكمل » الذى يتطلبه كل عامل انتاجى من عنصر الإدارة أى طاقة كل عامل انتاجى على استهلاك عامل الادارة يتقرر عدد الوحدات من هذا العامل التى يمكن أن تلازم أى تميز أو تختلط مع عنصر الادارة وبالتالي تصبح عاملا محددا لسعة المزرعة الموضوعة تحت إشراف هذه الادارة أى تحت أسرة زارع معين .

فاذا علم أن العمل الانسانى المأجور - فى ظل ظروف معينة - له طاقة كبيرة على استهلاك عنصر الادارة فانه يبدو والامر كذلك أن الزارع بوصفه مديرا عليه أن يشرف على عمل نفسه بالإضافة الى الاشراف على عمل عماله الآخرين . ولما كان معظم الزارع نادرا ما ينجحون فى اجتياز المرحلة الثانية ونعنى بها مباشرة الاشراف على عمل عامل واحد أو اثنين يشغلون مع الواحد منهم جنبا إلى جنب وإذا أمكن لأى من الزارع اجتياز هذه المرحلة فان اجتيازه للمرحلة الثالثة ونعنى بها مرحلة الاشراف على عدد اضافى من العمال المأجورين دون الاشتغال معهم جنبا إلى جنب يعتبر فى غاية الصعوبة إذا ما قورن بموامل النجاح فى المرحلة الاولى . ويعتبر فشل الزارع فى اجتياز المرحلة الاولى أو المرحلة الثانية واحدا من العوامل التى تلعب عادة دورا هاما فى الابقاء عن السعات المزرعية الصغيرة الحالية .

معايير السعة المزرعية

سبق أن تكلمنا عن العوامل المؤثرة على سعة المزارع على كل من المستويات المحلية والاقليمية والقومية وعلى المستويات الفردية والآن وقبل الكلام على أحسن سعة مزرعية يحدو بنا الإلمام بتعاريف المعايير المستعملة فى قياس سعة المزارع .

١ - مساحة المزرعة : تعتبر المساحة السطحية للمزرعة أكثر معايير السعة المزرعية شيوعا لاني مصر وحدها بل في العالم أجمع تقريبا وتبدو المساحة في صورة عدد من وحدات القياس السطحي للارض كأن تكون فداناً أو إكر أو هكتار أو دونم .. الخ . وإذا كان المعيار يدلنا فعلا على المساحة السطحية للمزرعة فإن إستخدامه قد يضلنا كثيرا إذا ما اختلفت ظروف الانتاج على المزارع فهل يتساوى انتاج فدان واحد ينتج أكثر من زرع واحد كما في مناطق الري المستديم مع فدان في مناطق الري الحوضى ينتج زرعاً واحداً في السنة الزراعية؟ وهل يتساوى انتاج فدان من أحراش الفاكمة مع فدان ينتج زروعا حقلية؟ وهل يتساوى انتاج فدان من الزروع الحقلية مع آخر من زروع المراعى .. الخ. أن المساحة السطحية للمزارع قد تكون واحدة ولكن تكاليف مزرعة معينة والتي تظهر في صورة عوامل انتاج مستخدمة تبدو متفاوتة تفاوتاً كبيراً مع تكاليف انتاج مزارع أخرى بسبب تفاوت طبيعة وأنواع الزروع التي تنتجها كل مزرعة منها رغم تساوى المساحة والمثل أيضاً يمكن الحدوث في حالة الدخل المزرعى في جميع صورته .. الخ .

٢ - اجمالى قيمة النتائج المزرعى : واجمالى قيمة النتائج المزرعى مناظر تماماً لاجمالى الدخل المزرعى ويتميز عن المعيار السابق في أنه يعكس الكفاءة والجدارة الانتاجية لكل من المباني المزرعية والعمل المزرعى بما فيه الادارة المزرعية ورأس المال المزرعى (آلات أو حيوانات عمل أو معدات أو ماكينات أو أنواع العلف المشتراه أو التموينات المزرعية الأخرى) . ويصلح هذا المعيار لمقارنة المزارع التي من نوع واحد أى التي تشابه في نمطها المزرعى كالمزارع المتخصصة في انتاج الالبان أو تلك المتخصصة في انتاج الدواجن .. الخ . أما عيب استعمال اجمالى قيمة النتائج المزرعى كمعيار للسعة فينحصر في أنه يجعل المزارع التي يدور فيها رأس المال بسرعة

كبيرة تبدو وكأنها منشآت اقتصادية أضخم من حقيقتها حيث أن هذه المزارع مادة وكثيرا ما تعتمد على شراء العلف والأغذية الأخرى الحيوانية أكثر مما تلتج هذه الأغذية .

٣ - الطاقة المزرعية : تعتبر الطاقة المزرعية واحدة من أهم المعايير المستعملة لقياس سعة المزارع . وتقاس الطاقة المزرعية في صورة عوامل الانتاج المستعملة في انتاج الزروع وليست كمية الزروع الناتجة نفسها حيث أن كمية النواتج لا تعكس الطاقة المزرعية وحدها بل تعكس معها أيضا الكفاءة الانتاجية المزرعية . وعلينا الآن إيجاد مقياس شامل لعناصر الانتاج المزرعية المستعملة في إنتاج الزروع الجارى انتاجها على مزرعة معينة . وقد أصبح من الشائع حاليا اتخاذ السمية المستخدمة من عنصر انتاجى واحد معين كعيار للسعة المزرعية . وفيما يلى أكثر هذه المعايير شيوعا :

وحدات الحيوانات المنتجة : وهذه تستخدم كأساس للمقارنة بين سعات المزارع المتخصصة في انتاج الالبان على شرط أن تستخدم المزارع التى ستجرى المقارنة بينها نفس الأساليب المزرعية في أداء عملياتها كان تشتري المزارع كلها نسبة واحدة تقريبا من أنواع العلف والأغذية الحيوانية كما يجب أن تكون جميع الحيوانات (أبقارا فقط أو جاموسا فقط . . الخ) من نفس النوع وأن يسود بينها اتباع أساليب تسويقية موحدة . . الخ . ولتوحيد وحدة القياس بين مختلف الحيوانات قامت وزارة الزراعة الأمريكية بعمل بحث على فى هذا الموضوع استند على مدى ما يستهلكه كل نوع وكل عمر من الأغذية الحيوانية أو مقدار من نتيجته من أسمدة بلدية واعتبرت فيه البقرة البالغة وحدة القياس أى (١) وكانت نتيجة هذا البحث كما يلى : إذا اعتبرت البقرة البالغة = ١ فإن الثور = ١.٢٥ وحدة

والعجول والعجلات الأقل من سنة = ٢٥ ر. وحدة والتي تبلغ من العمر بين ١ - ٢ سنة = ٧٥ ر. وحدة . وكل من الحصان أو الفرس البالغين = ١ وحدة والأقل من سنة = ٢٥ ر. وحدة وما يبلغ بين ١ - ٢ سنة = ٥ ر. وحدة وفيما بين ٢ - ٣ سنوات = ٧٥ ر. وحدة وأن الخنزير البالغ ذكراً أو أنثى = ٢٧ ر. وحدة والخنزير غير البالغ = ١ ر. وحدة وأن كل ١٠٠ فرخة بالغة = ٣٨ ر. وحدة وأن كل ١٠٠ من الفسارخ غير البالغة والمسالحة للذبح = ٢٦ ر. وحدة . الخ .

ب - وحدات العمل الحيواني المنتج المباشر : ويجرى استعمال هذا المقياس في المزارع التي تستخدم الحيوانات عليها كقوة محركة وقد يطلق على وحدة العمل الحيواني وحدة القوة المحركة أو يوم حصاني وكل من هذه المعايير تعتبر مقاييس للقوى المحركة حيوانية كانت أو ميكانيكية وهي عبارة عن متوسط كمية العمل التي يؤديها حيوان عمل واحد أو ما يعادله من القوة الميكانيكية في فترة زمنية مقدارها ١٠ ساعات ووفقاً لهذا يمكن القول بأن كمية العمل الحيواني المنتج في مزرعة معينة هي كذا وحدة من العمل الحيواني . ونعني بالعمل الزراعي المنتج المباشر عموماً - حيوانياً أو إنسانياً - ذلك النوع الذي يستنفذ فعلاً في إنتاج مختلف الزروع النباتية أو الحيوانية أو هما معا والتي تدر دخلاً مباشراً للمزرعة . أو يقال بأن كمية العمل الحيواني المنتج في نفس المزرعة كانت كذا وحدة من العمل الحيواني . ويقصد بالعمل الزراعي المنتج غير المباشر ذلك النوع من العمل - الحيواني أو الإنساني - الذي لا يستنفذ في إنتاج الزروع التي تدو دخلاً مباشراً . ومن نماذج العمل الحيواني المنتج غير المباشر الخيول المستعملة في جر عربات الركوب بالمزرعة أو استعمالها في المرور على المزرعة . الخ . ومن نماذج العمل الإنساني المنتج غير المباشر ذلك العمل الإنساني المستنفذ في إقامة أسوار

المزرعة أو تطهير الترع والقنوات والمساقى والمصارف أو العناية بحيوانات العمل وأعمال الصيانة أو النظافة. وهنا يجدر التنويه بأن ما نعتبره هنا عملاً زرعياً منتجاً غير مباشر أن هو في حقيقته العمل منتج من وجهة النظر الاقتصادية حيث يؤدي خدمات اقتصادية للمزرعة تدخل في بند التكاليف العمومية وتدر دخلاً غير مباشر. وأن المصطلحين استعمالاً فقط للتفرقة بين ذلك النوع من العمل الذي يستعمل مباشرة في انتاج الزروع النقدية وغيره من أنواع العمل الأخرى المزرعية التي لا تؤدي إلى إغلال دخول مباشرة.

ج - وحدات العمل الانساني المنتج المباشر: وتستعمل كمية العمل الانساني المستخدم في مزرعة معينة - بوصفه أحد عوامل الانتاج - هو الآخر كميياراً من معايير السعة المزرعية أما في صورته البسيطة التي نعني بها عدد العمال المشتغلين بالمزرعة. أو في صورة وحدات العمل الانساني المزرعي المنتج المباشر ويجري احتساب هذا الأخير بضرب عدد الأفدنة التي تشغلها كل مزرعة في متوسط كمية العمل - السائدة في المنطقة - والمستخدم على كل فدان. من هذا النوع من المزيروعات وهو ما يطلق عليه اسم « مكافئ العمل » - ويجري المثل بالنسبة لكل نوع من أنواع الحيوانات التي تحتفظ بها المزرعة. و « وحدة العمل الانساني » أو ما يسمى أحياناً « يوم عمل رجالي » عبارة عن كمية العمل التي يؤديها رجل في يوم واحد لفترة محدودة مقدارها عادة عشر ساعات وإن كان من الممكن أن تكون أكثر من ذلك أو أقل وفقاً للزمان أو المكان.

د - اجمالي الاستثمار أو رأس المال المزرعي: ويقصد به اجمالي قيمة أرض المزرعة مضافاً إليه قيمة المباني وقيمته الحيوانات المزرعية وقيمة الآلات والأدوات والأغذية الحيوانية والتؤينات المزرعية المخزونة. ويعتبر هذا المعيار

أحسن من استخدام اجمالي الدخل المزرعى لأنه يتأثر كثيراً بفشل الانتاج المزرعى .

وعموماً فللحصول على معيار حقيقى عام للسعة المزرعية يحسن ادخال كل عوامل الانتاج المزرعية فى الاعتبار ثم احتسابها فى صورة تكاليف مزرعية سنوية فتكلفة الارض الزراعية قد تحتسب على أساس سعر فائدة سنوية من قيمتها مضافاً إليها قيمة استنفاد التحسينات الرأسالية الملتصقة بها (كالمراوى والمصارف .. الخ) وتكاليف صيانتها (الخصوبة + التحسينات الرأسالية) أو قد تحتسب فى صورة ايجار نقدى سنوى . وتكلفة الآلات والمعدات المزرعية السنوية يجرى احتسابها على أساس سعر فائدة سنوية من قيمتها مضافاً إليها تكاليف صيانتها وتكاليف استنفادها السنوية كما تحتسب أيضاً تكلفة الحيوانات السنوية بطريقة مشابهة للطريقة السابقة . ويجرى احتساب تكاليف الأغذية الحيوانية ووقود القوى المحركة وغيره من النويينات المزرعية على أساس من واقع جداول الحصر وقيم المشتريات المزرعية منها . أما قيمة العهل المستخدم فى المزرعة فيجب أن يتضمن قيمة العمل المزرعى غير المأجور بالإضافة الى قيمة العمل المزرعى المأجور علماً بأنه من الواجب أن يدخل الزارع فى اعتباره تلك الفترة التى تنقضى بين عملية الانفاق والحصول على الزرع الناتجة . وللوصول الى ذلك يجب الاحتفاظ بجداول حصر لمقادير العمل المستخدمة فى الانتاج المزرعى مشابهة لجداول الحصر التى يحتفظ بها الزارع لآلاته حيث أن الاحتفاظ بمثل هذه السجلات يعطى صورة حقيقية للاحتياجات المزرعية من العمل ومن رأس المال الدائر ، وأخيراً لكي تصبح صورة الطاقة المزرعية واضحة تماماً يجب ألا ننسى عامل الادارة كعامل من عوامل الانتاج إذ يجب احتساب كية وقيمة عنصر الادارة اللازم للسيطره على عناصر الانتاج المزرعية الأخرى .

الحصول على أحسن سعة مزرعية

والآن وبعد ايضاح كل العوامل التي تلعب أدواراً رئيسية في تحديد سعة المزارع يمكننا أن نسأل أنفسنا ما هي أحسن سعة مزرعية؟ وهنا يمكن القول بأنه لا يمكن الادعاء بأننا نعرف الإجابة الصحيحة وذلك لأن مثل هذه السعة تتوقف على طبيعة الزارع الفرد الشخصية ومقدرته الإدارية ورغبته وعلى مقدار رأس ماله أو القروض التي يمكنه الحصول عليها... الخ. وإذا عرفنا أنه ما من شخصين منها كانت صلاتها من الممكن لها أن يتساويا في كل الظروف المتصلة بالعوامل التي سبق التنويه عنها لظهر لنا أنه ما من حجم مثالي مزرعى له أن يتفق وطبيعة كل زراع اقليم معين ولا حتى غالبيتهم حيث أن لكل منهم ظروفه وامكانياته أو مشكلاته الخاصة وأن الزارع نفسه هو الشخص الوحيد الذي في امكانه وزن كل هذه العوامل مجتمعة في ضوء الظروف والامكانيات والمشاكل التي تواجهه هو شخصيا .

وعادة تتوقف القرارات التي يتخذها هذا الزارع - في مثل هذه الحالة - كثيرا على الطريقة التي سوف يسلكها في تغييره لسعة مزرعته . والطرق هنا عديدة فقد يبيع مزرعته الحالية ويشتري أخرى تناسب سعتها بقدر الامكان مع طاقته الإدارية وصفاته الشخصية . كما قد يلجأ إلى بيع الجزء الزائد عن حاجته من المزرعة أو شراء أرض زراعية جديدة و اضافتها إلى مزرعته الحالية إذا كانت حالة مزرعته الأصلية مرضية علما بأنه في مثل هذه الحالة قد تصبح مباني مزرعته الأصلية غير متمشية مع السعة المزرعية الجديدة مما قد يقتضى بناء مباني مزرعية اضافية تساير الوضع المزرعى الجديد . وقد يلجأ الزارع الى الاستئجار بدلا من شراء أرض زراعية جديدة وهي طريقة موافقة في الحالات المؤقتة أو اذا أمكن

الوصول الى شروط موافقة تماما مع المؤجر . واذا كانت الزيادة المطلوبة في السعة المزرعية معتدلة فقد يمكن تحقيقها بزيادة تكديس الانتاج أى بزيادة تكديس عناصر الانتاج المزرعية على المساحة السطحية الحالية. وتحدث هذه الطريقة إما (١) باستصلاح واستزراع الاراضى الضعيفة أو المهملات التى تضمها المساحة المزرعية الحالية أو (٢) زيادة المساحة المنزرعة من الزروع مكثسة التكاليف كالزروع الخضرية أو الفاكية أو (٣) زيادة عدد أفراد قطع اللبن أو (٤) زيادة انتاج الدواجن وغيرها من الزروع الملحقة (٥) أو زيادة استعمال المخصبات الكيماوية والحيوانية فى التسميد وهذا بالطبع فى الحدود الاقتصادية ... الخ ،

والطريقة التحليلية السهلة التى يجدر بالزارع اللجوء اليها لتقرير ما إذا كانت مزرعته الحالية فى حاجة إلى توسيع نطاق العمليات المزرعية عليها أو فى حاجة إلى إضافة مساحات سطحية إليها هى الرجوع إلى سجلاته المزرعية والاهتمام بما تحويه من بيانات عن عملياته المزرعية فى تصميم عدد من المناويل والخطط الجديدة وتقدير واحساب ميزانياتها مقدما لمعرفة مدى امكانية شراء أو استئجار أرض زراعية اضافية جديدة هل دخله الحال وأيضاً لمعرفة مدى امكانية شراء أو استئجار تلك الأرض الزراعية من الجيران الملاصقين لمزرعته بقدر الامكان . كما يمكنه أن يقوم بنفس العمل فى حالة كل من زروعه المتآزرة والمتنافعة والمتعارضة نباتية كانت أو حيوانية أرداجنيه... الخ. هذه الطريقة التحليلية تصلح فى جميع حالات التوسع السابق التنبؤ به منها فيما عدا طريقة التوسع عن طريق الاستصلاح والاستزراع حيث أنه فى جميع الحالات الأخرى إذا تبين لزراع خلال عام أو اثنين من أن تقديراته السابقة كانت تبدو متفائلة أكثر مما يجب وأن طاقته الادارية لن تمكنه من الاشراف الدقيق على مزيرعته النباتية والحيوانية والداجنيه الإضافية مما قد يؤدى إلى فشلها فإن فى امكانه تصفيه أرضه المستأجرة ومزيرعته الجديدة إلى الحدود التى

تقرر لها طاقته الاداريه ، أما إذا كان قد لجأ الى طريقه الإستصلاح والإستزراع فان عليه أن يسير لآخر الشوط وإلا ضاعت التكاليف التي انفقها عليها هباء .

وعموما فيحسن بالزارع الذي يرغب في توسيع مزرعته أن يقوم بتقدير متحصلاته ومصرفاته المزرعيه المتوقعة من مزرعته بعد زيادة سعتها أو من مزرعته الجديدة التي يرغب في شرائها ومقارنتها بمتحصلاته ومصرفاته المزرعيه الحاليه .

أى أن الأساس الذي يقوم عليه القرار النهائي للزارع في هذا الشأن يتوقف على مدى خبرته الشخصيه ومقدرته الإدارية في تصريف شئون مزرعته الحاليه :

وهذا يعنى أن على الزارع أن يختبر نفسه تماما على مزرعته الحاليه بتوسيع عملياته المزرعيه عليها وفقا لواحدة أو أكثر من الطرق السابق التنويه عنها وعند نجاحه في ذلك فيمكنه أن يفكر في توسيع السعه المساحية لمزرعته أو استبدالها بمزرعة أكبر .

البار الخامس عشر

سعة المزارع والتكاليف المزرعية

تمهيد . يستعمل مصطلح « تكاليف الانتاج » للدلالة على معانى عديدة ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة يقصد بتكاليف الانتاج تلك المبالغ التى يجرى انفاقها بقصد الحصول والسيطرة على الموارد الطبيعية والانسانية اللازمة لإنتاج مادمى (سلعة) أو غير مادمى (خدمة) معين . أى هى تلك المبالغ الجارى انفاقها على الأرض ورأس المال والعمل بما فيها الإدارة لقاء الاستعانة بخدماتها فى إنتاج ناتج معين . قد يكون زروعا وهذا فى البنيان الزراعى أو أسماكا كما فى البنيان السماكى أو مصنوعات كما فى البنيان الصناعى أو خدمات تجارية كما فى البنيان التجارى أو مساكن كما فى البنيان السكانى ... الخ - والتى تبدو عادة فى صورة ايجار وتكاليف صيانة وفائدة على رأس المال وأجور العمال ومرتببات للإدارة وموظفيها كما قد تبدو فى صورة مشتريات للمواد الأولية التى تستعمل مباشرة فى عملية الإنتاج . وعلى ذلك فتكاليف الإنتاج المزرعية أى التكاليف المزرعية إن هى إلا تلك المبالغ الجارى انفاقها للحصول على خدمات الأرض ورأس المال إما فى صورة نعم انتاج ثابتة كالجرارات والمحاريث ... الخ - أو فى صورة مبالغ مستخدمة مباشرة فى عملية الإنتاج - كالبذور والأسمدة والوقود ... الخ - والعمل والإدارة والتى تبدو فى صورة ايجار وفائدة رأس مال وتكاليف صيانة ومشتريات من التموينات وأجور عمال ومرتببات ... الخ . وللتكاليف تصنيفات وأنواع عدة - ولما كنا بصدد الاخذ بطريقة التحليل الحدى لايضاح العلاقة بين التكاليف المزرعية وبين سعة المزارع فسوف يجرى فيما يلى تعريف أنواع التكاليف التى سوف تعترض طريق هذا التحليل .

اجمالى التكاليف المزوعية : وهى تتضمن مجموع المبالغ التى يجرى انفاقها على عناصر الإنتاج المستعملة فى انتاج النعم والخدمات الزراعية نباتية كانت أو حيوانية أو حشرية ... الخ . خلال مدة معينة . وقد جرى العرف على احتسابها خلال سنة زراعية . ومن وجهة نظر التحليل الحدى ينقسم اجمالى التكاليف إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة .

التكاليف الثابتة : يقصد بالتكاليف الثابتة ذلك النوع من التكاليف التى لا تتغير بالضرورة بتغير مستوى الانتاج أى لا تتغير بزيادة أو قلة الإنتاج كالفائدة على رأس المال المقترض أو الضرائب على الأرض الزراعية أو تكاليف الصيانة ... الخ . وهى تكاليف من الواجب انفاقها إذا ما أراد أصحاب منشأة اقتصادية - مزرعة أو مصنع أو متجر - الإبقاء عليها كمنشأة اقتصادية سواء أنتجت أو لم تنتج .

التكاليف المتغيرة : يقصد بالتكاليف المتغيرة تلك التكاليف التى تزيد أو تنقص كلما زاد أو نقص مستوى الانتاج ومن نماذج هذا النوع من التكاليف ما يجرى انفاقه على شراء المواد الأولية والأجور والأسمدة ... الخ . وتعتبر التكلفة الحدية واحدة من صور هذا النوع من التكاليف .

التكلفة الحدية : ويقصد بها التكلفة الإضافية الواجب انفاقها لإنتاج وحدة إضافية من الناتج وتسمى هذه الوحدة الإضافية من الناتج **الوحدة الحدية** . أى أن التكلفة الحدية هى عبارة عن تكاليف انتاج الوحدة الحدية من الناتج .

الاهمية النسبية لعناصر الانتاج المزوعى : تبين من دراسة الإنتاج والدخل والإنفاق فى البنيان الاقتصادى الزراعى أن الشطر الأكبر من دخل المزارع التجارية العائلية يذهب إلى العمال فى صورة أجور ويلبىها فى المرتبة الثانية نفقات

الإدارة والتي تبدو في صورة مشتروات من التموينات الرأسمالية التي يجرى استعمالها في المزرعة على مدار السنة . أما نصيب الممتلكات المزرعية والاستثمار في السلع الإنتاجية الرأسمالية من اجمالي الدخل المزرعى فتحتل المرتبتين الثالثة والرابعة في الأهمية على الترتيب . أما في المزارع العائلية صغيرة السعة والتي يقتصر فيها العمل المزرعى على العمل غير المأجور أى عمل الزارع وأفراد عائلته فان تكاليف العمل المأجور تكاد تنعدم تماما على هذه المزارع وتصبح الأجور بندا غير أساسى ولا يعتد به من بنود التكاليف المزرعية في هذا النوع من المزارع .

التكاليف النقدية المتغيرة وتكاليف انتاج وحدة الناتج : رغم أن العرف قد جرى بالنصح بتقليل النفقات بقدر المستطاع إذا ما رغب الزارع في الحصول على أقصى الأرباح من مزرعته فان الدراسة قد أثبتت أن على الزارع الذي يرغب في الحصول على أقصى الأرباح من وحدته الإنتاجية المزرعية أن يعمل على زياده الناتج من مزيروعاته النباتية أو من حيواناته إلى الحد الذى تتساوى فيه التكلفة الحدية بالدخل الناتج من الوحدة الحدية وهذا يعنى أن على الزارع أن يزيد من انفاقه حتى يبلغ انتاجه الحد الذى تتساوى عنده التكلفة الحدية مع الدخل الحدى . فإذا فرضنا أن هناك زارعا ابتدأ عمله المزرعى في أول السنة الزراعية بمزرعة ذات مساحة معينة وبكمية معينة من الآلات والأدوات والتجهيزات والتموينات ويعمله الشخص فى أول الأمر فان على هذا الزارع من وقت لآخر خلال سنته الزراعية أن يقرر احتياجاته من عناصر انتاجه وتمويناته المتغيرة الأخرى والواجب ضمها إلى عناصر انتاجه الثابتة - أو الثابتة نسبيا - لكي يسير دولاب عملياته المزرعية بانتظام وفي الأوقات المحددة لأدائها . فعليه مثلا أن يقرر مقدار المخصبات الحيوانية أو الكيماوية التي يجب عليه أن يشتريها وأن يقرر ما سوف

يستثمره في شراء بذوره المتقاه والمحسنه أو في شراء قطعان ماشيته أو في الحصول على المبيدات الحشرية وأن يقرر مدى احتياجاته من العمل المأجور أو من الآلات المأجورة اللازمة لمساعدته على أداء عملياته المزرعية في مواسمها أو لزيادة تكديس رأس المال والعمل على أرضه المزروعة وهذا في حالة اتباعه لطريقته الزراعية مكثفة التكاليف وأن يقرر نسب خلطات علائقه ونسب البروتين إلى العناصر الغذائية المكملة الأخرى واللازمة لرفع الكفاءة الانتاجية لزروعه الحيوانية ... الخ .

فإذا اتبع الزارع النصيحة الأولى وخفض تكاليفه إلى حدودها الدنيا فإن اجمالي انتاجه من الزروع النباتية والحيوانية والحشرية لابد وأن يكون منخفضاً وهذا يعني انخفاض مستوى اجمالي دخله المزرعي ، وبالإضافة إلى هذا فإنه باستخراجه لمتوسط تكاليف انتاج الوحدة من زروعه - وهذه يحصل عليها بقسمة اجمالي تكاليفه المزرعية أى بقسمة اجمالي تكاليفه الثابتة والمتغيرة على اجمالي ناتجه من زروعه المختلفة - لبدت مرتفعة إذا ما قورنت بنظيراتها التي تتبع النصيحة الثانية ، ولا يوضح هذه النقطة نفترض أن هناك زارعا قرر الامتناع عن استعمال المخصبات الكيماوية في تخصيب الأذرة التي ينتجها وأنه وجد أن تكاليف انتاج فدان واحد من الأذرة قد بلغ ثمانية جنيهات أو أن متوسط انتاج الفدان من الذرة بلغ ثمانية أرادب فإن هذا يعني بالنسبة له أن متوسط تكاليف الوحدة من

$$\text{ناتج الأذرة أى تكاليف الأردب من الأذرة} = \frac{\text{اجمالى تكاليف الفدان}}{\text{كمية الناتج بالأردب}} =$$

$$= \frac{8 \text{ جنيهات}}{8 \text{ أرادب}} = 1 \text{ جنيه}$$

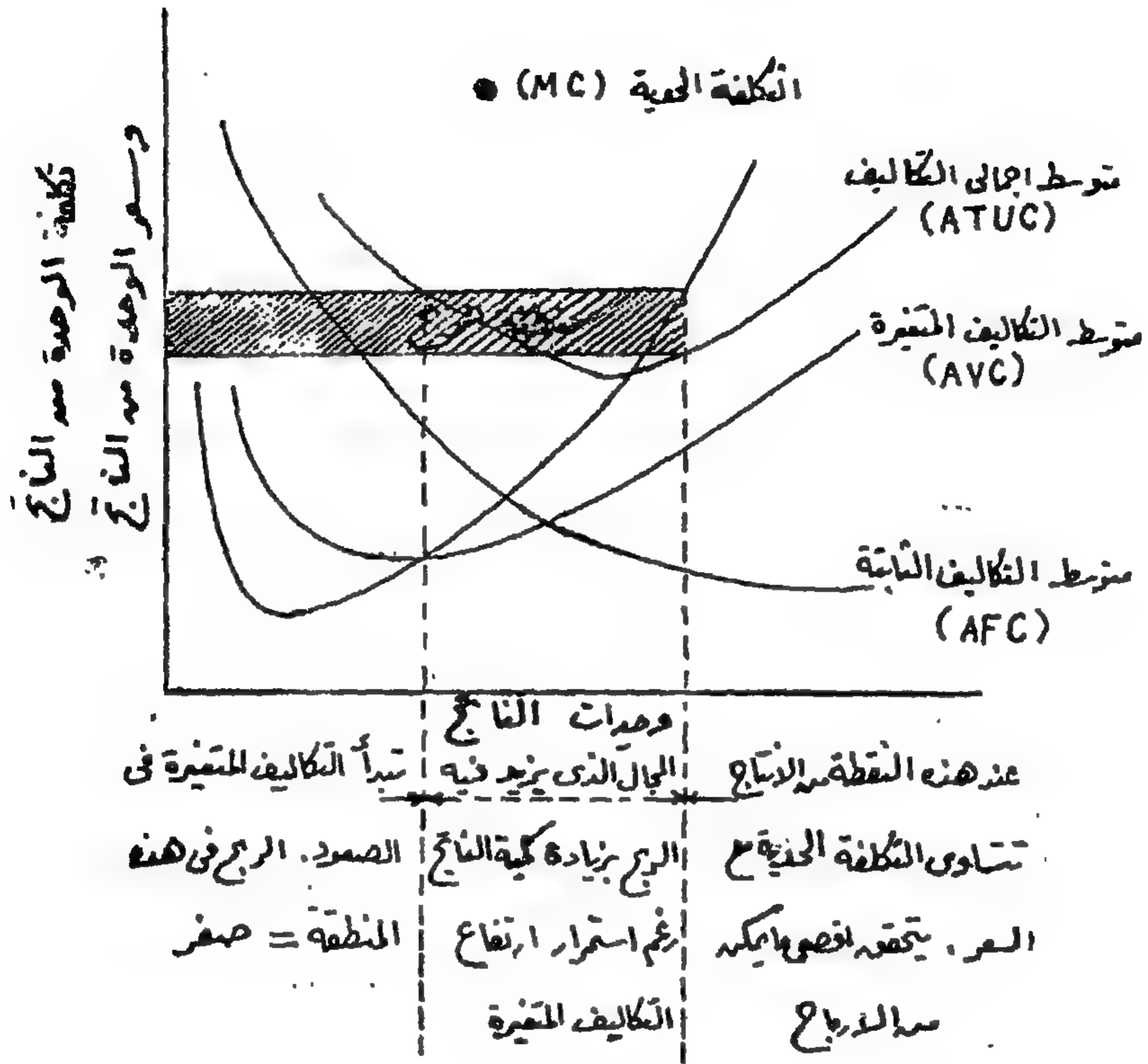
والآن نفترض أن له جاراً آخر يستعمل نفس الأساليب

المزرعية التي يستعملها جاره الوارح الأول غير أنه قرر استعمال ما قيمته ٤ جنيهات من المخصبات التجارية على الفدان الواحد فوجد في نهاية الموسم أن متوسط انتاج

الفدان من الأذرة بلغ ١٤ أردب وباحتساب متوسط تكاليف الأردب من المزرعة الثانية نجد أن
$$\frac{٨ \text{ جنيهات} + ٤ \text{ جنيهات مخصبات}}{١٤ \text{ أردب}} = ٠.٨٦ \text{ جنيهات}$$

أن الزارع الثانى قد أمكنه تخفيض تكاليف إنتاج الوحده المزرعية من زروعه بزياده الانفاق لاخفضه كما حدث فى حالة الزارع الاول الذى أدى خفضه لانفاقه إلى زيادة متوسط تكاليف إنتاج الوحده من زروعه الناتجة على مزرعته وبالتالي قلل من أرباحه . وهذا يجدر بنا التنويه أنه لايجب أن نساوى بين السعر وبين التكلفة الحدية إلا بعد أن يكون منحى التكلفة قد اجتاز نقطته الدنيا وبدأ فى الارتفاع كما يبدو من الرسم البيانى التالى .

كما يبدو أيضا من الرسم البيانى أن محاولات وتنظيمات الزراع للحصول على أقصى ما يمكنهم من الأرباح لا تتضمن فيما تتضمن تخفيض النفقات بل قد تؤدي - وهذا ما يحدث عادة - إلى زياده الانفاق . وهذا يؤدي إلى القول بأن النصيحة التى كانت تنادى بتقليل النفقات ربما كانت توافق العصر الذى قيلت فيه حينما لم تكن التمرينات والمهمات المزرعية قد وصلت إلى ما وصلت اليه حاليا والمؤدي إلى زياده الإنتاج النباتى أو الإنتاج الحيوانى أو الإنتاج الحشرى الذى يمكن الحصول عليه من الوحده السطحية للمزروعات النباتية أو الوحده الحيوانية أو الحشرية فى حالة المزروعات الحيوانية أو الحشرية . وإذا كان ضغط النفقات ضروريا فى بعض البنود إلا أن هذه الفكرة ليست لها صفة التعميم فإهمال صيانة الآلات والمعدات بحجة ضغط المصروفات قد يؤدي إلى نتائج وخيمة أهمها زياده نفقات الصيانة كثيراً فى المستقبل والمثل يمكن الحدوث فى حالة إهمال العناية بالحيوانات المزرعية بما قد يؤدي إلى زيادة تكاليفه البيطرية أو إلى خسارته بسبب الوفيات . الخ وعلى ذلك فيمكن القول بأن النفقات التى يمكن تخفيضها أى ضغطها بدون تأثير



رسم يأتى : تقرير مستوى الإنتاج الذى يتحقق عنده أقصى ما يمكن من الأرباح على كمية الناتج تعتبر نفقات غير ضرورية ويمكن الاستغناء عنها أو ضغطها إلى أضيق حدودها. وقد يدير بعض الزراع مزارعهم بمنتهى الحصافة والمقدرة ولكنهم يفشلون فى السيطرة على مقادير التوفيات المزرعية التى يستهلكها أفراد عائلاتهم والى تمونهم بها المزرعة الأمر الذى يتقلب فيه الحال فى آخر المطاف وتبدو فيه المزرعة فاشلة فى الوقت الذى كان من الواجب أن تحقق أرباحا صافية أو يفشلون فى الموازنة بين دخولهم من ناحية وبين التزاماتهم للغير ونفقاتهم المعيشية من ناحية أخرى وتبدو هذه الظاهرة حين تقوم العائلة المزرعية بانفاق الدخل النقدي التى يحصلون عليها أولا بأول مما قد لا يتيح للزراع فرصة تجميع المبالغ اللازمة

لمواجهة الديون الواجب عليه سدادها مما قد يودي بالمزرعة كوحدة انتاجية زراعية في نهاية الامر . وعموما فالتوسع في الاتفاق على عناصر الانتاج المتغيرة يتوقف الى حد كبير على مدى تغير نسب الكميات المستعملة من هذه العناصر الانتاجية المتغيرة بالنسبة الى الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج الثابتة أو القريبة من الثابتة أى المتغيرة بنسب قليلة جدا ومدى تأثيرها بفعل قانون الغلات المتناقصة ومدى تأثيرها بقاعدة تكاليف الاستعاضة .

متوسط تكاليف الانتاج وتكاليف الاستعاضة: لقد وصلنا الان الى الحد الذى لا يمكننا فيه التغاضى عن مناقشة واختبار أهمية متوسط اجمالى تكاليف انتاج الوحدة من الناتج أى متوسط تكاليف الناتج كتنقيض لتكاليف الاستعاضة . وقد تبين من الدراسات التى أجريت على متوسطات تكاليف انتاج الزروع المختلفة أن هناك تفاوتاً كبيراً بين متوسط تكاليف انتاج زرع معين من مزرعة لاخرى الامر الذى يمكن القول معه بأن متوسطات تكاليف الناتج محدودة الدلالات من وجهة النظر المزرعية بسبب تفاوتها الكبير من مزرعة لاخرى أما من وجهة النظر الاقتصادية التحليلية فمحدود هذه الدلالات أكثر ضيقاً . وتعزى هذه النتيجة الى أنه قد تبين فى المزارع العائلية الصغيرة أن الشطر الأكبر من اجمالى التكاليف الجارى إنفاقها على انتاج زرع معين - وليكن القمح مثلاً - ليست تكاليف نقدية طوال الشطر الأكبر من موسم النمو وموسم الحصاد حيث أن الزارع وأفراد عائلته يهيئون العمل الانسانى اللازم خلال تلك الفترة . كما أن الآلات والمعدات والعمل الحيوانى اللازم لأداء العمليات المزرعية موجودة بصورة مستمرة فى المزرعة وتستخدم فى عمليات مزرعية أخرى غير انتاج هذا الزرع المعين أى القمح هنا . هذا بالإضافة الى أنها تظل صالحة للاستعمال لعدد من السنين المقبلة قد تصل الى ١٠-١٥ سنة الامر الذى يصعب معه عادة تقدير تكاليف تلك البنود . أما التكاليف النقدية المباشرة

لاتاج الزرع المعين فهي تتضمن أثمان التقاوى والمخصبات والوقود وأجور العمل
الاضافي المأجور والمبيدات الحشرية .. الخ . من بنود التكاليف النقدية التي يجرى
انفاقها مباشرة على انتاج هذا الزرع المعين . ومن وجهة نظر المحاسبين يقوم الزارع
- وذلك لمعرفة تكاليف انتاجه بقدر المستطاع - بتقدير قيمة العمل غير المأجور
وفقا للأجور السائدة في المنطقة وبتقدير تكاليف استنفاد الآلات والمعدات المزرعية
وتوزيعها على الزروع المختلفة وفقا لقاعدة اعتباطية - معينة قد تكون على أساس
كذا ساعة عمل لكل زرع معين - وتوزع الضرائب على أساس عدد شهور
السنة التي يشغلها الزرع تمام نضجه .. الخ . واستخدام طريقة موحدة هذا شأنها في
توزيع اجمالي التكاليف المزرعية على الزروع الفردية الجاري انتاجها على المزرعة تمكن
الزارع عادة من احتساب صافي ربحه الفدائي من كل زرع من زروعه الفردية على
حده دون ما اعتبار للعلاقات القائمة بين الزروع المرتبطة أو المتشاركة أو المتنافعة
الجاري انتاجها على مزرعته . والآن فلنفرض أن للتائج التي تحصل عليها كالآتي :
كان صافي ربحه الفدائي من انتاج القمح ١٠ جنيه ومن الشعير ١٥ جنيه ومن القطن
٣٠ جنيه ومن الذرة ٢٠ جنيه مثلا . فلكي يحصل الزارع على أقصى ما يمكن من
الأرباح فإن عليه أن ينتج القطن فقط ويستبعد ما عداه من الزروع الأخرى - وهذا
وفقا للبيان السابق مع تجاهل كل العلاقات السابق التويه عنها والقائمة بين زروعه
المختلفة . فلو اتخذ الزارع قرارا هذا شأنه لجانب الصواب تماما . وذلك لأن الشطر
الأكبر من الأرباح الناشئة من انتاج القطن تعزى إلى عملية تبادل انتاج القطن مع الزروع
البقولية في دورة زراعية منظمة . حيث أن استمرار انتاج القطن على نفس الأرض سنة
وراء الأخرى سوف يجهد تلك الأرض مما سيؤدي إلى انخفاض الناتج من المحصول سنة
بعد الأخرى حتى يصعب انتاجه غير مريح للزارع أي تزيد تكاليف انتاجه على دخله .
الامر الذي يدومنه أن الاعتماد على تكاليف انتاج الوحدة من ناتج معين وعلاقة تلك

التكاليف بالأسعار لا يمكن أن يقوم وحده كأساس صالح يجرى بمقتضاه انتخاب الزروع الواجب انتاجها على المزرعة لأنه أساس حسابي محض لا يدخل في اعتباره الاسس البيولوجية أو الفيزيائية الأخرى للانتاج .

وعلى نقيض متوسطات تكاليف إنتاج وحدات الناتج من الزروع المختلفة والتي يجرى الحصول عليها بالتوزيع الاعتباري للتكاليف الثابتة أى التكاليف العمومية فإن هناك ما سبق أن أطلقنا عليه اسم تكاليف الاستعاضة وهي ظاهرة لا شأن لها بأسس المحاسبة وينظر إليها على أساس كونها ظاهرة مفيدة يستعان بها في تحليل ما يحول بخاطر الزارع عند اختياره لأنواع الزروع التي سينتجها وتقديره لسعة مزارعته في ضوء موارده المزرعية الخاصة أى في ضوء مساحة أرض مزرعته وكية العمل المزرعي الذي يسيطر عليه والقوى المحركة التي يمتالكها والتي تبدو في صورة عمل حيواني أو آلي أو في حجم قطيعه الحيواني المنتج . الخ تلك الموارد التي تعتبر ثابتة في غالبيتها في أى عام زراعي معين والتي من الواجب عليه أن يلتزم حدودها عند اتخاذ قراراته . وعليه وفي ضوء ذلك فإن أى توسع انتاجي في اتجاه أو خط معين لا بد وأن يصاحبه انكماش في ناحية انتاجية أخرى بسبب ثبات كمية عناصر الانتاج التي يسيطر عليها الزارع . فتخصيص مساحة أكبر لمزراعة القمح لا بد وأن يصاحبها انكماش في المساحة المخصصة لمزراعة الفول . وأن تخصيص كمية أكبر من عمل العمال أو الآلات في انتاج زرع معين لا بد وأن يصاحبها نقص الكميات المخصصة منها للعمل في المزارع الأخرى وهذا يعنى أنه «عندما يكون من غير المتيسر الحصول على عناصر الانتاج المستخدمة من السوق لسبب أو لآخر فإن التكاليف ذات الدلالة الاقتصادية أى ذات المعنى الاقتصادي تبدو في صورة الدخل الذي جرى الاستغناء عنه نتيجة لعدم استخدام تلك الموارد في استعمالها المربحة الأخرى » . وبعبارة أخرى فهي التكاليف التي يتصورها الزارع وتدور في رأسه عند تقريره لاستخدام موارده الانتاجية المزرعية

في إنتاج زرع معين دون غيره من الزروع والتي تبدو في صورة فرصة للحصول على دخل معين من استعمال موارده في إنتاج الزروع الأخرى. ورغم أن تكاليف الاستعاضة ليس من الممكن قياسها بطرق المحاسبة المعروفة إلا على المزارع الفردية فإنها تعتبر - في حقيقة أمرها - الدافع الحقيقي على اتخاذ معظم القرارات الإدارية المزرعية ويركن الزارع بعد اتخاذ قراراته بتلك الصورة السابق إيضاحها إلى استخدام وسائل التحليل الحدى المعروفة.

اثر سعة المزرعة على التكاليف المزرعية : كما تأثر التكاليف باختيار الأساليب والطرق التكنولوجية المتبعة في احراء العمليات الانتاجية المزرعية فإن متوسط تكاليف الوحدة من الناتج تتأثر أيضا بحجم الناتج المزرعى ويعزى انخفاض التكاليف المزرعية كلما تزايد حجم الانتاج أى كلما تزايد حجم العمليات الانتاجية أساسا إلى أن الانتاج على نطاق متسع يتيح للزارع استعمال آلات ومباني أكبر حجما وأكثر تخصصا . فمثلا يجد الزارع صاحب المزرعة المتخصصة ذات ٢٠٠ فدان أن من الأفضل له أن يشتري جرارا كبيرا وآلات وتجهيزات أكثر تخصصا عن ذلك الزارع الذى يمتلك مزرعة تتراوح سعتها بين ٥٠ - ١٠٠ وتنتج نفس الزروع وذلك لأن تكاليف العمل والقوى المحركة المستخدمة على الوحدة السطحية من الأرض (فدان) أو المستخدمة في إنتاج وحدة الناتج تقل باستخدام الاحجام الأكبر من الآلات وهذا بدوره يعزى الى أن مديري المزارع الكبيرة يقيسز لهم الحصول على خلطات أى مركبات من العمل والقوى المحركة والتجهيزات أكثر كفاءة عن نظرائهم الذين يديرون مزارع أصغر . ويبدو من النتائج التى وصلت اليها محطة تجارب جامعة إلينوى في سنة ١٩٤٦ على ٢٢٨ مزرعة تتراوح مساحتها بين ١٢١ - ٣٦٠ ايكرا . أن تكاليف العمل والقوة المحركة والآلات المستخدمة على الايكرا الزرعى في المزارع التى تتراوح مساحتها بين ٢٨١ - ٣٦٠ ايكرا لا تزيد عن ٦٠ ٪ من تكاليف الايكرا الزرعى في المزارع

التي تقل سعتها عن ١٢١ أكر . وأن متوسط نصيب الأكر من التكاليف السنوية للباني في المزارع الكبيرة يزيد قليلا على ٥٠ ٪ من متوسط نصيب الأكر من هذا النوع من التكلفة في المزارع التي تقل مساحتها عن ١٢١ أكر . أما متوسط تكاليف الانتاج الحيواني فلا يقل كثيراً في المزارع الكبيرة عنه في المزارع الصغيرة نتيجة لأن ميكنة هذا الميدان من ميادين الانتاج الزراعي غير كاملة وإن كان هذا لا يمنع من القول بأن هناك تقدماً سريعاً في مجالات التغذية الحيوانية والنتاج - عن طريق استخدام المعارف الوراثية - وتسمين الحيوانات المزرعية . وقد أحرز الاتجاه نحو تطوير الآلات المستعملة في الانتاج الحيواني اللبي - في السنين الأخيرة - نجاحاً ملحوظاً . فقد نجح المشتغلون بتحسين وتطوير الآلات المستخدمة في هذا الفرع من فروع الانتاج الزراعي إلى استنباط موديلات منها تناسب وجميع ساعات المزارع تقريباً وبالتالي جعلت الفروق التكاليفية في المزارع الكبيرة ونظيراتها المزارع الصغيرة أمراً لا يعتد به .. الخ . وفي هذا المجال يقول وليسكوكس وزميلة كوشرين : أنه توجد بعض الأدلة - هنا وهناك - تشير جميعاً إلى أنه من الممكن تخفيض التكاليف المزرعية تخفيضاً ملحوظاً إذا ما أمكن الوصول بحجم العمليات المزرعية إلى النقطة التي عندها يمكن استعمال الآلات المتوسطة الحجم والموفرة للعمل الإنساني استعمالاً كاملاً في أي فرع من فروع الانتاج الزراعي . ويعزى النقص في التكاليف - بعد تخطي هذه النقطة - في المزارع الكبيرة إلى وفورات الانتاج التسويقية - والراجعة إلى إمكان تسويق كميات كبيرة من النعم المتجانسة المدرجة في رتب معروفة - عن أي نوع من وفورات الانتاج الأخرى .

الاساس الاقتصادي للمزارع العائلية : من المسلم به أن معظم المزارع المصرية يدخل في نطاق المزارع العائلية الصغيرة والمفتة وأن الأقلية منها تدخل في نطاق المزارع العائلية المتوسطة والكبيرة وإن كان يمكن أن يطلق عليه جوازاً - قبل صدور

قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - اسم المزارع التجارية الكبيرة لم يكن يكون إلا نسبة ضئيلة جداً وما كانت هذه الاخيرة إلا ملكيات زراعية كبيرة مؤجرة لصغار المستأجرين - وفى غالبية الحالات بدون عقود ايجارية الامر الذى كان يبدو معه وكأنها تدار كمزارع تجارية كبيرة . ورغم ما كان يقال من أن مصر بلد زراعى ورغم المقالات الكثيرة التى كتبت عن المزارع فانه لا يوجد للآن بحث أكاديمى واحد يغطى الموضوع من وجهة النظر المصرية يستند الى أسس علمية موثوق بها لهذا فسوف نستعين فى الايضاح هنا بالنتائج التى توصلت اليها محطات التجارب الزراعية والمختصون بدراسة إدارة الاعمال المزرعية بالولايات المتحدة الامريكىة . وبتلخيص هذه النتائج يمكن القول بأنه قد أمكن - بصورة تكاد تكون كاملة - تحقيق وفورات انتاج تعزى الى اتساع العمليات المزرعية على المزارع العائلية المتوسطة والكبيرة فى جميع أوجه الانتاج الزراعى خصوصاً تلك المتصلة بالانتاج الحيوانى حيث أنه قد أمكن تصميم آلات وقوى محرك تمشى وسعات تلك المزارع الامر الذى أتاح لزراع المزارع العائلية المتوسطة والكبيرة فرصة استخدام جميع المعدات الموفرة للتكاليف والتى ما كانت تتمتع باستخدامها فيماضى إلا المزارع التجارية الكبيرة . ويقال أن المزارع التجارية الكبيرة ذات العمليات الانتاجية المزرعية المتسعة تبدو ناجحة عند قيامها بانتاج الزروع التى تتطلب جماعات كبيرة من العمال الزراعيين كما فى حالة انتاج الزروع الحضرية كما قد تنجح فى انتاج الزروع الحقلية التى تتطلب مجموعات كالة من الآلات الزراعية غير أنه يبدو أن هناك شكاً فى إمكانية تمتعها بوفورات إنتاجية أكثر من تلك التى تحصل عليها المزارع العائلية والتى تستخدم استخداماً كاملاً وحدة تامة من تلك الآلات الحديثة . كما قد ينجح استخدام مثل هذه الوحدات الآلية الكاملة حين تتوافر المنافذ السوقية التى تستوعب مثل هذه المنتجات المتخصصة وفى مثل هذه الاحوال فانه يجرى عادة

تسكين حجم الناتج المزرعى أساسا لكي يستمر في تزويد هذه المنافذ السوقية أى السوق بما يطلبه من تلك المنتجات المتجانسة لا للحصول على مميزات تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج . وعموما فإذا استمرت الظروف الحالية بدون أية تغيرات جذرية في طرق الإنتاج المزرعية في المستقبل فإن كلا من المزارع العائلية التجارية المتوسطة والكبيرة السعة قد تتمكن من تخفيض تكاليف إنتاجها إلى الحدود التي وصلت إليها المزارع التجارية الكبيرة وربما تمكنت من التفوق عليها في هذا المضمار .

والآن نعود إلى المزارع الصغيرة والمفتة وهو ما يهمنا هنا من وجهة النظر المصرية حيث أن معظم مزارعنا المصرية عبارة عن شرائح مفتتة من الأرض الأمر الذى يجعل تكاليف إنتاج الزروع عليها مرتفعة ونسبها كيف أمكن لمثل هذه المزارع المفتة والصغيرة المرتفعة التكاليف ذات الكفاءة الانتاجية المنخفضة أن تبقى صامدة في وجه منافسة غيرها من المزارع الأكبر سعة والأقل تكاليفا والأكثر كفاءة إنتاجية ؟ وكيف أمكن لزراعتها البقاء فيها والاستمرار في الإنتاج رغم كل الظروف غير المواتية التي تواجههم ؟ ويتضمن الجواب على ذلك ما سبق قوله من أن الزراعة إن هي إلا واحدة من سبل الحياة كما هي عمل إقتصادى . وقد مكنت هذه الحقيقة العائلات المزرعية التي تعيش على هذا النوع من المزارع من أن تستمر في فلاحتها رغم أن أفرادها لا يتحصلون منها إلا على دخول نقدية ضئيلة للغاية في مقابل جهودهم الانتاجية . وتتنافس العائلات المزرعية التي تقبل العيش على مثل هذه الدخول الضئيلة المحدودة تنافسا فعلا للحصول على مزارع من هذا النوع . وقد أدى الطلب الفعال لمثل هذه العائلات على هذا النوع من المزارع إلى إرتفاع قيمتها الإيجارية عما تبرره قواها الانتاجية وعما تبرره الدخول المتحصل عليها منها . وعندما تسود ظاهرة من هذا النوع أقليم معين يتعذر على الزراع التجاريون ضم مثل هذه المزارع ذات الكفاءة الانتاجية المنخفضة في وحدات مزرعية أكبر سعة لأن

القيم السعريّة أو القيم الإيجازية لمثل هذا النوع من المزارع لا يمكنها هي نفسها تحصيله من صافي دخلها وهم في ذلك على النقيض من تلك العائلات المزرعية التي تقبل على استئجار تلك المزارع والتي تجد أن من الممكن لها دفع مثل هذه الإيجارات المرتفعة بقبول مستويات معيشية زرية .

وتبدو نفس ظاهرة التنافس بين عائلات مزرعية عديدة لامتلاك مثل هذه المزارع الضئيلة ويعزى مثل هذا التنافس على ملكية هذه المزارع المفتتة بها كانت الدخول المتحصل عليها منها ضئيلة ومهما كانت أثمانها مرتفعة عما يبرره الواقع إلا أن مثل هذه العائلات تعتبر أمتلاك مثل هذه المزارع مهما بلغت ضآلة دخولها أمان من الحاجة والبطالة ومكان للتكسب إذا ما ساءت الأحوال أكثر مما هي عليه في الحاضر، ولهذا فهم مستعدون لدفع أية أثمان مهما ارتفعت قيمها الأمر الذي لا يمكن الزراع التجاريون من شراء مثل هذه المزارع وضربها إلى وحدات مزرعية أكبر منها سعة وأكثر كفاءة إنتاجية. ولا يعتبر بقاء وتنافس مثل هؤلاء الزراع الحديين أو تحت الحديين تنافسا فعلا مع زراع المزارع الأكبر سعة لغزا أو تعويذه بحرية بل هي آثار فعل ظاهرة ضغط السكان - والسكان الزراعيون بصفة خاصة - على الموارد الأرضية الزراعية في الدول الزراعية مكثسة السكان التي منها مصر .

رقابة الاعمال المزرعية

الباب السادس عشر

تمهيد

سبق أن عرفنا رقابة الاعمال المزرعية أى التنفيذ أو الرقابة المزرعية بأنها تسيير العمليات المزرعية وفقا للمناويل المرسومة لتحقيق الهدف المنشود . وعلى ذلك فالرقابة المزرعية أن هى الا التوجيه الفعلى لدقة العمليات المزرعية بما فى ذلك تطبيق نتائج الدراسات التويلية ومراقبة التفاصيل الادارية المتنوعة التى تستدعى انتباها وعناية خاصة فى كل ماله اتصال بسير العمليات المزرعية . وعلى ذلك فجمال الرقابة المزرعية ينحصر فى :

- (١) الحصول على ما يلزم من العمال وطرق معاملتهم .
- (٢) توفير رأس المال النقدى اللازم لتويل العمليات المزرعية .
- (٣) تقييد الحسابات المزرعية وحفظ السجلات المزرعية .
- (٤) العناية بآنتاج الزروع النباتية والحيوانية والإشراف على العمليات الانتاجية المتصلة بمزيرعاتها إشرافا دقيقا .
- (٥) تسويق الزروع الناتجة وشراء الآلات والمعدات والتموينات .
- (٦) مراعاة المسائل التشريعية والقانونية .
- (٧) اعداد وتقديم التقارير السنوية وغيرها .
- (٨) التعاقد القانونى فى المواضيع المتصلة بالتفاصيل التكنولوجية والاقتصادية والتجارية الأخرى .

(١٠) المسائل المتعلقة بوسائل استطلاع الوظائف الحالية وتحديد مؤهلات واختصاصات ومرتببات ومستقبل كل من مديري المزارع وغيرهم من المشتغلين بالمزراعة وطرق الحصول عليهم وترقيتهم ... الخ .

ويجوز التنفيذ المزرعى تحت إشراف مدير مسئول قد يكون الزارع المالك أم مدير مأجور .. الخ .

مدير المزرعة

يمكن تعريف مدير المزرعة بأنه المسئول عن مزرعة ذات سعة كافية لإستيعاب كل وقته فى الإشراف والعناية بتفاصيل العمل وهو وأن كان يقوم بأعمال جسمية (بدنية) فعلية فى الإنتاج إلا أنه فى نفس الوقت مسئول عن انتخاب الزروع ومنتجاتها وتنظيم العمل وتتابع عملياته والإشراف على تنفيذ وأداء هذه العمليات والعناية بأمور العمال وبيع المنتجات وحفظ السجلات وغيرها من الوثائق المزرعية وفى إجراء المعاملات المالية واستلام الدخول أو المتحصلات والإطلاع على القواعد والقوانين المتصلة بالعمل المزرعى . ووفقا لهذا التعريف تستبعد جميع طوائف الزراع من صفة الإدارة طالما هى غير مسئولة عن تفاصيل العمليات المزرعية المتصلة بتنفيذ السياسة المزرعية والمنازل المزرعى وعن تنظيم وملاحظة تنفيذ هذه العمليات وطالما هى بعيدة عن تصريف المنتجات المزرعية النهائية. وعلى ذلك يبدو أن مدير المزرعة يقف عاليا نسبيا عن كل الشخصيات المزرعية . والشخصيات المزرعية عديدة . وإذا أردنا أن نعطى صورة وافية عنها فيمكن حصر هذه الشخصيات المزرعية فى واحدة من تلك المزارع التجارية الكبرى فيما يلى :

(١) صاحب العمل : قد يبدو في صورة رأس مالي أو مستثمر أو مجلس إدارة يمثل حملة الاسهم أو حامل لأسهم .

(٢) المدير العام : وهو مستخدم لتقرير السياسات المزرعية وملاحظة الخطوط العريضة للعمل الاقتصادي المزرعي . وهو عادة مسئول أمام صاحب العمل .

(٣) مدير المزرعة : وهو مسئول عن تخطيط وتنويل وتنفيذ العمليات المزرعية وهو عادة مسئول أمام المدير العام .

(٤) المأور : وهو مسئول عن ترتيب وتنفيذ العمليات المزرعية في الجزء من المزرعة الموضوع تحت أمرته وهو مسئول أمام صاحب العمل والمدير العام ومدير المزرعة عن حسن سير عمل مرؤوسيه وعن الأموال والأموال والآلات . الخ الموضوعه في عهده .

(٥) الناظر : وهو مسئول أمام المأمور عن حسن ترتيب وتنفيذ العمليات المزرعية في القطاع من المزرعة الموضوع تحت أمرته .

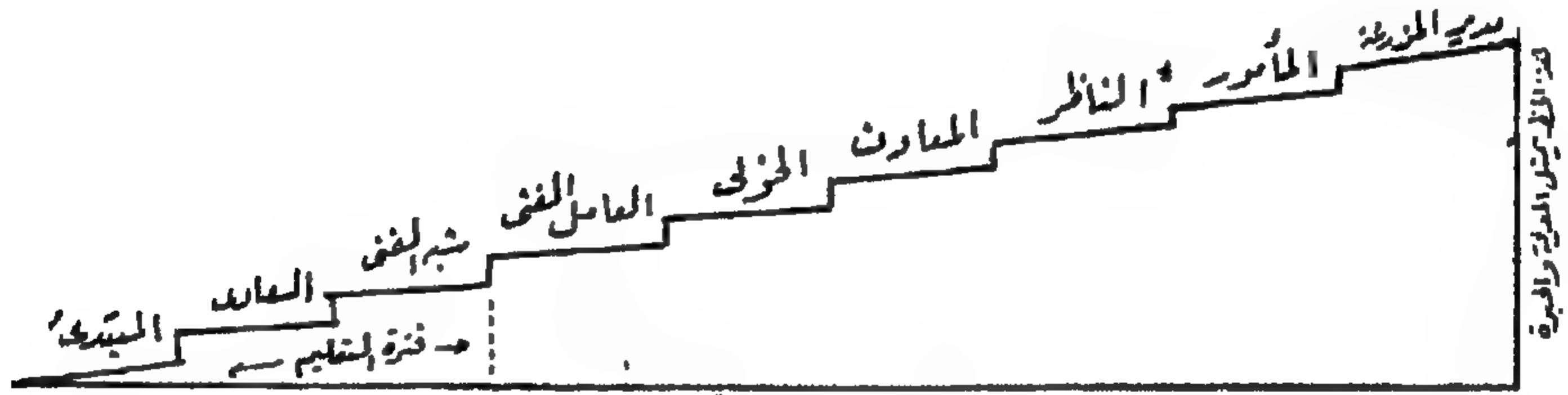
(٦) المعاون : وهو مسئول مسئولية مباشرة عن أداء العمليات المزرعية وعن العمال الموضوعين تحت أمرته وعن المحافظة على المعدات المستخدمة على الرقعة من الأرض التي هو مسئول عنها أمام كل أو بعض الطوائف السابق التتويه عنها وفقا للنظام الإداري المزرعي المتبع .

(٧) الجولي : وهو شخص موضوع على رأس مجموعة من العمال كرئيس لهم وهو عادة مسئول عن حسن سير عمل مرؤوسيه أمام المعاون .

(٨) العمال المزرعيين الفنيين : ويدخل تحت هذه المجموعة سائقو الجرارات والسيارات والميكانيكيين . . الخ .

(٩) العمال المزرعيين شعبة الفنيين : وتتضمن هذه المجموعة عمال تقليم أشجار الفاكهة والحلابين الخ .

(١٠) العمال المزرعيين العاديين : كعمال العزيق وجنى القطن وجمع الدودة . . الخ والطوائف الثلاثة الأخيرة مسئولة أمام رؤسائها المباشرين :



عرض يأتى لتوضيح مركز المدير بين الشخصيات المزرعية

ورغم أن مدير المزرعة يقف على رأس كل الشخصيات الأخرى ويشغل أكبر منصب في المزرعة التي يعمل بها فإنه لا زال ذلك البائع لخدماته والممارس لمهنة مدير مزرعة مأجور وبوصفه هذا وشأنه في ذلك شأن غيره من بائعى الخدمات وممارسى المهن لا بد وأن تتوافر فيه صفات معينة تؤهله لمواجهة الواجبات المزرعية الملقاه على عاتقه والمطلوب منه آداؤها .

بيع الخدمات الشخصية أن محاولة بيع الخدمات الشخصية أو الحصول على وظيفة أو العثور على بداية تتخذ كقاعدة للوصول منها إلى مركز الإدارة في مزرعة ما تعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للعاملين بأجر. وعادة يتسامل الكثير من هؤلاء الأفراد الذين يرغبون في الدخول في ميدان إدارة الأعمال المزرعية عن الوسيلة

الواجب عليهم اتباعها أو الطريق الواجب عليهم سلوكه للوصول لمثل هذه المناصب إذا أمكنهم العثور عليها . وهنا وقبل التعمق في الموضوع يحسن التفرقة بين الطلب على المؤهلات - وهذه من الصفات الشخصية - والطلب على من في مقدورهم أداء الواجبات المزرعية المطلوب منهم أنجازها وهي تدخل في مجال ما يمكن تسميته **باللياقة المختمة** . فأصحاب المزارع يهدفون من وراء استخدامهم لمديرين مأجورين لمزارعهم إلى محاولة الحصول من هذه المزارع على أكبر تيار متوازن مستمر - وذلك بقدر المستطاع - من الدخل النقدية وعلى ذلك فيمكن القول بأن مهمة هؤلاء المديرين تنحصر في استخلاص هذا الدخل من الموارد الانتاجية المزرعية الموضوعة تحت أمرتهم وهذه الموارد لا تقتصر على الأرض والنباتات والحيوانات والأغذية والمكينات والآلات وغير ذلك من المعدات بل تشمل أيضا العمال المأجورين ورؤوس الأموال المتداولة وعمل كهذا يتطلب بطبيعة الحال أن يكون مثل هؤلاء المديرين مسلحين بالعلم والجراحة والخبرة . وهذه الحقائق توضح جزئيا أن التقدم لشغل وظيفة مدير مزرعة تتوقف وإلى حد كبير على الصفات التي يتطلبها صاحب المزرعة فيمن يشغل منصب مدير مزرعته . وأن كانت أغلبية أصحاب المزارع ترغب في العثور على مديرين أكفاء يمكنهم الحصول على الدخل المزرعية الوفيرة بأمانة فإن هذه الصفات العامة الرائعة تحتاج لكثير من الايضاح .

الصفات الواجب توافرها في مديري المزارع : يمكن تلخيص هذه الصفات في أربع رئيسية واصل منها فروعها وفيما يلي ملخص هذه الصفات الرئيسية وفروعها :

(١) **الامام بالمعارف الزراعية والمزرعية الاقتصادية وغير الاقتصادية :** وهذه لا تتوافر الا بالدراسة والمران والخبرة وتشمل :

(١) **المعارف الخاصة بالأرض والنباتات والحيوانات . . الخ ،**

(٢) المعارف الخاصة بإدارة الأعمال المزرعية .

(ب) **المقدرة الاقتصادية (أى التجارية)** : وهى أيضا لا تتوافر إلا بالدراسة والمران والخبرة وتشمل :

(١) الإلمام بكيفية الاشتغال بالأمور المالية .

(٢) الإلمام بتسويق المنتجات المزرعية .

(٣) الإلمام بالمسائل القانونية المتصلة بالمزارع .

(٤) إعداد وفحص وتحليل مشتملات العقود والاتفاقيات .

(٥) حسن التقدير وسلامة الحكم على الأمور .

(٦) الشجاعة فى تنفيذ ما يتخذ من قرارات والثقة بالنفس وعدم التردد .

(٧) الإقدام والمقدرة على الابتكار .

(٨) العقل التحليلى الذى لا يفكر تفكيراً سطحياً بل يتعمق فى الأمور فيقوم بفحص وتمحيص وفهم ما يعترضه من مشاكل ثم يقرر بعد ذلك الحلول المناسبة لها . ولا يحاول أن يعارض قبل أن يعلم . ويقاطع قبل أن يسمع فهذه من صفات الجبال .

(٩) التنفيذ ونعنى به ترجمة الأقوال والأفكار التى تبلورت فى مشروطات إلى أفعال :

(ج) **المقدرة التنظيمية** : لا تتوافر المقدرة التنظيمية بدورها إلا بالدراسة والمران والخبرة وتشمل :

(١) المقدرة على تنظيم عمل العمال ورقابتهم .

(٢) العناية بشئون العمال الاجتماعية وتنظيم أجازاتهم والعمل على توفير التسهيلات الصحية لهم .

(٣) المقدرة على وضع البرامج المزرعية وهي تتضمن وضع الخطط وتحديد الأهداف .

(٤) المقدرة على ادخال الأنظمة والمعدات المحاسبية الحديثة في اعمال المزرعة .

د (الصفات الشخصية وهذه تتضمن :

(١) قوة الشخصية .

(٢) حسن الطبع .

(٣) حسن المظهر .

(٤) الاخلاص في العمل .

(٥) اتخاذ القرارات وتنفيذها بكل دقة حين يحين وقتها .

(٦) إمكان الاعتماد عليه في حسن أداء ما يوكل إليه من مهام .

(٧) هدوء الطبع .

(٨) الصحة الجسمية والعقلية .

(٩) الأمانة .

(١٠) المقدرة القيادية في المزرعة وبالإضافة إلى كل هذه الصفات فإن

ر . ل . آدامز R.L. Adams يخلص من دراساته بأن مديري المزارع الخاصة

التي ينجحوا في عملهم - لابد وأن تتوافر لديهم المقدرة على تحقيق الأهداف الخاصة

لأصحاب المزارع من استخدامهم كمديرين لمزارعهم وأن ينجحوا في أرضائهم .

وقد يؤدي نجاحهم في أرضاء أصحاب المزارع التي يعملون عليها إلى حصول بعضهم

على أجور تعتبر مرتفعة نسبياً عما تبرره النتائج الاقتصادية التي يحصلون عليها غير

أن عملهم كمدبري مزارع خاصة يجعل مستقبلهم محدودا للغاية وتحت رحمة أصحاب المزارع ولهذا يحسن هنا التويه بالوظائف التي يمكن للتخصصين في فرع إدارة المزارع شغلها .

الوظائف التي يمكن أن يشغلها المتخصصون في إدارة الاعمال المزرعية :
لا يقتصر عمل المختصين بإدارة الاعمال المزرعية على إدارة المزارع بل يستطيعون الانخراط في أعمال أخرى مرتبطة بفرع تخصصهم يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- (١) تدريس إدارة الاعمال المزرعية لطلبة المدارس الزراعية الثانوية والمعاهد الزراعية العليا والكليات الجامعية . (٢) القيام بأعمال الارشاد الزراعي فيما يختص بإدارة الاعمال المزرعية بالنسبة للزراع (٣) التحريات المزرعية المتصلة بالاجارية والتكاليف والتوزيع الجغرافي للزروع والأسعار وتحليلها وأنماط المزارع والعمل المزرعي ... الخ من أنواع التحريات المزرعية التي تتولاها محطات التجارب أو قسم الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة (٤) تسمين الاراضي لحساب البنوك وغيرها من الهيئات المشغلة بأعمال التمويل أو السمسة (٥) الإشراف على صفقات القروض التي تقدمها المؤسسات التمويلية كبنك التسليف الزراعي والتعاوني وشركات الرهن والبنوك العقارية ... الخ (٦) الإشراف على إدارة الاراضي الممتدة الجاري إعدادها واستصلاحها واستزراعها توطئه لتجزئتها وبيعها لصغار الزراع (٧) إعداد المقالات وتأليف الكتب المتصلة بإدارة المزارع والحصول على البيانات الزراعية .
- (٨) الاشتغال كوكلاء للهيئات التسويقية التعاونية وشركات البذور والتقاوى والهيئات التي تتعامل في الزروع المختلفة (٩) لحض أعمال ومشاريع المؤسسات الزراعية والافراد الذين كثيرا ما يحتاجون إلى خبرات المشغلين بإدارة الاعمال المزرعية ولذلك يلجأون إليهم كمستشارين لهم (الاوصياء على قصر والسماسة والحراس القانونيين على مزارع .. الخ) . (١٠) ملحقون زراعيون لدولهم في الدول الاجنبية .

ورغم طول القائمة السابقة فهي ليست بالضرورة كاملة إلا أنها تدل على مدى اتساع وتنوع أبواب العمل أمام ذوى المؤهلات والكفاية من المتخصصين في فرع إدارة الأعمال المزرعية . وإذا كانت هذه الوظائف كلها مفتوحة أمامهم إلا أن بعضها قد يتطلب فيمن يودون الاشتغال بها التسلح بمؤهلات أخرى إضافية . فالاشتغال بمهنة التدريس قد يتطلب دراسات تربوية خاصة . وتسمى الهيئات المشتغلة بالارشاد الزراعي ومحطات التجارب الزراعية الى تشغيل هؤلاء بشروط لا تتمدى قياسا طالبي وظائفها بتقديم الأدلة الكافية على تخصصهم وميلهم لهذه الأنواع من الأعمال المزرعية . وتطلب المؤسسات المشتغلة بسمرة العقارات والبنوك العقارية تزكية بعض المعروفين لديها هؤلاء الطالبين لوظائفها . أما وظائف الاستشارة فإنها تستلزم بجانب المعرفة توفر المران والخبرة والامام تماما بالعوامل الاقتصادية والتجارية التي تؤثر على الزراعة ومثل هذه الدراسة تستلزم بدورها الجمع بين المعارف والدراسات الأكاديمية والتطبيق العملي لها . وفوق ذلك فإن مقدرة الفرد على بيع خدماته والاحتفاظ بها يشغله من وظائف لها بالغ الأهمية لأن الأشخاص يختلفون في استعدادهم لأداء مثل هذه المهام بغض النظر عما لديهم من مؤهلات . وكثيرا ما يهدم الفرد مستقبله كاختصاصي في واحد من المجالات الهامة للأعمال المزرعية بسبب تسرعه في بداية الأمر بإبداء ملاحظات إرتجالية تخمينية أو تقديم توصيات بحلول غير عملية لبعض المشكلات المزرعية التي سبق أن جرت استشارته فيها فلا تلبث أن تضع الثقة فيه وفي توصياته المستقبلية معها كانت صائبة . وهنا يجب نصيح هذه الطائفة بالتروي والتعقل في إصدار توصياتهم الأمر الذي يمكنهم من بيع خدماتهم الاستشارية حاليا ومن استمرار بيعها في المستقبل مما يفتح أمامهم آفاقا جديدة للعمل والتكسب .

وقد دلت التحريات على أن التوصيات التي أوصى بها المستشارون المزرعيون

أصحاب المزارع بعد فحص وتحليل نظم مزارعهم بإعادة تنظيم هذه المزارع على أسس جديدة قد أدت إلى زيادة أرباحهم ويمر ذلك إلى ما للشغلين بهذه الناحية من قيمة كبيرة في توجيه السياسات المزرعية - أى أهدافها وخططها - وفي تنظيم المزارع الجديدة وإعادة تنظيم المزارع القديمة وفي تقدير قيم العقارات الزراعية وفي وضع وتصميم النظم المحاسبية المزرعية.. الخ من مختلف الأعمال التى يؤهلهم لادائها نوع تخصصهم وخبرتهم .

أجور مديرى المزارع المأجورين : تحدد أجور مديرى المزارع وفقا لقانون العرض والطلب شأنها فى ذلك شأن كافة السلع والخدمات الأخرى ويمثل جانب الطلب فى هذه الحالة عدد الوظائف الشاغرة والمطلوب ملائها أما جانب العرض فيمثل عدد المديرين الذين يسمون وراء هذه الوظائف فإذا كان عدد الراغبين فى هذه الوظائف كبيرا وعدد هذه الوظائف قليلا مالت أجور هؤلاء المديرين للانخفاض وعلى العكس من ذلك ترتفع الأجور إذا زاد عدد الوظائف الخالية وقل عدد المديرين والموقف من هذه الناحية دائم التغيير بتغير الأوضاع الاقتصادية العامة للزراعة حيث يفوق العدد المطلوب من المديرين عدد المعروض منهم فى أوقات الرخاء أو فى أوقات التوسع الأفقى للزراعة . ويفوق العدد المعروض على المطلوب فى الأزمات الاقتصادية فترتفع أجور المديرين فى الحالة الأولى وتنخفض فى الحالة الثانية .

وأجور مديرى المزارع قد تكون نقدية فقط أو نقدية - عينية والأجر النقدي هو عبارة عن المبلغ النقدي الذى يتقاضاه المدير فى مواعيد محددة - شهر عادة - وقد يضاف إليه ما قد يكون هناك من علاوات أو إعانات أى مكافآت أو أنصبة فى الأرباح أو أية مبالغ إضافية أما الأجر العيني فقد يبدو فى صورة أغذية أو حق استعمال مسكن أو تيار كهربائى أو مائى أو وقود سيارة أو زكائب

أو فواكه أو خضر أو بيض أو لحوم أو عمال للعناية بحديقة المسكن .. الخ أو هذه جميعاً أو بعضها ومن هذا يبدو أن الأجر قد يكون نقداً فقط أو نقداً وعيناً وهذا يجدر التنويه بأنه من الخطأ الاستهانة بالناحية العينية من الأجر سيما وأنه كثيراً ما يماثل أو يفوق في قيمته الأجر النقدي وحتى أن قلت عنه فلا زال لها اعتبارها ولا داعى لاغفالها أو التغاضي عنها أو التقليل من شأنها في الحالات التي لا يقتصر فيها أجر الإدارة على الأجر النقدي . ومن مميزات الجزء العيني من الأجر أن السلع والخدمات التي يتضمنها لا تتغير قيمتها بتغير القوة الشرائية للنقد ووفقاً للتقلبات السوقية للأسعار وهذا على العكس من قيمة الجزء النقدي الذي تتغير قوته الشرائية بتغير الأسعار وفقاً لقوى العرض والطلب وتثبت على مستوى يقع بين الحدين الأعلى والأدنى لها - أي الأسعار - إذا كان الطلب والعرض يتحركان في اتجاه واحد مما أي منخفضين معاً أو مرتفعين معاً وبنفس المعدلات .

ويعزى التفاوت في الأجور النقدية التي يتحصل عليها مديري المزارع إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهميتها فيما يلي : (١) التفاوت الكبير في الظروف التي يعمل في ظلها المديرون (٢) اختلاف الأغراض التي يهدف إليها أصحاب المزارع من استخدامهم للمديرين (٣) حالة العرض والطلب بالنسبة للمديرين (٤) قوة المساومة بين المديرين وأصحاب المزارع (٥) المسؤوليات الملقاة على عاتق المديرين والجهود الإدارية التي تتطلبها طبيعة العمل المزرعى (٦) مدى رغبة صاحب المزرعة في الحصول على خدمات مدير بعينه (٧) وأخيراً وأهمها جميعاً وأقواها ونعنى به مدى الطاقة الكسبية للمزرعة ومدى مقدرة المدير على استخلاص أكبر دخل صافٍ من الموارد الانتاجية التي تضمنها المزرعة اللهم إلا في حالة بعض المزارع الخاصة التي لا يعنى أصحابها كثيراً بالدخول الناتجة منها بالقدر الذي يعتبرونها فيه كمكان للتسلية والنزهة والنزوح عن أنفسهم وعائلاتهم وأصدقائهم وفي مثل هذه الحالة

يتوقف أجر المدير كثيراً على مقدرته المضيافية وعلى مقدرته على توفير أسباب الراحة والمتعة لهم ولأصدقائهم .

تقييم مديري المزارع : يجرى تقييم مديري المزارع على أساس الأربع صفات الرئيسية لمديري المزارع السابق التلويح عنها ونعنى بها : (١) الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية (٢) المقدرة الاقتصادية (التجارية) (٣) المقدرة التنظيمية (٤) الصفات الشخصية . وعادة يقوم أصحاب المزارع بوزن هذه الصفات وفقاً لتقديراتهم الشخصية وإن كان من الممكن أخذ تقييم آدامز بوصفه واحداً من الرواد المعروفين في إدارة الأعمال المزرعية - كنموذج لعرض طريقة تقييم مديري المزارع :

١ - الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية	٣٠ نقطة
٢ - المقدرة الاقتصادية (التجارية)	٣٠ نقطة
٣ - المقدرة التنظيمية	٢٠ نقطة
٤ - الصفات الشخصية	٢٠ نقطة

الجملة ١٠٠

ومن الممكن أخذ القائمة كما هي أو تعديلها فمثلاً إذا ما أريد زيادة وزن الالمام بالمعارف الزراعية فيكون ذلك على حساب أية واحدة من الصفات الأخرى أى بتقليل أهميتها النسبية وذلك عن طريق تقليل عدد النقط المقابلة لها حيث أنه لن يمكن اعتبار أية قائمة من قوائم التقييم كافية لمقابلة كل الأغراض والأحوال ومختلف الطلبات . فمثلاً مدير المزرعة المتخصصة في إنتاج زرع واحد لن يكون في حاجة إلى الالمام بالمعارف الزراعية والمزرعية التي يجب أن يلم بها مدير مزرعة متنوعة

الاتاج . وبالمثل فى حالة مديرى المزارع التى تباع منتجاتها عن طريق جمعيات البيع التعاونية الزراعية لن يكونوا فى حاجة إلى الامام بالقدر من المعارف أو المقدرة التسويقية التى يتطلبها الحال من مدير مزرعة يفضل أن يجد لنفسه المنافذ التى يمكنه أن يصرف فيها منتجاته . وبالمثل فإن سعة المزرعة تلعب هى الأخرى دوراً رئيسياً فى تحديد كمية المعارف الزراعية والمزرعية الواجب الإلمام بها وأيضاً على مدى ما يجب أن يتوافر لديه من خبرة ومران . . . الخ .

والآن فلنفرض أننا أخذنا بالتقييم الأصيل فكيف يجرى توزيع النقاط المقابلة لكل واحدة من تلك الصفات ؟ هذا ما سوف يجرى إيضاحه فيما يلى :

أولاً : الامام بالمعارف الزراعية والمزرعية : وهى عبارة عن مركب من المران والخبرة :

(١) المران على الوسائل التكنولوجية المتصلة بالزروع النباتية والحيوانية .

- | | | |
|-----|---|--------|
| أ - | لمدة سنتين فى مدرسة زراعية ثانوية | ٢ نقطة |
| ب - | لمدة أربع سنوات فى مدرسة زراعية ثانوية | ٤ نقطة |
| ج - | لمدة أربع سنوات دراسية بإحدى الكليات الجامعية | ٦ نقطة |

(٢) المران على إدارة الأعمال المزرعية

- | | | |
|-----|---------------------------------|--------|
| أ - | ٣ وحدات دراسية بكلية جامعية | ١ نقطة |
| ب - | ٤ - ٦ وحدات دراسية بكلية جامعية | ٣ نقطة |
| ج - | ٧ - ١٢ وحدة دراسية بكلية جامعية | ٥ نقطة |

(٣) الخبرة

العمل كمساعد في المزرعة (خلال الدراسة أو بعدها)

١ نقطة	لمدة سنة
٢ نقطة	لمدة سنتين
٣ نقطة	لمدة ٣ سنوات أو أكثر

العمل كمعاون مشغول في مزرعة

٢ نقطة	لمدة سنة
٤ نقطة	لمدة سنتين
٦ نقطة	لمدة ٣ سنوات أو أكثر

العمل كأمر في مزرعة

٣ نقطة	لمدة سنة
٥ نقطة	لمدة سنتين
٧ نقطة	لمدة ٣ سنوات فأكثر

العمل كمدير مزرعة

٤ نقطة	لمدة سنة
٨ نقطة	لمدة سنتين
١٢ نقطة	لمدة ٣ سنوات فأكثر

وعموما وفي أحسن الحالات قد يحصل المتقدم على ٤ نقطة بدلا من ٣ نقطة

كما سبق التقدير ولهذا يجب ارجاعها إلى ٣٠ وذلك بضرب عدد النقط المتحصل

عليها في ٧٥ (أى $\frac{3}{4}$)

ثانيا : المقدرة الاقتصادية (التجارية)

عدد النقط المتحصل عليها إذا كان

مقبول جيد ممتاز

إذا كان في مقدوره معالجة :

٢	٤	٦	الأمور المالية
٢	٤	٦	تسويق الزروع
١	٢	٣	الشئون القانونية
١	٢	٣	إعداد وخص وتحليل مشتملات العقود والاتفاقيات
٢	٤	٦	حسن التقدير
١	٢	٣	الجرأة في تنفيذ القرارات والثقة بالنفس
١	٢	٣	المقدرة على الابتكار
٢	٤	٦	العقل التحليلي
٢	٣	٤	التفكير

واللحصول على تقدير المقدرة الاقتصادية يضرب عدد النقط المتحصل عليها في ٧٥ ر. أى ٢ أيضا كما في حالة الامام بالمصارف الزراعية والمزرعية لنفس السبب .

ثالثا : المقدرة التنظيمية

١	٣	٥	المقدرة على تنظيم العمال ورقابهم
١	٣	٥	العناية بالشئون المالية الاجتماعية
١	٣	٥	المقدرة على وضع البرامج المزرعية
١	٣	٥	المقدرة على إدخال الأنظمة المحاسبية الحديثة

عدد النقط المتحصل عليها إذا كان

ممتاز	جيد	مقبول
-------	-----	-------

رابعاً : الصفات الشخصية

٣	٢	١	قوة الشخصية
٣	٢	١	حسن المظهر
٣	٢	١	إمكان الاعتماد عليه
٣	٢	١	المقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها
٣	٢	١	مقدرته القيادية في المزرعة
٣	٢	١	هدوء الطبع
٣	٢	١	وجود هدف لتصرفاته
٣	٢	١	حسن العادات
٣	٢	١	الاخلاص
٣	٢	١	الصحة الجسمية والعقلية

ويلاحظ أنه في أحسن الحالات قد يحصل المتقدم على ٣٠ نقطة بدلاً من ٢٠ نقطة كما سبق التقدير بالنسبة للصفات الشخصية لهذا يجب إرجاعها إلى ٢٠ ولأن يتأتى ذلك إلا بضرب عدد النقط المتحصل عليها في ٦٦ و (أى ٢).

وبجمع الأرقام السابقة بعد تعديلها يمكن الحصول على رقم يمثل التقييم النسبي المثوى للزبيب من النهاية العظمى لتقديرات صاحب العمل .

الباب السابع عشر

مهام وصفات العمال المزرعيين

تمهيد : تكون المواضيع المتصلة بانتخاب العمال المزرعيين المأجورين والاشراف على تشغيلهم شطرا هاما من مهام الرقابة المزرعية . وعادة يستعان بالأيدي العاملة المأجورة لاداء مختلف العمليات المزرعية الضرورية التي كثيرا ما قد تختلف في طبيعتها وطريقة أدائها من مزرعة لاخرى كما قد تتفاوت مدة استخدامهم من عدة أيام أو أسابيع خلال موسم معين الى سنة زراعية كاملة. وقد يعتبر انتخاب وتشغيل العمال المزرعيين الاجراء أمرا هينا نسبيا في المزارع الصغيرة التي لا تتحمل سعتها أكثر من تشغيل عامل أو عاملين مأجورين إضافيين بجانب العمل العائلي المزرعي خصوصا إذا أجرى هذا الانتخاب من أفراد الجيرة حيث يكاد يكون الكل معروفين لدى الزراع. إلا أن الموضوع يختلف والمشكلة تزداد تعقيدا حين يتحمل الرقيب المزرعي - زارعا مالكا أو مستأجرا أو مديرا مأجورا - مسئولية انتخاب عدد كبير من العمال المزرعيين غير المعروفين له تماما أو الأجانب عنه تماما . وتصبح المشكلة أخطر إذا ما كان بين الرقيب وبين العمال المأجورين عددا آخر من المستخدمين المزرعيين كالمأجورين والنظار والمعاونين وملاحظي العمال (الخولة) حيث يصبح عدد العمال المأجورين كبيرا جدا بما يتناسب وهذا الجهاز الإداري الضخم .

الدوافع الداعية لتشغيل العمال الاجراء : أن الغرض الاساسي من استئجار العمال ودفع الأجور لهم وما يصاحبها - أحيانا - من منحهم بعض الميزات الاخرى هو العمل على ضمان ودفع أى رفع المتحصلات المزرعية . وتختلف وجهات النظر

تجاه العمال من منظم لآخر . فنظمى المزارع الكبيرة حيث يكون كل العمل فيها مأجورا لا يبعون من وراء الخدمات المزرعية التي يؤديها لهم العمال الا الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح ولهذا فمن مصلحتهم السعى وراء الحصول على فيض من العمال من مصادر عمالية متسعة تقبل العمل بالأجور المنخفضة التي هم على استعداد لدفعها بما يتمشى والابقاء أى المحافظة على أسعار المنتجات المزرعية أى الزروع . ويعزى إتجاه هذه المجموعة من المنظمين المزرعيين الى الحصول على عملهم من تلك المصادر المتسعة إلى أنه كلما ازداد حجم المصدر الذي يلجأون اليه للحصول على عملهم كلما اطمأنوا الى الحصول على القدر المطلوب من العمال كلما دعت الحاجة إلى ذلك بأجور منخفضة نسبيا (عمال التراحيل) . أما زراع المزارع الصغيرة الذين يعملون على مزارعهم بأنفسهم دون الاستعانة بأيدي مأجورة والذين تتنافس منتجاتهم المزرعية تنافسا مرا مع منتجات تلك المزارع الكبيرة ذات الكفاءة الانتاجية العالية والتكلفة القليلة لوحدة الناتج فيبدو أن من مصلحتهم ارتفاع أجور العمال المزرعيين التي تكون في مجموعها واحدا من أكبر بنود التكاليف المزرعية في المزارع التجارية الكبيرة الأمر الذي سيدفع هذه الأخيرة الى رفع أسعار منتجاتها الزراعية وبالتالي يمكن صغار الزراع من الحصول على دخول أكبر في نظير عملهم المزرعى . أما زراع المزارع العائلية المتوسطة فهم بين تيارين أوبين تيارين بعبارة أخرى . فمن ناحية يرغب هؤلاء الزراع في الاستفادة من ارتفاع الأسعار لإذسيوذي هذا الى ارتفاع دخل العمل العائلي غير المأجور - وهذا من مصلحتهم . ومن ناحية أخرى فهم يرغبون في الحصول على أكبر فائدة نقدية ممكنة من تشغيلهم لعمالهم الاجراء وارتفاع أجور هؤلاء الآخرين سيقال من الربح الذي سيتحصل عليه زراع هذه المزارع من تشغيلهم للعمال الاجراء وهذا كما يبدو ليس من صالحهم . وعموما فكل الزراع يواجهون مشكلة واحدة ونعني بها مشكلة الحصول على أهدي

عمالية مساعدة بأجور معقولة حيث أن هذه الأجور لا يحددها الزراع وحدهم إذ أنهم جميعا يحصلون على عملهم المزرعيين من نفس المصدر - ونعني به السكان المرتزقين عموما - الأمر الذي يبدو منه أن الأجور تتحدد في ضوء الطلب على العمال ومقدرة المعرض منهم على سد هذا الطلب وأن مقدرة الزراع على التأثير على الأجور يكاد يكون محدودا جدا في الدول المتقدمة صناعيا ذات البنى الاقتصادية المختلطة أى الزراعية الصناعية حيث يمكن للعمال التحول من الزراعة للصناعة وبالعكس بسهولة ويسر إذ تتداخل عوامل الطلب الصناعية هي الأخرى في ميدان تحديد الأجور الأمر الذي لا تتوافر في ظله لآى من الأطراف المعنية المقدرة على التحكم في تجديد الأجور بل تحددها عادة ولحد كبير قوى العرض والطلب وعلى العكس من ذلك في الدول الزراعية التى تعاني من تكديس سكانها على أراضيها الزراعية حيث يعنى وجود فائض كبير من العمال المزرعيين مع عدم توافر فرص أخرى للعمل بالصناعات غير الزراعية استمرار إزدياد المعرض من العمل الانساني الزراعى فى الوقت الذى يكاد يكون الطلب عليهم فيه ثابتا الأمر الذى يؤدى الى استمرار تدهور أجور هؤلاء العمال وتحكم أصحاب الأعمال الزراعية فيهم وفي مستويات أجورهم ،

وعموما فى أوقات الازمات الاقتصادية حين لا تتوافر فرص العمل غير الزراعية أمام العمال عامة فإن أصحاب المزارع يصبح فى مقدورهم تحديد الأجور التى يدفعونها للعمال . ورغم تفاهة الأجور التى يتقاضاها هؤلاء العمال ورغم شعورهم باستغلال أصحاب المزارع لهم فإنهم عادة يقبلون العمل بهذه الأجور الضئيلة بدلا من الموت جوعا وحتى فى أوقات الرخاء قد يستغل أصحاب المزارع مواطن الضعف فى مواصفات عملهم - كالجهد بفرص العمل المتاحة أو الغباء أو.. الخ لخفض أجورهم

رغم أنهم في نهاية الأمر يؤدون العمل المطلوب منهم أداؤه في الوقت المناسب . ويقوم
الزارع بمثل هذه الاجراءات غير المرغوبة منهم كوسيلة لتقليل تكاليفهم والحصول
من عمل عمالهم على أقصى ما يمكن من الأرباح .

وغياب الرقيب المزرعى : أن الاعتبارات المتصلة بانتخاب وتنظيم الأيدي
العمالية المزرعية المساعدة والاشراف عليها تعتبر من أهم الأمور المتصلة بعمل الرقيب
المزرعى من ناحية كونه يعمل على الحصول على أحسن الموجود في سوق العمال بما
يتناسب وطبيعة العمل الذى سيوكل لهم أداؤه وأيضا بما يتناسب والظروف البيئية
والمجتمعية التى سيجرى هذا العمل فى ظلها كل هذا بأقل ما يمكن من النفقات أى
بأقل ما يمكن من الأجور ومن تكاليف الاسكان .. الخ وبحيث يضمن دائما توافر
كمية كافية من العمل لديه تكفل له أداء عملياته المزرعية فى أوقاتها المحددة بكفاءة
وبطريقة اقتصادية ولتحقيق هذه الغايات أى الأهداف الأخيرة فإن على الرقيب
المزرعى أن يدخل فى اعتباره ويولى اهتمامه للنقاط التالية :

١ - أنواع الأيدي العمالية المساعدة اللازمة لانتهاء العمليات المزرعية الواجب
أدائها فى المواقيت المحددة .

٢ - أنواع وكميات العمل المتوافرة فى الناحية أو النواحي القريبة والممكن
الحصول منها على العدد اللازم من العمال .

٣ - مصادر العمل الأخرى وطرق الحصول على العمال (قد يكونوا مقاولين
مثلا) .

٤ - صفات المجموعات الرئيسية من العمال وهذه تتضمن بياناتها نقاط الضعف
والقوة فيهم حتى يمكنه أن يقرر عند اللزوم أى تلك المجموعات تتفق مواصفاتها مع:

أ - نوع العمل .

ب - الظروف المعيشية .

ج - ظروف العمل .

هـ - الاعتبارات الاجرية وهي تتضمن :

أ - معدلات الاجور أو قوائمها على أن يدخل في اعتباره :

١ - هل هي باليوم وبالسكن أو بدونه أو

٢ - بالشهر وبالسكن أو بدونه أو

٣ - بالعقد أو بالقطعة وبالسكن أو بدونه .

ب - مواعيد دفع الاجور .

١ - هل ستدفع وفقا للعادات والتقاليد والمقتات الجارية في الناحية أو

٢ - وفقا لما يتطلبه القانون .

ج - مدى قانونية إحتجاز جزء من الاجور لضمان تنفيذ العقود المبرمة .

د - هل سيجرى دفع مكافآت للعمال؟

هـ - هل سيجرى دفع أجور على أوقات العمل الإضافية؟ وما هي معدلاتها؟

٦ - مواعيد أيام العمل :

أ - طول يوم العمل في الصيف وفي الشتاء .

ب - تنظيم مواعيد العمل في الفترة الصباحية وفترات الغذاء وفترات ما بعد الظهر .

٧ - توفير مساكن العمال وهذا يجرى عادة في الغزب :

أ - مدى الاحتياجات السكنية الواجب توفيرها للطوائف المختلفة من الموظفين والعمال .

ب - نوع المساكن ومحتوياتها .

ج - تكاليف الاسكان .

٨ - الاشراف على عمل العمال وتوجيههم .

٩ - المواضيع القانونية المتصلة بحقوق الزارع وحقوق العمال .

١٠ - وأخيرا طريقة التطبيق الصحيح لما أمكن استكشافه من النقاط السابق التوييه عنها أعلاه (أى من ١ - ٩) فى المزرعة الموضوعة تحت إشراف الرقيب المزرعى . مع الاهتمام الخاص بعدد العمال المطلوبين ونوع المطلوب منهم لكل نوع من أنواع العمليات المزرعية وفئات الاجور وتقرير أنسب الطرق للإشراف على العمال وتوجيههم والاضاع القانونية المنظمة للعلاقة بين العمال الزراعيين والزارع .

مسئولية الرقيب المزرعى تجاه العمال الزراعيين : أن الرقيب المزرعى الامين على الثقة الموضوعة فيه يجد نفسه عادة فى مركز صعب فان عليه أن يواجه استكمال عملياته المزرعية بطريقة مناسبة وأن يدفع أيضا أجورا مناسبة يمكن للزرع احتماها على أن تكون هذه الاجور هى الاخرى عادة مجزية للعمال أى توازى الجهود التى يبذلونها فى أداء عملياته المزرعية وبما يكفل لهم مستوى معيشة معقول . وهنا تبدو صعوبة مركزه حيث أنه فى الوقت الذى يجرى عماله على أعمالهم فان عليه أن يظل محتفظا باستقلاله فى تحديد الاجور وأن لا يتيح لهم فرصة الحصول على أجور أعلا مما يجب إذ أنه هو نفسه لا بد وأن يكون آمينا على أموال صاحب العمل . ورغمما عن صعوبة موقفه فانه ليس من المستحيل عليه أن يوفق بين هذه القوى المتصارعة - ومعنى بها زيادة

التكاليف التي تبدو في صورة أجور وبين الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح - إذ هنا تبدو مقدرة الرقيب المزرعى الكفء بوضوح .

تصنيف العمال المزرعيين : تحتاج الزراعة إلى أنواع عديدة من العمال المزرعيين يمكن حصرها في ثلاث طوائف رئيسية هي :

(١) **العمال الفنيين المتميزين :** وتتضمن هذه المجموعة العمال القادرين والمستعدين للقيام بالعمل الموكول إليهم دون إعطائهم أية توجيهات تفصيلية إذ أن أعمالهم تحتاج إلى دراية بممارسة المهنة وحسن تقديرهم وحكمهم على الأمور كسائق الجرارات واللوريات وملاحظي آلات الدراس والحليب الميكانيكية ومقلى أشجار الفاكهة .. الخ :

(٢) **العمال العاديين المتميزين :** وتتضمن تلك المجموعة من العمال هؤلاء الذين يمكنهم تنفيذ التعليمات بدقة ولا تحتاج العمليات التي يقومون بها إلى ممارسة التقدير الشخصي . ويدخل في زمرة هذه المجموعة العمال الذين يقومون بعمليات الحف وجنى القطن .. الخ .

(٣) **العمال غير الفنيين غير المتميزين :** وهي تتضمن تلك الطائفة من العمال التي تزاول أعمالا لا تحتاج إلى دراية أو خبرة كالعزيق مثلاً أو تحميل العربات أو ملاحظة الحيوانات التي تدير الساقية .. الخ .

ورغم بدائية هذا النوع من التصنيف فإنه يوضح مدى تنوع الاحتياجات من العمال أما من الناحية العددية فيمكن القول أنه كلما ازدادت عمليات الميكنة في الزراعة كلما زادت الأعداد المطلوبة من العمال المزرعيين الفنيين المتميزين وأنه كلما مالت الزراعة لأن تكون يدوية مال الطلب إلى ناحية العمال غير المتميزين بصفة أساسية

ياهم في ذلك الطلب على العمال العاديين المتمرنين أما العمال الفنيين المتمرنين فيعتبر سوقهم راكدا نسبيا في مثل هذه الحالة الأخيرة .

المواصفات العامة الواجب توافرها في العمال للزراعيين: يفضل الزارع ومديرى المزارع توافر مواصفات عامة في عمالهم وموظفيهم المأجورين الذين يشتغلون تحت إدارتهم يمكن حصر أهمها فيما يلى : (١) أن يكون العمال متمرنين على الأعمال التى يؤدونها دارجين أو عارفين بالعمليات المزرعية الجارية وبالآلات والأدوات المستعملة . (٢) يمكن الاعتماد عليهم ذوى ضمير وذوى حمية فى عملهم (٣) قادرين على أداء عملهم طوال يوم عمل كامل (٤) قادرين على التجاوب ومستعدين لقبول ما يصدر لهم من أوامر وتنفيذها بأمانة (٥) أن يكونوا نشيطين خفيقي الحركة متيقظين يؤدون عملهم بعناية وإتقان وبنظافة وبهمة وبتعقل وبسرعة وبثبات وحيوية وبقوة .. الخ . (٦) مستعدين لقبول الأجور السائدة التى يقدر على دفعها صاحب العمل . (٧) مستعدين لأداء أعمال وعمليات مزرعية مختلف ومد يد المساعدة عند الاحتياج إليهم . (٨) مستعدين للبقاء فى مجال عملهم طوال وقت العمل بدون تزويغ أو تكاسل (٩) مستعدين وعندهم المقدرة على العمل مع العمال الآخرين بدون إثارة الشغب معهم أو بينهم . (١٠) وأخيرا إذا كانوا من عمال التراحيل أو من العمال المؤقتين أن يكونوا مستعدين للبقاء فى عملهم بالمزرعة طوال فترة العمل خلال الموسم الزراعى .

وبجانب هذه المواصفات العامة فهناك مواصفات أخرى خاصة تتطلبها طبيعة العمليات الجارية بالمزرعة فى العمال القائمين بها كعمليات الحليب التى تتطلب من القائمين بها الامام بأساليب سياسة الحيوانات والمحافظة على الصحة وعدم حمل الميكروبات فى دماهم والنظافة التامة .. الخ . وعمليات خف ثمار الفواكه والتى

تتطلب من القائمين بها القوة التي تمكنهم من حمل السلام المتحركة من شجرة لأخرى طول ساعات اليوم والأصابع المتمرنة والأعين السليمة القوية والاستعداد لتلقى التعليمات وأمناء في تنفيذها .. الخ .

دلائل نجاح الرقيب المزرعى : يبدو نجاح الرقابة المزرعية - بوصفها جزءا لا يتجزء من إدارة الأعمال المزرعية - في إدارة العمال المزرعيين فيما يلي :

(١) إرتفاع الكفاءة والجدارة الانتاجية للعمل المزرعى والتي تبدو في صورة كميات وخواص المنتجات المزرعية بالنسبة لكمية العمل الانسانى المزرعى .

(٢) إنخفاض دورة العمال المستديمين بالمزرعة .

(٣) عدد الطلبات المقدمة للاشتغال بالمزرعة .

(٤) قناعة العمال بالعمل في المزرعة .

(٥) سير الخطوات التنظيمية والإدارية المزرعية بسهولة ويسر وبدون تعقيد .

(٦) عدم وجود ما يدهو بين الحين والحين إلى اقتراح تحسينات معينة .

(٧) توافر السلام والوئام بين العمال المزرعيين وبين الرقيب المزرعى واحترامهم له .

(٨) أن لا تصل العلاقة بين الرقيب وبين العمال المزرعيين إلى حالة التقارب الذى يزول فيه التكليف بينه ولا وبينهم ولا إلى حد الانعزال والعبوس .

(٩) رغبة العمال الدائمة فى القيام بعمليات المساعدة فى حالات الضرورة أو الطوارئ .

(١٠) ثقة العمال فيه ولجوئهم إليه لطلب النصيحة والمشورة

ويرتكز نجاح الرقيب المزرعى على ثلاث ركائز رئيسية :

١ - شهرته كرجل يعرف أصول مهنته وهذه تتضمن إلمامه بشئون الزراعة وشئون العمال .

٢ - شهرته المستندة إلى كفاءته .

٣ - شهرته كرجل مستقيم فى معاملاته أى منصف وعادل .

الباب الثامن عشر

جدارة الانتاج المزرعى

يقصد بجدارة الانتاج المزرعى مقدار الغلة التى تنتجها الوحدة السطحية المساحية من الارض أى فدان سطحى أو معدل الانتاج الحيوانى لحيوان واحد من الحيوانات الجارى انتاجها على المزرعة . وفى ضوء الحدود العملية للأساليب المزرعية يمكن القول بأنه كلما ارتفعت جدارة الانتاج المزرعى كلما ارتفع بالتالى المتحصل من المزرعة . ويعتبر ارتفاع الغلات أو ارتفاع معدلات الانتاج من الحيوانات من أهم العوامل المؤدية الى انخفاض متوسط تكلفة انتاج الوحدة من الناتج المزرعى وهذه بدورها - مع فرض بقاء الظروف ثابتة - تؤدي الى ارتفاع صافى الدخل المتحصل عليه من وحدة الناتج . واذا علم أن تكاليف الانتاج - ونعنى بها تكاليف الارض ومعدلات استهلاك الآلات وحيوانات العمل وتكاليف عمليات الانتاج للزروع وتكاليف المباني وصيانتها . . الخ - تكاد تكون ثابتة المستوى فى الظروف العادية فان ارتفاع جدارة الانتاج المزرعى أو ارتفاع معدلات الانتاج الحيوانى فى مزرعة معينة تعنى بالتالى انخفاض متوسطات تكاليف انتاج الوحدات الكيلية أو الوزنية من منتجاتها عن نظيراتها فى المزارع الأخرى ذات الجدارة الانتاجية المزرعية أو ذات المعدلات الانتاجية الحيوانية المنخفضة ويعزى انخفاض تكاليف وحدة الناتج فى المزارع ذات الجدارة الانتاجية المزرعية العالية الى أن التكاليف الثابتة والتكاليف العمومية يجرى توزيعها على عدد أكبر من وحدات الناتج .

وتحقق المزارع ذات معدلات الانتاج المزرعية المرتفعة لزراعتها عادة صافى دخول أكبر نسبيا فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو فى الاوقات التى تسود فيها

الظروف الجوية غير الملائمة أو الأسعار غير المناسبة وأيضا في الظروف العادية أو الظروف المواتية . إلا أنه يجب التنويه هنا بأن فاعلية السعة المزرعية تقف على قدم المساواة في الأهمية مع ارتفاع جدارة الانتاج المزرعى رغم استقلال كل منها عن الآخر في الاوقات العادية حيث يلعب كل منها دوراً يكاد يكون متساوياً في الأهمية من ناحية التأثير على الدخول المزرعية وزيادتها . أما في الظروف المواتية غير العادية فان ارتفاع معدلات الانتاج المزرعى تؤدي الى الحصول على دخول أعلى نسبياً في المزارع العائلية الكبيرة عنها في المزارع الصغيرة ويعزى ذلك الى التأثير المزدوج على تلك الدخول والنتائج عن فاعلية كل من السعة المزرعية الكبيرة وارتفاع معدلات الانتاج المزرعى مجتمعين . وبتزايد الأهمية النسبية لجدارة الانتاج المزرعية في الفترات أو في المجتمعات التي ترتفع فيها أجور العمل الانساني المزرعى أى ترتفع فيها بنود التكاليف المزرعية المخصصة للأجور . وفي مثل هذه الحالات يجب السعى وراء رفع جدارة الانتاج المزرعى بما يتمشى - على الأقل - وارتفاع أجور العمل المزرعى الأمر الذى يؤدي إلى وقف تأثير التزايد المستمر في الانفاق على الأجور على مستويات الأسعار وأيضا على مستويات المعيشة . أما في الفترات أو في المجتمعات التي تسود فيها الأجور المنخفضة للعمل المزرعى فيمكن زيادة معدلات الانتاج المزرعى بتكاليف اقتصادية معقولة عن طريق استخدام أعداد جديدة من العمل المزرعى الرخيص أو بعبارة أخرى بتكديس العمل على الوحدة السطحية من الاراضى المزرعية المزروعة .

الحدود العملية لزيادة معدلات الانتاج : أن هناك حدوداً طبيعية لزيادة معدلات الانتاج المزرعى ويعزى ذلك في غالبيته الى أن الزراع يتعاملون ويعملون في انتاج أشياء حية تلعب النواحي الطبيعية والفسولوجية والبيولوجية والوراثية .. الخ

دوراً هاما في تحديد طاقة انتاج كل منها . وأنه بعد بلوغ نقطة معينة من الانتاج لزراع معين - نباتيا كان أو حيوانيا - فإن أية محاولة أوسعياً لزيادة في الانتاج لا بد وأن يصاحبها ارتفاع متزايد في التكاليف وفقاً لما سبق أن أطلقنا عليه اسم قانون الغلات المتناقصة . وتحدد تلك النقطة حينما تتساوى تكلفة عناصر الانتاج المزرعية الاضافية مع الدخل المزرعى الاضافى الناتج عن استعمالها . وأنه لمن المؤسف أن تقرير كمية الانتاج المزرعى غير مستطاع لأن هناك عوامل أخرى عديدة تلعب دوراً هاما في تحديد كمية هذا الناتج وخارجة عن سيطرة الزراع أنفسهم . فمثلا يمكن القول بأنه إذا ما توافرت الظروف الجوية المواتية - وهنا ليس من المستطاع التنبؤ بها لموسم زراعى كامل - فللحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح لا بد من استعمال كمية معينة من المخصبات الكيماوية ولكن من الذى يضمن توافر هذه الظروف المواتية وهى خارجة عن سيطرة الانسان هذا عن الزروع النباتية أما عن الزروع الحيوانية فهى الأخرى تتأثر معدلات انتاجها بحالة المراعى أوحالة العلائق الحيوانية التى تقدم لها وهى لكونها زروعا نباتية تتأثر خواصها بعوامل الجو .

وبجانب العوامل الجوية فهناك أيضا عوامل أخرى اقتصادية تكون حدوداً لزيادة معدلات الانتاج . فأسعار الاراضى وخصوبة التربة وأجور العمل الانسانى وتكاليف العمل الآلى والحيوانى قد تعمل فى الاتجاه المضاد لرفع جدارة الانتاج المزرعى وبالمثل فى حالة محاولة زيادة معدلات الانتاج الحيوانى قد تلعب تكاليف الاغذية الحيوانية وتكاليف العمل اللازم للعناية بالحيوانات المزرعية . أدواراً مماثلة فى وضع حدود لزيادة معدلات الانتاج الحيوانى . وتلعب أسعار الزروع - نباتية كانت أو حيوانية - أدواراً مماثلة فى تحديد القدرة على رفع جدارة الانتاج المزرعى ومعدلات الانتاج الحيوانى .

طرق تحسين جدارة الانتاج المزرعى : ينظر عادة إلى العوامل الجوية على أنها المسئول الاول عن اختلاف جدارة الانتاج المزرعى واختلاف معدلات الانتاج الحيوانى على الصعيد القومى : أما اختلاف هذه المعدلات من مزرعة لأخرى فى عام فلا تعزى كلها الى العوامل الجوية وحدها بل يشترك معها فى المسئولية عامل تفاوت الخصوبة وبجانب هذين العاملين الهامين هناك عوامل أخرى هدية قد تلعب هى الاخرى بدورها أدواراً مختلفة فى تفاوت معدلات الانتاج المزرعية . وبعض هذه العوامل يمكن القول عنه أنه خاضع لسيطرة الزراع أما البقية الاخرى فغير خاضعة تماماً لسيطرتهم وليس من السهل على الادارة المزرعية أو الرقابة المزرعية التحكم فيها كما يمكن القول أيضاً بأن بعض هذه العوامل ليست مشكلات ادارية بحته وأنها فى كثير من الاحوال تخرج عن نطاق الدراسات والتحليلات المتصلة بفرع ادارة الاعمال المزرعية .

والاختلاف فى الغلات المزرعية الناتجة عن العوامل الخاضعة لسيطرة الزراع موجودة فعلاً وتعتبر من المؤثرات الهامة المسببة للتغيرات التى تصيب جدارة الانتاج المزرعى النسبية . فمثلاً التغيرات التى تصيب الغلات المزرعية نتيجة للاستعمالات المختلفة للمخصبات كإلوانوعاً واستعمال الذروع الغطائية وانتخاب السلالات أو القضاء على الحشرات وأمراض النباتات أو استخدام أساليب مزرعية محسنة فى الغرس أو التنقية تقع جميعاً تحت سيطرة الزراع ومن الممكن لهم التحكم فيها . أما الاختلاف فى نوع التربة فليس من الممكن دائماً للزراع أو الادارة المقادرة على السيطرة عليها وكل ما يمكن عمله فى مثل هذه الحالة هو أن ينتقل الى مزرعة أكثر خصوبة . وبالمثل فى حالة التغيرات التى تطرأ على معدلات الانتاج الحيوانى والتى تعزى الى الاختلاف فى طرق التغذية والى نوع الحظائر والى نوع الاغذية العلفية

الخضراء أو المراعى والى مراعاة الوسائل الصحية . . . الخ . . . فى جميعاً اختلافات من الممكن للزارع والادارة المزرعية السيطرة عليها أما الاختلافات التى تعزى الى الخواص النوعية أو الى الطاقة الانتاجية الموروثة فى الحيوانات فلا يمكن للادارة التحكم فيها إلا بالتخلص من كل القطيع المنخفض الانتاج واستبداله بآخر ذو مواصفات انتاجية عالية . ورغم اعترافنا بأن هناك عوامل معينة تؤثر على جدارة الانتاج المزرعى ليس فى مقدرة الادارة المزرعية السيطرة عليها فانه من الممكن القول أيضاً بأن معظم الاختلافات الملحوظة على جدارة الانتاج المزرعى من مزرعه لأخرى يعزى فى غالبية الى عوامل تقع تحت سيطرة الزارع أنفسهم . وعلى هذا الاساس فمن الواجب على الزارع الذين يتحصلون على معدلات انتاج منخفضة نسبياً أن يهتموا اهتماماً بالغاً بكل الاساليب والطرق المؤدية إلى تحسين الجدارة الانتاجية لمزارعهم ويحسن التتويه هنا بأن الطرق التى سيجرى استعمالها أو التتويه عنها فى تحليلاتنا القادمة ليست بالضرورة قابلة التطبيق فى المزارع عموماً لأن لكل مزرعة مشاكلها وظروفها الخاصة وأن أمر انتخاب طريقة أو أكثر من الطرق المؤدية إلى رفع جدارة الانتاج المزرعى سوف تترك لحصافة مديري المزارع الامر الذى يبدو منه أن معدلات الانتاج العالية تعزى فى غالبيتها الى جهود وخبرات الادارة المزرعية الممتازة أكثر مما تعزى إلى استخدام أسلوب مزرعى بعينه .

وهناك قواعد أساسية معينة تعتبر مهمة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الانتاج ويختلف كل من توقيت استخدام تلك القواعد ومدى تكديسها النسبي من مزرعة لأخرى وفقاً لاختلاف الظروف المحلية وأنه من الواجب على كل زارع أن يعتمد على التجربة والملاحظة فى تقييمها عند اجرائه لتحليلاته

المزرعية النهائية .

طرق تحسين جدارة انتاج الزروع النباتية : تتضمن الطرق العامة لتحسين غلات الزروع النباتية (١) انتخاب الزروع أو سلالاتها التي تتفق وطبوغرافية المزرعة ونوع تربتها (٢) استعمال البذور المحسنة الممتازة المناسبة للمنطقة (٣) العناية باختيار المخصبات المناسبة وبثوقيت استعمالها (٤) العناية باعداد الأرض اعداداً يتلاءم وطبيعة الزروع (٥) اتباع دورة تعاقية زرعية مناسبة على أن تتضمن زرعاً أو أكثر من تلك الزروع البناءة لخصوبة التربة (٦) اتباع أساليب رية وصرفية ملائمة (٧) اجراء عمليات اعداد الأرض والتتقية والجنى أو الضم أو الحصاد في مواعيدها .

فقد يلاحظ مثلاً انخفاض غلات الزروع الجارى انتاجها على مزرعة من المزارع نتيجة لفشل الزارع فى انتقاء الزروع التى تتلائم وطبيعة تربة مزرعته وطبوغرافيتها فالزروع التى تتطلب تربة عميقة مفككة لا تناسبها الأرض ذات المستوى المائى المرتفع الرديئة الصرف وبالتأكيد ستكون غلاتها ضئيلة وانتاجها غير اقتصادى وبالمثل فى حالات الزروع التى تتطلب درجات معينة من الحموضة أو القلوية يجب ألا يجرى انتاجها على أنواع من الأرض تختلف كثيراً فى مواصفاتها عن الصفات المطلوبة .

فالبقوليات مثلاً التى تتطلب قلوية الأرض التى يجرى انتاجها عليها يمكن انتاجها على الأرض الحمضية إذا ما أضيف الجير إلى تلك الأرض بكميات كافية وفى كثير من الأحيان لا تبرر الغلات الإضافية الناتجة التكاليف التى جرى انفاقها على انتاجها .

أما استعمال البذور (التكاوى) المحسنة ذات السلالات الممتازة الملائمة فيعتبر واحداً من أهم العوامل التى تلعب دوراً إيجابياً فى رفع جدارة الانتاج المزرعى وأن اعتقاد معظم الزراع بأن التكاوى الرخيصة مصدر وفر فى التكلفة إنما هو فى

حقيقته خطأ شائع فالتقاوى الرخيصة إن لم يكن معروفا أصلها أو إذا كان صنفها من النوع غير الملائم لظروف بيئة المنطقة أو لنوع تربة المزرعة قد يثبت في نهاية المطاف بأنها كانت العامل الأكبر المسئول عن ارتفاع متوسط تكاليف الانتاج المزرعية حيث قد تبين أن الأصناف المختلفة لنوع واحد من الزروع البنائية تباين تباينا واسعا في مدى موافقتها أى قابليتها للنمو وانتاج منتجات لها خصائص وصفية عالية في ظل ظروف طبيعية - قد تكون مناخية أو متصلة بالتربة - متباينة . الأمر الذى يبدو منه أن انتخاب أصناف معينة ذات صفات انتاجية - كمية ووصفيه - عالية تعتبر واحداً من الركائز الهامة التى يعتمد عليها الزراع في بلوغ درجات ممتازة من جدارة الانتاج الزراعى النباقي لمزارعهم .

ويعتبر الاعداد الملائم لهااد البذور أى الجور واستخدام الاسمدة في أوقاتها قبل التقيية وبعدها خصوصا في المراحل الاولى لنمو النباتات واحدا من أهم العوامل المساعدة على انتاج غلات عالية كما أن خدمة الارض باتقان قبل الزراعه تساعد على التحكم في نمو الحشائش ونهى للنبات بيئة مفككة تساعد على سرعة النمو وان اضافة الاسمدة البلدية عند اعداد الارض واطافة المخصبات الكيماوية الملائمة للنباتات - كما ونوعا - خصوصا الآزوتى منها في موافيتها بعد بدء النمو وخاصة في مراحلها الاولى تلعب دورا هاما ورئيسيا في الحصول على أعلى الغلات . ويمكن الحصول على البيانات المتصلة بنوع الاسمدة والكميات الواجب استخدامها منها بما يتلائم ونوع الزروع الجارى انتاجها وطبيعة التربة ودرجات رطوبه وحرارة المنطقة من المشرف الزراعى أو من أى مصدر آخر مختص كمحطات التجارب أو كليات الزراعه أو المعاهد الزراعيه المجاورة الاخرى .

واتباع دورة زراعية متوازنة تتضمن واحداً أو أكثر من تلك الزروع البناءة لخصوبه الارض يعتبر في الوقت الطويل نسيبا خير ضمان لاستمرار الحصول

على غلات مزرعية عالية، فمحاولة استغلال المزرعة في الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح في الوقت القصير نسبيا دون ما اعتبار آخر خلال فترة تتسم بارتفاع الأسعار يعني تحويل الزراعة من صناعة استخراجية غير استغفادية إلى صناعة إستغفادية إذ في مثل هذه الحالة ستفوق خسائر الزارع في المستقبل طويل الأمد أرباحه في الوقت القصير بسبب ارتفاع الأرض وفقدائها لقواها الإنتاجية الأمر الذي يبدو منه أن ممارسة مثل هذا النوع من الأساليب الاستغفادية على المزرعة سيكون ضرره - على الصعيدين أي على المستويين الفردي والقومي - أكثر من نفعه . وعلى ذلك فيجب على الزارع عند تصميمه لدروته الزراعية أن يدخل في اعتباره وبصفه أساسية عامل تحسين خصوبة الأرض أو على الأقل المحافظة عليها بإدخال زرع أو أكثر من تلك الزروع البناءة لخصوبه التربة في نظامه الدوري لتعاقب الزروع الجارية انتاجها على مزرعته وحرث بعضها في الأرض لتوفير المواد الدبالية بالتربة ومع إضافة الاسمدة العضوية وخلطها هي الأخرى في الأرض ثم بحرثها إذ أن ذلك يعمل على توفير المواد التي يمكنها الاحتفاظ بالآزوت وتركيزه في الأرض بوصفه عاملا هاما من عوامل الخصوبة . كما يحسن أيضا بالزراع ألا يقصر انتاجه المزرعى على الزروع النباتية فقط بل يحسن به اقامة توازن بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني إذ أن هذا الأخير بتوفيره للاسمدة العضوية يعتبر عاملا هاما في تحسين صفات الأرض وزيادة خصوبتها وبالتالي يعتبر عاملا فعالا في رفع جدارة الانتاج المزرعى حتى ولو لم تستعمل المخصبات الكيماوية بكميات كافية .

أما توفير وسائل الري والصرف عند ما يحتاج الأمر فيعتبران عاملين أساسيين في رفع جدارة الانتاج المزرعى . فالزروع النباتية تحتاج إلى كميات وافرة من مياه الري كما أنه من الصعب عليها النمو في الأراضي ذات المنسوب المائي الأرضي المرتفع أو في الأراضي الغدقة . وتبدو مشاكل الري والصرف بوضوح حاليا في

القطر المصري (الجمهورية العربية المتحدة) فتلا محافظات الوجه البحرى أى مصر الشمالية تتمتع بوفرة مياه الري على مدار السنة إلا أنها تعاني بشدة من مشاكل الصرف مما أدى إلى ارتفاع مستوى الماء الأرضى الذى يقال عنه أنه المسئول الأول عن تدهور خصوبة الأرض الزراعية فى هذا الاقليم وبالتالى انخفاض جدارة الانتاج المزرعى والزراعى فيه وهو فى ذلك على خلاف مناطق الري الحوضى بمصر الجنوبية حيث لا تتوافر بها مياه الري إلا فى أيام الفيضان مما جعلها تقتصر على انتاج زرع نباتى واحد خلال السنة الزراعية فى حين أن زميلاتها فى أقاليم الري المستديم تتاح لها فرصة انتاج أكثر من زرع نباتى فى السنة أما من ناحية الصرف فلا تعاني الاراضى الزراعية فى مناطق الري الحوضى الآن من مشاكل الصرف التى تعاني منها اراضى مصر الشمالية أو مصر الوسطى . وربما توضح لنا هذه الحقيقة جزئياً السبب فى ارتفاع جدارة انتاج الزروع النباتية النامية فى مصر الجنوبية عن نظيرتها فى مصر الشمالية أو الوسطى .

أما استخدام الاساليب المزرعية المناسبة وتوقيت عمليات اعداد الأرض والتقىة والزراعة والحصاد أو الضم أو الجنى فهى الاخرى تلعب دوراً رئيسياً فى زيادة الغلات الفدائية من الزروع النباتية فالاساليب المتبعة فى انتاج الزروع الحقلية معروفة المزارع غير أن آثارها غير معلومة لديهم تماماً . حيث أن العوامل الجوية المتغيرة من عام لآخر تؤثر ولمدى بعيد على عمليات التقية والخدمة والحصاد الأمر الذى جعل المزارع كثيراً ما يتعللون بسوء الأحوال الجوية كعامل رئيسى مسئول عن انخفاض غلاتهم المزرعية . والحقيقة أن المزارع أو الرقيب الحصيف عليه أن يدخل عامل سوء الأحوال الجوية فى اعتباره عند تصميمه لخطته المزرعية ولكى يتغلب على الصعوبات الناشئة عن هذا العامل فإن من الممكن له أن يتحين - أية فرصة مواتية - ويسبق عامل سوء الأحوال الجوية

- ولنقل بفترة قد تبلغ أسبوعاً مثلاً - والنتيجة غالباً ما تكون مرضية وتظهر في صورة عائد مزرعى وفير . ولو أننا قمنا ببعض التحريات حول تصرفات الزراع المشهورين في الناحية بارتفاع غلات مزارعهم لوجدناهم دائماً يعملون على سبق عامل الجور ويؤدون عملياتهم المزرعية متى حانت لهم الفرصة دون الانتظار والافتراض بأن الأحوال الجوية ستكون ملائمة ومواتية :

طرق تحسين جدارة انتاج الزروع الحيوانية : يمكن حصر الوسائل العامة لتحسين معدلات الانتاج الحيوانى فيما يلى : (١) العناية بانتخاب السلالات الحيوانية وبالاكثار . (٢) التغذية على علائق متوازنة تتناسب ونوع الانتاج . (٣) توفير الحظائر المناسبة والعناية بها (٤) العناية بالتغذية ومراقبتها (٥) الجمع بين الاغذية الجافة المركزة والاعذية الخضراء المناسبة لنوع الانتاج والنمط المزرعى بالمنطقة .

فانتخاب السلالات الحيوانية للتربية أو للانتاج والعمل على تحسين الانتاج باستمرار فى الوقت الطويل بالعناية والمهارة فى التربية تعتبر من أهم طرق تحسين معدلات انتاج الزروع الحيوانية وتتيح التطورات الحديثة فى التلقيح الصناعى آفاقاً جديدة أمام الزراع والمربين لتحسين قطعانهم بسرعة . وفى دولة كالولايات المتحدة يقال أن حيوانات التربية ذات الخواص الممتازة متاحة فى كل ولاياتها لكل راغب وبأسعار معقولة . والمثل يمكن قوله عن التحسينات التى طرأت على الدواجن والاعنام . . . الخ . ورغمما عن ذلك فليس من المرغوب فيه أن يقوم الزراع بالتخلص نهائياً وفوراً من قطعانهم ذات الصفات الرديئة والتحول إلى انتاج القطعان الاصلية أى النقية إذ أنه من الممكن أن يقوموا بتحسين الطاقه الانتاجية لقطعانهم تدريجياً . وعموماً فيمكن القول بأن الزراع الذين يتغاضون عن

الاستفادة من الفرص المتاحة لهم في هذا المجال لن يكون في مقدورهم رفع جدارة انتاج مزيرعاتهم الحيوانية .

أما التغذية على علائق متوازنة - فهي الأخرى - تفتح آفاقاً أمام الزراعة لزيادة معدلات انتاج قطعانهم الحيوانية . وفي دولة كالولايات المتحدة حيث تتوافر الجمعيات المختصة بتحسين صفات قطعان اللبن التي تتضمن برامج اختبارات شهرية لحيوانات اللبن التي يمتلكها أعضاؤها ثبت بوضوح أن نشاط مثل هذه الجمعيات قد فتح أمام الزراعة فرصاً جديدة لزيادة انتاجهم من اللبن عن طريق الاختبار الفردي لأبقارهم والتخلص من الضعيفة الانتاج والنصح بزيادة مقتات العلائق بما يتناسب وكميات اللبن التي تنتجها تلك الأبقار . كما يبدو أن مثل هذه التحسينات قد أدخلت على انتاج البيض بالانتخاب الدقيق والعناية بالتغذية واختيار البيض المعد للتفريخ من أمهات عالية الانتاج والمثل يمكن قوله على الأغنام وعلى حيوانات اللحم . . . الخ .

أما اعداد الحظائر المناسبة للقطيع والعناية بها فقد أثبتت تأثيرها القاطع على رفع معدلات الانتاج الحيواني حتى ولو لم يساهبها تحسين في صفات القطيع أو في تغذيته كما أدت أيضاً إلى تقليل نسبة الوفيات بين حيوانات القطيع ومرضاها .

ولا تقل العناية بالتغذية وملاحظة موافقتها أهمية في فاعليتها لرفع معدلات الانتاج وزيادة أرباح الزراعة عن العوامل السابق التنويه عنها . ولما كانت الأغذية الخضراء لازالت تعتبر أرخص العلائق فإن العناية بانماء الأنواع الجيدة منها ذات القيم الغذائية المرتفعة تعتبر هي الأخرى عنصراً فعالاً في زيادة الأرباحية من المزيروعات الحيوانية اللبنية واللحمية والغنمية والداجنية على أن تكمل أوجه النقص فيها بإضافة العلائق المركزة المكملة . كما تبين أن الجمع بين الأغذية

الحيوانية الخضراء والجافة المركزة أكثر أربحية مما لو استعملت العلائق الخضراء وحدها أو المركزة وحدها.

معايير جدارة الانتاج المزرعى : هناك عددا كبيرا من مقاييس الجدارة الانتاجية المزرعية ورغم أن لكل واحد من تلك المقاييس أى المعايير استعمالاته الخاصة إلا أنه يمكن القول عنها بأنها - فى غالبيتها من الانساع - بحيث يمكن استعمالها فى كثير من المناطق المختلفة عن بعضها سواء فى أنماطها المزرعية أو ظروف الانتاج أو العوامل الجوية . . . الخ وبغض النظر عن نوع المقياس المستعمل فمن الواجب أن يعكس المعيار صورته الحقيقية لغلة الزرع النباتى أو معدل انتاج الزرع الحيوانى موضوع الاعتبار أو الدراسة فى المزرعة كلها كوحده وإذا كانت الصورة التى يعرضها المعيار تمثل فقط قطاعا صغيرا من مزرعة معينة فإن من الممكن اعتبارها صورته غير حقيقية ومضللة هذا عن الوروع النباتية أما من معدلات الانتاج الحيوانية فيجب أن يدخل فى اعتبارها كل من اجمالى الانتاج الحيوانى المزرعى وعدد حيوانات القطيع المنتجة بما فيها الابقار الجافة ومن الشائع بين الزراع التحايل بطريقة أو بأخرى لإظهار معدلات انتاجهم الحيوانى أكبر مما يجب الأمر الذى يعطى صورة غير حقيقية لمعدلات الانتاج على مزارعهم . وفيما يلى أكثر معايير الجدارة الانتاجية المزرعية شيوعا :

١ - الغلة الفدانية للزرع النباتى الرئيسى : فى المزارع المتخصصة فى انتاج زرع نباتى واحد أى تلك المزارع التى تستمد الشطر الأكبر من متحصلاتها من زرع نباتى رئيسى فمن الممكن احتساب جدارتها الانتاجية المزرعية واظهارها فى صورة الغلة الفدانية للزرع النباتى الرئيسى الجارى انتاجه على المزرعة ونظرا للتفاوت الكبير بين الأقاليم المختلفة فى النواحي المتصلة بنوع التربة والظروف

الجوية والأساليب المزرعية . . . الخ فيحسن مقارنة متوسط الغلة الفدانية المتحصل عليها من مزرعة من المزارع لزورها النباتى الرئيسى بنظيراتها فى الجيرة أو فى أقرب ناحية ويحسن بجانب استخدام الأرقام المطلقة اظهار النتائج المتحصل عليها أى اظهار متوسطات الغلة الفدانية للزروع الرئيسة فى صورة نسب مئوية من متوسط الغلة الفدانية لهذا الزرع فى الناحية كلها . فمثلا إذا كان متوسط غلة الفدان فى مزرعة معينة من القمح ٤ أراب وفى مزرعة مجاورة ١/٥ أراب بينما متوسط غلة الفدان فى الجيرة أو القرية ٥ أراب من قمح فان الجدارة الانتاجية النسبية للمزرعة الاولى ٨٠٪ وللمزرعة الثانية ١٠٥٪ .

وتعتبر الغلات الفدانية للزروع الفردية على المزارع المتخصصة فى انتاج زرع رئيسى واحد يحتكر وحده الأهمية الاقتصادية فى المزرعة بوصفه مصدر الشطر الأكبر من دخلها ولا ينافاه فى ذلك أية مميزات حيوانية هامة . أما فى المزارع غير المتخصصة أى متنوعة الانتاج أى التى تنتج أكثر من زرع نباتى رئيسى أو فى المزارع المنتجة للزروع الحيوانية فان مقارنته النتائج المتحصل عليها من استخدام هذا المعيار لزراع نباتى واحد قد تودى الى نتائج غير صحيحة .

٢ - الغلة من الوحدة الحيوانية : تستخدم الغلة الناتجة من الوحدة الحيوانية أى متوسط انتاج الوحدة الحيوانية المنتجة من المميزات الحيوانية فى المزارع المتخصصة فى انتاج الزروع الحيوانية هى الأخرى كمعيار لقياس الجدارة الانتاجية فى هذه المزارع . وتبدو معدلات الانتاج الحيوانية فى صورة متوسط عدد البيض الذى تضعه الدجاجة المنتجة (البياضة) . أو بعدد أرطال أو كيلوات اللبن التى تنتجها البقرة المنتجة أو عدد العجول التى أنتجتها البقرات فى قطعان اللحم . . . الخ . ونتحصل على النتائج وفقا لهذا المعيار - بقسمة الغلة الكلية للزراعة الحيوانية

المعينة على متوسط عدد الوحدات الحيوانية المنتجة التي تضمها المزرعة محسوبا من واقع سجلات الحصر الشهرية لحيوانات المزرعة . وتستخدم معدلات الانتاج الحيواني المحلية كأساس للمقارنة.

ومن الأخطاء الشائعة عند تقدير معدلات إنتاج المزارع الحيوانية هو عدم إدخال كل البقرات المنتجة في الاعتبار عند احتساب النتائج . فمعدل إنتاج البقرة المنتجة يحسب بقسمة إجمالى انتاج المزرعة من اللبن مثلا في السنة على عدد البقرات التي اشتركت في إنتاجه طوال السنة - لا على أساس عدد البقرات المنتجة خلال الشهر فقط - وأن النجاح الذي للزراع في جعل أبقارهم تستمر في أدرارها لفترة طويلة من السنة يعتبر واحداً من العوامل الهامة المؤدية الى رفع الجدارة الانتاجية لمزارعهم وهم في ذلك على خلاف الزراع الذين تظل أبقار قطيعهم اللبنى جافة لفترات طويلة من السنة . وتنطبق هذه الحالة على إنتاجية المزارع الدجاجية المنتجة للبيض فاذا ما استبعدت بعض الطائفة الانتاجية الدجاجية المعطلة من عملية الحساب فان النتائج المتحصل عليها من استخدام المعيار تصبح غير مضبوطة ومضللة في نفس الوقت .

وكما في حالة المعيار السابق الخاص بالزروع النباتية يحسن إبراز النتائج المتحصل عليها أى إبراز معدلات غلة الوحدة الحيوانية المنتجة في صورة نسبة مئوية من متوسط نظيراتها على النطاق المحلي . إذ تبدو معدلات الانتاج الحيوانية في صورة مقارنة تعطى لآى قارئ أو مطلع صورة حقيقية للجدارة الانتاجية المزرعية الحيوانية بالنسبة لمتوسط نظائرها في الجيرة . ويحسن التويه هنا أيضا بأن معيار الغلة من الوحدة الحيوانية لا يصلح لأن يكون أساسا للمقارنة في غير المزارع الحيوانية المتخصصة .

٣ - الرقم القياسى للغة الزراعية النباتية : الرقم القياسى للغة الزراعية النباتية يبدو فى صورة نسبة مئوية لغلات الزروع النباتية كلها الجارى إنتاجها على مزرعة من المزارع محتسبه فى ضوء متوسطات الغلات الفدائية من تلك الزروع النباتية فى الجيرة أو المنطقة المحلية التى تقع بها المزرعة، ويوافق هذا المعيار المزارع التى تنتج أكثر من مزرعة نباتية وتعتبر مزارعائها الحيوانية قليلة الأهمية نسبيا . ويعتبر الرقم القياسى للغة الزراعية النباتية أحسن معيار للجدارة الانتاجية المزرعية لهذا النوع من المزارع .

ويجب على الزارع عند احتسابه للرقم القياسى للغة المزرعية النباتية أن يقتصر حسابه على الزروع التى جرى ضم زروعها فعلا إلا أن من الواجب عليه أيضا أن يدخل فى حسابه المساحات التى فشل الإنتاج عليها إذ بهذه الطريقة يصبح الرقم القياسى للغة الزراعية النباتية ممثلا لواقع الجدارة الانتاجية المزرعية كما أنه من الواجب على الزارع أن يتأكد من أن متوسطات الغلات الزراعية المحلية قد جرى احتسابها على أساس مدم بالمساحات السطحية لكل من هذه الزروع على حدة فى الجيرة أو المنطقة المحلية - أيهما كان المستخدم أو الداخلى فى الاعتبار - ويوضح الجدول بصفحة ٢٣٥ طريقة بسيطة لاحتساب الرقم القياسى للغة الزراعية النباتية المزرعية .

كما يمكن تدعيمها بمقدار العمل الانسانى اللازم لإنتاج كل زرع نباتى على حدة ويقصد هنا بالعمل الانسانى المنتج المباشر - كما سبق تعريفه - بأنه مقدار العمل المستخدم مباشرة فى عملية الإنتاج . ويقدر باحتساب إجمالى وحدات العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى كل مزرعة نباتية على حدة .

طريقة احتساب الرقم القياسي للغة الزراعية البنائية المزرعية

المساحة المزرعة زراعتها وفقاً لمتوسط الغلة المزرعية في الجزيرة	متوسط الغلة المزرعية في الجزيرة أو المنطقة المحلية	إجمالي الغلة من المزرعة البنائية	مساحة المزرعات	المزرعة
٦٠	١٠ أرباب	٦٠٠ أرباب	٥٠ فدان	الذرة
٥٠	٤ قطار	٢٠٠ قطار	٤ فدان	القمح
١٢	١ طن	١٢ طن	١٠ فدان	دريس *
١٢٢	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠	إجمالي

* نفترض أنه لم تؤخذ منه سحبات .

$$\frac{١٠٠ \times ١٢٢}{١٠٠ (المساحة)} = ١٢٢\% = \text{الرقم القياسي للغة المزرعية البنائية المزرعية}$$

٤ - الرقم القياسى للغلة الزراعية الحيوانية : يبدو الرقم القياسى للغلة الزراعية الحيوانية فى صورة نسبة مئوية موحدة لكل معدلات الانتاج للمزروعات الحيوانية الجارى انتاجها على المزرعة مجتمعة مقارنة بمتوسطات معدلات الانتاج للمزروعات المشابهة فى الجيرة أو فى المنطقة المحلية. ويعتبر الرقم القياسى للغلة الزراعية الحيوانية من أوفق معايير الجدارة الانتاجية فى المزارع المتخصصة فى الانتاج الحيوانى والتى يجرى فيها انتاج الزروع النباتية بصفة عرضية أو ثانوية . ويمكن احتساب الرقم القياسى للغلة الزراعية الحيوانية بطريقة سهلة تتخلص فى احتساب نسبة مئوية لمعدل الانتاج لكل مزرعة حيوانية من متوسطات معدلات الانتاج للمزروعات المشابهة بالجيرة أو للمنطقة المحلية . ثم دعمها بعد ذلك بنسبة العمل الانسانى المنتج المباشر الذى استخدم فى كل المزروعات الحيوانية التى يجرى انتاجها على المزرعة والجدول الموجود بصفحة ٢٣٧ يوضح طريقة الحساب :

٥ - الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزروعة : الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزروعة عبارة عن نسبة مئوية موحدة تتضمن معدلات الانتاج المزروعة النسبية لكل المزروعات الجارى انتاجها على المزرعة مقارنة بنظيراتها من متوسطات معدلات الانتاج بالمنطقة المحلية. ويتضمن هذا النوع من الأرقام القياسية الجدارة الانتاجية لكل من المزروعات النباتية والحيوانية. والمعيار يعتبر من أوفق المقاييس للمزارع المتنوعة أى غير المتخصصة التى يجرى فيها انتاج الزروع الحيوانية بجانب الزروع النباتية ويجرى احتساب الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزروعة بعد احتساب كلا من الرقم القياسى للغلة الزراعية النباتية والرقم القياسى للغلة الزراعية الحيوانية بالمزرعة وتدعيمها بالنسبة المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم فى انتاج كل مزرعة على حدة من اجمالى العمل المنتج المباشر المستخدم فى انتاج المزروعات النباتية

طريقة احتساب الرقم القياسي للغة الزراعية الحيوانية

الرقم القياسي للغة الزراعية الحيوانية	٪ وحدات العمل الانساني المنتج أى المباشر المستخدم في العمل بكل مزرعة	معدل الانتاج مقوما في ضوء متوسط معدل انتاج المنطقة المحلية	المزرعة
٦٠	٥٠	١٢٠	الابتكار البيئية
٢٤	٢٠	٨٠	المعول للأهم
٢٠	٢٠	١٠٠	دواجن
١٠٤	—	—	اجمالي

أى أن الرقم القياسي المشترك للغات الزراعية الحيوانية للمزروعات الحيوانية الزراعية = ١٠٤

أولاً : احتساب الرقم القياسي للفلات الزرعية النباتية المدعم بالممل الانساني المنتج المباشر

المزيرة	(١) متوسط الفلّة القدائية الزرعية النباتية بالمزيرة	(٢) متوسط الفلّة الزرعية النباتية بالمطقة المحلية	(٣) % لعمود (١) من عمود (٢) %	(٤) % للمعل المنتج المباشر بالمزيرة النباتية إلى جملة المعل المزروعي المنتج المباشر بالمزروعات النباتية %	الرقم القياسي للفلّة الزرعية النباتية
أذرة	١٢ أردب	١٠ أردب	$120 = \frac{100 \times 12}{10}$	٢٠	$24 = \frac{30}{100} \times 120$
قطن	٥ قنطار	٤ قنطار	$125 = \frac{100 \times 5}{4}$	٦٠	$75 = \frac{70}{100} \times 120$
دريس	١٢ طن	١ طن	$120 = \frac{100 \times 12}{1}$	١٠	$12 = \frac{10}{100} \times 120$
اجمالي	—	—	—	—	122

ويصبح الرقم القياسي المجمع أو المشترك للفلات الزرعية النباتية = ١٢٢

ثانياً : احتساب الرقم القياسي لاجمال الفلات المزرعية النباتية والحيوانية

الرقم القياسي لاجمال الفلات المزرعية	الرقم القياسي المشترك لفلات كل مجموعة	الجموعة الرئيسية للمزروعات	الرقم القياسي لاجمال الفلات المزرعية = ١١١٢
٤٩٣	٤٠	المزروعات النباتية	الرقم القياسي لاجمال الفلات المزرعية = ١١١٢
٦٢٣٤	٦٠	المزروعات الحيوانية	
١١١٢	—	اجمال	

مجتمعة على حدة وهذا في الحالة الأولى أو في انتاج المزيروعات الحيوانية مجتمعة على حدة كما هو الحال في الحالة الثانية .

ولاحساب الرقم القياسى للغة الزراعية النباتية المدعمة بالنسبة المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر يجب أن نحسب متوسط اللغة الفدائية لكل زرع من نواتج المزرعة وأن نحصل على متوسط الغلات الفدائية في البيئة المحلية أو في الجيرة لكل واحد من الزروع الجارى انتاجها على المزرعة وأن نحسب النسبة المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم في انتاج كل مزرعة نباتية على حدة من اجمالى العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم في انتاج الزروع النباتية مجتمعة . ويتوافر الأرقام الخاصة بهذه البنود الثلاثة يمكن احتساب الرقم القياسى لاجمالى للغلات المزرعية النباتية المدعمة بالنسب المئوية للعمل الانسانى المنتج المباشر بالطريقة الموضحة بصفحة ٢٣٨ حيث يبلغ هذا الرقم ١١٣ وفقا للمثال المعطى كايضاح . أما احتساب الرقم القياسى للغة الزراعية الحيوانية فيجرى وفقا للطريقة الموضحة بصفحة ٢٣٧ حيث أن الرقم القياسى للغة الزراعية الحيوانية البالغ ١٠٤ وفقا للمثال المستخدم كايضاح مدعم بالنسب المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر من اجمالى العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم في انتاج الزروع الحيوانية كوحدة بطبيعته .

وأخيرا للحصول على الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية - النباتية والحيوانية معا - يجب احتساب النسبة المئوية لمقدار العمل الانسانى المنتج المباشر المستخدم في انتاج الزروع النباتية وفي انتاج الزروع الحيوانية كلا على حدة من اجمالى مقدار العمل الانسانى المنتج المباشر المزرعى . وبمعرفة هاتين النسبتين يمكن الحصول على الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية البالغ ١١١٫٦ باحتسابه بالطريقة الموضحة بصفحة ٢٣٩ .

الباب التاسع عشر

الجدارة الانتاجية العالية المزرعية

تمهيد

يقصد بالجدارة الانتاجية العالية المزرعية مقدار متوسط العمل الانساني الفردى الفعلى المنتج المباشر الذى يساهم به كل عامل على المزرعة . وعلى ذلك فيمكن القول بأنه كلما ارتفعت الجدارة الانتاجية العالية كلما زاد الدخل المتحصل عليه من المزرعة إذ يؤدي إرتفاع الجدارة الانتاجية العالية إلى زيادة المتحصلات أى الدخول من مختلف ميادين الانتاج المزرعى أى من جميع المزيروعات التى تضمها المزرعة مما تفاوتت الانماط أو الظروف الاقتصادية التى تجرى فى ظلها عمليات الانتاج . وتبدو أهمية الجدارة الانتاجية لاستعمالات العمل الانساني فى الفترات التى ترتفع فيها أسعار الذروع أو فى الفترات أو المناطق التى ترتفع فيها تكاليف العمل الانساني المزرعى أى الأجور الزراعية مما يوجب فى مثل هذه الحالات استخدام العمل المزرعى لأقصى جدارته الانتاجية إذا ما أريد الحصول على مستويات دخلية مزرعية مناسبة .

ورغم تداخل كل من الجدارة الانتاجية للسعة المزرعية والجدارة الانتاجية العاليه المزرعيه تداخلا كبيرا فى تقرير الدخول المزرعيه فان السعة المزرعيه المناسبه تلعب دوراً هاماً فى المساعدة على استخدام العمل الانساني بطريقه أكثر كفاءة أى جدارة . وإلى هذا الحد - ونعنى به الحد الذى ينعدم عنده تأثير السعة المزرعيه على كفاءة استعمالات العمل الانساني - يمكن النظر إلى الجدارة الانتاجية العاليه المزرعيه كنتيجة أكثر مما ينظر اليها على أساس كونها عاملاً جوهرياً مؤثراً على

الدخول المزرعية . ولما كانت جدارة العمل المزرعى ليست كلها معزوة إلى مناسبة السعة المزرعية فانه . من الممكن القول أيضا أنه بعد هذا الحد الذى يتبدى فيه تحقيق الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية بعيداً عن أى مستقلا عن تأثير أى فعل السعة المزرعية تبدو أهمية الجدارة الانتاجية العمالية واضحة إذ ينظر لها دائماً وفي مثل هذه الحالة على أنها العامل المسئول عن كل ما يطرأ على الدخول المزرعية من تغيرات .

وقبل الانتهاء من هذا التمهيد يحسن التنويه بأنه في فترات إرتفاع أسعار الزروع أو الفترات التى تتميز بالظروف الجوية الملائمة تميل الدخول المزرعية للارتفاع نتيجة لتأثير كل من السعة المزرعية المناسبة وارتفاع الجدارة الانتاجية العمالية معا . أما في فترات انخفاض الأسعار أو في الفترات التى تسود فيها الظروف الجوية السيئة وغير المواتية فان زيادة إتساع السعة المزرعية يؤدي عادة إلى انخفاض الدخول المزرعية في حين أن تحسين الجدارة الانتاجية العمالية يؤدي إلى إستمرار إزدياد الدخول المزرعية أو إلى تقايل الخسائر المحتملة إلى حدودها الدنيا . وبالإضافة فيمكن القول بأن المزارع الكبيرة ذات الجدارة الانتاجية العمالية المنخفضة تعتبر من أقل المزارع أربحية حيث أن مميزات السعة المزرعية في المزارع المتسعة لن يمكن اكتسابها إلا إذا صاحبها توافر إرتفاع الجدارة الانتاجية للعامل المزرعيين .

طرق تحسين الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية

ليست هناك قاعدة عامة واحدة يمكن استخدامها على كافة المزارع لرفع جدارتها الانتاجية العمالية ويعزى ذلك إلى ما هنالك من اختلافات في الأنماط الزراعية وفي أنواع الزروع الجارى انتاجها وفي الطاقات والرغبات الشخصية للزراع وأفراد

عائلاتهم وإلى غير ذلك من الاختلافات المشابهة . الأمر الذى يمكننا من القول باطمئنان بأنه يكاد يكون من المستحيل تطابق مزرعتين فى مشاكلها العمالية . ورغما عن ذلك فلا زال هناك تنظيمات عامة معينة يمكن القول عنها بأنها نافعة ومفيدة للزارع إذ تساعده عادة على وقف أى تلافى الكثير من الأخطاء التى قد تتضمنها خططه وبرامجه التنويرية والرقابية المتصلة بتحسين الجدارة الانتاجية لعماله المزرعيين ومعظم هذه التنظيمات مستمدة من خبرات الزراع الطويلة الأمد بهذا الموضوع . ويمكن جمع أهم الطرق النافعة والمؤدية إلى تحسين الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية فيما يلى : (١) توسيع السعة المزرعية (٢) العناية بتخطيط وتطوير نظام توزيع العمال على المزيروعات (٣) الاستعمال الكامل للآلات الميكانيكية المزرعية الملائمة لظروف المزرعة (٤) تحسين التنسيق الداخلى للمزرعة بما فى ذلك المباني (٥) تحسين العلاقات الشخصية بين كل من الادارة المزرعية والعمال المزرعيين (٦) تدريب العمال وإعدادهم بما ينالهم ومقتضيات العمل المزرعى .

توسيع السعة المزرعية : تتميز الزراعة المصرية بصغر حجم مزارعها وتفتتها وقد أدى صغر حجم المزارع إلى هذه الدرجة إلى عدم تمكن الزراع وأفراد عائلاتهم من التمتع بمميزات العمالة الكاملة طوال أيام السنة فى الوقت الذى هم فيه فى أشد الحاجة إلى الدخول التى يمكنهم الحصول عليها من الاشتغال طول الوقت لسد احتياجاتهم المعيشية وكنتيجة لذلك يمكن القول بأن متوسط إنتاج أفراد العائلة المزرعية يعتبر منخفضا والمثل يمكن قوله أيضا عن متوسطات دخولهم العينية أو النقدية أو هما معا . وللاستخدام العمل المزرعى المتوافر لأقصى جدارته الانتاجية لابد من توافر فرص من الأعمال المزرعية التى تكفى لاستيعاب هذه السمية الفائضة من العمل العائلى المزرعى المعطل وذلك أما عن طريق زيادة مساحة المزرعة أو

زيادة عدد المزيّرات أى تكديسها بالقدر الذى يستنفد القوة العاملة العائلية المزرعية المعطلة ويمكن تسمية أولى هاتين الوسيّلتين بالتوسع الأفقى وثانيهما بالتوسع الرأسى وإذا لم يقيس لأفراد العائلة المزرعية العاملة الكاملة بعد ذلك على مزرعتهم فعليهم بالسعى وراء الحصول على فرص عمل جديدة خارجها تكفل لهم هذه العالة أما إذا فضّلوا على ذلك الكسل والتسكع أو الجلوس فى الشمس شتاء . . . الخ . فانهم لابد معانون من قلة الدخول النقدية والعينية وما يتبعها من فقر وفاقة وانخفاض فى مستوى معيشتهم .

تنويع وتطوير نظام توزيع العمل المزرعى : يجب إعداد المسوال المزرعى بطريقة تضمن استخدام العمل المزرعى المتاح للزراع بطريقة منتجة فى كل يوم من أيام العمل وطوال كل موسم من مواسم العمل كما تضمن فى نفس الوقت توازن المزرعة كعمل اقتصادى . وينبذ أن أغلب الزراع يميلون إلى تحديد عدد عمالهم بما يمشى واحتياجات مزيّرتهم الرئيسية الأمر الذى وإن كان يوفر العمل اللازم للقيام بالعمليات المزرعية فى المزيّرات الثانوية الأخرى فى الأوقات العادية فانه يحرم هذه المزيّرات مما تحتاجه من عمال عندما يبلغ موسم حصاد أو ضم أو جنى المزرعة الرئيسية ذروته مما قد يؤدى إلى الأضرار بغلات الزروع الثانوية . وهنا يحسن التنبيه بأن مستوى معيشة الزارع لا يتوقف فقط على مقدار ما تدره مزيّرته أو مزيّراته الرئيسية من صافى دخل بل وأيضاً على مقدار ما تدره عليه مزيّراته الأخرى من دخول سنوية . ويفضل فى مثل هذه الحالات عدم التركيز بل يحسن تخصيص عدد من العمال للقيام بالعمليات المزرعية الضرورية لإجراءها لتلك المزيّرات فى مثل هذه المواسم إذ أن ما يسببها من أضرار قد يفوق الأضرار التى قد تصيب الزروع الرئيسية بعد نضجها وحتى مع الوصول بالتوازن المزرعى

للحد المرغوب فان على الزارع أن يقوم مقدما باعداد عدد ونوع العمليات المزرعية الى تحتاجها مزارعته مع تحديد مواعيت لإجرائها والسعى إلى توفير العمال اللازمين لأدائها عندما يحين ميقاتها إذا ما رغب هذا الزارع في الحصول من مزرعته على أقصى ما يمكن من الأرباح ويحسن أن يجرى إعداده مثل هذه الخطط في صورة عامة إذ أنه مهما بلغت شدة تصميم الزارع على أداء هذه العمليات في مواعيتها فقد يضطر بين يوم وليلة الى تغييرها بسبب ظروف طارئة لم تكن في الحسبان كعاصفة مطرية أو تغير فجائي في درجات الحرارة . . الخ . وفي هذه الحالات لازلنا نقول أن وجود خطة للعمل قابلة للتغيير خير من عدم وجود خطة اطلاقا فاعداد خطة ولو بصورة بدائية ، مقدما تساعد الزارع كثيراً في تعرف الاوقات ولو بالتقريب التي سيبليغ الاحتياج العمالي المزرعي فيها ذروته مما يساعده على اعداد عدته للطوارئ ، مقدما بدلا من أن يؤخذ على غرة الامر الذي قد يؤدي الى زيادة تكاليفه المزرعية كثيراً .

استعمال الآلات المزرعية الملائمة : يعتبر الاستعمال الكامل للآلات المزرعية الملائمة لظروف المزرعة واحداً من العوامل الأساسية المؤدية الى ارتفاع الجدارة الانتاجية العالية المزرعية الى نهاياتها القصوى . ويعتبر الاعتماد على العمل الانساني اليدوي والعمل الحيواني كمصدر للطاقة المحركة الزراعية من أهم العوامل المؤدية الى انخفاض الجدارة الانتاجية العالية في المزارع المصرية . واذا كان قد أمكن التغاضي عن هذه الظاهرة في الماضي عندما كانت أجور العمال وأسعار الأغذية الحيوانية منخفضة والمنتجات الزراعية تفيض عن احتياجات السكان فإنه في ظل الظروف الحالية حيث أجور العمال المزرعيين وتكاليف الرعاية والتغذية لحيوانات العمل قد ارتفعت كثيراً فإنه لا يمكن التغاضي عن ذلك بعد أن أصبح استخدام الآلات الزراعية الحديثة في

الاتاج عن طريق الجمعيات التعاونية وتحديد أسعار المنتجات الزراعية بواسطة الدولة قد اقتضت من الزراع السعى وراء رفع الجدارة الانتاجية العالية على مزارعهم وهذا لن يتأتى لهم إلا عن طريق استعمال الآلات الزراعية الحديثة الموفرة للعمل الانسانى على مزارعهم . ورغم أن الآلات الزراعية مكلفة أى غاليه الثمن ويحسن اختيارها بمنتهى العناية فقد ثبت أن استعمال المناسب منها يؤدي إلى وفورات كثيرة فى تكاليف الانتاج المزرعى خصوصا فى أجور العمال المزرعيين التى تستنفد عادة شطرا كبيرا من التكاليف المزرعية وذلك عن طريق رفع الجدارة الانتاجية للعمال المشغلين بأداء العمليات المزرعية . وإن تحل حيازة الآلات الزراعية مشكلة رفع الجدارة الانتاجية العالية بل أن استعمالها هو الذى يؤدي إلى بلوغ النتائج المرجوة . وهنا يجب التنويه بأن الاقلال من استعمال هذه الآلات لن يطيل فى عمرها . وإن كان يؤدي إلى التوفير فى إستهلاكها للوقود والزيوت والشحوم . . الخ . وذلك لأن معظم هذه الآلات تستنفد ببقائها عاطلة نفس إستنفادها وهى عاملة أى أن لها أجلا محتوما تكاد تكون بعده فى حكم العدم أو قد تحل محلها آلات حديثة تفوقها فى جدارتها وفى وفورها تجعل التخلص من هذه الآلات القديمة أنفع من الإبقاء عليها .

تحسين التنسيق الداخلى للمزرعة : أن من الممكن تحسين الجدارة الانتاجية العالية فى مزرعة من المزارع بأعادة تنسيقها داخليا بطريقة تدريجية ونعنى بالتنسيق المزرعى ذلك النظام الذى تكون عليه الوحدات المختلفة التى تتكون منها المزرعة سواء كانت مباني أو أحواش أو حظائر . . الخ التى يضمها مركز الرقابة المزرعية أو كانت وحدات انتاجية محصولية أى مزيروعات . فاذا كانت المزيروعات صغيرة وغير منتظمة الشكل فإن توسيعها وتنظيم أشكالها يساعد على إجراء عملياتها المزرعية بيسر وسهولة ويوفر كثيرا من وقت العامل الزراعى مما يؤدي إلى رفع الجدارة

الانتاجية للعمل الانساني وأيضا وفي أحوال كثيرة للقوى المحركة سواء كانت عضلية حيوانية أو آلية . وفي حالة استعمال هذه الأخيرة أى القوى المحركة الآلية يصبح تنسيق المزيروعات سعة وشكلا ضرورة فاستعمال محراث آلى فى حرث • أفدنة غير منتظمة الشكل قد يقتضى من الجهد والوقت ما يكفى لحرث • ١ أفدنة منسقة - سعة وشكلا - وفى هذا ما فيه من أهدار وخفض للطاقة الانتاجية العالية المزرعية . والمثل أيضا يمكن قوله عن مباني المزرعة فقد يؤدى تعديل شكل الحظائر أو إعداد أماكن التغذية (المدارد) بطريقة معينة إلى تخفيض تكاليف نقل وتوزيع الأغذية الحيوانية خصوصا الخضراء بما قد يفوق كثيرا تكاليف ما استحدث من تعديلات فى الوقت الطويل نسبيا وفى هذا ما فيه من توفير للعمال والوقت والجهد اللازم لإدائها الأمر الذى يرفع من الجدارة الانتاجية العالية المزرعية . وهناك الكثير مما يمكن قوله فى هذا المجال.

تحسين الصلات الادارية والعمالية المزرعية : لقد تبين أن قيام علاقات طيبة بين الادارة المزرعية والعمال المزرعيين تلعب دورا هاما فى رفع الجدارة الانتاجية العالية وقد أمكن تحقيق هذا الهدف بطرق شتى منها استخدام عمال أكفاء وأمناء ودفع أجور يمكن أن يقال عنها أنها أكثر من المستوى المتوسط أى أكثر نسبيا من معدل الأجور فى الجيرة . وبهذا يمكن للإدارة أشعار هؤلاء العمال بتقديرها لهم وهذا سيخلق بينهم - وهم رجال أمناء أولا وأكفاء ثانيا - شعورا بالاعتداد بالنفس وبمحاولة رد هذا التقدير فى صورة عناية وإتقان للأعمال المزرعية الموكول لهم أداءها وهذا يؤدى إلى رفع جدارتهم الانتاجية . أما استخدام العمال غير الأكفاء ودفع أجور منخفضة لهم على أساس أن كل العمال سواسية وأنهم سيؤدون الموكول إليهم أداءه على كل حال وأن هذا فى نفس الوقت يعتبر مصدرا وفرا فى التكاليف فإن هذا الاعتقاد غير حقيقى إذ ثبت أن استخدام مثل هذا النوع الأخير من أكثر

أنواع العمل تكلفة وأقلها جدارة انتاجية.

كما أتبع زراع آخرون طرقا أخرى عديدة لرفع الجدارة الانتاجية العمالية لمزارعهم يبدو أنها لو أتبعت بعدالة وبدقة قد تعطى نتائج طيبة في هذا المجال . فقد لجأ البعض منهم الى رفع أجور العمال على أساس القطعة ولجأ آخرون إلى دفع مكافآت للعمال المجيدين وأتبع البعض طريقة دفع جزء من الأرباح لعمالهم لوزادت عن حد معين كما عبد البعض إلى اتباع نظام المشاركة على أن يأخذ العامل في هذه الحالة نسبة معلومة من الناتج بدلا من الحصول على أجر معلوم . الخ وهذه الطرق تبدو في مجموعها كمحاولات لخلق نوع من الحافز الشخصي أو المنفعة أى المصلحة الشخصية لدى العامل بدفعه لأداء عمله على الوجه الأكمل . ولا زالت في هذا الميدان - أى ميدان رفع الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية - فرصا أخرى عديدة منها محاولة إعداد معدلات لكل من أنواع العمل يتحدد بمقتضاها متوسط أجر العامل فمن يرتفع مقدار ما يؤديه عن المعدل يزيد أجره اليومي بنفس النسبة والعكس صحيح كما أن من الممكن للزراع في مثل هذه الحالة تعيين العمال الأكفاء في وظائف أحسن ومرتبات أعلى وهى في حقيقتها تعتبر طريقة طيبة أو دبلوماسية لإثارة التنافس بين العمال المزرعيين على أداء ما يوكل لهم أدائه على خير وجه دون إجبار أو تهديد إذ أن هذه الأخيرة قد أصبحت لا تنفع في وقتنا الحاضر .

تدريب العمال المزرعيين : أن الغرض من تدريب العمال هو أعدادهم لأداء أعمالهم المستقبلية بطريقة أكثر كفاءة . والى يكون التدريب فعالا لا بد وأن يؤدي في نهايته إلى تطوير ملكاتهم الى الحد الذى يمكنهم من أداء ما يوكل إليهم من عمل بسرعة وأن يتيح لهم ذلك القدر من المعرفة الذى يساعدهم على إتخاذ قراراتهم سريعة نابعة لمواجهة ما يقابلهم من مشاكل أثناء قيامهم بواجباتهم والذى يمكنهم أيضا من التعاون مع غيرهم ممن يؤدون نفس عملهم . وربما لم تكن هناك حاجة إلى

تدريب العمال الزراعيين فيما مضى ووراءهم خبرات الاجيال السابقة أما الآن وقد بدأ استعمال الآلات والادوات والوسائل التكنولوجية الحديثة في الانتاج الزراعى وأصبح هناك مجال للتخصص فى بعض نواحى العمليات المزرعية كقيادة اللوريات أو الجرارات أو الاعمال الميكانيكية أو رش الاشجار بالمبيدات الحشرية .. الخ فان إعداد برامج خاصة لتدريب العمال المزرعيين أصبح هو الآخر - وشأنه فى ذلك العمال الصناعيين - ضرورة ملحة إذا ما أريد رفع الجدارة الانتاجية العالية على المزارع وبالتالي رفع مستويات أجور العمال الزراعيين النقدية والحقيقية إذ أن هذا هو الطريق الصحيح لرفع مستويات معيشة هؤلاء العمال تحقيقا للاهداف النهائية لاشتراكيةنا العربية ومجتمعنا الجديد .

والتدريب الفعال للعمال المزرعيين له نتائج هامة وتبدو حصيلته فى المزارع التى بدأت تتحول الى الزراعة الآلية حيث يتولى مثل هؤلاء العمال المزرعيين المدربين إدارة وصيانة آلات ومعدات ميكانيكية قد تفوق فى قيمتها قيمة اجمالى أجورهم السنوية عدة مرات بل أنها قد تفوق أيضا قيمة اجمالى الدخل السنوى المزرعى أكثر من مرة لهذا فان واجب الزراع ألا يضعوا مثل هذه الآلات والمعدات الا فى أيد أمينة عليها تعرف كيف تديرها وتصونها بكفاءة الامر الذى قد يطيل فى أمد استعمالها ويقلل من تكاليف اصلاحها بالقدر الذى يودى الى زيادة الجدارة الانتاجية المزرعية بصفة عامة ويزيد من دخل كل من الزراع والعامل . كما قد يودى الابقاء على مثل هذه الآلات والمعدات فى حالة صلاحة للعمل كلما دعى الامر الى ذلك . عادة الى زيادة الجدارة الانتاجية للعمال المزرعيين ويحسن الخواص الكمية والوصفية للزروع ويقلل دورة العمال المزرعيين على المزرعة وهذا بدوره يودى الى زيادة خبرات هؤلاء العمال بالمزرعة وتحسين قدراتهم العالية ويقلل من الحوادث المزرعية الناتجة عن استخدام الآلات .. الخ .

معايير الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية

تقديم

يمكن تجميع كل معايير الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية الشائعة الاستعمال في مجموعتين رئيسيتين : **تضم اولاهما** تلك المعايير التي لا تدخل في اعتبارها معدلات الانتاج كعامل مؤثر على الجدارة الانتاجية المتحصل عليها . وتضم **ثانيتهما** تلك المعايير التي تدخل في اعتبارها معدلات الانتاج عند قياس الجدارة الانتاجية ولهذا ينظر لكل واحد منها على أنه معيار موحد أو مشترك لكل من الانتاج والجدارة الانتاجية العمالية . وتستعمل المعايير التي تضمها المجموعة الاولى في المزارع التي تتمتع بنوع من الاستقرار في متوسطات غلاتها النباتية أو معدلات انتاجها الحيواني والتي لا تتأثر أساليب انتاجها المزرعي بصفات أو نوع العمل المزرعي المستخدم إذ تعتبر هذه المعايير نافذة وتعطي نتائج في منتهى الدقة أما اذا استعملت فيما عدا ذلك أى في المزارع التي تتعرض فيها معدلات الانتاج للتغير نتيجة لعوامل أخرى خارج نطاق الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية فان النتائج المتحصل عليها تكون عادة غير دقيقة ولا تعطي صورة دقيقة حقيقية للموقف المزرعي . لهذا يحسن في هذه المناطق - وهي عادة تلك التي يسود فيها الانتاج المكسب التكاليف أى التي تسودها الزراعة المخدأة والتي تتغير غلاتها النباتية ومعدلات انتاجها الحيواني كثيرا من سنة لأخرى بفعل العوامل الأخرى أو تتأثر كثيرا بخواص العمال المزرعيين أن يكون المعيار المستعمل واحدا من التي تدخل في اعتبارها مقدار ما انتجه أو أداه العامل الواحد في المتوسط .

معايير الجدارة الانتاجية العمالية المستخدمة في حالة المزارع المتخصصة :
أن من الممكن في حالة المزارع المتخصصة في انتاج زرع نباتي واحد أو زرع حيواني واحد استعمال معايير فيزيقية بحتة . وفيما يلي أهم هذه المعايير :

١ - متوسط النصيب العمالي الفردى من المساحات المزروعة : يعتبر متوسط النصيب العمالي الفردى من المساحة المزروعة فى المزارع المتخصصة فى انتاج زرع نباتى معين واحد من أسهل معايير الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية احتسابا . اذ يمكن الحصول عليه بقسمة اجمالى المساحة المزرعية للزرع المعين - وهى هنا تساوى المساحة المزرعية المزروعة فعلا - على المعدل الرجالى المزرعى أى المعدل العمالى الرجالى المزرعى (ويقصد بالمعدل الرجالى المزرعى متوسط عدد الرجال الذين يعملون بالمزروعة خلال سنة معينة ويستخرج بقسمة اجمالى شهور العمل الرجالى فى السنة على ١٢ شهر) . ويصلح هذا المعيار فى التقييم النسبى للجدارة الانتاجية العمالية بين مزارع إقليم أو منطقة معينة يسودها استعمال أساليب مزرعية معينة واحدة من الزروع . الخ كناطق انتاج الفاكهة مثلا (بوقال فقط - يوسفى فقط) أو يعطى نتائج دقيقة وبسهولة . والمعيار كما يبدو لا يدخل فى اعتباره معدلات الانتاج وعلى ذلك فلا يحسن استخدامه فى المزارع المعروضة لتغيرات سنوية واسعة فى كمية انتاجها . ولا فى مزارع الانتاج الحيوانى ولا فى المزارع المختلطة أى غير المتخصصة .

٣ - متوسط النصيب العمالى الفردى من الحيوانات : يشابه متوسط النصيب العمالى الفردى من الحيوانات المعيار السابق الا أنه يستبدل بعدد الاقدنة عدد الحيوانات التى تضمها المزرعة المتخصصة فى الانتاج الحيوانى ويبدو متوسط النصيب العمالى الفردى فى صورة عدد من الابقار أو الدجاج . الخ . ويتحصل على متوسط النصيب العمالى الفردى من الحيوانات التى تنتجها المزرعة المتخصصة بقسمة عدد الحيوانات أو الدواجن التى تضمها المزرعة الحيوانية الرئيسية على المعدل الرجالى المزرعى . ولا يصلح استعمال هذا المعيار فى المزارع التى تتفاوت فيها معدلات الانتاج تفاوتا كبيرا من سنة لأخرى . إذ يصبح المعيار فى مثل هذه الحالة عديم الجدوى .

متوسط النصيب العمالي الفردى من وحدات الناتج : يستعمل متوسط النصيب العمالي الفردى من وحدات الناتج كمعيار مناسب للجدارة الانتاجية العمالية فى المزارع التى تقع فى المناطق المتخصصة فى انتاج زروع معينة نباتية كانت أو حيوانية ويجرى احتسابه بقسمة اجمالى العلة المزرعية من الزرع الرئيسى المعين على المعدل العمالى الرجالى المزرعى والرقم المتحصل عليه يعتبر معياراً مقبولا للدلالة على الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية . وتبدو الأرقام الناتجة فى صورة عدد من أرادب القمح أو الذرة أو قناطير القطن أو كيلوات اللبن أو عدد البيض ... الخ ولما كان المعيار يعتمد أساساً فى احتسابه على كمية الناتج المزرعى فمن الواجب الحذر عند استعماله فى قياس الجدارة الانتاجية العمالية النسبية بين الأقاليم الزراعية المختلفة إذ فى مثل هذه الحالة يصعب التخلص من أثر العوامل الأخرى غير عمل العمال المزرعيين على كمية الناتج كما يجب أيضاً استعماله بمنتهى الحذر عند مقارنة الجداره الانتاجية العمالية لمزرعة معينة فى سنة ما مع جدارتها الانتاجية العمالية فى سنة أخرى إذا كانت التغيرات التى تصيب اجمالى الناتج المزرعى للزرع الرئيسى كبيرة من عام لآخر . وإن كان هذا لا يمنع من القول بأن المعيار يفوق كثيراً فى دقته وقيمته القياسية غيره من معايير الجدارة الانتاجية المزرعية الفيزيائية البهتة فى المزارع مكدسة التكاليف حيث لا يمكن تحقيق الجدارة الانتاجية العمالية بتشغيل العامل على وحدات انتاجية أكثر فقط بل وأيضاً بالعمل على الوصول بتلك الوحدة الانتاجية إلى أقصى جدارتها الانتاجية . فمثلاً يهم الزارع - بوصفه منتجاً - كم عدد كيلوات اللبن التى حلبها الحلاب أكثر مما يهمه كم عدد البقرات التى حلبها وذلك لأن من اللبن الحلوب هو الذى يدفع الزارع منه أجراً للحلاب لا عدد الأبقار التى جرى حلبها .

متوسط النصيب الفدانى من الاجور : يمثل متوسط النصيب الفدانى من

الأجور اجمالى التكاليف الفدائية من الزروع التى جرى انتاجها على المزرعة من العمل الانسانى . ومن المفيد جداً قياس الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية فى المناطق أو الاقاليم الى ينتج كل منها زرعاً نباتياً بهذه الطريقة على أنه من الواجب أن تجرى المقارنات بين مزارع الاقليم الواحد أو المنطقة الواحدة فقط. إذ أن مقارنة الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية لمزارع من اقليمين مختلفين أو لمزرعة واحدة فى سنتين مختلفتين غير مستحبة وغير موثوق فيها وذلك بسبب تفاوت الأجور من اقليم لآخر ومن سنة لآخرى . ويحتسب المعيار بقسمة اجمالى قيمة العمل الرجالى - الأجور وغير المأحور بما فى ذلك أجر المنظم أى الزارع نفسه - على عدد الأفدنة التى شغلها الزرع الذى تخصص فى انتاجه المزرعة .

وقبل الانتهاء يحدّر التنويه بأن هناك معياراً مماثلاً فى حالة المزارع المتخصصة فى انتاج زرع حيوانى واحد يمكننا أن نطلق عليه متوسط الوحدة الانتاجية الحيوانية من الأجور ويحتسب بنفس الطريقة السابقة بعد استبدال عدد الأفدنة بعدد الحيوانات . ومتوسط تكلفة الحيوان الواحد من العمل الانسانى وإن كان يعتبر مهماً جداً بالنسبة للزراع الذين وصلوا لهذا الحد الدقيق من التخصص فى انتاج أى انتاج حيوانى من نوع واحد . إلا أنه لازال خاضعاً للحدود التى يخضع لها متوسط النصيب الفدائى من الأجور .

معايير الجدارة الانتاجية العمالية المستخدمة فى حالة المزارع غير المتخصصة الانتاج
أن المعايير التى تعتمد فى احتسابها على المعدلات الفيزيائية للعمليات التى يقوم بها عامل واحد أو متوسط الناتج العيى الذى ينتجه العامل المزرعى ٠.٠٠ الخ تعتبر - فى مجموعها - معايير نافذة وقليلة القيمة فى حالة النظم المزرعية متنوعة الانتاج والتى تتضمن مركبات عديدة من مختلف أنواع الزروع النباتية والحيوانية . حيث يقتضى الامر لقياس الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية على المزارع غير

المتخصصة في الانتاج استخدام معايير أخرى أكثر تعقيداً مما سبق أن نوهنا عنه في حالة المزارع المتخصصة واحتساب هذا النوع من المعايير يتطلب أولاً تطوير الوسائل اللازمة لإحتساب النسبة للمزارع إذا ما أردنا إعطاء صورة واضحة للسعة المزرعية الحقيقية وهذه قد سبق الخوض فيها بإسهاب كما يتطلب أيضاً الاستقرار على معايير دقيقة للجدارة الانتاجية المزرعية وهي الأخرى قد سبق دراستها دراسة وافية عند الكلام على جدارة الانتاج المزرعى . وبتوافر هذين العاملين يصبح من الميسور بعد ذلك الوصول إلى معايير دقيقة ومعقولة للجدارة الانتاجية العمالية في المزارع غير المتخصصة . وفيما يلي أهم هذه المعايير وأكثرها شيوعاً :

١- متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى المنتج المزرعى المباشر :
يعتبر متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى المزرعى المنتج المباشر من أهم وأدق معايير الجدارة الانتاجية المزرعية التى لا يدخل فى احتسابها معدلات الانتاج المزرعى . ويجرى احتسابه بقسمة اجمالى العمل الرجالى المزرعى المنتج المباشر على المعدل الرجالى للزرعة . وباستخدام هذا المعيار يمكن مقارنة المزارع فى مختلف المناطق والاقاليم والمزارع التى تختلف فى درجات التكديس الرأسى لعوامل الانتاج بها والتى تختلف فى أنواع الزروع التى تنتجها والتى تتفاوت فيها نسب المزيروعات الحيوانية إلى مزيرعانها النباتية وان كان من المفضل استخدام المعيار فقط عند مقارنة المزارع ذات النظام الانتاجى المزرعى المتشابه ويعزى ذلك إلى أن تغير معدلات الانتاج وتفاوت الظروف والمواصفات المحلية المطلوبة فى العمل تتفاوت من إقليم لإقليم قد لا يتيح الفرصة لتقرير تعريف دقيق لمواصفات العمل المزرعى المباشر الامر الذى يجعل مثل هذه المقارنات - وفى غياب معدلات الإنتاج المزرعى - أمراً مشكوكاً فى صحته ومضلاً .

٢ - الرقم القياسي للنتائج : يستعمل الرقم القياسي للنتائج للوصول إلى مقارنات أكثر صفاء للجدارة الانتاجية العمالية المزرعية . ويمكن احتسابه بضرب متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى المنتج المزرعى المباشر فى الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية الذى سبق أن جرى تعريفه وطريقة احتسابه عند دراسة معايير الجدارة الانتاجية المزرعية . والمعيار بوصفه هذا يدخل فى اعتباره ويعكس التأثير المشترك لكل من الجدارة الانتاجية العمالية المزرعية ومعدلات الانتاج المزرعى . ولنفرض مثلا أن هناك مزرعة متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى المنتج المزرعى المباشر فيها يساوى ٣٠٠ وأن الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية بها يساوى ٨٠ فان الرقم القياسى للنتائج بها يساوى ٢٤٠ بينما فى مزرعة أخرى قد ظهر أن متوسط النصيب الفردى العمالى من العمل الرجالى ٢٠٠، النخ تساوى ٢٠٠ وأن الرقم القياسى لاجمالى الغلات المزرعية بها يساوى ١٢٥ فان الرقم القياسى للنتائج بها يساوى $(\frac{125}{200} \times 200) = 250$ وباستعراض النتيجة فى صورة ساعات المزارع يبدو أن الأولى أكبر بكثير من الثانية فى حين أننا لو استعرضناها فى صورة عمل انسانى ومعدلات انتاج يبدو أن الثانية تتفوق على الأولى فى جدارتها الإنتاجية .

٣ - متوسط النصيب الفردى العمالى من الوحدات الحيوانية المنتجة يعتبر متوسط النصيب الفردى العمالى من الوحدات الحيوانية المنتجة من أسهل معايير الجدارة الإنتاجية العمالية النسبية احتسابا فى مزارع الانتاج الحيوانى المختلطة أى التى تلتج أكثر من نوع واحد من الزروع الحيوانية أما الزروع النباتية فتعتبر قليلة الشأن فيها . وهنا يحسن التويه بأنه إذا كانت المزرعة تضم مزرعة هامة أو أكثر من مزارع انتاج النباتى فيعتبر هذا المعيار مضللا ومن

المستحسن تجنب استعماله . ويمكن احتسابه بقسمة اجمالى عدد الوحدات الحيوانية المنتجة على المعدل الرجالى للزراعة .

٤ - متوسط الدخل اليومى من وحدة العمل المزرعى للنتج : يستعمل متوسط الدخل النقدى اليومى من العمل المزرعى المنتج كـ معيار غير دقيق للجدارة الانتاجية العمالية على المزارع التى يستحيل - لسبب أو لآخر - احتساب المعدل الرجالى المزرعى فيها وعلى ذلك فيمكن القول بأن اللجوء إلى استخدامه يعتبر وسيلة أخيرة لمعرفة الجدارة الانتاجية العمالية لهذا النوع من المزارع . والاعتراض الأساسى الموجه إلى استخدامه هو أنه يتضمن فى مجموعه تأثير الاختلافات السعرية التى تتفاوت من مزروعه لأخرى الأمر الذى يمكن القول عنه أنه دليل جدارة سعرية أكثر مما يمكن وصفه بأنه معيار جدارة انتاجية عمالية وبالإضافة لما كان الفارق بين إجمالى الدخل النقدى أى المتحصلات وصافى الدخل يتفاوت بتفاوت واختلاف الزروع الناتجة فإن أى معيار - ومعيارنا هذا منها - يجرى احتسابه على أساس من إجمالى الدخل النقدى أى المتحصلات يعتبر معياراً غير دقيق . وعموماً فيجرى احتسابه بقسمة إجمالى المتحصلات المزرعية على عدد وحدات العمل الإنسانى المزرعى المنتج .

بعض المظاهر العملية للجدارة الانتاجية العالية المزرعية

يعزى ارتفاع الجدارة الإنتاجية العالية لحد كبير الى (١) التمويل الجيد والى (٢) وجود مزرعة ذات سعة كافية تكفل تشغيل العمال المزرعيين - المأجورين - بطريقة تدرأ أكبر صافي دخل ممكن والى (٣) مدى التصميم والمقدرة والرغبة في العمل . ومن الممكن معايرة العاملين الأولين ونعني بهما التمويل الجيد وتوافر سعة مزرعية معقولة بالمعايير الاحصائية كما أن من الممكن للزارع النابه أن يغير منها في حدود معينه لامكانية الوصول بالجدارة الإنتاجية العالية المزرعية الى المستوى المرغوب . أما العامل الثالث ونعني به مدى تصميم ومقدرة ورغبة العنصر الإنسانى على العمل فلم يمكن للآن تحليله أو معايرته بمعايير أو معايير موضوعية objective ملبوسة رغما عن أهميته القصوى في التقرير النهائى لكفاية وجدارة العمل المزرعى النهائى . غير أنه لما كان معظم العمل بالمزارع - وهى فى غالبيتها مزارع عائلية - يقوم به الزارع وأفراد عائلته فيبدو أن الرغبة والتصميم والمقدرة على العمل لابد وأن تكون متوافرة طالما هم جميعا يرغبون فى تقدم وتسمية المزرعة عن طريق رفع الكفاية والجدارة الانتاجية للعمل المزرعى . ولحسن الحظ - وهذا لحد بعيد - نجد أن هذا الاتجاه متوافر عند غالبية المزارع الأمر الذى يجعلنا نتغاضى عن هذا العامل الإنسانى فى معادلتنا السابقة .

ويقال - وهذا وفقا لأحد التقديرات الأميريكية - أن الزارع الذين يصلون بالكفاءة والجدارة الانتاجية العالية على مزارعهم الى أقصى درجاتها يحصلون على متوسط دخل عمل مزرعى يستعمل فى الانتاج المباشر يوازى ثلاث مرات قدر متوسط ما يحصل عليه زراع الجيرة من تعتبر كفاية وجدارة العمل على مزارعهم

أقل من المتوسط كما يحصلون على متوسط كمية عمل من كل عامل تقرب من ٥٠٪ زيادة عن متوسط ما يحصل عليه نظائرهم من الزراع في الاقليم ، ويتوصلون عادة الى هذه النتيجة بالتحويل السليم وتوفير سعة مزرعية كافية لاستيعاب وكفاية العمل لكافة الايدي العاملة المزرعية طول الوقت بالاضافة الى توافر الرغبة والمصلحة من جانبهم في الوصول بالمزرعة الى نهاية أهدافها وهو الوصول الى أقصى درجات النجاح المالى فنراهم يعملون بجد دون مراعاة لقوانين العمل أو أيام بطالة الأسبوع طالما هناك عمل مزرعى عاجل لا يقتضى التأخير ويستدعى قيامهم به فوراً كل هذا فى الحدود التى لا تصل بالعمال المأجورين وغير المأجورين الى حد الكمال والارهاق وبغض عملهم على المزرعة .

هذا عن المزارع العائلية ذات الساعات المتسعة التى تستوعب كل وقت العمل العائلى المزرعى أما عن المزارع العائلية ذات الساعات الصغيرة التى لا تستوعب عمل أفراد العائلة المزرعية فيشكو أصحابها من انخفاض دخل عملهم ودخل عمل أفراد عائلاتهم من مزارعهم نتيجة لانخفاض الكفاءة الإنتاجية لهذا العمل بسبب ضيق السعة المزرعية رغما عن أنهم قد يعملون ما يزيد على ١٤ ساعة يوميا لمدة سبعة أيام فى الأسبوع أملا منهم فى زياده دخول عملهم من مزرعتهم ولكن دون جدوى لأن العلة فى مثل هذه الحالة ليس مرجعها تكوين العمل الانسانى العائلى على الأرض الزراعية والذى لو زاد عن حد معين لتعرض لفعل قاتون الغلات المتناقصة بل يعزى الى ضيق سعة المزرعة الحالية التى يجب السعى وراء توسيعها بطريقة أو بأخرى أو بتركها الى غيرها ذات سعة تتناسب ومقدار العمل العائلى المتاح بوصف العائلة وحدة العمل المزرعى . واذا أهمل الزارع هذه الاجراءات الاخيرة فإن استمرار بذل مثل هذه الجهود لا بد وأن يودى

الى كلال وتعب الشباب من افراد العائلة المزرعية وكرهم لعملهم المزرعى الامر الذى قد يودى بالشبان منهم فى نهاية المطاف الى هجران المزرعة بحشا عن فرص عمل غير زراعية يمكنهم الحصول منها على دخول مجزية تتفق والجهود التى يبذلونها . أما الشبابات فمآلهن الزواج من أول عابر سبيل يتقدم اليهن هربا من المزرعة ويتبقى الزارع على مزرعته بدون عمل عائلى مزرعى بالاضافة الى ما قد يصيبه من ضعف فى قواه الجسدية بسبب عمله الساعات الطوال لسنين عديدة وهذا بدوره لا بد وأن يدوا فى النهاية فى صورة انخفاض فى الكفاءة والجدارة الانتاجية لعمله المزرعى . من كل هذا يبدو أن على الزارع يعمل أن على علاج حالته مبكرا إما بتغيير سعة مزرعته أو الانتقال الى مزرعة ذات سعة اكبر تناسب وحجم العمل العائلى أو هجران المزرعة بحشا وراء عمل آخر يدر عليه دخلا كافيا مجزيا :

الباب العشري

الإثتمان المزرعى

تمهيد

رأينا كيف أن المزرعة عبارة عن منشأة اقتصادية - شأنها في ذلك شأن المتاجر والمصانع - يجرى فيها استخدام ذلك الشطر الذى تضمه من الموارد الطبيعية والموارد الانسانية أى عناصر الإنتاج المزرعية فى إنتاج زروع نباتية أو حيوانية أو هما معا ومشتقاتها التى ينعم بها منتجوها من الزراع فى اشباع احتياجاتهم ورغباتهم أى التى يستهلكونها مباشرة أو بعد استبدالها بغيرها من منتجات المزارع الأخرى أو من منتجات البنيانين الاقتصاديين الآخرين غير الزراعيين ونعنى بهما التجارة والصناعة . فالمزرعة بوصفها منشأة اقتصادية كبقية المنشآت الأخرى لها تكاليف تتمثل فى القيمة النقدية لعناصر الإنتاج المستعملة فيها ولها دخل يتمثل فى القيمة النقدية للزروع النباتية أو الحيوانية أو هما معا ومشتقاتها التى تنتجها المزرعة . ولابد من انقضاء فترة زمنية أى لابد من وجود فارق زمنى بين حدوث التكاليف المزرعية والحصول على الدخول المزرعية وهى الفترة التى يعبر عنها عادة بدورة رأس المال المزرعى . ورأس المال المزرعى فى مثل هذه الحالة يمثل التكاليف أى الأموال المستعملة فى حيازة وتعبئة عناصر الإنتاج فى المزرعة بوصفها وحدة أى منشأة اقتصادية زراعية .

رأس المال وأهميته بالنسبة لعناصر الانتاج الأخرى : رأس المال بأوصافه هذه يبرز أى يتفوق فى أهميته على أهمية عناصر الانتاج المزرعية الأخرى حيث يعتبر توافره الحكم الفصل بين نجاح وفشل المزرعة . أى أن كفاية رأس المال المزرعى والامر كذلك تعتبر بالنسبة للزراع كالخبرة بالنسبة للجندى فى الميدان . أى هو القوة المالية الدافعة التى تساند وتدعم اعداد المشاريع وتطويرها وتنفيذها وإذا كان تقدير الاحتياجات الرأسمالية مما يدخل فى مجال التمويل فإن الزارع بوصفه منولا يقوم بتقدير احتياجات مزرعته الرأسمالية فى ضوء تكاليفه التى تبدو فى صورة أثمان الأراضى وعدد ونوع وحجم وأصناف معداته - كالمباني والأسوار والقوى المحركة والحيوانات المزرعية والآلات - التى يجرى تقريرها فى ضوء نوع العمل المزرعى وأنماط التربة والظروف الجوية وتكاليف إزالة الحشائش أو الأشجار أن وجدت واعداد المساقى أى المراوى والمصارف فى ضوء الاعتبارات الشخصية كعدد افراد عائلته المزرعية ومستويات معيشتها وترتيباته العائلية المعيشية ووفقا لنفقات عملياته المزرعية التى تبدو فى صورة انفاق على التقاوى والأغذية الحيوانية أى العلائق والتصليلات والعبوات من زكائب وصناديق وخلافه والاختشاب وتكاليف الري والضرائب واجور العمال ووسائل النقل من لوريات أو عربات ... الخ . وهى جميعا بنود قابلة للتفاوت بتفاوت سعة المزرعة وحجم العائلة المزرعية والزمان والمكان وبمستويات اجور ومعيشة العمال المزرعيين وهى جميعا عوامل متغيرة ومتفاوتة تفاوتاً كبيراً بطبيعتها .

الاحتياجات الواجب مراعاتها عند التقديرات الرأسمالية والمتحصلات المزرعية :
يحسن بالزراع بوصفه منولا أن يراعى عند تقريره لتقديراته الرأسمالية الاحتياجات الرئيسية الآتية : (١) أن تتضمن تقديراته كل بنود التكاليف . (٢) أن تتضمن

كل المتحصلات المتوقعة . (٣) أن يراعى جانب الدقة في تقديراته لكل من المصروفات والمتحصلات حتى تقارب أرقامه حقيقة الواقع بقدر المستطاع . حيث أن مبالغته في قيمة تكاليفه يجعله يبدو متشائما وغير عادل من وجهة نظر منشأته الاقتصادية أى المزرعة كما أن مغالاته في التفاؤل من ناحية المتحصلات قد يؤدي في نهاية الأمر إلى ظهور عجز عند اعداد الحسابات المزرعية والصحيفة المزرعية الأمر الذي يبدو منه أن من الواجب عند رصد البنود السابقة انعام النظر بدقة واحتسابها على ضوء ادق البيانات والمصادر المتاحة دون أى تعديل بقدر المستطاع قد تبدو فيه لمحة تحيز حتى تبدو تقديراته الرأسمالية النهائية متحفظة conservative ومحسبة بدقة ومغروضة بوضوح بالقدر الذي يوضح تماما احتمالات الوضع المالي الذي يجب مواجهته في المستقبل . هذا عما يجب مراعاته عند تقدير الاحتياجات الرأسمالية .

أما عند تقدير الزارع لمتحصلاته المزرعية المحتملة فيحسن به : (١) أن يدخل في اعتباره كل اوجه نشاطه ومصادر دخله المزرعى على أن يلتزم في توقعاته جانب التشاؤم في الحدود المعقولة . (٢) وأن يدخل في اعتباره السنين العسرة وامكانيات عمله خارج المزرعة ولدى الغير كحالة عمله في شق الطرق أو ادارة مزرعة أو بعض مزارع الملاك المتغيين أو امساك دقاتر الآخرين ... الخ . من الأعمال الأخرى المتاحة خارج مزرعته .

رأس المال ليس بالضرورة مملوكا : تحتاج حيازة المزارع وتجهيزها وتسيير عملياتها إلى استثمارات تتفاوت في قيمتها من مزرعة لأخرى ومن زمان لآخر ومن مكان لمكان . وليس من الضروري أن يكون الزارع مالكا لكل المبالغ التي يحتاجها عمله المزرعى حيث أن رأس المال بمدلوله المتسع يشمل المبالغ المملوكة

وايضا المقترضة المستثمرة في المنشأة الاقتصادية سواء كانت مزرعة أو متجر أو مصنعا حيث يمكن تعريف رأس المال - وهذا بدون نظر لمصدره - بأنه فائض انتاج مستعمل في عملية انتاج أخرى أو هو الثروة المستخدمة في انتاج ثروة أخرى أو هو القوة المالية الدفعة التي تساند وتدعم اعداد المشاريع الاقتصادية وتطويرها وتنفيذها. وإذا كان تقدير الاحتياجات الرأسمالية يدخل في مجال التمويل المزرعى فإن اعداد المبالغ اللازمة لحيازة المزارع وتجهيزها وتسيير عملياتها لما يدخل في مجال الرقابة المزرعية ولن تكون هناك مشاكل رأس مالية مزرعية متعلقة بكفاية رأس المال طالما توافرت لدى الزارع بوصفه صاحب منشأة اقتصادية زراعية رموس الأموال التي تحتاجها مزرعته غير أن مشاكله المالية تبدأ عند قصور رأس ماله عن مواجهة الاحتياجات الرأسمالية لمزروعاته الرئيسية بصفة خاصة ولمزروعاته بصفة عامة . وهنا يجب عليه السعى بوصفه مئولا مزرعيا وراء توفير الأموال الكافية واللازمة لتسيير عملياته المزرعية بيسر عن طريق الاقتراض من الغير . وقراراته باللجوء إلى الغير للحصول على ما ينقصه من رأس مال ليست اعتباطية ولا عفوية بل لابد وأن تكون قد سبقتها دراسات دقيقة لواقع مزرعته وفي ضوء هذا الواقع يمكنه تحديد قيمة القروض وانواع المزروعات التي سيجرى استثمارها فيها وفترات القروض وانواع المزروعات التي سيجرى استثمارها فيها وفترات القروض وتواريخ سدادها ومقدار اسعار الفائدة المطلوبة لقاء استخدام تلك القروض ... الخ . ولما كانت قرارات الزارع المتعلقة باللجوء الى الاقتراض من الغير تحمل في طياتها اخطارا محيطة بالنسبة لمستقبله كزارع وبالنسبة لمزرعته كمنشأة اقتصادية فإن عليه عند اتخاذ قرار هذا شأنه أن يوازن بين حافز الربح المتوقع من استثماراته القرضية وبين الاخطار أى عوامل المجازفة التي ستعرض لها مزرعته أثناء فترة القرض ونظرا لخطورة واهمية الموضوع فقد خصص له الجزء المتبقى من هذا الباب .

القروض المزرعية

تجهيد : يتوقف ارتفاع الدخل المزرعية ومستوى معيشة الزارع - كما سبق التنويه - على مدى الوصول إلى المركب الصحيح من الأرض والعمل ورأس المال والإدارة . وعند قصور أى قلة رأس المال المزرعى فإن استخدام جرعات إضافية منه تؤدي إلى زيادة الكفاءة والإدارة الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج المزرعية بما فيها رأس المال نفسه . وقد يستعاض بعض الزارع عن اقتراض رأس المال بزيادة كمية العمل المزرعى إما في صورة زيادة عدد العمال أو تشغيل العمال الحاليين ساعات عمل إضافية وقد يؤدي إحلال العمل مكان رأس المال إلى زيادة الدخل المزرعية غير أنه من الملاحظ أن التكاليف يزداد انخفاضها وأن الدخل المزرعية يزداد ارتفاعها إذا ما استعمل رأس المال بالقدر المناسب دون إحلال العمل المزرعى محله كما قد يعتمد بعض الزارع لزيادة دخلهم المزرعية باستئجار أراضي زراعية إضافية بدلاً من اقتراض رؤوس الأموال اللازمة لتسيير العمليات المزرعية اللازمة لاستعمال السعة الحالية الأرضية بكفاءة . حيث قد يمكن زيادة الدخل التي يحصل عليها هؤلاء الزارع باقتراض رؤوس الأموال التي تلزمهم لزيادة كمية المخصبات الكيماوية أو الكالسيوم أو الجبس الزراعى أو عدد الحيوانات على الساعات الحالية لمزارعهم . فالمشكلة - والامر كذلك - تنحصر في مقدار رأس المال اللازم لتكوين احسن خلطة أى لتكوين المركب المثالى من عناصر الإنتاج التي تدر اعلا الدخل المزرعية في حدود الامان . وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه إذا كان رأس المال يعتبر العنصر النادر على مزرعة من المزارع أن فى الامكان زيادة الارباح باستعمال مقادير إضافية من رأس المال فإن من المجزى

للزراع أن يستمر في اضافة جرعات من رأس المال طالما أن الدخول المزرعية تزيد أى تتفوق على تكاليف رأس المال المضاف . وعلى ذلك فالهدف من الاقتراض هو زيادة كفاءة وجدارة عناصر الانتاج المزرعية أو زيادة الدخول المزرعية وبالتالي رفع مستوى معيشة الزارع وأفراد عائلته .

وربما كان مجتمعنا المصرى فى الماضى ينظر إلى الزراع المدينين نظرة اتمهان لأن معظم السلف التى كانوا يقترضونها كان يجرى انفاقها على أغراض استهلاكية والاتفاق على الاستهلاك لايدر عادة دخلا ولا عائدا يضمن سداد القرض الامر الذى يؤدى عادة إلى ارتباك الحالة المالية للزارع وكثيرا ما أودى ذلك برأس ماله مثلا فى مزرعته وما بها من نعم انتاجية رأسمالية ثابتة أو منقولة . أما الآن وفى ظل الظروف الحالية التى تمارس فيها كل الأجهزة ووسائل الاعلام والارشاد الزراعى الموضوعه فى خدمة القطاع الزراعى من البنيان الاقتصادى القومى زيادة الوعى الائتمانى للزراع وفى ضوء ما يسمى بالاقتراض المشرف عليه أصبح مجتمعنا المصرى ينظر الى الاقتراض نظرة محايدة ويقوم حكمه عليها من وجهة كونها عملية د مقبولة ، أو د غير مقبولة ، وفقا للدوافع والظروف التى جرى بسببها الاقتراض . حيث أن هناك أوقاتا يحسن فيها الاعتماد على القروض كمصدر لرأس المال المزرعى الإضافى فاذا تجاهل الزارع وأحجم عن الاقتراض فى مثل هذه الظروف كان موقفه د سلبيا ، أما اذا اتخذ موقفا « ايجابيا » وقرر الاقتراض فيحسن به التساؤل عن القطاعات والمزروعات التى تضمها مزرعته والتى يمكنه استثمار المبلغ المقترض فيها بحيث تدر عليه أقصى الأرباح . فاذا بدا له بعد الدراسة أن المشروع يبدو ناجحا ومغريا واذا توافرت فى الزارع الشروط التى تتطلبها الهيئات الائتمانية والاقراضية فى عملاتها واذا اتخذ الزارع موقفا ايجابيا تجاه

الحصول على قرص فإنه يبدو أن الهيئات المقرضة لابد وأن تقف منه أى الزارع موقفا إيجابيا وتعطيه القرض المطلوب . واستخدام القرض واستثماره في موضعه الصحيح لابد وأن يزيد من مرونة المنول ويرفع الجدارة التنويلية المزرعية أى يرفع من كفاءة وجدارة عمل الزارع بوصفه منولا وهذا لن يتأتى له إلا اذا زادت الغلات المزرعية وبالتالي الدخول المزرعية بالقدر الذى يتيح للزارع فرصة سداد القرض والحصول على أقصى ما يمكنه من الأرباح من استعمال هذا الرأس مال الاضافى في تحسين وزيادة كفاءة وجدارة عمله المزرعى .

قرارات الزارع باستعمال القروض

تعتبر القروض أصولا هامة من وجهة نظر الزارع الذين ينقصهم رأس المال المزرعى المكافى ويكون هذا النوع الغالبية العظمى للزارع . وكثيرا ما يستخدم الزارع القروض في زيادة الكفاءة الانتاجية للانتاج المزرعى وبالتالي رفعوا من دخولهم المزرعية ومن مستويات نعيمهم على المزارع . كما لوحظ في أحيان أخرى فشلهم البشع في استخدام تلك القروض بما أدى في نهاية الامر إلى ضياع مزارعهم وهدخراتهم التى جمعوها بشق النفس . ومن هذا يبدو أن قرار الزارع بالالتجاء الى استخدام القروض قد يعنى بالنسبة له النجاح أو الفشل وأن مدى نجاحه أو فشله نتيجة لاستخدام القروض يتوقف والى حد كبير على مدى حصافته ومهارته كمدير مالى لمزرعته . حيث أن التمويل المزرعى اللازم للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح قد يقتضى من الزارع الحصول على قروض كبيرة نسبيا . والقروض الكبيرة نسبيا تحمل في طياتها العديد من أخطار المجازفة التى تتعرض لها المزرعة وبالتالي الزارع خصوصا اذا كانت شروط القرض غير ملائمة وغير متمشية

والظروف المزرعية الأمر الذي يبدو أنه أن تمويل المزرعة بالقروض وفي حدود الأمان للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح تعتبر عملية شاقة بل وخطرة في أغلبية الأوقات . لهذا يحسن بالزارع عند اتخاذ قراره باللجوء إلى الاقتراض لتوفير رأس المال اللازم لتمويل أو استكمال تمويل عمله المزرعي أن يراعى النقاط التالية : (١) متى يحسن به الاقتراض . (٢) مقدار القرض . (٣) ماهية ونوع الدافع له على الاقتراض . (٤) مدة القرض ومواعيد السداد والتحوطات الممكنة لزيادة الأمان (٥) توافر ضمانات القروض .

أولا — متى يحسن بالزارع الاقتراض : تعتبر فترات ارتفاع الأسعار أو انخفاضها مرشدا للزارع عن الوقت الذي يجدر به فيه الاقتراض إذا كان في حاجة إلى القروض . ويحسن بالزارع الاقتراض في الأوقات التي تأخذ فيها الأسعار في الارتفاع إذا لوحظ أنه في تلك الفترات يتفوق ارتفاع معدلات الأسعار على ارتفاع معدلات التكلفة بما فيها أسعار الفائدة على القروض كما لوحظ اتساع الهوامش الربحية Profit margins المتعلقة بزموس الأموال سواء كانت مملوكة أو مقترضة كما أن مخاطر المجازفة الناشئة عن الاقتراض تعتبر في أدنى حدودها عندما تبدأ الأسعار في اتخاذ اتجاه صعودي لها ثم تزايد تدريجيا باستمرار ارتفاع الأسعار حتى تبلغ ذروتها ببلوغ الأسعار نهايتها القصوى . ولهذا الأسباب نجح العديد من الزارع الذين لجأوا لاقتراض زموس الأموال اللازمة لشراء مزارعهم عند بداية إعلان الحرب العالمية الثانية في سداد قيمة هذه القروض بسرعة وفي وقت أقصر بكثير نسبيا عما يستلزمه السداد في الأوقات العادية . في حين فشل الزارع الذين اقترضوا أثمان مزارعهم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حينما بلغت أسعار الزروع غايتها القصوى في سداد تلك القروض إذ أودى الانهيار الفجائي للأسعار إلى ضياع مزارعهم ومدخراتهم التي أنفقوا العمر في تجميعها . وبالإضافة إلى ذلك يلعب

أمد القرض أى طول الفترة بين عملية الاقتراض وبين ميعاد سداد القرض دورا بمائلا فالقروض طويلة الآجال تحمل في طياتها مخاطر مجازفة عديدة بسبب صعوبة أو استحالة التنبؤ بالظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة على أسعار الزروع خلال مدة القرض الطويلة نسبيا في حين أن القروض قصيرة الآجال تعتبر مخاطر المجازفة بالنسبة لها ضئيلة نسبيا بسبب قصر الفترة التي يجرى فيها التنبؤ بالظروف المستقبلية المؤثرة على الأسعار .

ثانيا - مقدار القرض : رغم ما سبق قوله من أن غالبية الزراع أصبحوا يقبلون على الحصول على القروض اللازمة للإدارة مزارعهم الا أنه من الملاحظ أيضا أن غالبيتهم لا تحصل على القروض بالقدر الكافي للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح أى للحد الذى تتساوى فيه تكاليف الوحدة الحدية للقرض مع الدخل الحدى للوحدة الإضافية الحدية الناتجة من استخدام آخر وحدة مستخدمة من القرض في عملية الإنتاج . وبالتحرى عن أسباب أحجام الزراع عن الاقتراض للحد الذى يكفل لهم الحصول على أقصى الأرباح تبين أن السبب الرئيسى لهذا الاتجاه يعزى الى مخاطر المجازفة المتزايدة والناشئة من الاقتراض لهذا الحد والى تحكمها قاعدة تزايد المخاطرة .

وقاعدة تزايد المخاطرة (١) : أو قاعدة التكافؤ (٢) المساواة كما تسمى أحيانا بوصفها هاديا ومرشدا للزراع تنص على أنه عندما يجرى التوسع فى العمل المزرعى عن طريق التوسع فى استخدام رأس المال المقرض فإن فرصة ضياع رأس المال المزرعى الاصلى تزداد اتساعا . وللايضاح يبدو أن الحد المأمون للقروض يتوقف على إنتاجية

(1) Principle of increasing risk.

(2) Equity principle.

الأرض *productiveness of land* وحالة المباني المزرعية ورأس المال المزرعى المملوك وصحة وعمر الزارع كما تتوقف أيضا كمية القرض على الشكوك *uncertainties* في الأحداث القادمة المتوقعة والتي تتفاوت عادة من مزرعة لأخرى ومن إقليم لإقليم في وقت معين كما تتفاوت أيضا من وقت لآخر طالما أن أسعار الزروع في تغير مستمر . وفي ضوء عدم اليقين أى الشكوك التي يثيرها التضارب بين العوامل السابقة يمكن التساؤل عن حد الأمان الذي تقرر عنده قيمة القرض ويجيب عليه البعض بأن مقدار القرض يجب ألا يزيد على ٥٠٪ من اجمالى الأصول المزرعية وتحدد بعض المنشآت التمويلية والاقتراضية القروض التي تمنحها لعملائها بحد لا يزيد على ٦٥٪ من اجمالى القيمة التقديرية للمزرعة بمشتملاتها في حين يرفع البعض هذه النسبة حتى تصل إلى ٨٥٪ . وقد سبق التنويه بأن البعض قد اقترض كل رأس ماله المزرعى في بداية موجة صعود سعرية في بداية الحرب العالمية الثانية وأمكنه سداد القرض في أجل قصير وخرج بمزرعته ملكا خالصا له في حين أن البعض الآخر قد اقترض مالا يزيد على ٥٠٪ من القيمة التقديرية لمزرعته في بداية موجة انخفاض سعرية في بداية الثلاثينات فضاعت بملكاته كلها . فالموجة التصاعدية السعرية في الحالة الأولى جعلت من الاقتراض عملية ناجحة والموجة النزولية السعرية في الحالة الثانية جعلت منه عملية فاشلة . وفي ضوء تغير وتضارب الظروف السابقة التي جعلت طريق الوصول لحد الأمان بالنسبة للمبالغ المقرضة عملية عسيرة يحسن بالزارع الاهتمام بقاعدة التكافؤ السابق التعرض لنصها في بداية هذا الجزء ولإيضاح طريقة عمل القاعدة يحسن الاطلاع على الجدول المرافق حيث تبدو في قمته النسب المثوية للتكافؤ على مدى يبدأ من ١٠٠٪ ويتدرج حتى يصل ١٦٦٪ . ويقصد بمعدل التكافؤ هنا النسبة المثوية لإجمالى الأصول المزرعية المملوكة للزارع من اجمالى رأس المال المزرعى .

تأثير ازدياد الاقتراض على معدل التكافؤ وعلى مدى الدخول المحتملة
لزراع يملك رأس مال مزرعى قدره ٥٠٠٠ جنية (مثال نظرى) .

معدل التكافؤ %						البند
١٦٦٦	٢٠	٣٥	٣٣,٣	٥٠	١٠٠	
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	رأس المال المزرعى المملوك
٢٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	...	رأس المال المزرعى المقترض
٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	اجمالى رأس المال المزرعى
						دخل رأس المال المزرعى عندما يصبح معدل الدخل على الاستثمار + ١٠ %
٣٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	اجمالى الدخل المزرعى
١٢٥	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٢٥٠	...	تكاليف رأس المال المزرعى المقترض (٥ %)
١٧٥٠	١٥٠٠	١٢٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	صافى الدخل بعد خصم تكاليف القرض
٣٥	٣٠	٢٥	٢٠	١٥	١٠	دخل رأس المال المزرعى المملوك %
						دخل رأس المال المزرعى عندما يصبح معدل الدخل على الاستثمار - ١٠ %
٣٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	اجمالى الخسارة المزرعية
١٢٥٠	١٠٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٢٥٠	...	تكاليف رأس المال المقترض
٤٢٥٠	٣٥٠٠	٢٧٥٠	٢٠٠٠	١٢٥٠	٥٠٠	اجمالى الخسارة المزرعية بما فيها تكاليف القرض
٨٥	٧٠	٥٥	٤٠	٢٥	١٠	خسارة رأس المال المزرعى المملوك %

وبالرجوع للجدول يبدو من العمود الموجود تحت معدل تكافؤ يساوى ١٠٠٪ أن الزارع يستخدم رأس مال مزرعى مملوك يبلغ ٥٠٠٠ جنيه ولا يوجد أى رأس مال مقرض . ويبدو من العمود تحت معدل تكافؤ مقداره ٥٠٪ أن الزارع يستخدم رأس مال قدره ١٠٠٠٠ جنيه ٥٠٪ منها رأس مال مقرض والباقي أى ٥٠٪ رأس مال مملوك ويجرى احتساب بقية الأعمدة الموضحة بالجدول بنفس الطريقة .

والآن فلنفترض أن هناك احتمالات ربح تبلغ (+) ١٠٪ من رأس المال المزرعى وأن هناك احتمالات خسارة تبلغ (-) ١٠٪ أيضا وهى احتمالات شائعة فى الانتاج الزراعى بصفة عامة وفى الانتاج المزرعى بصفة خاصة بسبب كون الطبيعة الشريك الأقوى فى الانتاج الزراعى - وهى عادة خارجة عن نطاق سيطرة الزارع - فانه يبدو أن دخل الزارع الذى يستثمر ٥٠٠٠ جنيه مملوكه له كلها يتذبذب فى مدى يبلغ ١٠٠٠ جنيه من (-) ٥٠٠ جنيه الى (+) ٥٠٠ جنيه (ويتسع هذا المدى الى ٢٠٠٠ جنيه من (-) ١٢٥٠ جنيه الى (+) ٧٥٠ جنيه) فى حالة الزارع الذى افترض ٥٠٠٠ جنيه وقل معدل تكافؤ رأس ماله المملوك الى ٥٠٪ . وإذا افترض الزارع ١٠٠٠٠ جنيه بمعدل تكافؤ يبلغ ٣٣٪ فإن مدى تذبذبات دخله تصل الى ٣٠٠٠ جنيه (من (-) ٢٠٠٠ جنيه الى (+) ١٠٠٠ جنيه) ويستمر اتساع مدى تذبذبات الدخل المزرعى كلما زاد الافتراض وقل معدل التكافؤ حتى يصل مدى تذبذب الدخل الى ٦٠٠٠ جنيه (من (-) ٤٢٥ جنيه الى (+) ١٧٥ جنيه) عندما يصل مبلغ القرض الى ٢٥٠٠٠ جنيه ومعدل التكافؤ الى ١٦٠٦٪ وعلى ذلك فيبدو أنه عندما يقل معدل كسب رأس المال المزرعى عن سعر الفائدة فإن حجم الخسارة يزداد اتساعا عندما يزداد الاعتماد

على القروض ويقل بالتالى معدل التكافؤ حيث يبدو من المثال السابق أنه عندما يبلغ الدخل المزرعى (-) ١٠٪ فى الوقت الذى يبلغ فيه سعر الفائدة ٥٪ فإن احتمالات الخسارة تزايد من ٥٠٠ جنيه الى ٢٥٠ جنيه باستمرار زيادة الاقتراض واستمرار انخفاض معدل التكافؤ من ١٠٠٪ الى ١٦٠٦٪ وعلى ذلك فإن قيمة رأس مال الزارع أى صافى قيمته تنخفض من ٥٠٠ جنيه الى ٧٥٠ جنيه فقط أما من الناحية الأخرى وعندما يتفوق معدل كسب رأس المال المزرعى على سعر فائدة القرض أى على تكاليف القرض فإن الأرباح تزايد بازدياد قيمة القروض أى باستمرار انخفاض معدل التكافؤ حيث يبدو من الجدول أن دخل رأس المال المزرعى المملوك يزيد من ١٠٪ الى ٣٥٪ بازدياد الاقتراض وانخفاض معدل التكافؤ . ومن كل هذا يمكن القول بأن د فرصة افلاس الزارع تزايد بازدياد الاقتراض وبالتالي بانخفاض معدل التكافؤ .

وأخيرا يمكن القول بأن ميل مدى النتائج المحتملة - سواء كانت كسبا أو خسارة - الى الاتساع كلما ازداد التوسع فى الاقتراض هو ما يطلق عليه قاعدة تزايد مخاطر المجازفة وهى قاعدة تعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للزارع الذين يلجأون الى الاقتراض كلما أعوزهم رأس المال إذ عليهم فى مثل هذه الحالة دراسة الأحوال والظروف القائمة وتحليلها تحليلًا دقيقًا واختيار المنوال المالى المزرعى الذى يحقق الخلطة المرغوبة فى ضوء احتمالات الربح والخسارة . فقاعدة معدل التكافؤ أى قاعدة تزايد مخاطر المجازفة تكون فى مجموعها أساسا يمكن أن يهتدى به الزارع فى اختيار حدود المدى الذى يقترضون فى نطاقه بأمان .

ثالثا - ماهية ونوع الدافع الى الاقتراض : يجب على الزارع قبل أن يصبح صاحب مزرعة ومنولا لها أن يتحكم فى قدر معين من رأس المال . حيث أن

حياسة عناصر الانتاج والسيطرة عليها تستلزم توافر مبالغ معينة تحت يد الزارع أى أنه لكي تبدأ عملية الانتاج المزرعى يجب أن يكون فى مقدور الزارع شراء أو استئجار (١) الأرض الزراعية (٢) المباني والتحصينات المستديمة (٣) الآلات والمعدات والأدوات والتأمينات المزرعية . كما قد يقتضى الحال من الزارع وهو يسعى وراء الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح أن يشتري بعض الحيوانات المزرعية أو يستأجر بعض العمال . والسيطرة على عناصر الانتاج المزرعية بامثلاكها أو استئجارها يستلزم توافر قدر معين من رأس المال تحت يد الزارع سواء كان هذا الرأس مال بملوكا كلياً أو جزئياً أو غير ملوك أى مقترض من الغير . وعادة يتكون المنوال المالى للزرعة من الخطط التى يعدها الزارع لاستثمار ماله من أموال وأيضاً من تلك الخطط التى يعدها لتمويل عملياته المزرعية الجارية ولتنفيذ الشق الأول من الخطة المالية المزرعية يحسن بالزارع أن يضع برنامجاً يتضمن أنواع الزروع التى سيجرى انتاجها كما يتضمن أيضاً أساليب انتاجها وتتوقف مدى أربحية البرنامج على عوامل عديدة منها تكاليف الحصول على رأس المال أو على الخطط التمويلية التى يتضمنها الشق الثانى من المنوال المالى . وعلى ذلك فيبدو أن هناك علاقة وثيقة بين المنوال المالى للزارع وبين برنامج الانتاجى وهذا يعنى بعبارة أخرى أنه لكي تصبح البرامج المالية والبرامج الانتاجية برامج جيدة يجب تنويعها مقدماً فالزارع الذى يعنى بوضع منواله الانتاجى المزرعى طويل الأمد للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح المزرعية مستخدماً طريقة إعداد الميزانية يكون فى نفس الوقت قد أعد وقرر شطراً مهماً من منواله المالى . وتحليله لمشروع ميزانيته المقترحة يبدو له مدى ما يعود عليه من أرباح من استثمارات فى مختلف القطاعات المزرعية

كما يتعرف أيضا على مقدار رأس المال المزرعى المستثمر اللازم لإدارة مثل هذه الأرباح :

ولما كانت قيمة القروض التى تمنح لزراع معين تتوقف على مركزه الرأسمالى وعلى قدرته الادارية وعلى أمانته وأيضا على إنتاجية الرأس مال المقرض وعلى مقدار الضمان الفيزيقي أى العقارى الذى يقدمه الزارع كرهن أى كتأمين لدين المقرض . ولما كان معظم صغار الزراع يفتقدون واحدا أو أكثر من العوامل السابقة المؤهلة للحصول على القروض فانهم يعانون عادة من صعوبة ائتمانهم السابقة على القروض التى تلزمهم لزيادة الكفاءة الانتاجية لعناصر انتاجهم المزرعية المحدودة بطبيعتها ويؤدى غياب أو قصور رأس المال الدائر - حيث أن معظم رأس مالهم مقيد عادة فى الأصول الثابتة - الى انحطاط الجدارة الانتاجية للعمليات المزرعية حيث لا تتوافر لديهم الأموال اللازمة للحصول على القوى المحركة والآلات والادوات والحيوانات كما يقل استعمال الاسمدة البلدية والمخصبات الكيماوية عن حدود الكفاية ويجرى شراء العلائق الحيوانية والتسمينات المزرعية بكميات صغيرة تضيع وفورات التعامل المتسع كما تضيع عليهم مميزات الاستفادة من الفرص الشرائية المتاحة لهم . والزراع الذين ينطبق عليهم هذا الوضع عادة ما يصعب أو يستحيل عليهم الحصول على القروض قصيرة الأجل أى رأس المال الدائر أى الشغل اللازم لتسيير عملياتهم المزرعية بسبب عدم توافر الضمان العقارى أو غير العقارى الذى تتطلبه الهيئات الائتمانية أو الاقراضية منهم فى نظير حصولهم على تلك القروض رغم ما هو معروف من أن استثمار تلك القروض فى المخصبات الكيماوية والآلات الرئيسية والتقوى الجيدة والانتاج الحيوانى على تلك المزارع التى تنقصها رموس الأموال الشغالة أكثر أربحية من الاستثمار فى الاراضى الزراعية وغيرها من

المنشآت الرأسمالية الثابتة ، وأنه لو أتيحت للزراع فرصة استثمار رموس أموالهم الشغالة المحدودة بطبيعتها مع بعض رموس الأموال الإضافية المقترضة فإن إعادة استثمار الأرباح الناشئة عن استخدام رأس المال الإضافي في إنتاج الزروع النباتية أو الحيوانية أو هما معا قصيرة دورة الإنتاج وعالية الأرباحية أن يزيد الزارع ذو الموارد المالية المحدودة من أصوله السائلة الأمر الذي يوسع عادة من قاعدة أى أساس الضمان اللازم للحصول على القروض .

أما عن العامل الثانى ونعنى به المقدرة الادارية فيحسن بالزارع ضعيف المقدرة الادارية أن يدرس ويعمل على تحسينها وذلك لأن الزارع الذى تتوافر لديه ضمانات القرض والأمانة فى المعاملة قد يفشل فى الوفاء بوعوده والتزاماته نتيجة لضعف قدرته الادارية وقد يودى هذا الفشل فى نهاية الأمر الى ضياع ممتلكاته المرهونة كضمان للقرض ولما كانت القضايا المتعلقة بالبيع الجبرية أو نزع الملكية مكلفة وغير مستحبة أى مكروهة فإن الهيئات الائتمانية والاقرضية تمتنع عادة عن اقراض الزارع ضعيف المقدرة الادارية .

ولكى يبنى الزارع سمعته بأنه أمين فى معاملاته المالية وإنه يوفى التزاماته متى حان أجلها وبالتالي يزيد من فرص حصوله واستعماله لرموس الأموال المقترضة أن يضع ويصمم خطة محكمة لا لاستخدام مثل هذه القروض والحصول منها على أقصى فائدة مرجوة أى للحصول منها على أقصى ما يمكن الأرباح فحسب بل وأيضا لتدبير أمر سداد هذه القروض فى حينها حيث أن الأمانة فى المعاملة والسداد فى المواعيد تدخلها الهيئات الائتمانية والاقرضية فى اعتبارها عند فحص طلبات الزارع الراغبين فى الحصول على قروض إذ تفضل هذه الهيئات الزراع الأمناء

الموفون بالتزاماتهم وتعتبر هذه الشهرة المفتاح الذى يفتح باب الاقتراض أمام
الزراع عندما تدعو الضرورة الى ذلك . وكثيرا ما يتعرض الزراع الذين اشتروا
بالامانة وحسن سمعة معاملاتهم المالية - وشأنهم فى ذلك شأن بقية الزراع -
الى عسر مالى لأسباب خارجة عن إرادتهم نتيجة لسوء الفلات المزرعية مثلا بسبب
سوء الظروف الطبيعية ... الخ . فإن من المستحسن بالنسبة لهم أن يلجأوا
لمقرضينهم قبل حلول ميعاد السداد بوقت كاف ويستعرضوا معهم الموضوع مقدما
طالبين منهم مد أجل القرض وهم عادة وغالبا ما يحصلون على ذلك ويعتبر هذا
الإجراء أفضل كثيرا من الانتظار حتى يحين ميعاد السداد ويتصل بهم دائنيهم حيث
أن الوضع الأخير كثيرا ما يسيء الى سمعتهم المالية . علما بأن بناء المقدرة الادارية
والشهرة بالامانة وحسن السمعة المالية ورفع صافي القيمة المزرعية - وهى العوامل
المؤهلة للحصول على القروض بسهولة - تقتضى وقتا طويلا من الزراع لبنائها غير أن
هدم هذا البناء كله لا يقتضى طويل وقت أو كثير عناء نتيجة لخطأ عارض أو لسوء
فى التقدير .

وما أن تتوافر فى الزارع الشروط التى تتطلبها الهيئات الائتمانية والاقرضية
فى عملاتها حتى تفتح أمامه أبواب الاقتراض التى كانت مغلقة فى وجهه قبل لا على
مصراعها بل فى الحدود المأمونة بالنسبة للمقرضين بوصفهم تجارا فى رأس المال
وأىضا فى الحدود المعقولة التى تتطلبها مشروعاته المزرعية التى تبشر بالنجاح .
وهنا يحسن بالزراع أن يدرس منواله المزرعى بما فيه المالى من واقع الميزانية
التي سبق إعدادها بعناية تامة والعمل على حصر احتياجاته الرأسمالية فى كل
قطاع مزرعى على حدة ثم تبويبها وترتيبها وفقا لأهميتها وتحديد أنواع القروض
لللازمة لكل منها كل هذا فى ضوء احتياجاته العاجلة وأىضا فى ضوء موجوداته

التي يمكنه استعمالها كرهون أى ضمانات للبائع التي يجمع السهم وراء اقتراضها .

رابعاً — مدة القرض ومواعيد السداد والنهوضات الممكنة لزيادة الأمان :
أن دورة رأس المال المزرعى تنفاوت في طولها من قطاع مزرعى لقطاع آخر فقد تقصر الفترة بين بداية الانفاق على الإنتاج وبين الحصول على الدخل الى موسم زراعى واحد كما في حالة الزروع الحقلية أو الزروع الخضرية قصيرة المكنة في الأرض كالقمح والأذرة والشعير والأرز والبسلة والفاصوليا والطماطم والخيار ... الخ وقد تمتد الى عام زراعى كما في حالة القصب أو القطن كما قد تمتد الى أكثر من عام كما في حالة المزيروعات الفاكهية أو تربية الحيوانات اللبانية... الخ لهذا نجد أن آجال القروض المزرعية تتراوح بين أقل من عام وبين عدة سنوات أما عن طريقة السداد فقد تقتضى طبيعة استثمار القرض سداؤه دفعة واحدة كما قد تقتضى دفعه على أقساط ثابتة . والآن كيف يمكن للزارع تحديد أجل القرض وميعاد سداؤه ؟ وردا على ذلك يمكن القول بصفة عامة أن أجل القرض يجب أن يتمشى وطول الوقت الذي يقتضيه استرداد رأس المال المستثمر المقترض مضافا اليه هامشا زمنيا لزيادة الأمان من وجهة نظر الزارع أما ميعةاد السداد فيجب أن يتمشى وطبيعة تدفق الدخل الناتج من استثمار القرض . وعلى ذلك فإذا اقترض الزارع ثمن تقاوى الذرة أو القمح مثلا فإن عليه أن يدخل في اعتباره عند تحديد ميعةاد سداد القرض وقت نضج الزرع وأيضا الوقت الكافى لتسويقه في ظل الظروف المناسبة . وبالمثل إذا اقترض الزارع لشراء أبقار حلوبة فإين عليه القيام بعمل الترتيبات اللازمة لعدم دفع القرض دفعة واحدة بعد ستة أشهر أو بعد سنة مثلا حيث أن الدخل المتحصل عليه من البان تلك الأبقار

لا يأتي دفعة واحدة بل يأتي على دفعات صغيرة يوميا وهذا على خلاف الدخل الذي يتحصل عليه من تسمين العجول والذي يأتي دفعة واحدة لهذا فنن المنطقى ترتيب دفع قيمة القرض في الحالة الاولى على أقساط شهرية لمدة عامين أو ثلاثة وسداد قيمة القرض في الحالة الثانية دفعة واحدة بعد انتهاء موسم التسمين . وهذا يعنى أن عقود القروض المحددة وفقاً للاساس أو القاعدة السابقة تكفل للزارع سداد القرض وفوائده من دخل استثماره كما قد يمكن سداد القرض قبل ميعاد استحقاقه من بعض الدخول الأخرى وهذه الطريقة تعتبر في غالبيتها مجزية حيث يتخلص الزارع من سداد جزء من فائدة القرض تضاف إلى أرباحه الصافية . وهنا أيضا يحسن بالزارع عند إتخاذ قراره بالسداد المبكر أن يقارن بين الاستثمارات المحتملة لتلك المبالغ والدخول المحتملة من تلك الاستثمارات وبين ما سيعود عليه من وفر نظير استقطاع جزء من نفقات القرض .

ويجب ألا يجبر ميعاد سداد القرض الزارع على بيع زروعه في الاوقات غير الملائمة لذلك ، حيث أن حلول ميعاد السداد قبل حلول الوقت المناسب لبيع المنتجات المزرعية بأسعار مجزية يؤدي إلى إعادة انخفاض الدخول المزرعية إما بسبب بيع الزروع دون إعداد للسوق الأمر الذي يجعل مواصفاتها سيئة وبالتالي أسعارها منخفضة مما يقتطع جزءا من ثمار عمل الزارع يبدو في الفرق بين إجمالي الدخول التي كان يتوقع الحصول عليها منها لو إتبع له الوقت الكافي لاختيار الوقت المناسب للبيع والسعر الذي يبيع به وهو مجبر على البيع وأيضا لإعداد الزروع بما يتفق واحتياجات السوق وبين الدخول المنخفضة التي يحصلون عليها فعلا . أو نتيجة للتكاليف الإضافية التي يقتضيها مد أجل القرض لو صمم الزارع على إعداد زروعه الأعداد الملائم للسوق وبيعها في الوقت المناسب بالسعر الأحسن الذي يدر عليه أعلا الدخول

الزراعية . ولهذا السبب يحسن بالزارع عند إتفائه على مواعيد سداد قروضه أن يراعى وجود هامش زمني أى فترة زمنية بين تمام نضج زروعة وميعاد سداد قروضه تتمشى والوقت اللازم له لأعداد زروعه بما يتلاءم ومتطلبات السوق وأيضا تكفل له البيع فى الفرصة المناسبة التى تتيح له الحصول على السعر الأحسن وعلى ذلك فيجب أن يحل ميعاد سداد القروض المستثمرة فى الأغذية الحيوانية اللازمة لتسمين العجول بعد إنتهاء موسم التسمين مع إتاحة بعض الوقت الكافى لبيعها وهنا يجرى سداد القرض دفعة واحدة حتى يتمشى وتدفع الدخل المزرعى الناتج من المزرعة الحيوانية اللهم إلا إذا تراءى للزارع أن فى إمكانه السداد قبل حلول أجل القرض قليلا لتكاليفه وأملا فى زيادة أرباحه . وبالنسبة للقروض المستثمرة فى شراء التخصبات الكيماوية يجب إعداد ترتيبات طريقة وميعاد سدادها بنفس الطريقة بمعنى أن فترة القرض يجب أن تغطى موسم إنتاج الزرع المستخدمة فى إنتاجه مضافا إليه فترة تكفل الإعداد اللازم والتسويق السليم بل إنه لو تراءى للزارع أن فروق الدخل المتوقع الحصول عليه من عملية التخزين تفوق تكاليف التخزين بالإضافة الى تكاليف القرض فمن الممكن له أن يحدد ميعاد سداد القرض بعد موسم نضج الزرع بوقت كاف يغطى فترة التخزين التى تلزمه حتى يبيع فى أنسب الأوقات التى تحقق له أكبر دخل صاف . وباستثناء الحالات التى قد يجرى فيها سداد القروض المزرعية من دخول أخرى زراعية أو غير زراعية أملا من الزارع فى خفض تكاليفه الزراعية وبالتالي زيادة صافى دخله المزرعى . فإن مواعيد سداد القروض وطريقة سدادها يجب أن تتمشى وطريقة توارده وتدفع الناتج عن إستثمارات القرض على المزرعة وعلى ذلك فسداد القرض المستثمر فى التخصبات والمستعمل فى تخصيب واحدة من المزرعات الحقلية الجبرية مثلا

يجب أن يسدد دفعة واحدة بعد تمام نضج الزرع وبيعها . في حين أن القروض المستثمرة في شراء العلائق الحيوانية اللازمة للحيوانات اللبغية فيحسن العمل على سدادها بعد بدء موسم الادرار بوقت كاف على أن يجرى سدادها على أقساط شهرية من قيمة اللبن الناتج من التغذية عليها . ويحسن في حالة القروض المستثمرة في شراء عجول التربية أو الآلات المزرعية ألا تكون مدة القرض قصيرة - أي من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً - لأن الدخل الناتج عن استخدام تلك القروض لا يبدأ ثورده أو الحصول عليه كاملاً إلا بعد عدة سنوات ولهذا يجب على الزارع عند إتفاقه على شروط القرض أن يأخذ في إعتباره أن تتمشى مواعيد سداد القرض مع مواعيد الحصول على الدخل الناتج من استخدام مضافاتها - هامش زمني لزيادة الأمان كما يجب أن تتمشى قيم الأقساط التي سيجري سدادها مع معدلات الدخل المتحصل عليه من استثمار القرض كلا منها في حينه . ويمكن استخدام نفس الطريقة في حالة القروض المستخدمة في شراء الأراضي الزراعية التي يعتبر الاستثمار فيها استثماراً طويلاً الأمد أي لا يمكن إستخلاص المبالغ المستثمرة فيها إلا ببطء وعلى مدى زمني طويل . ولهذا يحسن بالزارع وهو يتفق على شروط قرض من هذا النوع أن يوسع من هامش أمانه الزمني بقدر المستطاع لأن طول عمر القرض يعرض الزارع لمخاطر لم تكن في حسبانته ولم يكن في مقدوره إدخالها في الإعتبار عند عقد صفقة القرض مما يجعلها أكبر وأوقع وأكثر خطورة لهذا وجب عليه أن يحتاط لهذه الطوارئ الغير متوقعة كما في حالات فقد الأسواق أو انخفاض الأسعار أو ظهور الدورات الاقتصادية ... الخ وذلك بمد فترة الأمان الزمني . وعادة يجرى سداد مثل هذا النوع على أقساط نصف سنوية أو سنوية وفقاً لظروف الإنتاج ووفقاً لخطط الزارع طويلة الأمد . ويتكون كل قسط منها من جزئين أحدهما عبارة عن مقدار فائدة معين والثاني عبارة عن جزء من أصل القرض .

وهذا يحسن التنويه بأن على الزارع إذا ما تجمعت لديه بعض المدخرات فإن في مقدوره استعمالها في سداد جزء من القرض أو استثمارها في المزرعة وفقاً للظروف السائدة فإذا كانت الظروف توحى وتبشر باستمرار ارتفاع أسعار المنتجات المزرعية فمن الأجدي له استثمارها في القطاعات الزراعية المحتاجة لرؤوس أموال إضافية كافية والتي تبشر بتحقيق صافي دخول مزرعية كبيره تفوق في قدرها تكاليف الجزء من القرض الذي كان في إمكانه سداده . أما إذا تراءى للزارع أن الظروف الحالية توحى باتجاه نزول للأسعار فإن من المستحسن للزارع أن يقوم بسداد جزء من الدين بدلاً من الاستثمار في المزرعة لأن الإبقاء على المزرعة في هذه الحالة أهم كثيراً من السعي وراء المخاطرة بزيادة إنتاج غلات مزرعية قد لا تغطي دخولها تكاليف إنتاجها لو انخفضت الأسعار أو سادت الظروف العوامل الجوية غير المواتية... إلخ الأمر الذي قد يؤدي في آخر المطاف إلى تأخير سداد أقساط القرض أو إنهاء المقرض لمدة القرض . كما أنه يحسن بالزارع لتلافي التأخير في سداد أقساط القروض طويلة الآجال أن تمشي قيم الأقساط التي يدفعها مع الذبذبات المحتملة في الدخل المزرعية نتيجة لإخلاف مقادير الغلات المزرعية وتذبذبات الأسعار وبالتالي تذبذب الدخل المزرعية . ولضبط قيمة المدفوعات للدائنين أي أقساط الدين بحيث تسير الدخل المزرعية يمكن إتباع واحدة من طريقتين : **أولاهما** أن يضمن الزارع شروط القرض نصاً يتيح له سداد بعض أو كل أقساط القرض مقدماً بعد خصم الفوائد المستحقة عليها أي يسدد أصل القرض في هذه الأقساط دون فوائدها طالما أن الهيئات الائتمانية والإقراضية مستضيف تلك المبالغ إلى إحتياجاتها في الوقت الذي تدرك فيه هذه الإحتياجات فائدة عليها لأصحابها . أما **ثانيتهما** ونعني بها طريقة السداد المتفاوت

يقوم الزارع بالاتفاق مع المقرض على أن تتناسب أقساط القرض - بما فيها أصل القرض وفائدته - مع تغيرات الدخل المزرعية . بمعنى أنه باتباع طريقة السداد المتفاوت يمكن أن تتغير قيمة القسط بمكوناتها - من أصل القرض وقيمة فائدته - بتغير الدخل المزرعى كما يمكن مد أجل القرض وأخيراً يمكن تأجيل سداد قسط أو أقساط من القرض بمكوناته وإضافة قيمتها إلى الجزء غير المسدد من القرض .

خامساً - ضمانات القروض : تتطلب الهيئات التمويلية والإقراضية من عملائها المقترضين بصفة عامة ومن ضمنهم الزارع ضمانات على القروض التي يطلبونها وتتفاوت أنواع الضمانات المطلوبة بتفاوت أنواع القروض وآجالها والأغراض المستعملة فيها . فالقروض ذات الآجال القصيرة قد يجرى الحصول عليها بدون ضمانات عقارية كما قد يستدعى الأمر تقديم مثل هذه العقارات . كما قد يجرى فتح حساب جارى للزارع بقيمة القرض يمكنه السحب منه عند الاحتياج دون ما داع لتقديم ضمان أو رهن . وفى بعض الأحيان لا يحتاج الزارع الذى توافر فيه الشروط الواجب توافرها فيه كمقرض - والسابق التويه عنها أعلاه - إلى أكثر من إمضائه أو إمضاء شخص آخر من سكان بيئته المحلية معه على بعض وثائق القرض . كما قد يستدعى الأمر أن يتطلب بعض المقرضين نوعاً من الضمان غير العقارى كأن تكون الزروع الناتجة عن استخدام القرض ... الخ . أما فى حالة القروض متوسطة الآجال - والتي تعتبر فى غالبيتها نوعاً معدلاً من القروض القصيرة الآجال - لا تتطلب ضمانات أكثر من تلك التى تتطلبها الهيئات الائتمانية والإقراضية فى حالة القروض قصيرة الأجل . وقد نشأ هذا النوع من القروض نتيجة لقصور القروض قصيرة الآجال عن تحقيق الأغراض المتوخاة منها كما فى

حالة الاستثمار في شراء الآلات المزرعية أو الحيوانات اللبئية أو استثمارها في تحسين مواصفات التربة... الخ . إذ قد يؤدي السداد المبكر للقرض - وهو ما يحدث غالبا - قبل الوصول إلى غايات الاستثمار إلى ضياع شطر كبير من الأرباح التي كان الزارع يأمل في الحصول عليها . فشلا القروض المستخدمة في تحسين مواصفات الأراضي الزراعية قد تساعد وتسهل على الزارع مهمة تحقيق أهدافه لو أن أمد استهلاكها امتد لعشر سنوات واعتبر ارتفاع قيمة الأرض الزراعية ضمانا لقيمة القرض وينطبق نفس الوضع على حالات استثمار القروض في حيازة النعم الإنتاجية الرأسمالية كالآلات أو في تربية الحيوانات اللبئية أو اللحمية . أما في حالات القروض طويلة الأجل فيستطلب الأمر ضمانات أقوى من تلك التي تتطلبها الحالات السابقتين . وعادة تطلب الهيئات الائتمانية والإفراضية ضمانات عقارية على قروضها طويلة الأجل زيادة في الأمان حيث أنه من العسير عليها مهما بلغت دقة تقديرها في التنبؤ بأحداث اقتصادية أو غير اقتصادية قد تقع خلال فتره قد تتراوح عادة بين ١٠ - ٣٠ عاما قادمة كالإقراضات الاقتصادية أو مرض المقرض أو وفاته أو حدوث قحط... الخ من الأحداث التي تعوق سداد الأقساط أو قد تؤدي إلى إنهاء أمد القرض وتصفيته . لهذا يعتمد المقرضون - وهذا حماية لأنفسهم ولأموالهم - إلى الاحتفاظ بحق إنهاء أمد القروض وتصفيته عند الضرورة ولو أدى ذلك إلى نزع ملكية العقار المرتن كضمان للقرض .

ورغما عن كون الائثانات والعقارات تعتبر أنواعا هامة من الضمانات بالنسبة للمقرضين إلا أن الاعتبارات المتعلقة بأمانة المقرضين وبالسمة الاقتصادية للزراعة وبقوتها الإنتاجية وبكفاءة وجدارة المدير الإنتاجية وبتوافر الأسواق التي يجري فيها تصريف الانتجة المزرعية تفوق في أهميتها معا النوع الأول من الضمانات المزرعية .

قاعدة تكاليف الاستعاضة وعلاقتها بالاقتراض

أن القاعدة التي تربط علاقة الدخل المضاف بالتكاليف المضافة التي توضح العلاقة بين الدخل الحدى وبين التكاليف الحدية تساعد الزارع على تحديد أى تقرير مقدار رأس المال اللازم لمزرعته والكفيل باضرار أقصى ما يمكن من الأرباح فى حين أن قاعدة تزايد مخاطر المجازفة تساعد على تقرير مقدار المبالغ الممكن له اقتراضها فى حدود الأمان . ورغمنا عن أن ضمانات القروض المتاحة للزارع هى التى تقرر الحد الأعلى المطلق لقيمة القروض التى يمكنه الحصول عليها إلا أن قاعدة تكاليف الاستعاضة وقاعدة تزايد مخاطر المجازفة مجتمعتين تقرران الحد الأعلى الذى لا يجب أن يتعداه مقدار رأس المال المستثمر فى مزرعة واحدة . وذلك لأن أمام الزارع ذوى رؤوس الأموال المحدودة فرصا عديدة متنوعة للاستثمار المزرعى فى ظروف موانية تمكنهم من الحصول على دخول تفوق تكاليفهم وهنا تواجههم مشكلة حيوية رئيسية ونعنى بها مشكلة فى أى الميزعات يحسن بهم استثمار رؤوس أموالهم المحدودة ؟ ولحل هذه المشكلة يحسن بهم الاهتمام بما تحويه ميزانياتهم المزرعية - السابق إعدادها - من تقديرات وأيضاً بقاعدة تكاليف الاستعاضة حتى يمكنهم الحصول على أقصى ما يمكنهم من الأرباح المزرعية . وعادة لن يمكنهم التوصل إلى أقصى ما يمكن من الأرباح المزرعية إلا إذا وضعت كل وحدة إضافية من رؤوس الأموال المستثمرة - المملوكة أو المقرضة - فى المزرعة التى تجعلها تدر أعلا ما يمكن من الدخل . وهنا ونبل تقرير الزارع فى أى الميزعات يجرى استثمار أمواله يحسن به المقارنة بين حوافز الربح وحوافز الأمان حيث تكون كل مجموعة قوة متصارعة مع قوة المجموعة الأخرى وعليه أن يعمل على الموازنة بينهما للحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح المتاحة فى

في حدود الامان فمثلا لو ترامى لزراع ما من ذوى القدرات الرأسمالية المحدودة أن الاستثمار في تسدين العجول سيدر عليه أرباحا تفوق في قيمتها ما سيدره عليه الاستثمار في المزيروعات الأخرى فإن ضيق قدراته الرأسمالية سيقف عقبة في طريقه وأنه لو لجأ للاقتراض فستزداد مخاطر مجارفته زيادة كبيرة فمن المرغوب فيه أن يلجأ هذا الزارع إلى استثمار رأس ماله المحدود في مزرعة أقل اربحية نسبيا من الأولى ولكن ربحه منها مؤكدا نسبيا عنها . ولكي يحتسب الزارع اربحيته من أحد القروض عليه أن يستعين بقاعده تكاليف الاستعاضة وتحليله لميزانيته المزرعية وبهذا يمكنه الوصول إلى الأربحية النسبية للقرض . ومن كل هذا يمكن القول بأنه إذا قصرت رهوس الأموال الممكنة لإقراضها عن الحد الذي يكفل الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح فانه يجب على الزارع في مثل هذه الحالة أن يستعين بقاعده تكاليف الاستعاضة وباحتمالات الأخطار المجازفة لا في تقرير احسن استعمالات رهوس أمواله المقترضة فقط بل وايضا في تقرير أحسن استعمالات رهوس أمواله المملوكة .

أنواع القروض المزرعية

تجهيز : يحتاج الزارع إلى الاقتراض إما لمواجهة تكاليفهم المعيشية أولئدهم وتوسيع إنتاجهم المزرعى أو لشراء أو تحسين حالة مزارعهم وفي جميع الحالات يجب أن تتفق طبيعة القرض وإحتياجات الزارع وهذا ان يتأتى إلا إذا مول القرض الزارع بالمبالغ التي يحتاجها في الوقت المناسب وأن تتمشى معدلات السداد والمقدرة على الدفع وأن تمكن شروط القرض الزارع من السداد من متحصلاته المزرعية بعد تمام الحصول عليها أى بعد تمام تكسيبها ، والقاعدة المرشدة التي يجب على الزارع أن يضعها دائما نصب عينيه عند سعيه وراء تمويله لمزرعته

بطريقة مرضية تنحصر في مقدرة على تنظيم شروط القرض بطريقة تمكنه من سداد قيمة القرض وفوائده من متحصلاته الناتجة من المزرعة أو العقار الذي جرى إقراض القرض من أجل استثماره فيه .

وبسبب التفاوت الكبير بين أنماط المزارع والاملاك التي يقرم الزارع بتمويلها وبسبب التفاوت في الفترات الزمنية المنحصرة بين عمليات الإنفاق من ناحية والحصول على الدخل من ناحية أخرى من استثمار آخر فقد ظهر عدد من أنواع القروض المختلفة لمواجهة مختلف أنواع الظروف المتفاوتة في مواصفاتها . وقد أمكن بصفة عامة حصر أنواع القروض في ثلاث مجموعات أو أنماط رئيسية هي : (١) القروض طويلة الأجل (٢) القروض متوسطة الأجل (٣) القروض قصيرة الأجل . ويبدو أن التصنيف مبنى على نوع أي نمط المزرعة والسرعة التي يتم بها إستخلاص الدخل من الإستثمار والذي جرى تمويله من القرض :

القروض طويلة الأجل : تستخدم القروض طويلة الأجل في شراء المزارع أو إقامة المنشآت أو تنفيذ التحسينات الزراعية الدائمة كإقامة المبنى الزراعي كالحظائر والمخازن أو حفر المساقى والمصارف ... الخ . وبالإضافة إلى هذه الاستعمالات الرئيسية للقروض المزرعية طويلة الأجل فقد يجرى استعمالها في : (١) إعادة تمويل أو سداد القروض قصيرة الأجل حتى يتيسر للزارع سدادها في وقت أطول نسبيا باستعماله لهذا النوع من القروض أو (٢) لسداد الديون العقارية التي حل ميعاد سدادها دون أن تتوافر لديه الأموال اللازمة لمواجهة التزاماته المالية في الوقت المناسب أو (٣) سداد ديون كانت شروطها مجحفة به بقروض تعتبر تكاليفها القرضية وشروطها ، واثية للزارع بوصفه منولا وصاحب

مزرعة . وعادة تراوح مدة القروض طويلة الأجل فيما بين ١٠ - ٢٠ سنة أو أكثر .

ويحسن بالزارع الذي يرغب في استعمال قرض طويل الأجل لتمويل عملية شراء مزرعة خاصة به أن يفكر ويعيد التفكير مرة أخرى في مدة دار القرض اللازم له وسعر الفائدة وطريقة السداد وبعد استعراض كافة العوامل المتصلة بالقرض وشروطه في ضوء الدخول المقبلة المحتملة من المزرعة فإذا تراءى له أن قيمة القرض وتكاليفه أكثر مما تحتمل دخوله المزرعية المرتقبة سداداه فإن من الآمن له أن يظل مستأجرا للمزرعة منتجة عن أن يصبح مالكا لمزرعة مآلها إلى الخسائر هي ومدخراته التي قضى عمره في جمعها سدادا للدين وفوائده .

وتؤدي إقامة المباني الزراعية العامة كمخازن الذروع والتبوينات المزرعية وحظائر الحيوانات ... الخ إلى زيادة الدخول المزرعية . ويعتبر استثمار هذا النوع من القروض في المباني أو في التحسينات المزرعية المستديمة مربحا إذا ما فاق الدخل المزرعي الناتج عنها تكاليف رأس المال المقرض المستثمر فيها . والزارع الذي يصمم منواله ويضع خططه لإقامة أو إجراء تحسينات مزرعية مستديمة ليس عليه فقط أن يتأكد من أن استثماره يعتبر مربحا بل يجب أيضا أن يدر عليه أقصى الأرباح .

أما عن القروض قصيرة الأجل فكثيرا ما تصبح مرهقة للزارع وكثيرا ما تجبره على وقف عملياته الزراعية كليا أو جزئيا الأمر الذي قد يجعل احلال استخدام القروض طويلة الأجل في سدادها مربحا ومفيدا للزارع من نواحي عديدة (١) كتقليلها حمل هموم السداد على فترات متقاربة حيث تتيح للزارع فرصة توزيع مدفوعاته على فترات زمنية أكثر طولا (٢) وتقليلها لإخطار المجازفة الناشئة

عن تذبذب رأس المال الشغال الراجعة في غالبيتها الى تقارب واعداد سداد هذه القروض الامر الذي كثيراً ما يهدد الاستقرار المالى المزرعى خصوصاً إذا كان المنوال المزرعى له شق طويل الأمد . (٣) وكتقليها لتكاليف الفائدة على رأس المال المقترض حيث أن أسعار القروض طويلة الآجال تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنظيرتها في حالة القروض قصيرة الآجل . وعلى ذلك فالقروض طويلة الآجال إذا ما جرى إستعمالها بحصافة في إعادة تمويل أو سداد القروض قصيرة الآجال أو سداد الديون المضمونة برهن عقارى إذا ما كان سعر الفائدة منخفضاً في صالح الزارع أو إذا كانت تتيح فترات سداد أطول مدة من وجهة النظر الزمنية وبالتالي تتيح له مرونة التصرف والإستقرار المالى المزرعى ما أمكن وعلى هذا يجب على الزارع الذى ينوى الاستعاضة عن إستخدام القروض قصيرة الآجل بالقروض طويلة الآجل أن يعى عناية تامة بالموازنة بين التكاليف وما سييجنيه من فوائد نتيجة لهذا النوع من الإحلال .

القروض متوسطة الآجل : يحتاج الزارع الى القروض متوسطة الآجال لتدويل أصولهم العاملة كالجرارات والوريات والمحاريث وحيوانات التربية وما شابه ذلك ولما كانت هذه الأصول بطبيعتها لا تدر ؛ دخلاً يغطى رأس المال المستثمر فيها إلا بعد حيازتها وإستعمالها مدة تتراوح بين سنة وعشرة سنوات ولما كانت هذه الأصول المزرعية تستنفد في مدة أقصر من الأرض والمباني فإن فترة سداد القرض لا بد وأن تكون أقصر من فترة القروض طويلة الآجل وأن كانت تفوق في نفس الوقت فترة القروض قصيرة الآجل - كما سينوه عنه فيما بعد - لهذا أطلق عليها اسم القروض متوسطة الآجل وفي مصر تتراوح مدة هذا النوع من القروض بين ١٤ شهراً وثلاث سنوات ولما كان الزارع يحتاجون للقروض متوسطة الآجل لمدة

تراوح بين ١ - ٤ سنوات لهذا يحسن رفع مدة فترة القرض إلى خمس سنوات متى اقتضى الأمر ذلك لأن إجراء هذا شأنه لا بد وأن يؤدي إلى شعور الزارع الذى يمتلك على الأقل ٥٠ ٪ من إجمالى الاستثمارات المطلوبة بالأمان كما يشجعه على السعى وراء حيازة هذا النوع من النعم الإنتاجية المنخفضة لتكاليف عملياته المزرعية والمؤدية إلى زيادة غلاته المزرعية الفدائية وهى عوامل تلعب دورها فى زيادة إجمالى دخله وتخفيض تكاليف الوحدة من نواتجه المزرعية وبالتالى تعمل على زياده كفاءة وجدارة عملياته الزراعية أى ترفع من كفاءة وجدارة موارده المزرعية أى عوامل إنتاجه المزرعية كما تؤدي إلى زيادة صافى دخله بالقدر الذى يمكنه من سداد دينه وفائدة استعماله لقرضه ويترك له فائضا مجزيا يساعده على رفع مستوى نعيمه أى معيشته وهنا يحسن تنبيه الزارع بمن لا يتيح لهم ظروفهم الاقتصادية أو البيئية فرص الحصول على القروض متوسطة الأجل أن لا يعتمدوا إلى استخدام القروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل فى تمويل استثماراتهم متوسطة الأجل لأن مثل هذا الاتجاه يحمل فى طياته أشد الاخطار التى تهدد مستقبلهم ومستقبل مزارعهم بوصفها عملا إقتصاديا مستمرا أى دائما حيث يحل ميعاد سداد الدين فى الحالة الاولى قبل الحصول على الدخل المتوقع من الاستثمار فى حين أنه سيتم فى الحالة الثانية بعد بلوغ أهدافه المزرعية وحصوله على دخله المتوقع منها كله قبل حلول مواعيد السداد بوقت طويل قد يتيح فرصة تبديدها بطريقة أو بأخرى اللهم إلا إذا كانت هناك خططا مزرعية جرى إعدادها مقدما لإعادة استثمار تلك المبالغ فى مشروعات جديدة حتى يحين ميعاد سداد القرض وهو إجراء نادرا ما يقوم الزارع بتنفيذه .

وتختلف مصادر القروض المتوسطة الأجل كما تختلف طرق الحصول عليها .
فقد يقوم الزارع بالحصول على القروض من الأفراد أو التجار أو المزارعين أو
جمعياتهم التمويلية التعاونية أو من شركات التأمين أو البنوك التجارية أو البنوك
الزراعية المتخصصة أو من الهيئات أو المؤسسات الزراعية الحكومية ... الخ .
ويحسن بالزارع السعى وراء الحصول على قروضهم متوسطة الأجل من الهيئات
المتخصصة في الاقراض الزراعي بدلا من الأفراد أو التجار حيث تعطى الأولى
قروضها بأسعار فائدة معتدلة تمشي وطبيعة الرهن الضامن للقرض . وضمانات
القروض متوسطة الأجل قد تكون زروعا نباتية أو حيوانية كما قد تكون
آلات ومعدات مزرعية أو أوراق مالية وأخيرا قد تكون عقارات أى أراضى
زراعية أو مباني ... الخ . كما قد يجرى منح القرض بدون ضمان إطلاقا . ولما كان
منح القروض بدون ضمان يحمل في طبيعته مخاطر مجازفة عديدة للمقرضين لهذا
يمنحون دائما إلى رفع سعر فائدة قروضهم غير المضمونة برهن إلى حدود تمشي
ومدى شعورهم بالخوف على أموالهم من الضياع الأمر الذى يبدو منه أن
أسعار الفائدة على القروض غير المضمونة لابد وأن تفوق كثيرا أسعار الفائدة
التي يتقاضاها المقرضون على قروضهم المضمونة بسبب شعورهم بالأمان النسبي
على أموالهم من الضياع . وقد جرت العادة في مثل هذا النوع من القروض أن
تعتبر الأصول المزرعية متوسطة الأجل الذى سيجرى الاستثمار فيه ضامنا سواء
كانت هذه الأصول المزرعية جرارات أو لوريات أو آلات دراس ... الخ .
كما تعتبر الزروع النباتية والحيوانية التي تستخدم القرض في إنمائها وإنتاجها ضمانا
لتلك القروض ويحسن بالزارع عدم استخدام العقارات كضمان للقروض متوسطة
الأجل لأنه يتضمن مخاطر عديدة لهم الأمر الذى لا يحسن بهم اللجوء إليه إلا في

الحالات التي يعتقدون فيها بأن الأرباح المتوقعة الحصول عليها من الاستثمار تكاد تكون مؤكدة ومن الكبر بحيث تستحق كل أنواع المخاطر المجازفة التي سيتحملها الزارع . وفي مثل هذه الحالة يجب على الزارع أن يضع في اعتباره أن يحل ميعاد سداد القرض بعد ميعاد حصوله على الدخل المتوقع من استثماره بوقت كاف حتى يلافي ضياع جهده أو ضياع العقار المرهون إذا ما حل وقت سداد القرض وهو على غير استعداد لمواجهة .

القروض قصيرة الأجل : تستعمل القروض قصيرة الأجل في تمويل العمليات الزراعية الجارية خلال موسم زراعي معين أو سنة زراعية معينة . وعلى ذلك تراوح فترة القرض قصير الأجل بين عدة شهور إلى أربعة عشر شهراً . ويحصل الزارع عادة على القروض المزرعية قصيرة الأجل من التجار أو من عملائهم المتعاملين في النعم الزراعية الإنتاجية قصيرة البقاء كالنقاوى والأسمدة ... الخ . أو من جمعياتهم التعاونية أو من الشركات التي تعتبر بعض الذروع مواد خامية بالنسبة لمصانعها كشركات حفظ الأغذية سواء كان هذا الحفظ تعالياً أو تجميداً أو شركات غزل الكتان ... الخ . أو من الهيئات الائتمانية الزراعية المتخصصة كبنك التسليف الزراعي والتعاوني ... الخ ولما كانت القروض قصيرة الأجل لا تعتبر في غالبيتها قروضا مضمونة برهون لهذا فهي تحمل في طياتها مخاطر عديدة للبقرضين وبالتالي تعتبر أسعار الفائدة التي يتقاضونها عليها مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بأسعار الفائدة في حالة القروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل المضمونة برهون ، وكانت أسعار الفائدة قبل التطورات الأخيرة في الائتمان الزراعي تتراوح فيما بين ٥ - ١٢ في المائة سنوياً . وعلى الزارع الحصيف ألا يقبل التعاقد على قرض قصير الأجل يزيد سعر فائدته على ٨ في المائة اللهم إلا

إذا كانت الأرباح المتوقعة الحصول عليها من الزرع الذى سيجرى تمويله مرتفعة بطريقة غير عادية تبرر ارتفاع تكاليف القرض .

وتتفاوت تكاليف القروض قصيرة الأجل التى يحصل عليها الزارع من التجار تفاوتاً كبيراً وكثيراً ما تبلغ نسباً غير معقولة إذا ما قورنت بالمتحصل عليه من استثمارها . ولا يعزى عادة ارتفاع أسعار الفائدة التى يتقاضاها التجار من الزارع لقاء إقراضهم قروضا قصيرة الأجل إلى مغالاة التجار فى أسعار الفائدة بقدر ما يعزى إلى ضياع العديد من الفرص التجارية على هؤلاء التجار بسبب تجمد رؤوس أموالهم المعدة للتجارة وسرعة الدوران أكثر مما هى معدة للاقراض والتجمد الأمر الذى يجعلهم عادة يطالبون بأسعار فائدة مرتفعة على قروضهم تعوضهم بعض الشيء عن المخاطر العديدة التى يتعرضون لها وعن خسائرهم المتوقعة الراجعة عن تجمد شطر من رؤوس أموالهم لدى الزارع لحين السداد . لهذا يحسن بالزارع تفادى الاقراض من التجار ما أمكنهم ذلك لأن مثل هذا الإجراء يضيع عليهم شطراً كبيراً من أرباحهم يذهب إلى جيوب التجار دون مبرر .

وفى إمكان الزارع النزيه الذى يرغب فى الاستمرار فى إدارة منشأته الاقتصادية الزراعية المساهم بالمزرعة أن يعمل على خفض تكاليفه المزرعية بما فيها تكاليف رأس ماله المقرض أن يلجأ عندما تدعوه الحاجة إلى الاقراض إلى مصادر متخصصة جعلت من الاقراض مهنة لها . وعادة تتقاضى مثل تلك المنشآت التمويلية أسعار فائدة منخفضة من الزارع وفقاً لشروط ميسرة ومعقولة طالما توافر ضمان القرض وكفاءة يحسن بالزارع الذى يرغب فى استمرار عمله المزرعى كمنشأة اقتصادية أن يسعى إلى التعامل مع المنشآت التمويلية الموثوق فيها والتى غالباً ما تسأل أسئلة كثيرة عن حالته المالية وحالة مزرعته الاغلاية ... الخ . وتطالب

بضمانات لا موالها حفظا لحقوقها - وهذه لن تظهره في كثير أو قليل طالما أن عنده نية السداد - وفي مقابل ذلك تتقاضاه أسعار فائدة معقولة على قروضها . أما إذا كان الزارع يخشى الاسئلة الكثيرة بسبب حالته المالية أو سوء حالة مزرعته الاغلاية أو عدم توافر الضمانات المطلوبة أو غير مبق على عمله أو ليست عنده نية السداد فإن من المتاح له أن يلجأ إلى الافراد أو الهيئات الائتمانية التي لا تسأل كثيراً ولا تطالب بضمانات لقروضها ولكنها تتقاضى أسعار فائدة مرتفعة على قروضها بسبب خطورة عوامل المجازفة التي تتعرض لها والتي تبدو في صورة إرتفاع نسب عدم السداد أى إرتفاع نسبة ديونها الممدومة .

ولامد قريب كان من المتاح للزراع الحصول على ما يلزمهم من قروض طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل من الهيئات الائتمانية المتنافسة تجارية كانت أو عقارية أو زراعية ، غير أنه في سنوات التحول الاشتراكي الأخيرة وأخذاً بمبدأ التخصص بدأت عمليات التمويل الزراعي تتركز في أيدي بنك التسليف الزراعي .

الباب الأول المبحث الأول

مصادر الائتمان الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة

تمهيد

يبدو من الصفحات السابقة مدى تفوق أهمية رأس المال على بقية عناصر الإنتاج بوصفه العامل الإنتاجى الذى يعطى القوة ويتيح لصاحب العمل الإقتصادى أى للنظم فرصة السيطرة على عناصر الإنتاج الأخرى وتوجيهها الوجهة الكفيلة بإنتاج أكبر قدر من النعم والخدمات بأقل ما يمكن من التكاليف أملا فى الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح ولما كان الزارع هو الآخر صاحب منشأة إقتصادية وشأنه فى ذلك شأن مالك المتجر وصاحب المصنع - فهو يعمل دائما على توفير احتياجاته المزرعية من مدخراته وإذا عجزت إمكانياته الخاصة عن توفير كل احتياجاته الرأسمالية المزرعية فإنه عادة يسعى الى إقتراضها من المصادر التى تتوافر لديها رؤوس الأموال المعدة للاستثمار فى القروض سواء كانت تلك المصادر أفراداً أو تجاراً أو شركات تأمين أو بنوكاً عقارية أو بنوكاً زراعية أو بنوكاً تجارية... الخ ، كما لعبت الحكومة هى الأخرى دوراً هاماً فى عمليات توفير رؤوس الأموال للزراع . ونظراً لأهمية الموضوع يحسن استعراض تطوره التاريخى باختصار .

التطور التاريخى للائتمان الزراعى

قبل مطلع القرن الحالى وقبل إنشاء البنوك الزراعية فى مصر كان الزراع

يحصلون على إحتياجاتهم من القروض من المرابين ومن التجار ومن البنوك العقارية العامة والبنوك التجارية غير أن المصدرين الأولين ما كانا يتعاملان إلا مع صغار الزراع وكانا يتقاضيان منهم أسعار فائدة مرتفعة وخيالية وصلت في أحوال كثيرة إلى ١٠٠ ٪ من قيمة القرض أما المصادر الأخيرة فكانت مقفلة في وجه هذه الطائفة حيث لم تكن لتقرض إلا كبار أو متوسطى الزراع واستمر الحال هكذا إلى أن بدأت الحكومة تفكر في إعانة صغار الزراع بمساهمتها الفعلية في تدبير القروض لهم إما بطريق مباشر أو بواسطة بنوك معينة حماية لهم من المرابين. ففي سنة ١٨٩٨ عندما أنشئ البنك الاهلى - برؤوس أموال انجليزية - إتفقت مع إدارته على إقراض صغار الزراع وقد إستمر في عمله هذا إلى سنة ١٩٠٢ عندما حل محله البنك الزراعى المصرى - الذى أنشئ هو الآخر برؤوس أموال انجليزية - في عمالية إقراض صغار الزراع المصريين وضمنت له حداً أدنى للربح يبلغ ٣ ٪ وجعلت لتحصيل قروضه الأولوية على الضرائب كما كلفت الصيارف في الريف بتحصيل أمواله. وعندما سحبت البنوك الاجنبية أموالها المستثمرة في مصر لمواجهة التزاماتها المالية في بلادها بسبب الازمة الخانقة التى حلت بالعالم الرأسمالى سنة ١٩٠٧ إزدهرت أعمال البنك بسبب تهافت الزراع على التعامل معه بسبب قسلة ما كان يتقاضاه من فائدة . ولكن أعماله أصيبت بنكسة في سنة ١٩١٣ نتيجة لصدور قانون الخمسة الافدنة . وفي سنة ١٩١٤ عهدت الحكومة مرة ثانية إلى البنك الاهلى بإقراض الزراع في حدود نصف مليون جنيه على أن تتحمل مسئولية تسعة أعشار الخسائر المحتملة غير أنها ما لبثت أن نبذت الفكرة من أساسها وعهدت خلال فترة الحرب العالمية الأولى إلى بعض المصدرين المصريين بشراء أقطان صغار الزراع لحسابها . وفي سنة ١٩٢١ لجأت الحكومة مرة أخرى إلى البنك

الأهلى للقيام بشمول من يملك خمسة أفدنة فأقل لاستعمالها فى الاتفاق على العمليات
المزرعية بفائدة ٩ ٪ وفقاً لشروط جرى الاتفاق عليها مقدماً وفى حدود ١٠٠ ألف
جنيه وفى سنة ١٩٢٢ حصل الاتفاق مع البنك الزراعى المصرى على إقراض
الزراع بضمان إعفاء جماعاتهم وبدون ضمانات عينية وبشروط معينة وفى سنة
١٩٢٣ إتفقت الحكومة مع البنك الأهلى على القيام بإقراض الزراع على أقساطهم
المودعة فى حلقات البنك وشونه ، كما سمحت الحكومة للشركات التعاونية - بعد
الإعتراف القانونى بها بصدر القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣ - بالإقراض من الاعتماد
الحكومى المخصص للسلف الصناعية المودع ببنك مصر وقدره ١٠٠ ألف جنيه
بفائدة ٥ ٪ . وفى سنة ١٩٢٧ أودعت الحكومة مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه فى بنك
مصر على ذمة إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية زيمدت فى سنة ١٩٣٠ إلى
٣٥٠ ألف جنيه كما تعمدت وزارة الزراعة فى نفس الوقت بإمداد الزراع بالتقاوى
والأسمدة نقداً وبالأجل حتى أنشئ بنك التسليف الزراعى المصرى فعهد اليه
بهذه العملية . وبالإضافة فقد أمكن للحكومة خلال تلك السنين إنشاء ما يسمى
بالإحتياطى الزراعى استخدم فى إنشاء بنك التسليف الزراعى كما عمدت فى سنة
١٩٣٢ إلى إنشاء بنك التسليف العقارى المصرى . وبجانب تلك الجهود الحكومية
لتوفير السلف الزراعية للزراع كان هناك عدداً كبيراً من المنشآت المالية المصرية
والأجنبية تقف على قدم الاستعداد لتقديم السلف الزراعية متى توافرت لها
الضمانات المطلوبة . وفيما يلى إستعراض سريع لأهم تلك المنشآت التسليفية
الزراعية .

المنشآت التسليفية والزراعية فى مصر قبل الإصلاح المصرى : سبق التنويه
عن أن الزراع المصريين كانوا يحصلون على القروض اللازمة لتسيير عملياتهم

المزرعية من المزاين أو من التجار أو من هيئات أى منشآت مصرفية وفيما يلي حصر لأهم هذه المصادر مرتبة وفقا لتواريخ نشوئها .

أولاً - البنوك العقارية : البنك العقاري (١٨٨٠) وبنك الأراضى (١٩٠٥) وشركة الرهن العقاري (١٩٠٨) والبنك العقاري الشرقى (١٩١٠) وبنك التسليف العقاري الزراعى المصرى (١٩٣٢) .

ثانياً - البنوك التجارية : وكانت لها شونها الخاصة وتولى تسليف كبار الزراع برهن زروعهم وهذه منها البنك المصرى (١٨٥٦) وبنك الرهونات (١٨٦٠) وبنك الانجلو إيجيپشيان (١٨٦٤) والبنك العثمانى (١٨٦٧) وبنك الكريدى ليونيه (١٨٧٥) وبنك روما (١٨٨٠) وبنك الخصم والتوفير (١٨٨٧) وبنك أثينا (١٨٩٥) والبنك الاهلى المصرى (١٨٩٨) وبنك الكنتوار ناسيونال ديسكونت دى بارى (١٩٠٥) وبنك مصر (١٩٢٠) وبنك القاهرة (١٩٥٢) ... الخ .

ثالثاً - البنوك الزراعية : البنك الزراعى المصرى (١٩٠٢) وبنك التسليف الزراعى المصرى (١٩٣١) وقد تحول فيما بعد الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى (١٩٤٩) كما يمكن إدخال بنك التسليف العقارى الزراعى المصرى (١٩٣٢) السابق التنويه عنه فى البنوك العقارية أعلاه بسبب صبغته الزراعية الخالصة .

وقد اختفى العديد من أسماء تلك المصارف بعد عمليات التأميم والضم التى صاحبت تطوير الجهاز المصرفى الذى سيجرى استعراض خطواته فيما يلى .

الجهاز المصرفي

أهمية الجهاز المصرفي في البنيان الاقتصادي القومي : ويلعب الجهاز المصرفي دور خزان كبير تتوارد اليه الموارد المالية القومية للبلاد ثم تنساب منه خلال أجهزته المصرفية إلى شتى مجالات النشاط الاقتصادي بما يكفل لها الاستقرار والنمو المتوازن غير أنه ولأمد ليس بعيد كانت معظم البنوك التجارية والعقارية بما فيها بنك الإصدار - أي البنك الأهلي - تراول عملها بمصر كفروع لبنوك أجنبية تسعى وراء الربح ووراء الصالح القومي لبلادها الأصلية دون مراعاة لمصالح مصر بوصفها الدولة المضيفة وكثيراً ما وقعت مواقف غير مشرفة لها تجاه المصالح القومية للبلاد إذا ما تعارضت تلك المصالح والمصالح الأجنبية في مصر . ورغم السيطرة على عمليات البنك الأهلي بعد خروج مصر من منطقة الاسترلين في ١٤ يوليو ١٩٤٧ ورغم تحويله إلى بنك مركزي بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ (٢٧ مارس ١٩٥١) فقد ظلت رؤوس أمواله في غالبيتها رؤوس أموال أجنبية وظل كبار موظفيه من الأجانب .

وعندما سحبت الدول الغربية ومن ورائها البنك الدولي عروضها بتمويل مشروع بناء السد العالي أمت مصر شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لضمان مورد آخر من العملات الصعبة الأجنبية يمكنها من تمويل مشروع السد العالي كما يمكنها مستقبلاً من تمويل مشروعاتها الانمائية المستقبلية دون الاعتماد على الدول الأجنبية ودون الخضوع لشروط وألاعيب الدول الاستعمارية الكبرى وقد ظهرت الروح العدائية للبنوك الأجنبية تجاه الأمان القومي بعد التأميم فامتعت عن تمويل محصول القطن المعري في السوق الداخلية كما تلحكت في عمليات تمويل التجارة الداخلية وبهذا وضع للمعنيين بالشئون المصرية أن التحرر السياسي

ليس كافيا ولا بد من أن يعقبه تحرر إقتصادي إذا ما أرادت البلاد أن تسمى لتنمية مواردها وتحقيق رخاءها وسيادة مصيرها.

مرحلة تمصير الجهاز المصرفي: وبإقدام الدول الاستعمارية على حمايتها الكبرى بالعدوان المسلح على مصر في سنة ١٩٥٦ فرضت الحكومة الحراسة على أموال رعايا الدول المعتدية ومن بينها البنوك الانجليزية والفرنسية وبدراسة أعمال تلك البنوك إتضحت الصورة كاملة للدور الهدام الذي تلعبه البنوك الأجنبية في البناء الاقتصادي القومي وما كان من الممكن السكوت على هذا الوضع بل كان الواجب القومي يحتم إتخاذ إجراء حازم حاسم يضع الأمور في نصابها فصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ (١٤ يناير ١٩٥٧) قاضيا بتمصير كافة البنوك العاملة بالجمهورية العربية المتحدة واعطيت تلك البنوك مدة خمس سنوات لتدبر أمورها وتلائم خلالها أوضاعها مع بنود القانون الأخرى التي منها أن تكون أسهمها جميعا إسمية وملوكة لمصريين وأن يكون أعضاء مجالس إدارتها والمسئولون فيها من المصريين ولما كان من إختصاصات المؤسسة الاقتصادية التي إنشئت بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ (١٣ يناير ١٩٥٧) أن تتوب عن الحكومة في الأسهم في الشركات والمنشآت الاقتصادية التي يستدعي الصالح القومي الإشراف عليها وتدعيمها والاشتراك في إدارتها فقد أمكن عن طريقها إشتراك الحكومة في ملكية وإدارة بنك الإصدار أي البنك الأهلي وأيضا في ملكية البنوك التجارية الأخرى، وبخروج الأجانب من الجهاز البنكي أمكن تسكين السياسة الاقتصادية المصرفية بحيث تسير الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية القومية العامة وتعمل على دعمها وتقويتها ، ورغبة من الحكومة في دعم بنك الإصدار وتوسيع سلطاته

بما يحقق التعاون والتناسق بين البنوك التي يضمها الجهاز البنكي بدأت في إصدار سلسلة من القوانين الهادفة لتحقيق تلك الأهداف فصدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ (١٣ يوليو ١٩٥٧) بتنظيم البنوك والائتمان وتلاه القرار الجمهوري الصادر في ١٥ يوليو ١٩٥٧ بالنظام الأساسي للبنك المركزي كما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان في ١١ نوفمبر ١٩٥٧ وبهذا أصبحت البنوك التجارية خاضعة لتفتيش البنك الأهلي بوصفه بنكاً مركزياً وأصبحت ملزمة بتقديم مركز شهرى بأموالها وإستثماراتها وبهذا إنتهت مرحلة من مراحل تطوير الجهاز المصرفى لتبدأ مرحلة أهم وأعمق تتفق والخطط الاقتصادية والاجتماعية المزمع تنفيذها لتطوير الأوضاع الاقتصادية للبيان الاقتصادى المصرى .

مرحلة التأميم الاشتراكى المصرفى : أدى الاستمرار المنطقى لحركة تطوير الجهاز المصرفى وإعتناق مصر لمبدأ الاشتراكية الديمقراطية التعاونية إلى ضرورة تحويل ملكية البنك الاهلى بوصفه بنك الإصدار المسيطر على مقاليد النظام المصرفى وتحويل بنك مصر - بوصفه البنك الممول لأكبر المنشآت الصناعية الكبرى - إلى الملكية العامة فصدر القانونين ٢٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ (١١ فبراير ١٩٦٠ بتأميم البنكين السابقين على الترتيب وجمعهما مؤسستين عامتين دون ما تغيير فى نشاطهما الاقتصادية كما صدر القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٦٠ (أول ديسمبر ١٩٦٠) قاضيا بتأميم البنك البلجيكي والدولى واعتباره مؤسسة عامة وتحويل أسهم هذه البنوك كلها إلى سندات على الدولة لمدة ١٢ سنة بفائدة ٥٪ و حددت قيمة السند بسعر السهم عند إقفال بورصة الاوراق المالية فى نفس اليوم الذى صدر فيه قانون التأميم .

وبانقضاء مهلة الخمس سنوات المخصصة لتحويل البنوك ونظراً لاحتياجات الخطة الاقتصادية الهادفة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والى تقتضى تعبئة كافة

موارد البلاد لدفع عجلة التنمية . وفي ضوء حتمية الحلول الاشتراكية للتغلب على مشاكل التخلف صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ (٢٠ يوليو ١٩٦١) قاضيا بتأميم كافة البنوك التي تعمل في الجمهورية العربية المتحدة . وتلى صدور قوانين تأميم الشركات الكبرى صدور القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ (١٦ ديسمبر ١٩٦١) بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وبمقتضاه إختصت المؤسسة المصرية العامة للبنوك بالإشراف على الجهاز المصرفي متعاونة في ذلك مع البنك المركزي .

وبدراسة البنوك التي يضمها الجهاز المصرفي تبين وجود عدد كبير من البنوك الصغيرة غير القادرة على مواجهة الاخطار التي تتعرض لها البنوك التجارية وحدها وعديمة الكفاية الانتاجية فرئى أن من المستحسن تحديد الحجم الأمثل للوحدة البنكية وضم تلك المصارف الصغيرة وإدماجها في وحدات أكبر أقتصر عددها في ٩ أكتوبر ١٩٦٣ على خمسة بنوك تجارية كبرى هي : بنك مصر والبنك الأهلي المصري وبنك الاسكندرية وبنك بورسعيد بوصفها بنوكا اشتهرت بخبرتها ومهارتها العالية في الشؤون البنكية وبوصفها بمثابة لحوالى ٨٠٪ من إجمالي النشاط المصرفي المصري قبل الادماج . ثم رُئى بعد عملية الادماج أنه لا ضرورة لبقاء المؤسسة العامة للبنوك فصدر القرار الجمهوري رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ (٢٠ ابريل ١٩٦٤) قاضيا بإلغائها وضم اختصاصاتها للبنك المركزي . ورغبة من الحكومة في التنسيق بين أوجه النشاط المصرفي والانفاق على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزعم تمويل القطاعات المختلفة للخطة على البنوك التجارية الخمسة ابتداء من أول يوليو ١٩٦٤ على أن تسهم جميعا في تمويل تسويق الزروع الرئيسية نظراً لما تتطلبه هذه العمليات من تسهيلات إئتمانية كبيرة في المواسم الزراعية .

وتقوم بجانب البنوك التجارية السابق ذكرها عدة بنوك متخصصة هي البنك الصناعى والبنك العقارى المصرى وبنك الائتمان العقارى والبنك العقارى العربى ولكل منها وظائفه ومجالات نشاطه الاقتصادية أما بنك التسليف الزراعى والتعاونى فتعد تحول إلى مؤسسة عامة سميت المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى واختصت فروعها فى المحافظات المختلفة بعمليات التمويل الزراعى وانتقل الاشراف عليه إلى وزارة الزراعة . ونظراً لأهمية هذا الأخير من وجهة النظر الائتمانية المزرعية يحسن استعراض نشاطه ببعض التفصيل .

المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى

نشوء وتطور بنك التسليف الزراعى المصرى : رأينا فى الصفحات السابقة الدور الذى كانت تلعبه الحكومة فى توفير القروض اللازمة لصغار الزراع وقد وضح لها بعد الإنهيار العظيم الذى أصاب البنىات الاقتصادية الرأسمالية إبتداء من أواخر ١٩٢٩ وأوائل ١٩٣٠ أن صالح البلاد يقتضى قيام منشأة بنكية زراعية متخصصة تشرف عليها الحكومة تتولى إقراض صغار ومتوسطى الزراع فصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ مرخصاً للحكومة تأسيس شركة مساهمة مصرية تتولى إنشاء بنك زراعى . وفى سنة ١٩٣٠ تم إنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى برأس مال قدره مليون جنيه مصرى أسهمت الحكومة فى نصفه واكتسبت البنوك التجارية والهيئات المالية الأخرى فى النصف الثانى من رأس ماله . أما الأغراض للتوخاة من إنشاء البنك - وهذا وفقاً لقانون ٥٠ لسنة ١٩٣٠ - فيمكن حصرها فى . عمليات لأجل قصير لا تتجاوز أربعة عشر شهراً بضمان حق الامتياز وتشمل : (١) إقراض الجمعيات التعاونية وصغار ملاك الأراضى الزراعية لنفقات عمليات إنماء الزروع . (٢) تقديم القروض للجمعيات التعاونية

ولصغار الزراع بضمان زروعهم . (٣) إقراض جميع الزراع قروضا عينية في صورة أسدة وتقاضى **وعمليات لا تتجاوز مدتها عشر سنوات** في مقابل رهن عقارى بالنسبة لصغار الملاك ولو في المرتبة الثانية طالما سمح بذلك الفرق بين قيمة العقار والرهن الأول . أو في مقابل ضمان أعضاء مجلس الإدارة بالنسبة للجمعيات التعاونية أو في مقابل ضمان الحكومة بسداد الثمن كما في حالة ماكينات دراس الأرض التي يمد بها البنك الزراع بالتقسيط وتتناول تلك العمليات:

(١) قروضا لشراء الحيوانات لا تتجاوز ثلاث سنوات . (٢) قروضا للجمعيات التعاونية لاستعمالها في شراء السواقي أو إقامة المصانع الزراعية أو شراء معدات التدخين وإدارتها . (٣) قروضا نقدية لشراء الآلات الزراعية لمدة تراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات وفقا لنوع الآلة بما في ذلك ماكينات دراس الأرض (٤) قروضا عينية في صورة ماكينات لدراس الأرض يوزعها البنك على الزراع ويحصل ثمنها أقساطا على خمس سنوات . (٥) قروض لصغار الملاك وجماعاتهم والجمعيات التعاونية - ولغير هؤلاء على سبيل الاستثناء وبقرار من مجلس إدارة البنك - لاستعمالها في تمويل عمليات استصلاح الأراضي الخاصة بحفر الترع والمساقى والمصارف . **وعمليات لا تتجاوز عشرين سنة** لصغار الملاك وجماعاتهم والجمعيات التعاونية بدون رهن عقارى . وبرهن عقارى ولو من الدرجة الثانية للأفراد من صغار الملاك الزراع إذا سمح بذلك الفرق بين قيمة العقار ومقدار الرهن الأول وتمنح هذه القروض بقصد تمويل عمليات استصلاح واستغلال الأراضي الزراعية التي يمكنها الاستفادة من مشروعات الري والصرف الكبرى ولم تكن قد استفادت منها بعد . **وعمليات لا تتجاوز أربعة عشر شهرا** للأفراد - دون جماعات الملاك أو الجمعيات التعاونية إذ أن هؤلاء لهم نظامهم السابق ذكره أعلاه - برهن عقارى أول أو ثان ولكن بصفة استثنائية بقرار من

مجلس إدارة البنك في الحالات التي يسمح فيها الفرق بين قيمة العقار والرهن الأول بذلك وتشمل هذه العمليات القروض اللازمة لتمويل المنشآت الزراعية التي تفيد الزراعة كالمصانع الزراعية وغيرها بغرض تشجيع وحث الزراع على انشائها . وأخيرا ولما كان بنك التسليف الزراعى قد حل محل وزارة الزراعة في توزيع البذور والأسمدة على الجمعيات التعاونية فقد خضع البنك لنص المادة ٤٥ نبعة (و) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والتي بمقتضاها أصبح البنك يقدم البذور والأسمدة للتعاونيات بأسعار تقل بمقدار ٥٪ عن الأسعار التي يتقاضاها من الزراع الأفراد أى غير المنضمين للتعاونيات . وقد راعى المشرع ذلك عند اصدار قانون انشاء بنك التسليف الزراعى المصرى ونص على أن يقوم البنك باقراض الجمعيات التعاونية الزراعية بفائدة تقل بمقدار ٢٪ عن سعر فائدة اقراض الأفراد وعلى أن تتمتع التعاونيات بخخصم يبلغ ٥٪ من أثمان مشترياتها من البنك كالتقاوى والأسمدة ... الخ .

ورغبة من الحكومة في توفير وسائل الائتمان لصغار الزراع وضمان استقرار موارد البنك المالية أباحت له حق الاقتراض منها في حدود ٦ ملايين جنيه على ألا تطالب البنك بالسداد قبل حلول ميعاد تصفيته بوصفه شركة مساهمة مصرية وقد روعى عند تحديد سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك على قروضه أن تكون معقولة ومعتمدة وفي نظير ذلك ورغبة من الحكومة في تيسير أعمال البنك وتقليل تكاليفه التحصيلية أباح المشرع للبنك حق الامتياز على الزرع الناتجة من المزيروعات التي استثمرت فيها تلك القروض وعلى أن يقوم صياقة الحكومة بتحصيل مستحقات البنك عن طريق الحجز الإدارى على مزيروعات المدينين وممتلكاتهم .

وقد سمح القانون للبنك حق بيع التقاوى والأسمدة بالأجل لجميع الزراع

سواء كانوا من كبار الزراع أو متوسطيهم أو صغارهم أما منح القروض النقدية فاقصر في أول امر على صغار الزراع الملاك والجمعيات التعاونية الزراعية فقط أما ما عداهم فما كان لهم الحق في الحصول على اية قروض نقدية من البنك الأمر الذى حرم صغار المستأجرين من الحصول على القروض بأسعار معتدلة من البنك وبالتالي أدى الى وقوعهم فرائس للمرابين أو كبار الملاك الذين كانوا يستغلونهم لصالحهم. هذا فى الوقت الذى كان البنك يقوم فيه بالتوسع فى تفسير المقصود بصغار الملاك - وهذا رغبة منه فى الربح - ليشمل من يمتلكون ٩٠ فدانا تدفع ضريبة تساوى ما تدفعه ٦٠ فدانا من اجود الاراضى الزراعية ؛ وهو تعريف غير منطقي لصغار الملاك فى دولة قديمة كمصر تعاني من تكديس سكانها الزراعيين على اراضيها الزراعية وبالتالي تعاني من كبر نسبة من يمتلكون المزارع الصغيرة والضئيلة والمفتتة التى تقل مساحتها عن ١٠ أفدنة . بما حدا بصغار الزراع اعتبار بنك التسليف الزراعى بنك الأوراد الكبيرة - وهذا بالنسبة لهم - خصوصا بعد ١٣ أبريل سنة ١٩٣٩ حينما صدر مرسوم بتعديل قانون البنك يميز له اقراض صغار الزراع ومتوسطيهم قروضا عينية .

ولما كان قانون البنك لا يسمح بالتعامل مع كبار الزراع ويسمح فى نفس الوقت للبنك بالتعامل مع أعضاء الجمعيات التعاونية أيا كانت ملكياتهم ورغبة من كبار الملاك فى الحصول على القروض بأسعار معتدلة فقد لجأوا للانضمام للجمعيات التعاونية والسيطرة عليها وادارتها بالطريقة التى تتمشى ومصالحهم حتى يتمكنوا عن طريقها من الحصول على ما يلزمهم من احتياجات رأسمالية من بنك التسليف الزراعى . وفى ١٣ أبريل ١٩٣٩ صدر مرسوم بتعديل قانون البنك يميز له منح صغار الزراع ومتوسطيهم القروض النقدية اللازمة لهم لتسيير عملياتهم

الزراعية ويقال أن هذا التعديل أتاح الفرصة أمام صغار المستأجرين للحصول على ما يلزمهم من إحتياجات رأسمالية نقدية وعينية في نظير ضمانات أخرى غير الأرض الزراعية.

التحول الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى : نمت التعاونية عدداً وعضوية خلال سنوات الحرب العالمية نمواً كبيراً نتيجة لاعتماد الحكومة عليها في توزيع النعم الزراعية الانتاجية كالتقاوى والأسمدة الكيماوية ... الخ وأيضاً في توزيع النعم التموينية الاستهلاكية الضرورية كما ظهرت أنواع جديدة من التعاونيات التى قصر القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ عن إستيعابها الأمر الذى حدا بالحكومة إلى وضع مشروع قانون جديد للتعاونيات ونظراً للتأعب التى كانت تلقاها الجمعيات التعاونية من بنك التسليف الزراعى أثناء تعاملها معه فقد أدخل المشرع هذا الأمر فى إعتباره عند صياغته للقانون التعاونى الجديد . وبمجرد صدور القانون التعاونى رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الذى أباح مادته رقم ٩٧ للتعاونيين حق إنشاء بنك تعاونى عام يعمل لخدمة جمعياتهم التعاونية حتى شرعوا - رغبة منهم فى التخلص من ديكتاتورية بنك التسليف الزراعى فى معامللة التعاونيات والتعاونيين - فى العمل على إنشاء بنوكهم التعاونى بأقصى سرعة ممكنة . ويقال أن الجمعيات التعاونية أقبلت بحماس على الاكتتاب فى رأس مال البنك الجديد وتمت لإجراءات تأسيسه وسجل فعلاً بمصلحة التعاون وجرى نشر نظامه الأساسى فى أوائل سنة ١٩٤٦ ويبدو مما نشر حينذاك أن أوجه نشاط البنك التعاونى كانت ستناول جميع أنواع الجمعيات التعاونية وجميع أوجه النشاط الإنسانى الاقتصادى التعاونى دون إستثناء . وقد بلغ عدد التعاونيات التى ساهمت فى إنشاء البنك ١٧٥٤ جمعية بلغت جملة إكتتاباتها فى رأس المال ٢٢٤ ألف جنيه . وفى أوائل سنة ١٩٤٧ قدّمت الحكومة - وكان على رأسها إسماعيل صدقى منشىء بنك

التسليف الزراعى - الغاء المادة ٩٧ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاصة ببنك التعاون وسرعان ما صدر القانونين ١٢١ و ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ بتعديل نظام بنك التسليف الزراعى والتعاونى على إنقاض بنك التعاونية الذى جرى حله وتحولت أمواله إلى بنك التسليف الزراعى . وأيا كانت المبررات التى استندت إليها الحكومة حينذاك للقضاء على البنك التعاونى فإنه يمكن القول بأن هذا الإجراء يعتبر بداية جديدة فى تطور بنك التسليف الزراعى . ولمواجهة مهمته الجديدة تقرر رفع رأس مال البنك بمقدار نصف مليون جنيه إكتسبت الجمعيات التعاونية فى نصفها وأسهمت الحكومة فى نصفها - الآخر كما تعدلت - كما يقال - نظم البنك وأغراضه فأصبح يباشر تمويل الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة من زراعية وإستهلاكية وإنتاجية ... الخ . كما أجاز للبنك أن يقوم بالعمليات المصرفية للجمعيات التعاونية جميعا . وعدل تشكيل مجلس إدارة البنك وأدخل فيه ستة أعضاء يمثلون النشاط التعاونى - كما يقال - منهم ثلاثة تنتخبهم الجمعيات التعاونية البالغ عددها أنواعها حينذاك خمسة أنواع وثلاثة آخرين تعينهم الحكومة إثنان منهم بحكم وظائفهم .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ تشكلت لجنة بقرار من مجلس إدارة البنك لبحث ودراسة تحويله إلى بنك تعاونى كامل وتقدمت اللجنة إلى مجلس إدارة البنك فى ٢٠ فبراير ١٩٥٢ بتقرير يتضمن خلاصة دراستها وتوصياتها التى يتلخص أهمها فى (١) قصر ملكية الاسهم التى يتكون منها رأس ماله على الحكومة والجمعيات التعاونية (٢) قصر تعامل البنك مع الزراع عن طريق الجمعيات التعاونية (٣) جواز تعامل البنك مع كبار الزراع مباشرة مع رفع سعر الفائدة على معاملاته معهم . وهنا يبدو التناقض الواضح بين سعى البنك للتحويل إلى بنك تعاونى كامل وبين

الاطماع الرأسمالية الكامنة في نشأته وتكوينه والتي تبدو في التفرقة بين علامته من صغار الزراع الذين يتعاملون معه عن طريق جمعياتهم التعاونية في الوقت الذي يسمح فيه لكبار الزراع معه مباشرة وفي التفرقة بين أسعار الفائدة التي يتقاضاها على القروض التي يمنحها لعماله بغية زيادة أرباحه وهو كما يبدووا إستغلال رأسمالى للوضع الاحتكارى الذى كان وما زال يتمتع به البنك في مجال الائتمان الزراعى والتعاونى ويتنافى والصفة التعاونية التي كان البنك يسعى للتخفى وراءها .

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ واضعا حدا أعلى للملكية الاراضى الزراعية ومنظما للعلاقة الاستيعارية بين المالك والمستأجر بالقدر الذى يمنع الملاك من إستغلال المستأجرين الأمر الذى حدا بالملاك إلى الإعراض عن ضمان مستأجريهم لدى بنك التسليف الزراعى والتعاونى عند سعيهم وراء الحصول على القروض الزراعية اللازمة لتمويل عملياتهم المزرعية . ولما كان مثل هذا الوضع سيضر بصغار المستأجرين كما سيضر بالانتاج الزراعى القومى فقد رأى حينذاك التغاضى عن ضمان الاراضى الزراعية والاكتفاء بضمان الزروع الناتجة على أن تصرف لهم القروض العينية كاملة ونصف القروض النقدية على أساس أن جزءا كبيرا من العمليات المزرعية الجارية على حيازات هذه الطائفة من صغار المستأجرين يتولاها أفراد عائلاتهم المزرعية . وقد أدى عدم إستطاعته بعض المستأجرين لإثبات حيازاتهم الاستيعارية وتخلف غالبية من حصلوا على قروض عن السداد إلى نبذ هذه السياسة بعد تجربة إستمرت أربعة مواسم زراعية .

نظام الائتمان الزراعى التعاونى - يقوم بنك التسليف الزراعى والتعاونى بمنح قروضه الزمنية - السابق التوية عنها - في صورتين رئيسيتين هما : (١) القروض

العينية و (٢) القروض النقدية . وتبدو القروض العينية في صورة تشاوى أو أو أسمدة أو مبيدات آفية أو عبوات ... الخ . أما القروض النقدية فيستعملها الزراع لمواجهة وتسيير عملياتهم المزرعية الفورية كتكاليف العزيق وتنقية دودة القطن والجنى ... ورغمما عن أهمية الدور النبيل الذى يضطلع به البنك فى القطاع الزراعى الذى كان ولا يزال يكون الشطر الأكبر من البنيان الاقتصادى المصرى ورغمما عما يقوله المسئولون من أن البنك رأى لصالح الزراع والجمعيات التعاونية أن يمد الزراع بجميع إحتياجاتهم من قروض عينية أو نقدية ورغمما عما يقال من أن الجمعيات التعاونية قد إرتاحت إلى هذا الاتجاه حيث تركزت جميع إحتياجات الزراع فى مصدر واحد مما ييسر وسائل التعامل أمام التعاونيات ويخفض أسعار البيع إلى أقل حد ممكن ... الخ . فيبدوا أن شكوى الزراع كانت عامة من البنك بسبب ربطه بين الإقراض العيني - حيث أرباحه كبيرة - وبين الإقراض النقدى حيث لا يزيد دخله منها على سعر الفائدة من ناحية وبين سميه الحثيث وتفضيله للتعامل مع كبار الزراع حيث الصفقات كبيرة من ناحية أخرى الأمر الذى يتنافى وصفاته التعاونية . وقد عبر التعاونيون عن رأيهم الذى يتنافى والأقوال السابقة بقولهم فى مؤتمرهم التعاونى الأول فى سنة ١٩٥٥ بأنه قد سئم التعاونيون قصة تحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى وأصبح أمر تحويله إلى الوضع التعاونى المثالى غير مجد ... وبعد أن أدرك التعاونيون أن هذا البنك لا يعتبر مصرفهم إذ الواقع يدل دلالة قاطعة على أنه مصرف حملة الأوراد الأميرية العالية ... وبعد أن ساءت العلاقة بينه وبين صغار الزراع - على الرغم من أن هذا البنك أسس أصلا لإقراض صغار ومتوسطى الزراع - حين إلتجه إلى عملية الاتجار فى الأسمدة بأسعار تزيد على أسعار السوق مع التشدد فى عدم صرف

السلف النقدية إلا إذا اقترنت بالسلف العينية . . . ويبدو أن هذا القول من التعاونيين يتناقض تماماً وتصريحات المسؤولين في البنك ويدل على مدى عدم إرتياح الجمعيات التعاونية للسياسة والطريقة التي يتعامل بها البنك معهم .

وكان لزاماً - بعد النقد المبرر الذي تعرض له بنك التسليف الزراعي والتعاوني بوصفه بنك الائتمان في القطاع الزراعي - أن توضع سياسة جديدة للائتمان الزراعي في إطار الأهداف القومية . وفي سنة ١٩٥٧ بدىء في تنفيذ ما يسمى بنظام الائتمان الزراعي التعاوني الذي يقوم على : (١) امتناع البنك عن التعامل الفردي المباشر مع الزراع وقصر تعامله على الجمعيات التعاونية الزراعية (٢) تقديم التسهيلات الائتمانية للمستأجرين الذين لا تتجاوز حياتهم ثلاثين فداناً بضمان الزرع الناتجة وعدم التمسك بضمان الأرض الزراعية (٣) تقديم الخدمات النقدية والعينية دون حاجة إلى الانتقال إلى مكاتب البنك في عواصم المحافظات (٤) يزاول البنك نوعاً من الإشراف على التعاونيات لضمان تنفيذ هذه السياسة على الوجه الأكمل . ويقال أن نظام الائتمان الزراعي التعاوني حقق أهدافه التي يمكن حصرها في : (١) نمو التعاونيات الزراعية عدداً وعضوية . (٢) دعم الأجهزة الإدارية والفنية بالتعاونيات بتيسير ما تحتاجه من كتبة ومشرفين وأمناء مخازن مدربين وتوفير ما تحتاجه من مقار ومخازن ملائمة لاحتياجاتها . . . الخ . (٣) جعل التعاونيات مراکز إشعاع للتوعية والإرشاد وتساعد على تنمية الانتاج الزراعي النباتي والحيواني في المناطق التي تعمل بها . وأخيراً (٤) توفير الائتمان القدي والعيني في البيئات المحلية الأمر الذي يتيح للزراع فرصة التفرغ لمزاولة عملياتهم المزرعية الإنتاجية بدلاً من إضاعة الوقت في الانتقال إلى عواصم

المحافظات حيث الفروع الرئيسية للبنك سعيًا وراء الحصول على ما يلزمهم من قروض .

وفي عام ١٩٦٨ أى العام الذى جرى فيه الإصلاح المصرفى والذى أصبح بمقتضاه بنك التسليف الزراعى والتعاونى البنك المختص بمنح القروض فى القطاع الزراعى من الكون الاقتصادى المصرى صدر قرارا جمهوريا قاضيا بعدم دفع الزراع لآية فوائد على القروض التى يقدمها اليهم بنك التسليف الزراعى التعاونى . وهو أمر يعمل على تقليل تكاليف الإنتاج المزرعى وبالتالي يؤدى إلى زيادة دخول الزراع التى تمكنهم عادة من رفع مستويات معيشتهم .

التحول الى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى : بعد أن تعددت أوجه نشاط بنك التسليف الزراعى والتعاونى وانتقال نشاط الائتمان الزراعى النقدى والعينى إلى الجمعيات التعاونية المحلية القروية . وبعد قيام نظام الحكم المحلى وإضطراره بمسؤوليات تنمية وتطوير المرافق الاقتصادية والاجتماعية فى المحافظات بما فى ذلك مرفق الائتمان الزراعى والتعاونى الاقليمى وإذا كانت اللامركزية تسمى والمطالب البيئية التى تتفاوت من محافظة لأخرى فإنه ما كان فى الإمكان ترك الأمور تجري على هواها دون ضابط أو رابط فى مرفق حساس كمرقق الائتمان الزراعى والتعاونى بل كان من الواجب وضع خطة مركزية قومية للائتمان الزراعى والتعاونى تدور فى إطارها لامركزية التنفيذ فى المحافظات كما كان من الواجب خلق الهيئة المنوط بها تخطيط الائتمان الزراعى والتعاونى على نطاق الجمهورية لهذا صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ قاضيا بإنشاء المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات .

وتنحصر أغراض المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى : وفقا للقانون السابق فى القيام بالتخطيط المركزى للائتمان الزراعى والائتمان التعاونى فى الجمهورية العربية المتحدة فى حدود السياسة العامة للدولة وتتولى تمويل هذا الائتمان وتوفير جميع المواد اللازمة للإنتاج الزراعى كما تقوم بما تكلفها به الدولة من أعمال وخدمات تتصل بهذه الأغراض . كما قضت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بأن تحول فروع بنك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات إلى بنوك الائتمان الزراعى والتعاونى فى شكل شركات مساهمة باستثناء الفروع التى ينحصر نشاطها كله أو غالبية فى العمليات التموينية حيث تعتبر فروعاً تابعة للمؤسسة .

ونظراً لما لوحظ من ضخامة الأعمال التى تتولاها المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى أصدر السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى القرار الوزارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل لجننتين لتطوير وتنظيم النواحي المالية والإدارية للمؤسسة وبنوكها بما يتمشى ومبدأ مركزية الإشراف والتوجيه بالنسبة للمؤسسة ولامركزية التنفيذ فى البنوك فى المحافظات وتحديد الاختصاصات والسلطات والواجبات لأجهزة المؤسسة وبنوكها وقد شملت توصيات اللجنة الثانية تحديد اختصاصات المؤسسة كالآتى : أولاً أن تقتصر أعمال المؤسسة على التخطيط والإشراف والمتابعة . ثانياً أن تقوم المؤسسة بالتخطيط المركزى للائتمان الزراعى والتعاونى على النطاق القومى فى حدود السياسة العامة للدولة وأن تقوم بتقدير حجم الاحتياجات التمويلية الزراعية القومية وتتولى توزيع تلك الأموال على بنوك المحافظات وفقاً للاحتياجات الإقليمية . ثالثاً الإشراف والمتابعة لأعمال

بنوك المحافظات . وتنفيذا لهذه التوصيات نقلت المؤسسة ما كانت تبشره من اختصاصات تنفيذية إلى البنوك الإقليمية بالمحافظات .

وظائف وأغراض شركات الائتمان الزراعي والتعاوني بالمحافظات : يمكن حصر أهم أعمال شركات الائتمان الزراعي والتعاوني فيما يلي :

أولاً : الاقراض بضمان حق الامتياز أو بالضمانات الأخرى المرتبطة ببعض أنواع القروض كرهن منقول أو عقار أو ضمان شخصي وتشمل القروض الأنواع التالية : **قروضا قصيرة الأجل لا تتجاوز أربعة عشر شهرا** وتتضمن (١) سلفا للجمعيات التعاونية الزراعية تمكن أعضائها من مواجهة نفقات العمليات المزرعية الفورية وغير الفورية بما في ذلك نفقات مقاومة الآفات وحصاد أو جنى الزروع . (٢) بيع الأسمدة والتقاوى والمبيدات الآفية وكافة مستلزمات الانتاج المزرعي بالأجل للجمعيات التعاونية الزراعية . (٣) تقديم قروض للجمعيات التعاونية تمكنها من دفع أثمان الزروع الجارى تسويقها تعاونياً أو منح قروض لأعضائها فى مقابل ضمانات زروع يمكن رهنها لدى البنك . (٤) تقديم قروض لمربي الماشية . (٥) تقديم قروض لأشجار حق الارث أو لإنهاء الوقف أو الشروع .

وقروضا متوسطة الأجل لا تتجاوز مدتها ١٠ عشر سنوات وتتضمن (١) منح قروض للزراع عن طريق جمعياتهم التعاونية لشراء الآلات المزرعية وحيوانات العمل . (٢) تقديم قروض لاستصلاح واستزراع الأراضى الزراعية وشراء الآلات والمعدات والحيوانات بالإضافة إلى إقامة المباني والمخازن والحظائر... الخ.

بشرط أن تكون هذه القروض مضمونة برهن عقارى من الدرجة الأولى .
(٣) منح قروض لإنشاء أحراش الفاكهة . (٤) تقديم القروض اللازمة للجمعيات
التعاونية الزراعية التى تمسكها من إنشاء مقار عملها وما تحتاجه من مخازن وشون
وأدوات ومعدات ومهيات .

وقروض لأجل طويلة لا تزيد مدتها على عشرين سنة لاستغلال الاراضى
التي تستفيد من مشروعات الري والصرف العامة على أن تكون مضمونة برهن
عقارى من الدرجة الأولى . كما تقف البنوك الاقليمية فى المحافظات على قدم
الاستعداد لتقديم جميع أنواع القروض قصيرة ومتوسطة الآجال التى تحتاجها
الجمعيات التعاونية فى تحقيق أهدافها .

ثانيا : تمويل المشروعات التى تساعد على النهوض بالانتاج الزراعى النباتى
أو تنمية الثروة الحيوانية أو المعدنية أو الاسهام فى انشائها .

ثالثا : بيع التقاوى والاسمدة وكافة مستلزمات الانتاج الزراعى للجمعيات
التعاونية والهيئات الزراعية .

رابعا : القيام بجميع الاعمال المصرفية لجميع أنواع التعاونيات وأعضائها بما
فى ذلك قبول الودائع والمدخرات .

خامسا : الإسهام فى الشركات أو الهيئات التى لأغراضها صلة بأوجه
نشاط البنك .

وأخيراً وليس آخراً يجرى الاقراض للجمعيات التعاونية بوصفها شخصية
معنوية أو لأعضائها عن طريقها إذا لزم الحال . كما يجوز للبنك فى الحالات التى

يلزم فيها الرهن العقارى وبصفة استثنائية وبعد اتخاذ قرار من مجلس الادارة قبول رهن عقارى من الدرجة الثانية إذا سمحت بذلك قيمة الفرق بين العقار المرهون ومبلغ الرهن الاول برهن ثان وبالإضافة - وبصفة عامة - تقف شركات بنك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات على قدم الاستعداد للاسهام فى كل مايتعلق بالائتمان الزراعى والتعاونى وخدمة البنيان الاقتصادى الزراعى فى حدود مخططات المؤسسة المصرية للعامة للائتمان الزراعى والتعاونى .

الباب الثاني والعشرون

تسويق المنتجات المزرعية

تمهيد

علاقة تسويق المنتجات الزراعية بإدارة الاعمال الزراعية : يعتبر تسويق المنتجات المزرعية عملية مستمرة طوال العام الزراعى الغرض منها تصريف مختلف الزروع النباتية الحقلية والخضرية والفاكهية والخشبية والزروع الحيوانية اللحمية واللبنية والداجنية... الخ . التى تجود بها المزرعة أو المزارع فى العديد من مختلف الاسواق القومية الداخلية والاسواق الخارجية الاجنبية . ويجرى نقل الزروع إلى تلك الاسواق بالعربات واللوريات والمراكب والسفن والطائرات كما تتداولها أيدي العديد من الوسطاء التجار والوسطاء الوظيفيون أثناء قطعها للمسافات بين منتجها من الزراع إلى مستهلكها النهائيين . وتبدو محصلة النجاح المالى للزراع بوصفهم مديرين ورقباء مزرعتين فى صورة الفرق بين إجمالى الدخول المتحصل عليها من تصريف ثمار عملهم وجهدهم وكدحهم على مزارعهم وبين إجمالى تكاليفهم المزرعية أى فى صورة صافى ربحهم . ولما كان الزراع أصحاب أعمال ويديرون مزارعهم بوصفها منشآت اقتصادية فلا بد لهم وأن يسعوا لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح . وهدف هذا شأنه لا يكفى لبلوغه فقط العمل على تخفيض متوسط تكاليف وحدة منتجاتهم إلى أدنى حدودها بل يلزمهم أيضا العمل على الحصول

على أقصى ما يمكنهم من الأسعار لمنتجاتهم عند عرضها في الأسواق . فتسويق المنتجات المزرعية والأمر كذلك يعتبر واحدة من الحلقات الهامة في سلسلة الأحداث التي تبدأ بعمليات التوريد وإعداد الخطط والبرامج المزرعية وتنتهى بعملية تحميل الدخل المزرعى النقدى المتحصل عليه من تسويق الزروع التي أنتجتها المزرعة . ولما كان الرقيب المزرعى - زارعا كان أو مديراً مأجوراً - هو الشخص المنوط به البت في الشؤون التنفيذية المزرعية بما فيها تسويق منتجات المزرعة التي يعمل بها فإن من الواجب عليه ألا يكتفى بالالمام بذلك القدر من المعارف الرئيسية الزراعية الطبيعية والفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية التي تعينه على إنتاج الزروع النباتية والحيوانية بأقل تكاليف ممكنة بل لا بد له أيضا من النفاذ بالمعارف التسويقية الرئيسية التي تتيح له فرص تصريف منتجاته أى تسويقها بأعلا الأسعار المتاحة في مختلف الأسواق التي يتعامل فيها . تلك المعارف التسويقية التي سيجرى استعراضها باختصار فى الجزء التالى من هذا الباب .

مصطلحات وتعريفات تسويقية

تسويق المنتجات الزراعية : تسويق المنتجات الزراعية كصناعة إن هو إلا مهنة توصيل المنتجات المزرعية من المزارع أى من أيدي المنتجين الزراعيين إلى المستهلكين الهائمين في الشكل والمكان والزمان الذى يحتاجونها فيه لسد وإشباع إحتياجاتهم ورغباتهم وكعلم فهو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الزراعى الذى يبحث في السوق كجزء من البناء الاقتصادى الزراعى وعلى ذلك فيمكن تعريفه بأنه مجموعة المعارف الاقتصادية التي يهتدى بها في إستغلال جزء من الموارد

الطبيعية والانسانية الزراعية في تسويق المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وذلك للحصول منها مجتمعة على أكبر قدر ممكن من الاشباع الكلى لاحتياجات ورغبات السكان الزراعيين من الخدمات التسويقية المؤدية إلى وصول النعم الزراعية إلى البنيانين الاقتصاديين الآخرين -الصناعى التجارى -وورود النعم غير الزراعية إلى البنيان الاقتصادى الزراعى بأقل قدر من التكاليف .

السوق : يمكن تعريف السوق بأنه ذلك المحيط الذى تؤدي فيه قوى العرض وقوى الطلب المحددة الاسعار عملها وحيث تميل النعم التى يجرى فيها التعامل إلى التحرك فعلا وفقا لتحركات نقل ملكيتها ، كما قد يعرف السوق بأنه مجموعة من البائعين والمشتريين يعملون فى ظل ظروف عرض وطلب متجانسة وتتوافر لديهم حرية التنافس وتسهيلات التجارة .

ظروف العرض والطلب المتجانسة : تتضمن ظروف العرض والطلب المتجانسة (١) حرية انتقال النعمة من وإلى أجزاء السوق المختلفة بما يحقق تساوى الاسعار فى كل أجزائه أى يسود سعر سوقى موحد فى السوق بعد ادخال تكاليف النقل بين أجزاء السوق فى الاعتبار . (٢) وسهولة الاتصال بين البائعين والمشتريين المحتملين فى السوق بما ييسر لكل منها توافر المعلومات المتعلقة بالنعم الواردة والمخزونة والمبيعات والاسعار .

قانون السعر الواحد : ينص قانون السعر الواحد على أنه « فى أية سوق معينة حيث تتوافر ظروف المنافسة الاقتصادية الحرة الطليقة لن يسود فيه الا سعر واحد للنعمة الواحدة المتجانسة أى ذات الصفات الواحدة فى لحظة

زمنية معينة . مع ملاحظة ادخال تكاليف النقل بين أرجاء السوق في الاعتبار .

الخدمات التسويقية

تعريف الخدمات التسويقية: الخدمات التسويقية إن هي إلا الأعمال الاقتصادية التي يؤديها القائمون بعملية التسويق سواء كانوا أفراداً أو هيئات أثناء قيامهم بتحقيق الهدف النهائي لتلك العملية ويقصد به توصيل النعم إلى المستهلكين وهم يقومون أثناء نشاطهم التسويقي بأداء ثلاث خدمات تسويقية رئيسية هامة : (١) تجميع النعم (٢) . تصريف النعم (٣) . تحقيق التوازن بين العرض والطلب .

تجميع النعم : تجميع النعم هو أولى الخطوات التسويقية ويقصد بها تجميع المنتجات الرئيسية سواء كانت مواد خام أو أغذية أو مصنوعات في نقط مركزية بالمدن يطلق عليها عادة أسواق الجملة . ويحدث تجميع المنتجات غالباً في خطوتين متتاليتين . اولاهما تحدث بالقرب من أماكن الانتاج وتشمل جمع منتجات العدد الكبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة في كميات كبيرة تناسب والحمولات الكاملة للوريات أو عربات السكك الحديدية تمهيداً لنقلها من الأسواق المحلية . أما ثانيتهما فيتولاها كبار تجار الجملة الذين يجمعون تلك المنتجات من أسواقها المحلية وينقلونها إلى الأسواق المركزية بالمدن حيث يسهل توزيعها بعد ذلك على المصانع أو على التجار الآخرين أو المستهلكين النهائيين .

تصريف النعم : تصريف النعم إن هي إلا المراحل التي تجتازها النعم وهي في طريقها إلى المستهلكين أما بعد تجميعها في الأسواق المركزية أو مباشرة من المنتجين إلى

المستهلكين أو عن طريق الوسطاء من تجار الجملة ونصف الجملة والقسطاعى .
وتتوقف طرق وتجميع وتصريف المنتجات الزراعية على مدى تحملها للتخزين .
فالمنتجات سريعة العطب كمعظم زروع الفاكهة والخضر تشحن من المنتجين إلى أسواق
الجملة أى الأسواق المركزية ومنها إلى المستهلكين إما بحالتها التى خرجت بها من
يد المنتج أو بعد تحويلها بما يتلائم ورغبات المستهلكين . أما السلع القابلة للتخزين
كالقطن والقمح والفول والشعير ... الخ . فانها تجمع عادة فى الأسواق المحلية بكميات
كبيرة ثم تنتقل منها إلى أسواق الجملة التى قد تخزن فيها أو تباع للصانع أو
المستهلكين .

التوازن بين العرض والطلب : التوازن إن هو الا عملية وسطية بين تجميع
المنتجات أى النعم وتصريفها ويقصد بها إيجاد التعادل بين قوى العرض والطلب
من حيث الظروف الزمنية والوصفية والسكمية والمكانية خصوصاً فى المنتجات
الزراعية التى لا تنتج وفقاً لطلبات سابقة كالمنتجات الصناعية والتى يجرى انتاجها
تحت ظروف طبيعية ليس من الممكن التحكم فيها مما يجعل من العسير على المنتجين
أن يتحكموا فى كمية ونوع وصفات ووقت انتاج سلعمهم بالاضافة الى أن انتاج
السلع موسمى واستهلاكها عادة مستديم مما يجعل ورودها إلى الأسواق فى كثير من
الاحيان فى الوقت الذى يقل فيه الطلب عليها ونتيجة لذلك أعدت الأسواق المركزية
بالوسائل اللازمة للتخزين والتى تساعد على تحقيق التوازن بين المعروض والمطلوب
منها . وبهذا تعتبر الأسواق المركزية مكاناً للتوفيق بين السوق والطلب . هذا
بالإضافة إلى تركيز المنتجات فى مكان معين يلتقى فيه البائع بالمشتري مما يكفل
تسهيل عمليات تعيين النعم وانتقال ملكيتها .

المراحل التسويقية

تمهيد

يقصد بالمراحل التسويقية تلك الخطوات التي تجتازها السلع وهي في طريقها من يد المنتج إلى يد المستهلك . وتختصر تلك المراحل في ثلاث مراحل تسويقية رئيسية كما يلي :

مراحل تسويقية تبادلية :

١ - الشراء : وهذه تتضمن المراحل الشرائية التالية

- أ - تحديد النعم المشتراه أى تعيين النعم المطلوب شراؤها .
- ب - البحث عن البائع .
- ج - الاتفاق على الثمن وغيره من شروط إتمام الصفقة .
- د - دفع الثمن أو الاتفاق على طريقة الدفع بالآجل .
- هـ - تغيير الملكية أى نقل الملكية .

٢ - البيع : وهذه تتضمن المراحل البيعية التالية

- أ - خاق الطلب .
- ب - البحث عن المشترين .
- ج - ارشاد المشترين .
- د - الاتفاق على الثمن وغيره من شروط إتمام الصفقة .

هـ - تحصيل الثمن فوراً أو الاتفاق على طريقة الدفع بالآجل .

مراحل تسويقية متعلقة بالتعامل الفيزيقي في النعم :

٤ - التخزين .

٥ - المماثلة والتدريج .

٦ - التجزئ

٧ - الضم .

٨ - التعبئة .

٩ - التغليف .

مراحل تسويقية تيسيرية .

١٠ - التمويل .

١١ - المجازفة :

١٢ - تجميع الاحصائيات والبيانات التسويقية وإذاعتها .

المراحل التسويقية التبادلية

الشراء

تعهد : الشراء إن هو إلا العملية التي يقوم بها الافراد أو الجماعات أو الهيئات سعياً وراء الحصول على نعمة أو نعم معينة بغية امتلاكها أو استهلاكها أو إعادة بيعها أو تجميعها تمهيداً لنقلها أو تصديرها أو استعمالها كمادة خام . وتعتبر عملية الشراء من أهم المراحل من وجهة نظر المشتري إذ تشغل حيزاً كبيراً من وقتهم سواء كانوا مستهلكين نهائين أو رجال أعمال .

طرق الشراء : يحدث الشراء عادة بالمعاينة أو العينة أو بالمواصفة أو بالرتبة أو باثنتين أو أكثر من هذه . فالشراء بالمعاينة يحدث بعد الرؤية أى أن المشتري يفحص السلعة ويقرر ما إذا كانت صفاتها تتفق واحتياجاته . والشراء بالعينة يحدث بعد أن يفحص المشتري عينة من السلعة أى جزء منها يمثل السلعة كلها ويجب فى هذه الحالة أن تطابق السلعة المشتراة العينة تمام المطابقة . والشراء بالمواصفة يحدث طبقاً لكتالوجات تبين مواصفات السلعة المعروضة للبيع والشراء بهذه الطريقة فيحدث عادة فى الأحوال التى يصعب فيها الشراء بإحدى الطريقتين السابقتين أما الشراء بالرتبة فيحدث عادة فى السلع التى اصطلح على استعمال مقاييس معينة لصفاتها تصلح لأن تكون تعبيراً سائداً فى لغة التعامل وفق نموذج تنطبق صورته فى أذهان المتعاملين كصورة لحقيقة مادية . ويختلف تقسيم الرتب عادة باختلاف السلعة فالقطن تقسم رتبة وفقاً لطول تيلته ومئاته ومرتبته ولونه ونظافته ... الخ وفى البيض حسب حجمه ووزنه وصلابته ودرجة نظافته واتساع فراغه الهوائى والفاكهة حسب الحجم والنوع والوزن والخلو من العطب والحشرات الخ.

المراحل التسويقية لعملية الشراء : تمر عملية الشراء عادة فى عدة مراحل يمكن حصر أكثرها أهمية فى خمس مراحل رئيسية هى المراحل الآتية :

١ - **تعيين السلع المشتهاة :** يتعين على الشركات الكبيرة ذات المصانع الضخمة تحديد أنواع السلع التى تتمشى وأغراضها الإنتاجية ويقضى الوسطاء (التجار) وقتاً طويلاً فى تحليل مبيعاتهم السابقة ودراسة اتجاهات الطلب عليها لاستكشاف وتقرير أنواع وكميات النعم التى يودون شراءها ويبدل المستهلكون النهائيون جهداً كبيراً لتقرير ما يلزم لموائدهم وملابسهم وسكنهم ورفاهيتهم بما يتناسب ودخولهم وهم فى هذا يوازنون بين شراء سيارة أو شراء أثاث للمنزل أو

إستثمار نقودهم فى أسهم أو سندات ... الخ. ولتقرير أنواع النعم المشتهاة بطريقة سديدة لابد من الإلمام بخواص ومراتب النعم وتطور الأسعار .

٢ - البعث عن البائعين : فى ظل النظام الاقتصادى الحاضر يعمل البائعون عادة على إجتذاب أكبر عدد ممكن من المشترين ولكن فى نفس الوقت يعمل المشترون من جانبهم على تصيد أقل البائعين أسعاراً وتبدو هذه الظاهرة بجلاء فى حالات تجار الجملة والمؤسسات الكبرى التى يبذل فيها مجهود كبير ووقت طويل فى تصيد البائعين الذين يمكنهم توريد النعم المطلوبة بانتظام طبقاً للمواصفات الموضوعية سواء باتصالاتهم الشخصية بالبائعين أو بالمراسلات أو بالارتحال أو بإرسال مندوبين سواء فى بلادهم أو فى جميع أنحاء العالم .

٣ - اتهام المصلحة ، يعتبر الاتفاق على السعر وغيره من الشروط الأخرى كالضمانات وطريقة دفع أجر النقل وتاريخ وصول النعم للمشتري والخصم من الأهمية بمكان تفادياً للنزاع مستقبلاً .

٤ - سداد الثمن : يدفع الثمن فوراً أو بالاجل . وفى هذه الحالة يتفق على طريقة الدفع بالاجل وتاريخ دفع الأقساط والجزاءات ... الخ .

٥ - انتقال الملكية : تنتقل ملكية السلع قليلة القيمة بتسليمها للمشتري أما فى بعض المشتريات الكبيرة القيمة فلا بد من نقل ملكيتها كتابة أى بعقود ولهذا الخطوة أهميتها من الناحية القانونية .

البيع

تعريف : يقصد بعملية البيع تلك الجهود الإنسانية التى يبذلها الافراد أو الهيئات أو الجماعات أثناء سعيهم وراء التخلص من نعمة أو نعم معينة بطريق البيع

أى بطريق ثقل ملكيتها منهم إلى غيرهم مع الحصول لقاء خدماتهم التسويقية على أقصى ما يمكنهم من الأثمان . وتعتبر عملية البيع من أهم العمليات التسويقية من وجهه نظر البائعين كما أنها تعتبر من أكثر المراحل التسويقية نفقة في ظل الجهاز الاقتصادى الراهن نتيجة لتوافر كميات كبيرة من النعم المختلفة تزيد كثيراً على ما يمكن بيعه منها بربح مناسب . وهذه الحالة هى ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم فائض الانتاج . وتسويق مثل هذه المنتجات (النعم الفائضة) عادة يستلزم دراسة دقيقة متواصلة لحالة الأسواق وحالة الطلب عليها مع العمل على زيادة الكميات المباعة منها باستخدام مندوبين متجولين بالعمولة أو بإنشاء فروع للمبيعات في مختلف المناطق .

طرق البيع وهى نفس الطرق التى سبق ذكرها فى عملية الشراء .

المراحل التسويقية لعملية البيع . تمر عملية البيع عادة فى عدة مراحل يمكن حصرها فى خمس مراحل رئيسية هى :

١ . **خلق الطلب** . يقصد بخلق الطلب تحريك رغبات المشترين نحو امتلاك سلعه ما والمقصود بالرغبة هنا الرغبة المقرونة بالقدرة على الشراء والدفع حتى تصير فعالة ويعمل البائعون على اجتذاب المشترين بوسائل منها .

١ . تمكين المستهلكين من تجربة السلع .

٢ - الاتصال الشخصى بين البائعين أو مندوبيهم بالمشتريين .

٣ . إغراء المشترين فى الحصول على النعم التى يبيعونها بشتى وسائل الإعلان .

٣ - **البحث عن المشترين** . بالإضافة إلى الوسائل السابقة فإن البائعين يعتمدون

إلى إرسال مندوبين متجولين عنهم بالعمولة أو بالأجر للحصول على طلبات من

المشتريين وهم في مكان إقامتهم ثم توريد ما لهم فيما بعد .

٣ - إرشاد المشتريين ، ويقصد به إرشاد المشتريين إلى الطرق المثلى لإستعمال النعم المباعة بما يكفل المحافظة عليها ومنع فسادها بسرعة وذلك أما بتمرين المشتريين على إستعمالها أو بطبع نشرات تتضمن إرشادات للمشتريين تضمن بقاء السلعة في حالة جيدة أطول مدة ممكنة كما في حالة السيارات أو الثلاجات أو الأجهزة الكهربائية ... الخ.

٤ - إتمام الصفقة ، وهذه تتضمن كما سبق القول في حالة الشراء مفاوضة المشتريين وتقرير السعر وغيره من الشروط .

٥ - تحصيل الثمن فوراً أو الاتفاق على طريقة الدفع بالاجل .

المراحل التسويقية المتعلقة بالتعامل الفيزيقي في النعم

النقل

١ - عملية النقل إن هي إلا العملية التسويقية الخاصة بإضافة المنافع المكانية للنعم وإن كانت في بعض الأحيان التي يشتد فيها الطلب على نعمة ما نفذت أو كادت أن تنفذ من الأسواق تصيف منفعة زمنية لتلك النعمة بإيجادها في الوقت المناسب وتعتبر عملية النقل في العصر الحالى الذى أضحت فيه مراكز الإنتاج بعيدة عن مراكز الاستهلاك من أهم المراحل التسويقية ويقوم بعملية نقل النعم من أماكن إنتاجها إلى أماكن الفحص المحلية المنتجون أو مندوبوهم حيث يتسلمها منهم تجار التجزئة وينقلونها إلى الأسواق المركزية أو إلى تجار التجزئة الذين ينقلونها أحياناً إلى المستهلكين. كما قد يتولى عملية النقل مندوبون عموميون يأخذون على عاتقهم مسؤولية نقل النعم والمنتجات

وإوصولها إلى أماكن الطلب عليها دون أن يعنيت أو يسرق أو يتلف جزء منها .
وإذا أصاب تلك النعم أو المنتجات أثناء نقلها أى ضرر أو نقص فإنهم فى هذه
الحالة يلزمون بدفع تعويضات تتناسب وما أصاب النعمة من أضرار . وسواء
نقلها هذه الفئة أو تلك فإن النقل عادة يكون بالسكك الحديدية أو اللوريات أو
العربات أو السفن كما قد يكون بالطائرات فى بعض الأحيان . وإزدياد سرعة
النقل وتعدد وتوفر سبله المجهزة بالوسائل الكفيلة بالمحافظة على سلامة المنتجات
خصوصا الزراعى منها السريع العطب أطول مدة ممكنة فى ضوء معلومات الحفظ
الحالية مكنت المنتجين من توسيع الرقعة التى ينقلون منتجاتهم فى محيطها وهذه
الآخيرة مضافا إليها المنافسة بين وسائل النقل رفعت من كفاءته وخفضت من
تكاليفه كما أدت إلى زيادة التخصص فى الإنتاج الزراعى الذى أدى بدوره إلى
خفض تكاليف الإنتاج وهذه كلها عوامل ساعدت على توفير النعم الاتاجية
والاستهلاكية فى الأسواق بأقل ما يمكن من الأثمان بما رفع من مستوى الهناء
أى النعم الفردى والجماعى بتوفير وسائل الاستهلاك اللازمة لاشباع الاحتياجات
والرغبات الفردية والجماعية . وتبذل الشركات والمؤسسات التى تتولى عمليات النقل
جهودا كبيرة لتقليل تكاليف النقل تلك التكاليف التى تتأثر بعوامل عديدة أهمها :

١ - تكاليف خدمات النقل . وهذه تتوقف كثيرا على طول المسافة وعلى النسبة
بين قيمة النعمة ووزنها وحجمها وعلى مدى العناية اللازمة بها والشروط الواجب
توافرها فى عملية النقل حتى تصل هذه النعمة إلى طالبيها سالمة .

٢ - مدى توافر الوسائل اللازمة للتعبئة والتحميل والنقل والتفريغ وفتح
الطرود فى ضوء الكميات المطلوبة منها .

٣ - مدى قرب أو بعد الأماكن التى توافرها الوسائل السابقة عن

أماكن الإنتاج أو أماكن تسليم المنتجات أو أماكن شحنها .

٤ - مدى السرعة التي تتم بها عملية النقل ومدى توفر وسائل صون النعم أثناء شحنها أو نقلها .

التخزين

التخزين إن هو إلا عملية حفظ النعم والمنتجات في حالة جيدة طول الفترة المنحصرة بين وقت إنتاجها ووقت استهلاكها . ويخزن الناس النعم والمنتجات إما بسبب ظروف معينة أملتها الطبيعة أو لمواجهة أو لتحقيق أهداف معينة وتعتبر العوامل الآتية من أهم الدوافع إلى تخزين المنتجات وإن لم تكن كلها .

١ - الخوف من التغيرات الطبيعية كاختزان الوقود والأغذية والمواد الخام خشية الصقيع وانقطاع المواصلات في البلاد الباردة .

٢ - مواجهة الظروف غير الملائمة كاختزان القطن وغيره من النعم في أوقات انخفاض أسعارها أملًا في ارتفاعها أو كاختزان النعم الضرورية من معادن وملابس وأغذية ومواد أولية ... الخ لمواجهة الحصار البحري أو البري في حالات الحروب .

٣ - تحقيق التوازن بين العرض والطلب وهذا يحدث عادة في حالتين :

أ - الإنتاج الموسمي والاستهلاك المستمر كما في حالة المنتجات الزراعية كالقطن والمحبوب والدخان كنماذج للنعم غير سريعة التلف وكالزبد والشايك والكثيرى والطماطم كمنتجات سريعة الفساد .

ب - الإنتاج المستمر والاستهلاك الموسمي كما في حالة الثلاجات والمراوح

الكهربائية اللازمة للصيف والاقمشة الصوفية اللازمة للشتاء. وكالعرائس والمجوهرات اللازمة للاعياد .

٤ - تحسين أو تغيير صفات المنتجات كتعتيق الخمر والخل وتحسين صفات الدخان وتغيير صفات اللحوم كما في حاله البسطرمة أو كما في حالة السردين والفسبيخ أو تغيير خواص المنتجات اللبنية كما في حالة اللبن الجاف أو في حالة المش المضرى أو حالة الخضروات والمخللات .

ويتولى المنتجون عملية التخزين سواء كانوا زراعا أو صناعا كما قد يتولاها تجار الجملة أو التجزئة أو الوسطاء المتخصصون بل وأيضا المستهلكون في كثير من الأحيان والتخزين إما أن يكون في المزارع أو في المطاحن أو المصانع أو في أماكن الشحن البرى أو البحرى أو في الأسواق المركزية أو في متاجر نصف الجملة أو التجزئة أو منازل المستهلكين . ولما كانت عمليات تخزين النعم ليس المراد بها فقط توفير المكان اللازم لحفظها بل أيضا تهية الوسائل اللازمة لحمايتها من الحرارة والبرودة والتعفن والآفات الحشرية والجفاف والتعطن والحريق والفرق والصوص... الخ بأقل ما يمكن من التكاليف فإن توفر هذه الوسائل السابقة تزيد من الكفاءة التسويقية . وتخزن النعم إما بحالتها التى هى عليها أو بعد كبسها فى بالات أو بعد تعبئتها فى أكياس أو فى صناديق خشبية أو فى علب صفيح ويجزى التخزين إما فى شون مكشوفة أو فى أماكن مسقوفة مهواة أو غير مهواة أو تحت درجات حرارية منخفضة قد تصل إلى درجات التجمد . وعادة تتوقف طريقة التخزين ونوع المخازن على نوع وصفات المنتجات المراد تخزينها . ولما كانت عملية التخزين تؤدي إلى حفظ المنتجات أطول مدة ممكنة لمواجهة حالات الطلب عليها فإنها تضيف المنافع الزمنية للنعم كما أنها قد تضيف منافع شكلية فى

الحالات التي يكون فيها الهدف من عملية التخزين هو تحسين أو تغيير خواص النعمة. هذا بالإضافة إلى أن إبقاؤها للنعم أطول مدة ممكنة في الأسواق وتنظيم المعروض منها يقلل من التغيرات الفجائية للأسعار كما يعمل في نفس الوقت على استقرارها.

المماثلة والتدرج

المماثلة . المماثلة هي مطابقة خواص النعمة لمواصفات نموذج أو مقياس معين يحدده المنتج وفقاً للصفات التي يرغب المشترون توافرها في النعمة التي يشترونها . ويعتبر هذا النموذج علماً على صنف النعمة يدل عليها ويميزها عن غيرها من النعم المشابهة لها والتي تشترك معها في النوع كما قد يرمز بعض المنتجون لنماذجهم بماركات مسجلة تدل على منتجاتهم. وتختلف طرق وتحديد مواصفات النماذج باختلاف أنواع النعمة فنماذج زروع الفاكهة والخضر تتحدد مواصفاتها وفقاً للحجم واللون ودرجة النضج والخلو من العطب والآفات ... الخ وتتحدد مواصفات نماذج الحبوب وفقاً لحجم حبوبها ووزن مكاييل معينة منها ونسبة التالف والمكسور منها ودرجة نظافتها ونقاوتها ... الخ ومواصفات نماذج الصوف تتحدد وفقاً لطول الشعرة ودرجة نعومتها ومرونتها وقطرها ومدى قابليتها للصبغة ... الخ ومواصفات المعادن تتقرر وفقاً لنقاوتها ومرونتها وقوة احتمالها للصدمات ... الخ .

التدريج . التدريج إن هو إلا فصل وتقسيم كمية من نعمة ما إلى أقسام تتفق خواص كل واحد منها مع صفات نموذج معين يكون قد سبق تحديده في عملية المماثلة . وعادة يجري تدريج السلع بعد فحصها بالعين أو باليد أو هما معا أو بالفحص الميكروسكوبي أو بأشعة X أو بالتحليل الكيماوي أو بالقياس

أو بالاختبارات الفيزيائية كالكثافة ودرجة انكسار الضوء... الخ . وعملية التدرج ولو أنها تزيد من تكاليف التسويق إلا أنها في نفس الوقت تساعد على زيادة الطلب على النعمة حيث أنه في اللحظة التي تعرف فيها مواصفات نعمة ما فإنه يمكن طلبها بالتليفون أو بالبرق أو الخطابات دون حاجة إلى معاينتها هذا بالإضافة إلى ما توفره من وقت البائعين والمشتريين وما تقلله من عوامل المجازفة وما تقتضيه من تكاليف التمويل والنقل والتخزين والاعلان .

وكما أن للمماثلة والتدرج فوائد هامة فإن لها أيضا بعض المساوئ التي من أهمها استغلال المنتجين ذوى الضمائر الخيرة لجهل المشتريين بتركيب منتجاتهم المماثلة فيحددون لها أثمانا تفوق تكاليفها كثيرا مما يجعل المستهلك يدفع أثمانا أكثر مما تستحق النعمة وعلى العموم فإن فوائد المماثلة والتدرج تفوق مساوئها كثيرا . ورغم ما يطالب به الكثيرون من تعميم المماثلة والتدرج على جميع أنواع النعم فإن هناك عقبات تحول دون هذا الطلب منها عدم توافق مواصفات النماذج مع طلبات المشتريين وصعوبة المام المشتريين بمواصفات جميع أنواع النعم وتفاوت مقدرة المشتريين على التمييز بين مواصفات النموذج وآخر هذا بالإضافة إلى أن النعم سريعة التلف (كاللبن والبيض وبعض أنواع الفواكه والخضروات الطازجة) والتي تتغير صفاتها بسرعة تجعل من العسير إبقاؤها مثلة لنموذج معين إذ سرعان ما تتغير صفاتها وتفقد تمثيلها لهذا النموذج كذلك يقف تغير الموديلات وزيادة التحسينات عقبة في سبيل وضع النماذج كما في السيارات وأجهزة الراديو وأنواع الأقمشة... الخ.

التجزئ

التجزئ إن هو إلا تقسيم الكميات الكبيرة من نعمة ما إلى مقادير أصغر

لمواجهة المشتروات الفردية وعملية التجزئـة تغاير تماما عملية التدرج إذ الأولى إن هي إلا تقسيم النعمة الى الكميات التي يرغب فيها المشتري أما الثانية فهي تقسيم النعمة حسب مواصفات معينة . ويقوم أصلا تجار التجزئة ونصف الجملة بهذه العملية وإن كان يتولاها في بعض الأحيان تجار الجملة . ولما كانت عملية التجزئـة تستنفذ جزءا ليس بالقليل من وقت وجهود تجار التجزئة فلا جدوى أن يتولاها غيرهم كلما كان ذلك ميسورا .

الضم

وهو عكس التجزئـة ويقصد به ضم النعم المتشابهة والتي من نوع واحد لتكون حمولات كاملة للشحن أو البيع أو الصناعة .

التعبئة

ويقصد بها حزم وربط النعم في بالات أو وضعها في أقفاص أو صناديق أو براميل أو زجاجات أو علب صفيح لصونها أثناء نقلها وشحنها وتخزينها .

التغليف

عملية التغليف إن هي إلا وضع النعم بعد تجزئتها في صناديق أو زجاجات أو صفائح في أغلفة تمهيدا لبيعها للمستهلك النهائي .

المراحل التسويقية التيسيرية

التمويل

يحتاج التسويق وشأنه في ذلك شأن بقية العمليات الانتاجية إلى التمويل .
والتمويل هو العملية الخاصة بتهيئة رأس المال النقدي اللازم لتسيير دفعة العمليات
التسويقية . فالتسويق في حاجة إلى التمويل لمواجهة تكاليف النقل . والبيع الآجل
ودفع الأجور والاعلان وتكاليف الادارة وحيازة الارض (بامتلاكها أو
استئجارها) أو اقامة المنشآت وتهيئة المعدات اللازمة . وقد يكون رأس المال
مملوكا للقائمين بعملية التسويق أو مقرضا من الغير كله أو بعضه .

المجازفة

المجازفة إن هي إلا الاقدام على انتاج (اضافة المنافع الشكلية والزمنية
والمكانية والتليكية والخدمية) نعمة أو عدة نعم قد تفسد أو تضرر أو تفشل
نتيجة لظروف خارجة عن إرادة المنتج كالحرائق والظوفان والأعاصير والزلازل
والتعفن والقضاء والقدر ... الخ . وقد تحدث الخسائر نتيجة لانخفاض الاسعار
أو نتيجة لتغير الطراز أو تغير الخواص الفيزيائية أو نقص في القوى الشرائية أو
اشتداد المنافسة الاقتصادية أو الى استحداث نعمة بديلة أو الى تحويل الديون
المستحقة الى ديون ممتدة . وإن كان من الممكن في الوقت الحالى تحميل أعباء
المخاطرة لآخرين بالتأمين ضد الحريق أو الفيضانات أو الأعاصير أو الصواعق أو
الأمطار أو السرقات أو موت الديون ... الخ لشركات التأمين .

المحاسبة التسويقية

المحاسبة التسويقية هي عملية رصد حسابات المعاملات أى الصفقات التجارية بطريقة منظمة حتى يسهل إدراكها والرجوع إليها فى أى وقت . ويختص بهذه العملية عادة محاسبون مدربون وإن كان يقوم ببعض عمليات التقييد بصفة إضافية وفى أحيان كثيرة أفرادا غير مختصين كمندوبى البيع وموزعى النعم والصيارفة والمديرين نتيجة لأن طبيعة العمل الذى يقومون به تستدعى تقييد بعض حسابات ما يقومون به بعمليات . ويحفظ عادة بسجلات لكل نوع من أنواع المعاملات التجارية إذ توجد سجلات خاصة لكل من قسائم البيع والشيكات المقبوضة والشيكات المدفوعة والكمبيالات المطلوبة من الغير والكمبيالات المطلوبة للغير والمعاملات النقدية الفورية والمعاملات النقدية غير الفورية وبوالص الشحن وتعريفات النقل بالسكك الحديدية أو اللوريات وفقا للمسافات ... الخ . وتعتبر عملية المحاسبة من الأهمية بمكان إذ هى المنظار الذى يوضح مدى ما يجب معرفته فى أى عمل من الأعمال من نجاح أو تعثر أو فشل فيسهل بذلك إدراك الأسباب واستطلاع السبل المؤدية لتلافي الأخطاء تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة وزيادة النجاح والتغلب على العثرات ومنع الفشل . لهذا فيعزى لعمليات المحاسبة ولدراسة السجلات الحسائية دراسة احصائية منظمة معظم ما طرأ على المعاملات الاقتصادية من تقدم خلال نصف القرن الأخير .

جمع وإذاعة أنباء السوق

تحصل المؤسسات التسويقية على أنباء السوق المتصلة بالأسعار وبتغيرات

العرض والطلب وتطورات الأحوال الاقتصادية والتجارية من واقع سجلاتها أو من المؤسسات المشتغلة بجمع ونشر مثل هذه الأنباء وتكون تلك المؤسسات فردية أو هيئات غير حكومية أو حكومية أو معاهد أبحاث تسويقية أو جرائد أو مجلات ... الخ وفي ضوء تلك البيانات يسهل على المؤسسات التسويقية مساهمة مختلف التطورات تحقيقا للنجاح المنشود .

الوسطاء والمسالك التسويقية

تمهيد : يبدو من الجزء السابق أعلاه أن الجهاز التسويقي يساعد الزرور والخدمات المزرعية على عبور الفواصل المسافية أى المكالية والزمنية فيما بين الانتاج والاستهلاك . وإذا كان من الضروري للريب المزرعى أن يلم بالخدمات والمراحل أى الوظائف التسويقية فإن من الواجب عليه أيضا أن يلم ويعرف أنواع العديد من المنشآت الاقتصادية التسويقية الفردية أو المساهمية أو الكالية... التى تتداول الزروع التى انتجت المزرعة وأيضا أن يلم بالمسالك التى تمر بها تلك الزروع أثناء انسيابها فى هذا الجهاز التسويقي البالغ التعقيد .

تعريف الوسطاء : يعرف الوسطاء بأنهم الأفراد أو المنشآت الاقتصادية التى تبدو فى صورة شركات مساهمة أو وكالات تسويقية أو تعاونيات ... الخ . التى تزاوّل أوجه نشاطها فيما بين المنتج والمستهلك والتى قد تعمل على امتلاك النعم ثم إعادة بيعها نظير الحصول على اجمالى دخل يغطى تكاليف خدماتها التسويقية ويترك لهم صافى ربح يعرضهم عن مخاطر المجازفة التى يتعرضون لها أثناء بقاء تلك الزروع فى ملكيتهم بوصفهم أصحاب أو منظمين لمنشآت اقتصادية وهذا فى حالة الوسطاء التجار أو تلك التى تساعد على تحويل ونقل ملكية النعم أو الخدمات

المزرعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - دون السعى وراء امتلاك هذه النعم والخدمات - كل هذا بقصد الحصول على أجر أو عمولة لقاء خدماتهم التسويقية كما في حالة الوسطاء الوظيفيون .

الوسطاء التجاري

تعريف الوسطاء التجاري : يعرف الوسيط التجاري أى التاجر بأنه ذلك الذى يشتري النعمة ويحول حقوق الملكية فيها لنفسه ثم يسعى فيما بعد إلى إعادة بيعها ثانية أملا في الحصول على صافي ربح يجز يعوضه عن مخاطر مجازفته التى قد يتعرض لها والتى تبدو عادة فيما قد يعيب النعمة من فقد في قيمتها السوقية نتيجة لتدهور مواصفاتها أو تلفها أو انخفاض أسعارها ... الخ . وهى في خيازته .

تصنيف التجار : يجرى تصنيف التجار المتعاملين في المنتجات المزرعية النباتية أو الحيوانية وفقا لطبيعة جهودهم التسويقية والتى قد تكون جهودا تجميعية أو جهودا تصريفية . وعلى ذلك فيمكن تصنيف التجار إلى : تجار مجمعين وتجار جملة وتجار نصف جملة وتجار تجزئة .

ويقصد بالتجار المجمعين ذلك النوع من التجار الذين يعملون في الشق التجميعي من السوق الذى قد يكون على النطاق المحلى أو قد يكون على النطاق الاقليمي . ويقوم التجار المجمعون المعلنون بشراء الزروع من المزارع مباشرة أو من الزراع في الاسواق المحلية للمنتجين الزراعيين وبعد أن تتجمع لديهم كميات تكفى لحملات كاملة ينقلونها إلى الاسواق المركزية الاقليمية حيث يتلقفها

ويشترى منها منهم التجار المجمعون الاقليميون أو وكلاء الشراء المجمعين . وقد ظهر في الفترة الأخيرة نوع جديد من التجار المجمعين يطلق عليهم التجار المجمعين ذوي اللوريات وهؤلاء يقومون بالمرور على المزارع المختلفة لشراء وتجميع منتجاتها حتى تكتمل حولاتها ثم ينقلونها إما إلى الأسواق المركزية أو أسواق الجملة التصريفية حيث يقومون ببيعها إلى تجار نصف الجملة .

ويعمل تجار الجملة في السوق المركزية ويقوم كل منهم بالشراء بكميات كبيرة تبدو في صورة حمولات كاملة لعربات السكك الحديدية أو اللوريات أو المراكب الشراعية ويخزنها في مخزنه الذي يعتبر كخزان كبير ينصب فيه الوارد من الزروع إبان ذروات مواسمها ثم يجرى بيعها تدريجياً عن طريق اتصالاته الشخصية أو عن طريق رجاله ووكلاء مبيعاته لعملائه من تجار نصف الجملة أو تجار القطاع أو الفنادق الكبيرة والمستشفيات والمدارس... الخ . كما يقوم أيضاً بفتح حسابات لتمويل عملائه من التجار ويقوم بتوريد النعم المطلوبة ويتحمل مخاطر المجازفة التي تتضمنها طبيعة عمله كتاجر جملة في السوق المركزية .

أما تاجر نصف الجملة فيعمل في الشطر التصريفي من الجهاز التسويقي فيما بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة وهو يقوم عادة بالتعامل في كميات أقل من تلك التي يتعامل فيها تاجر الجملة أى يشتري كميات أقل من الحمولات الكاملة لعربات السكك الحديدية واللوريات وإن كان أحياناً - وهذا في ذروات المواسم - يقوم بالتعامل في حمولات كاملة . ويقوم هو الآخر بالتوريد والبيع لتجار التجزئة وأصحاب الفنادق والمطاعم كما قد يقوم بأداء العديد من الوظائف التسويقية التي يقوم بها تاجر الجملة كمنح القروض للعملاء وفتح الحسابات لهم وتحمل تكاليف

نقل النعم للعملاء كما قد يرسل مندوبى مبيعاته للعملاء لتلقى طلباتهم ثم يقومون بتوريدها لهم .

ويقوم تجار التجزئة ببيع النعم النهائية إلى ربوات البيوت أو بعبارة أخرى إلى المستهلك النهائى وهؤلاء يدخل فيهم محال البقالة والجزارة والخضر والفاكهة ... الخ . ويقوم تجار التجزئة هم الآخرون بأداء العديد من الوظائف التسويقية كالشراء والبيع والتخزين والتجزئة والنقل والتعبئة والتمويل والمحاسبة وتحمل أعباء المجازفة الأمر الذى يبدو منه أنه وهو أصغر أنواع التجار فى السوق يقوم بكل الوظائف التى يمارسها كبار التجار بما فيها تحمل أعباء المجازفة .

الوسطاء الوظيفيون

تعريف الوسطاء الوظيفيون : يعرف الوسطاء الوظيفيون بأنهم الأفراد أو المنشآت أو الشركات المساهمة أو الوكالات التى تقوم بأداء الوظائف التسويقية دون تملك النعم التى تتداولها أى تلك التى تزاوّل أوجه نشاطها التسويقي فيما بين الزارع بوصفه المنتج الأولى والمستهلك النهائى دون امتلاك النعم المادية أو غير المادية أى الخدمات التى تتداولها نظير الحصول على أجر أو عمولة تتناسب وخدماتهم التسويقية التى يؤدونها .

تصنيف الوسطاء الوظيفيون : يجرى تصنيف الوسطاء الوظيفيون منطقيا وفقا للوظائف التى يؤدونها فى النظام التسويقي والدارس لهم سوف يجد العديد منهم فى كل واحدة من المراحل أى الوظائف التسويقية . ولما كان من العسير فى هذه النبذة المقتضبة تناول كل هذا العديد من الوسطاء الوظيفيين فسيجرى التعرض

فقط لذلك النوع منهم الذى يعمل بصورة مباشرة فى نقل ملكية النعم والخدمات
الزراعية بين الناس وهؤلاء يمكن حصرهم فى السماسرة والتجار القومسيونجية
وأصحاب منشآت المزايدات .

ويقصد بالسماسرة ذلك الوسيط الذى تنحصر وظيفته فى الجمع بين البائعين
والمشتريين معا أى الجمع بين العرض والطلب مع العمل على التقريب بين وجهات
نظر كل من الطرفين تمهيدا لاتمام الصفقة كل هذا فى نظير عمولة معينة أى سمسة
قد تكون مبلغا محددًا يتقاضاه على كل وحدة من وحدات النعمة موضوع الصفقة
أو قد تكون نسبة مئوية من قيمة الصفقة كوحدة كل هذا وفقا للعرف السائد .
وقد يكون السماسرة ميسر بيع وفى هذه الحالة يكون له مكتب صغير فى أسواق
الجملة المركزية أو التصريفية وتكون لديه قوائم بأسماء من يرغبون فى تصريف
منتجاتهم عن طريقه من أصحاب المزارع أو من التجار أو الوسطاء الشاحنين...
الخ . وكثيرا ما يعطى أصحاب الأعمال توكيلات للامناء من هؤلاء السماسرة
ليصبحوا وكلائهم الوحيدون فى سوق معينة . وعندما يترأى لهم مشتر يتصلون
بأصحاب النعم بغية عقد صفقة البيع بعد الاتفاق على السعر . والسماسرة البائع
بوصفه يمثل البائع عليه دائما أن يسعى للحصول على السعر الأحسن لمنتجات عميله
إذ له مصلحة فى ذلك إذ كلما زادت الأسعار التى يحصل عليها كلما زادت عمولته
وهذا على العكس من سماسرة الشراء الذين يسعون للشراء لحساب عملائهم بالسعر
الأحسن أى السعر الأدنى حيث تتنافى طبيعة عملهم ومصالحهم الشخصية الأمر
الذى جعل منهم قلة يعملون فى الأسواق التركيزية وفى الصفقات الكبيرة التى
تعرضهم نسبيا عن التنافر القائم بين مصالحهم الذاتية ومصالح عملائهم . وبجانب
هؤلاء يوجد نوع ثالث يطلق عليه سماسرة البضائع وهؤلاء عادة يعملون

يعملون كندوين متجولين للبائعين يحملون عينات النعم التي يتعامل فيها عملاءهم البائعين ويأخذون طلبات من المشتري لحساب عملائهم وعند اتمام صفقات البيع بالتوريد يحصلون على عمولاتهم .

وينظر إلى التجار القومسيونجية على أنهم موزعون بالجملة يديرون أعمالهم بطريقة تكاد تكون مشابهة لما يقوم به تجار الجملة أو تجار نصف الجملة إلا أنهم يختلفون عنهم في كونهم لا يتعاملون النعم التي يتعاملون فيها بل يحصلون في لقاء عملياتهم على عمولة تبدو في صورة نسبة مئوية من صافي الدخل المتحصل عليه . ويقوم التاجر القومسيونجي بكل الوظائف أى المراحل التسويقية التي يمارسها التجار بما في ذلك القرارات الخاصة بالشراء والبيع والمفاوضة على الأسعار ... الخ . كما قد يقوم أحيانا بمقد صفقات لحسابه الخاص بين الحين والآخر . الأمر الذي حدا بالبعض إلى تسميتهم بالتجار القومسيونجية رغما عن أن معظم النعم التي يتعاملون فيها ليست ملكا لهم ولا يتحملون تبعات المجازفة المتعلقة بها .

أما اصحاب منشآت المزايدات فيهيئون الأماكن التي يجرى فيها بيع الشطر الأكبر من الزرع الفاكية والخضرية بالمزاد وتقوم منشآت المزايدات بوظائف مشابهة للوظائف التي يقوم بها التجار القومسيونجية وإن كانت تختلف عنها في أساليب أو ميكانيكية أداؤها وتتقاضى نسبة معينة من قيمة المبيعات في نظير خدماتها وإذا كانت منشآت المزايدات تلعب دورا رئيسيا في سرعة التخلص من النعم سريعة العطب فهي أيضا تلعب دورا رئيسيا في استكشاف ظروف وقوى العرض والطلب المحددة لأسعار تلك النعم التي ليس لها أسواق مركزية أو بورصات أو لأسعار النعم الأخرى الجاري التعامل فيها في الأسواق المحلية أو الإقليمية .

المسالك التسويقية

تعريف المسلك التسويقي . يعرف المسلك التسويقي لنعمة معينة بأنه الطريق أو السبيل الذي تسلكه وهي في طريقها من المنتج إلى المستهلك التالى أو المستهلك النهائى . ويتكون المسلك التسويقي لآى ناتج مزرعى من عدد من الوسطاء يقومون بتداوله أثناء إنتقاله عبر المسافات المكانية والزمنية من المنتج الاولى أى الزارع إلى المستهلك النهائى أو أثناء مساره من منتج وسطى معين أى غير اولى إلى المستهلك التالى الذى قد لا يكون مستهلكا نهائيا . ولا يتضمن المسلك التسويقي أى نوع من الوسطاء غير هؤلاء الذين يقومون باضافة المنفعة التمليكية أما ما عداهم من الوسطاء كالمشتغلين بالنقل والتخزين والائتمان والمحاسبة والإعلان ... الخ . فلا شأن لهم بالمسلك التسويقي للزروع .

العوامل المؤثرة على المسلك التسويقي : تختلف المسالك التسويقية للزروع وفقا لطبيعتها من ناحية سرعة العطب أو طول البقاء ومن ناحية موسميته أو عدم موسميته ورخص أثمانها وكبر أحجامها وإتساع أو ضيق إنتاجها... الخ. أو وفقا للعمليات الإعدادية والتحويلية التى قد تكون عمليات تحويلية مستمرة أو عمليات تحويلية تحليلية أى مفرزة أو عمليات تحويلية التآمية والتى تتعرض لها أثناء عبورها لطريقها التسويقي أى التجارى حتى تصل إلى المستهلك التالى أو المستهلك النهائى فى الصورة والمكان والزمان المطلوبة فيه .

ومن المفروض أن يلم الرقيب المزرعى بالاساسيات التسويقية العامة السابقة إذا ما أراد أن يكون رقبيا مزرعيا ناجحا . وإذا كان قد فاتته القطار ولم يكن ملها بتلك المعارف الرئيسية العامة المتعلقة بتسويق منتجات المزرعة الموضوعة تحت

رقابته فمن الممكن والمتاح له الاطّام بها عن طريق الإطلاع على كتب التسويق الزراعى أو الذشرات الزراعية المتعلقة بهذه الأمور التسويقية الزراعية العامة .
والآن وبافتراض إلمام الرقيب الزراعى بتلك المعارف التسويقية الزراعية العامة فإنه بوصفه رقيباً على مزرعة معينة لن يتأتى له تحقيق النجاح المالى لها إلا إذا أمكنه تسويق إنتاجها من الزروع فى السوق الأحسن وإتباع الطريقة المثلى للوصول لهذا السوق أى بالطريقة الأحسن وبالتعامل مع العميل أو الوكالة أو المنشأة الأحسن ولما كانت الزروع الرئيسية التى تنتجها مزرعة معينة تعتبر محدودة بطبيعتها حيث قد تكون زرعاً واحداً أو زرعين أو عدداً محدوداً من الزروع فإن المشكلة التسويقية المزرعية ستقتصر فى تسويق زرع معين أو عدة زروع معينة وتتضمن تلك التفاصيل المتعلقة بأين وكيف ومتى سيجرى بيع المنتجات المزرعية عند تمام نضجها وهى جميعاً مواضيع متصلة بتسويق زروع المزرعة الفردية .

إعتبارات خاصة بتسويق زروع المزرعية الفردية

تمهيد : يحسن بالرقيب المزرعى توجيه إهتمامه إلى : (١) دراسة الزروع البالغة الأهمية المزرعية من وجهة النظر القيمة وإلى الأوضاع التى يبشر تحسينها وتطويرها بنتائج هامة من ناحية الدخل المزرعى . وأى كسب ماضى ولو قليل يمكن تحقيقه من وحدة الناتج نتيجة للتركيز على الزروع مرتفعة القيمة لا بد وأن يتجمع فى صورة منتجات مزرعية أكبر إذا ما كان إجمالى الناتج كبيراً . وبالمثل فيما إذا ما أمكن تحقيق تحسينات معينة فى إنتاجه أو آخر فإن آثار هذه التحسينات لا بد وأن تنعكس على المتحصلات التى تبدو فى صورة دخول مزرعية أكبر . ودراسة هذا شأنها لوضع برنامج تسويق مزرعى لا بد وأن تسبقها تحريات خاصة بالإعتبارات التسويقية المزرعية الأولية والإعتبارات الأخرى الرئيسية .

الاعتبارات التسويقية المزرعية الاولى : تتضمن الاعتبارات التسويقية المزرعية الاولى عددا من البنود يمكن حصرها في : (١) موقع المزرعة (٢) نوع الزروع (٣) موعد تسويق الزروع (٤) كمية الزروع (٥) مواصفات الزروع .

وتبين البيانات المتعلقة بموقع الزراعة وضعها الجغرافي ومدى بعدها أو قربها من السكك الحديدية والطرق والتسهيلات النقلية ونوع وحالة الطرق التي يجرى عليها نقل الزروع والمسافة بين المزرعة وأقرب المدن التي يمكن تصريف المنتجات المزرعية ومدى إستيعاب الطلب فيها لتلك المنتجات والذي يبدو في صورة إعداد وتركيبات السكان ... الخ .

ويتضمن **نوع الزروع** أصنافها وسلالاتها التي قد تؤثر على مشروع البرنامج التسويقي المزرعي فشلا أو نجاحا . وهذا في حالة الزروع الفاكية الموالحية - منه البلدي وابوسرة والسكري وأبو دمه ولكل منها إستعماله ومستهلكيه والمثل يمكن أن يقال بالنسبة لبقية الزروع الفاكية والخضرية والحقلية والخشبية ... الخ . الأمر الذي يبدو منه أن أصناف وسلالات الزروع التي تستجيب المزرعة لابد وأن وأن يكون لها الإعتبار الأول عند وضع برنامج تسويقي مزرعي .

ويلعب **موءد تسويق الزروع** أي توقيت بيع الزروع هو الآخر دورا هاما عند تصميم البرنامج التسويقي المزرعي فالزروع التي يتم لضيغها في وقت مبكر - البشائر - تباع في السوق بأعلا الاسعار . ورغمما عن أن معظم الزروع يجرى التخلص منها عندما تصبح معدة للسوق فإن الممكن إحتجازها عنه إذا كان من المتوقع إرتفاع أسعارها فيه أو بيعها في الاسواق الأخرى المرتفعة الاسعار والتي قد تحقق دخلا إضافيا للمزرعة .

أما عن **كمية الزروع الناتجة** في وقت معين فتعتبر هي الأخرى عاملا محمدا

لبرنامج التسويقي المزرعى . فمثلا بعض الاسواق قد لا تحتل أكثر من حمولة لورى واحد وأن حمولة اثنين من اللوريات قد تفرق السوق وتدفع الاسعار فيه إلى الهبوط لهذا يحسن إدخال هذا الأمر في الاعتبار والعمل على تسويق مثل هذه الكميات الكبيرة من الزرع موضوع الاعتبار في الاسواق الكبيرة البعيدة نسبيا والقادرة على إستيعاب تلك الكميات دون تأثير يذكر على الاسعار فيها على أن يجرى شحنها في صورة حمولات كاملة حتى لا تزيد تكاليف نقل الوحدة منها كثيرا عما يجب أن تكون عليه وبالتالي تنخفض المتحصلات المزرعية وإذا كانت الكميات الناتجة كبيرة جدا فيحسن تصريفها في أسواق الجملة المركزية . وعلى العكس إذا كانت الكميات الناتجة من الزرع ضئيلة فيمكن التخلص منها - إذا لزم الأمر - بيعها للمشتريين الذين يشترون بكميات صغيرة في البيئة المحلية.

وتحدد مواصفات الزروع الناتجة نوع السوق الذى سيجرى تصريفها فيه فهناك أسواق لانهمها مواصفات الزروع بقدر ما يهمها إنخفاض الاسعار وهناك أسواق أخرى تتطلب نما ذات خواص وصفية ممتازة يمكن تصريفها للعملاء بأسعار مرتفعة .

الاعتبارات التسويقية المزرعية الرئيسية : يمكن حصر الاعتبارات التسويقية المزرعية الرئيسية التى يجب على الرقيب المزرعى إستكشافها قبل إعداد برنامج التسويقي في خمسة عوامل رئيسية هي (١) العامل السوقى (٢) العامل الإجرائى أو التصرفى (٣) العامل الوكالى (٤) العامل الثقلى (٥) العامل السعرى . وسيتناول الجزء التالى لميضاح كل واحد من تلك العوامل باختصار .

العامل السوقى

تمهيد : رغم تداخل آثار العوامل الخمسة السابقة معا على تشكيل أى برنامج تسويقى مزرعى أو زرعى معين فإن العامل السوقى يعتبر رأس قائمتها إذ تنبنى عليه دراسة العوامل الأربعة الأخرى حيث يجب على الزارع بوصفه رقيقيا مزرعيا أن يقرر السوق الذى سيبيع فيه زروعه مقدما قبل تقرير الأمور المتعلقة بالأجراء أى الطريقة وبالوكالة وبالثقل وبالأسعار بوصفها العوامل الأربعة الأخرى المشتركة فى تشكيل البرنامج التسويقى المزرعى أو الزرعى .

وأحيانا ما يجد الرقيب المزرعى أن مجال اختياره ضيقا جدا ومنحصرا فى سوق واحدة ولكنه فى العادة قد يجد أن من المتاح له أن يختار بين سوقين أو أكثر وأن حسن اختياره للسوق الذى سيبيع فيه قد يكون عاملا فاصلا بين النجاح والفشل . وعلى ذلك فعندما تتاح للرقيب المزرعى فرصة الاختيار بين أكثر من سوق فإن عليه أن يقوم بتجميع وتحليل البيانات الخاصة بتلك الأسواق والتى تعينه على اتخاذ قرار سديد بشأن تقرير السوق المناسب لتسويق منتجاته المزرعية . وعلى ذلك فيبدو أن الخطوة الأولى التى يجب على الرقيب المزرعى أن يخطوها عند سعيه وراء تصميم برنامج التسويقى المزرعى أو الزرعى هى تحديد وتقرير المكان الذى سيصرف فيه الزروع التى ينتجها . وتتضمن هذه الخطوة وضع قائمة بكل الأسواق المناسبة المتاحة له تسويق زروعه فيها . وهنا يجدر التنويه بأن أية محاولة من الزارع لتعدى المشترين الأولين للمنتجات المزرعية - رغم ما قد يكون لها من أهمية من وجهة نظر الزارع - تعتبر اجراء خارجا عن نطاق إدارة الأعمال المزرعية .

أهمية استكشاف الأسواق المتاحة . لكل واحد من الأسواق - وهذا كقاعدة - له طلباته الخاصة المتعلقة بأنواع الزروع وكمياتها ومواصفاتها وعيوباتها ... الخ . كما يضم كل سوق منها صففا من أنواع الوكالات أى المنشآت التى تتداول كل أنواع النعم بما فيها الزروع الجارى التعامل فيها فى داخل هذا السوق المعين . لهذا فيبدو أن سعى الزارع وراء التعرف على سوق معينة والمامه بها ليس عملا هينا لا يخلو من عوائق وعقبات وأحيانا مزائق وإن كان هذا لا يعنى أن مثل هذه الدراسة تعتبر عملة بالنسبة للزارع بل كثيرا ما قد يجدها ممتعة ومثيرة .

وبادخال أنواع الزروع التى تنتجها مزرعته فى اعتباره يمكن للرقيب المزرعى الحصيف أن يخصص بعض وقته فى استكشاف مختلف المسالك المفتوحة أمامه لتصريف زروعه بالذات وأن يختار أصلحها مقدما قبل حاول مواعيد نضج زروعه حتى يمكنه تحريكها فى الوقت المناسب إلى تلك السوق أو الأسواق التى وقع عليها اختياره . وهذا يعنى بعبارة أخرى أن يعد قائمة بكل أنواع الأسواق المتاحة أمامه وأن يولى عنايته التامة بكل المنافذ التسويقية المفتوحة أمامه لتصريف زروعه وأن يكون ملما تماما بمحاسن ومساوىء كل واحدة منها .

أسواق الزروع المتاحة للزارع : يتضمن النظام التسويقي العديد من أنواع الأسواق التى يمكن للزارع بصفة عامة أن يصرفوا منتجاتهم المزرعية فيها وإن كان هذا لا يعنى بالضرورة أن من الممكن لكل زارع فرد أن يطرق باب أية سوق لاذ تتميز كل واحدة منها - كما سبق القول - بشروط التعامل فيها من النواحي الكمية والوصفية والصنفية .. الخ . الأمر الذى يبدو منه أن أسواق الزروع التى سيتناولها الحصر العام التالى ليست بالضرورة أسواقا مفتوحة أمام الزارع كافة كما أن حصرا عاما للأسواق الرئيسية لتصريف الزروع كالحصر التالى لا يعتبر هو الآخر

بالضرورة كاملا شاملا لكل أنواع أسواق الزروع المقترحة أمام الزراع لتصريف منتجاتهم .

وتعتبر أسواق الجملة أول هذه الأسواق ويجرى تداول النعم الزراعية الفاكية والحضرية في كميات كبيرة نسبيا تصل لحمولات كاملة من اللوريات أو أجزاء منها . ويجرى عادة تصريف تلك المنتجات على تجار القطاعى أو الباعة الجائلين أو المياومين أو الفنادق أو المطاعم ... الخ . ويلى ذلك أسواق الجملة التوزيعية وتحصل هذه الأسواق على الزروع الحضرية والفاكية والداجنية والبيضية ... الخ . من الزراع مباشرة وإن كانت أحيانا تحصل عليها من أسواق الجملة إذا لزم الأمر وتتولى تصريفها إلى تجار القطاعى . ثم أسواق الزراع فى داخل المدن وهى تقام عادة على قطع من الأرض الفضاء إما فى مداخل أو أواسط المدن حيث يتجمع الزراع بعرباتهم المليئة بمنتجاتهم التى يعرضونها مباشرة على المستهلكين وهى كما يبدو طريقة من طرق البيع المباشرة الذى يتيح للزراع بوصفهم منتجين فرصة الاتصال بالمستهلك النهائى دون وسيط وقد ينعقد مثل هذه الأسواق مرة أو عدة مرات فى الأسبوع ويجرى التعامل فى مثل هذه الأسواق فى العديد من الزروع النباتية الفاكية والحضرية وأحيانا الحقلية أو فى الزروع الحيوانية الداجنية كالبط والاوز والحمام والبيض والديوك الرومى والارانب ... الخ . ثم أسواق جانبي الطرق وقد بدأ هذا النوع فى الانتشار بسرعة على جوانب الطرق الزراعية والصحراوية الرئيسية وأصبحت تباع فيه منتجات الزراع من فطائر وحلوى وعسل نحل وبيض وفواكه وكل ما يفرى المسافرين على هذه الطرق الرئيسية بالشراء وتراوح منشآت تلك الأسواق بين مباني لطيفة فى شكل استراحات جميلة تغرى المسافرين بالسيارات عبر تلك الطرق

الطرق بزيارتها وتساؤل ما تقدمه من أطعمة ريفية أو شراء ما تعرضه عليهم من من زروع مختلفة أو بين مظلات من الخشب أو القماش تعرض تحتها المنتجات المزرعية وفي كلتا الحالتين تباع المنتجات بأسعار أعلا من أسعار السوق المحلية للزراع وإن كانت في نفس الوقت أدنى من أسعار التجزئة بالمدين الأمر الذى يغرى هؤلاء بالشراء . ثم أسواق المزايدات وفيها يجرى بيع الزروع الفاكية والخضرية السريعة العطب بالمزاد كما في حالة أسواق الخضار والفاكهة المصرية . وبجانب تلك الأسواق فإن من المتاح للزراع البيع لأصحاب شون وصوامع ومطاحن القلال أو للمستهلكات والسجّون أو عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية ... الخ .

وفي حالة جميع الأسواق السابقة يحسن بالزراع أن يتعرف على أماكن تلك الأسواق وأنواع الزروع الجارى تداولها فيها ولأمانع أيضا أن يختار بعض أسماء الوكالات ذات السمعة الحسنة في معاملاتها ليختار من بينها واحدة عند الحاجة لخدماتها .

العامل الإجرائى

(الطريقى)

تمهيد : يعتبر العامل الطريقى أى الاجرائى ثانى هذه العوامل الخمسة المؤثرة على تصميم وشكل البرنامج التسويقى المزرعى . ويتضمن هذا العامل الأمور المتعلقة (١) بالبيع النقدى الفورى (٢) وبالبيع التفويضى (٣) وبالبيع التعاقدى

(٤) وبالبيع عن طريق سمسار (٥) وبالبيع المباشر بالتجزئة للمستهلكين
(٦) وبالبيع عن طريق تعاونيات الزراع (٧) وبالبيع بالمزاد (٨) وبالبيع
عن طريق الهيئات التمويلية (٩) وبالبيع بالطرود (١٠) وبالبيع بالاعلان
(١١) وبالبيع على جوانب الطرق ... الخ . وفيما يلي استعراض لأهم طرق
البيع السابقة .

البيع النقدي الفوري : في حالة البيع النقدي الفوري يقوم المشتري بمعاينة
الزرع أو الزروع موضوع الصفقة كلها أو بمعاينة عينة منها وبعد الاتفاق على
الثن مع الزارع يتسلم المشتري الكمية المشتراة ويدفع الثمن . وتعتبر هذه
الطريقة من وجهة نظر الزارع أقل طرق البيع جهدا وتكاليفا ومجازفة .

البيع التفويضي : ووفقا لطريقة البيع التفويضي يقوم الزارع بشحن
زرعه إلى أحد التجار القومسيونجية المختارين بالسمة أو بسبق التعامل
معه في السوق المحلية أو في واحدة من الأسواق البعيدة ويقوم التاجر
القومسيونجي بالاتفاق على السعر والبيع وقبض الثمن وكأن النعمة
نعمته واكتنبا في الحقيقة : ملك للزارع الذي يتحمل تكاليف شحنها
وعوامل المجازفة التي تتعرض لها . وبعد خصم التكاليف يقوم التاجر
القومسيونجي المفوض بخصم عمولته التي تمثل نسبة مئوية من صافي
قيمة الصفقة المباعة . ويلجأ الزارع عادة لهذه الطريقة من طرق البيع
عندما لا يجدون منفذا لزروعهم في بيئتهم المحلية أو عندما يجدون أن البيع
في سوق بعيدة معينة قد يكون أكثر جزاء لهم .

البيع العقدي : يجري البيع بهذه الطريقة عندما يكون الزارع قد وصل إلى اتفاق شفوي أو تعاقد مقدما مع مشترين على إنتاج وتوريد كمية معينة من زرع معين له خواصه الوصفية الحجمية والصنفية والنوعية ... الخ. في وقت أو أوقات معينة وفي مكان أو أماكن معينة وبسعر أو أسعار سبق الاتفاق عليها ويتضمن مثل هذا النوع من العقود نصوصا خاصة بطريقة التوريد والتسليم وطريقة دفع الثمن والجزاءات والتقاضى ... الخ . وتستعمل طريقة البيع العقدي في حالات بعض الزروع الحقلية كالسكتان والقصب والبنجر أو الزروع الفاكية أو الزروع الخضرية المستعملة كمواد خامية في صناعات التعليب والتجميد والتبريد والتجفيف الأمر الذي يكفل لهذه الصناعات توارد الكميات ذات المواصفات المطلوبة وبالتالي يكفل لها تشغيل مصانعها إلى أقصى طاقتها الإنتاجية خلال المواسم التي تعمل فيها .

وكثيراً ما يدخل الزارع مثل هذه البيوع العقدية في إعتباره عند تصميمه لمناويله المزرعية وإختياره لزروعه التي سيجري إنتاجها على مزرعته مستقبلاً . ويعتبر الإنتاج المزمع المرتبط بالبيع العقدي أمناً للزارع من ناحية سوق منتجاته وسعرها ضد الاحتمالات المستقبلية غير المتوقعة كما يحدد له نوع الزروع التي سينتجها وطريقة معاملتها وتداولها وأماكن توريدها ومواعيد التوريد وطريقة قبض الثمن ومواعيده الأمر الذي يكفل له نوعاً من الاستقرار المالي والاقتصادي لموارده في مواجهة التزاماته المستقبلية والأحداث غير المرغوبة المستقبلية .

البيع عن طريق السماسرة : تتم صفقات البيع التي يقوم السماسرة بمناقشة شروطها وبعدها بالعينة وبهذا تظل الزروع الجارية التفاوض بشأنها في ملكية وحيازة

الزارع وعندما يتم الاتفاق على شروط الصفقة من النواحي السعرية والكمية وأماكن التوريد يقوم السمسار بوصفه مندوبا عن الزارع في عقد الصفقة باخطار الزارع بالكمية المباعة ومكان وميعاد التوريد كما يتولى تحصيل الثمن لحساب الزارع ويخصم منه تكاليفه وعمولته أى سمسرتة ثم يرسل المبلغ المتبقى للزارع . والبيع عن طريق السماسرة تعتبر محدودة نسبيا لأن الكميات التى يقبل هـ . ولاء التعامل فيها لا بد أن تكون كبيرة نسبيا لا تقل عن حمولة أو حمولات كاملة لعربات السكك الحديدية أو اللوريات حتى تكفل لهم جزاء كافيا على جهودهم التى يبذلونها فى البحث عن المشترين ومفاوضتهم لتحديد شروط صفقات البيع لحساب عملائهم من الزراع :

البيع المباشر للمستهلكين : إن البيع المباشر للمستهلكين كما يبدو من التسمية إن هو إلا قيام الزراع بوصفهم منتجين بالبيع مباشرة للمستهلكين . وتجرى معظم المبيعات بالنقد الفورى اللهم إلا فى حالات قليلة يجرى البيع فيها بالأجل لوقت قصير . ويهدف الزراع من إتباع هذه الطريقة الحصول على النقد السائل وزيادة دخولهم بتقليل أجور الوسطاء أو أرباحهم وتقليل خسائرهم الناتجة عن تلف بعض منتجاتهم سريعة العطب التى لا تجد لها مشتريا حاضرا على المزرعة . ويسلك الزراع عددا من المسالك للوصول إلى المستهلكين يمكن حصرها فى (١) الانتقال بمنتجاتهم إلى أى سوق من أسواق الزراع المجانية أو أسواق البلديات أو الأسواق الحكومية فى المدن القريبة حيث ينتظرون فى صفوف بينها عمرات ويتولى كل منهم عرض منتجاته على المشترين ومساومتهم على الاسعار أو (٢) المرور على المنازل فى المناطق المكدسة بالسكان والبيع لربات البيوت تماما كالباعة الجائلين أو (٣) المرور على المطاعم والفنادق بقصد عرض منتجاتهم مباشرة على مستعمليها أو (٤) الاتصال بالمستهلكين عن طريق البريد أو الاعلان وعند تلقى الطلبات

يرسلونها بالبريد أو بالقطارات السريعة أو (ه) البيع على جوانب الطرق. أو (٦) البيع للزراع المجاورين . ويلجأ الزراع للبيع المباشر لتصريف منتجاتهم من الألبان والبيض والحب والزبد والزهور وبعض أصناف الخضار ... الخ .

البيع عن طريق الجمعيات التعاونية للزراع : تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية أى جمعيات الزراع كما تسمى أحيانا - ببيع المنتجات المزرعية التى ينتجها أعضاؤها ويوجد منها حاليا بمصر ما يزيد على أربعة آلاف جمعية تعاونية تتولى بيع المنتجات المزرعية الرئيسية لأعضائها كالقطن والكتان والأرز والفول ... الخ .

البيع عن طريق الهيئات التمويلية : كثيراً ما يلجأ الزراع إلى الاقتراض من مصادر ائتمان مختلفة وأحيانا تشترط هذه الهيئات التمويلية على الزراع الراغبين فى الاقتراض منها أن يتعهدوا ببيع زروعهم التى استثمرت القروض فى إنتاجها عن طريقها أو على الأقل تحت إشرافها .

البيع بالمزاد : يقوم الزراع الراغبون فى بيع منتجاتهم بهذه الطريقة إلى شحن منتجاتهم إلى واحدة من الوكالات العاملة بسوق معينة وتتولى هذه الوكالة بمجرد وصول الشحنة إليها تقسيمها إلى لوطات تسمى وطيعتها ونوعها ومرتباتها وأحجامها وتعرض منها عينات على المشتريين قبل بدء المزاد وعندما يحين الموعد المحدد يبدأ المزاد وتباع الكميات لمن أعطى أعلى سعر أثناء عملية المزاد .

البيع بالاعلان : يستعمل الزراع هذه الطريقة عند بيع ثمار أحراش الفاكهة التى ينتجونها أو بيع حيوانات التسمين أو الخيول ... الخ . ولكى يستفيد الزارع أقصى استفادة من هذه الطريقة عليه أن يحسن إختيار وسيلة الاعلان الذى قد يجرى نشره فى الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية أو فى نشرة ترسل للمعنيين

بأمر الزروع التي سيجرى بيعها بحيث تصل اليهم في الوقت المناسب تماما .

العامل الوكالى

مهيده : يعتبر العامل الوكالى الثالث في مجموعة العوامل المؤثرة على تشكيل وإعداد البرنامج التسويقي المزرعى والزرى . ويختص هذا العامل باختيار الوكالة أى المنشأة الاقتصادية التسويقية التى ستولى عنه تسويق الزروع التى أنتجتها مزرعته ولكى يحسن تقييم نوع الوكالة التى ستقوم بتسويق زروعه المختلفه يجدر بالزارع أن يضع فى إعتباره الأمور التالية : (١) الرغبة النسبية فى واحدة من الوكالات المتاحة (٢) الضمانات الواجب إتخاذها عند التعامل مع كل نوع من هذه الوكالات (٣) تكاليف التعامل مع كل واحدة من تلك الوكالات .

اختيار الوكالة التسويقية : إن الزارع الذى يتم بعمله المزرعى والذى يضمم على بذل جهده فى إختيار الوكالة التسويقية المناسبة التى تتولى عنه مهمة تصريف زروعه والذى يعمل دائما على الإلمام بالظروف السوقية ولديه الكميات الكافية من الزروع التى تبرر الجهد والفكر والوقت الطويل المبذول سعيا وراء تصريفها والذى يرغب فى بيع زروعه بأسعار مجزية يمكنه أن يختار واحدة من المنشآت الخاصة - التى قد تكون منشأة سمسار أو تاجر قومسيونجى - لتصريف زروعه أو زروعه .

وعلى العكس من ذلك فى حالة الزارع غير القادر على إعطاء هذا الأمر الوقت الكافى والجهد والتفكير الكافيين لإختيار الوكالة التى ستولى عنه تصريف منتجاته والإشراف على جهودها فى هذا السبيل أو الذى ليست لديه الكميات الكافية من الزروع التى تغرى تلك المنشآت بقبول الإنابة عنه فى تصريف زروعه

أو الذي ليست لديه المقدرة على المتابعة السوقية فإن من المستحسن له أن يلجأ في تصريف زروعه إلى واحدة من الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية .

وإذا فضل الزارع الاعتماد على واحدة من الوكالات التسويقية الزراعية الخاصة في تصريف زروعه فإن من المستحسن له أن يدخل في إعتباره عند الاختيار النقاط التالية : (١) طول مدة خبرتها بالعمل الذي تراوله (٢) سمعتها المتداولة في السوق بين عملائها من الزراع أو بين الناس في منطقة نشاطها (٣) السرعة التي تتخلص بها من النعم التي تتداولها خلال ساعات العمل (٤) مقدرتها على الإبقاء والاحتفاظ بموكليها من العملاء الزراع (٥) مدى فطنة عملاء الوكالة من الزراع الذين يبيعون عن طريقها (٦) نوع المشترين الذين تباع لهم الوكالة زروع موكليها (٧) مدى تعدد أو تخصص الوكالة في نوع النعم الزراعية التي يجرى التعامل فيها (٨) تقييم طريقة معاملتها مع عملائها ومدى سعيها لإرضائهم .

وعلى الزارع الأريب أن يبدأ تحرياته الجديدة عن هذه الوكالات التسويقية من جيرانه المجربين أو من كل من سبق له هذا النوع من التعامل وبعد أن يتجمع لديه مافيه الكفاية من المعلومات عنها يمكنه أن ينتخب منها الوكالة المرغوب فيها والموثوق بها والمناسبة لنوع العمل المطلوب منها أدائه .

الوكالات التسويقية الخاصة: يتضمن مصطلح الوكالات التسويقية الخاصة عددا كبيرا نسبيا من مختلف أنواع المنشآت التي تقوم بتسويق المنتجات المزرعية فقد تكون هذه الوكالات أفرادا أو تجارا أو تجارا قومسيونجية أو سمسرة في السوق المركزية يتولون بيع الزروع بالوكالة عن أصحابها من الزراع كما قد تكون ممثلين في السوق المحلية لمنشآت صناعية أو تجارية كبرى يتولون عنها مهمة المرور والشراء المباشر من المزارع أو قد يقومون بالاحتفاظ بمكانب أي مراكز لهم في السوق

المحلية يمكن للزارع الاتصال بها عند الزوم . أو قد تبدو في صورة مشترين متجولين قد يكونوا مندوبين يعملون لصالح أصحاب الشون أو الجزارين أو أصحاب محالج القطن أو المعبتين أو اصحاب محل التجزئة ... الخ .

وعندما يرغب الزارع في بيع زروعه عن طريق احدى الوكالات التسويقية الخاصة فإنه ليس من المحتم عليه أن يرتبط بعقد معها وعلى ذلك فيبدو أنه في مثل هذه الحالة سيكون في مقدوره السيطرة الكاملة على منتجاته وسيتصرف فيها وفقا لمصلحته . كما أنه ستكون لديه الحرية في اختيار واحد أو أكثر من المشترين المتاحين له . كما أن في مقدوره عند الضرورة المطالبة بالدفع الفوري الكامل للثمن والتسليم الفوري للمنتجات . كما أن في مقدوره الاشتراط أن تحمل زروعه علامة تجارية وأن يجرى بيعها باسمه بسعر أدنى يحدده بنفسه أو قد يترك السعر مفتوحا أى غير محدد على أن يحتفظ لنفسه بحق الموافقة أو الرفض بالنسبة للسعر الذى تباع به .

الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية : عندما يقرر الزارع البيع عن طريق جمعيته التعاونية الزراعية التسويقية فإنه في حقيقة الامر يكون قد حول مسئولياته وواجباته التسويقية المزرعية إلى منشأة أى وكالة تسويقية مسئولة امامه وأمام زملائه من الزراع الآخرين بوصفهم أعضاء واصحاب هذه الجمعية . وتقوم هذه الجمعيات التعاونية بخدمات تسويقية جلية لأعضائها إذا ما كانت إدارتها رشيدة وملمة بالأحوال السوقية كل هذا بتكاليف الخدمة فقط . هذا بالإضافة إلى خدماتها الأخرى المتعلقة بالشئون التمويلية ومساعدة الاعضاء في تشكيل برامجهم الإنتاجية الزراعية والمزرعية وتكوين التسهيلات الأخرى التى تكفل تقليل فرص ضياع أو فساد المنتجات كما تتولى عنهم عمليات النقاوة والتدريج والتعبئة... الخ .

كما تتولى تصريف مشتقات تلك الزروع في صورة منتجات ثانوية الأمر الذي يعود على الأعضاء ببعض الدخول الإضافية .

وتسويق المنتجات المزرعية تعاونيا قد يتطلب من الزراع الانضمام إلى هذه التعاونيات والدخول معها في عقود ملزمة طويلة الاجل تتطلب منهم تسويق زروعهم كلها أو بعضها عن طريق تلك الجمعية التعاونية وهو إجراء يحد من حرية الزارع في اختيار الوكالة التسويقية الأصح خصوصا إذا أصبحت إدارة الجمعية - لسبب أو لآخر - إدارة غير رشيدة وفي الوقت الحالي ووفقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية أصبح التسويق التعاوني للزروع الرئيسية بأسعار محددة بالنسبة للأنواع والأصناف والرتب والدرجات جزءا لا يمكن فصله من السياسة الاقتصادية الزراعية القومية في الجمهورية العربية المتحدة.

العامل النقلي

مهيّد : عندما يتضمن البرنامج التسويقي المزرعي استخدام تسهيلات نقلية غير تلك الموجودة بالمزرعة فمن الواجب إدخال العوامل التالية في الاعتبار عند تقرير وسائل النقل التي سيجري إختيارها : (١) معرفة كل أنواع التسهيلات النقلية غير المزرعية الموجودة في متناول يد الزارع (٢) طبيعة التسهيلات النقلية التي تؤديها كل واحدة منها (٣) تكاليف خدمات التسهيلات النقلية (٤) القوانين القومية المنظمة لتجارة الزروع الداخلية والدولية .

الأنواع التسهيلات النقلية غير المزرعية يمكن حصر وسائل النقل المتاحة للزراع فرصة إختيار واحدة أو أكثر منها لنقل زروعهم في (١) قطارات البضائع

البخارية أو الكهربائية (٢) البواخر التي تعمل عبر الأنهار أو في أعالي البحار
(٣) المراكب الشراعية والصنادل والمعديات (٤) اللوريات ومقطوراتها
(٥) الطائرات (٦) الطرود البريدية (٧) قطارات الركاب السريعة .

طبيعة التسهيلات النقلية : يحتاج شحن الزروع بالقطارات أو وسائل
النقل المائي إلى مراكز للشحن وأخرى للاستقبال قد تكون محطات سكك حديدية
أو موانئ أو على الأقل أرصفة لرسو السفن أو المراكب. وفي مثل هذه الحالات يجب
على الزارع الشاحن أن يقوم بعمل الترتيبات اللازمة لشحن زروعه من نقط القيام
وأيضا بأعداد الاجراءات اللازمة مع المشتري ليتسلم الزروع المباعة له عند وصولها
إلى غايتها في نقط الوصول أو مع حامل يتولى عمليات تفريغ تلك الزروع ونقلها
ويتضمن النقل بهاتين الوسيلتين ثلاث خطوات هامة : (١) توصيل الزروع إلى
مراكز الشحن والتحميل ويتولاها الشاحن (٢) نقل الزروع إلى غاياتها وتتولاها
هيئات ومنشآت النقل (٣) تفريغ وسحب الزروع من مراكز الوصول . وتبدأ
مسئولية هيئات ومنشآت النقل عن الزروع المشحونة من وقت الاستلام وتنتهى
عند نقط الوصول والتسليم . ورغم الجهود المستمرة التي تبذلها هيئات ومنشآت
النقل لارضاء عملائها بالمحافظة على بضائعهم من التلف أو الضياع فقد تفشل
أحيانا في تحقيق هذه الاهداف المنشودة ولهذا يحسن بالزارع أن يقوم بعمل
التحريات اللازمة المتعلقة بهذه الأمور من جيرانه أو سكان بيئته من سبق لهم
التعامل مع تلك الهيئات والمنشآت عن سمعتها وعن مدى رضائهم واقتناعهم
بكفاية خدماتها النقلية على أن يقوم برصد وحفظ كل البيانات الخاصة بمن يقع
عليه الاختيار من تلك الهيئات والمنشآت النقلية في ملفاته أى أرشيفه الخاص
للمفاضلة بينها حين تدعو الحاجة إليها عند تسويقه لزروعه .

وينمو وتقدم النقل باللوريات أصبح العديد من الزراع يعتمدون على اللوريات في نقل منتجاتهم المزرعية الى الاسواق المختلفة وحاليا يوجد العديد من منشآت النقل باللوريات إلى جميع انحاء الجمهورية كما تخصصت هذه المنشآت - وهذا وفقا لطبيعة تجهيزات لورياتها - في نقل زروع معينة كنقل الحبوب أو الاقطان أو الخضروات أو الفاكهة أو الحيوانات الحية أو اللحوم المذبوحة والخضروات المجمدة أو اقفاص وصناديق الفاكهة ... الخ . ويتميز النقل باللوريات إلى أنه ينقل الزروع مباشرة من المزارع إلى غاياتها مباشرة دون إعادة التحميل والتفريغ الأمر الذى يقلل من تكاليفها وايضا يقلل من نسبة الفاقد والتالف بسبب تعدد عمليتي التحميل والتفريغ في حالة استعمال وسائل النقل الأخرى هذا بالإضافة إلى مرونة عمليات النقل باللوريات التي لا تقتيد بموانى أو محطات سكك حديدية أو أو مطارات كنقط للوصول .

وبدأ النقل الجوى في الظهور كوسيلة سريعة من طرق نقل الزروع إلا أنه للآن وبسبب إرتفاع تكاليفه والاحتياطات الواجب اتخاذها عند النقل به يعتبر محدودا ولا يستعمل إلا في نقل الزروع سريعة العطب مرتفعة القيمة وفي مواسم معينة كالسكريناس ... الخ .

ويعتبر نقل الزروع بالطرود البريدية أو بالقطارات السريعة محدودا للغاية بسبب الشروط المتعلقة بالوزن والحجم ويستعمل الأخير عادة في نقل الدواجن والزهور واقفاص وصناديق الخضر والفاكهة وغيرها من الزروع سريعة العطب مرتفعة القيمة السوقية نسبيا.

تأثير طبيعة ومواصفات الزروع على اختيار وسائل النقل : أن قرار الزراع

الخاص باختيار وسيلة النقل بما تتضمنه من تسهيلات ثقيلة لا بد وأن يتوقف اصلا واساسا على طبيعة ونوع ومواصفات زروعه التي سيجرى تسويقها . فعندما يريد الزارع نقل منتجاته المزرعية سريعة العطب كالفاكهة والخضر والالبان والبيض ... الخ لمسافات بعيدة لسببها عليه أن ينتقى واحدة من وسائل النقل السريعة المزودة بالتسهيلات الخاصة - بوسائل التبريد أو التجميد مثلا - التي تكفل المحافظة على مواصفات زروعه من التدهور أو العطب أو الفساد حتى تصل إلى غاياتها أى إلى نقط وصولها وهي في الحالة التي يطلبها فيها المشترون : وعلى العكس من ذلك في حالة الزروع التي لا تعطب بسرعة كالقطن والحبوب من فول وقمح ... الخ . فلا تحتاج إلى تسهيلات ثقيلة خاصة أكثر من توفير الحجم منها الذي يكفل الحركة الكاملة والعثور على وسيلة النقل التي توصلها إلى غايتها دون فقد أو سرقة طوال فترة النقل . أما الزراع منتجوا الحيوانات فعليهم اختيار وسائل النقل المجهزة بتسهيلات نقل الحيوانات بما في ذلك توافر مياه الشرب والتهوية ... الخ . بما يقلل إصابة الحيوانات المشحونة باحداث غير مرغوبة تقلل من قيمتها عند عرضها في الأسواق وبما يكفل وصول شحنات الحيوانات إلى تلك الأسواق في الاوقات المحددة . وفي جميع الاحوال يحسن بالزارع تحويل عوامل المجازفة المتعلقة بفترة النقل للغير بالتأمين عليها .

تكاليف الخدمات النقلية : يجب أن يدخل الزارع في اعتباره دائما موافقة الخدمات النقلية مع انخفاض تكاليفها . ويقوم الزارع بمقارنة أجور النقل التي تتقاضاها منشآت النقل المختلفة مع بعضها في ضوء نوع الخدمات التي تؤديها كل واحدة منها . وفي العادة توجد قوائم مطبوعة لفئات النقل التي تتقاضاها منشآت النقل بالسكك الحديدية والبريد والطائرات والسفن أما النقل بالمراكب الشراعية

وباللوريات فليست له مثل هذه القوائم بل تتحدد فئات النقل لكل صفقة على حدة وفقا لقوة مساومة كل من الطرفين أى صاحب منشأة النقل والزارع كما تتوقف على نوع المنتجات المزرعية التى سيجرى نقلها وطبيعتها ومدى الاحتياطات الواجب اتخاذها أو نوع الخدمات الواجب اداؤها أثناء رحلة النقل كما فى حالة مراقبة الحيوانات المشحونة والعناية بتغذيتها ونوع الطرق التى ستسير عليها اللوريات وطول مدة الرحلة ... الخ .

العامل السعري

تمهيد: يعتبر العامل السعري الاعتبار الاخير الواجب مراعاته فى تقرير وتصميم البرنامج التسويقي المزرعى . وهو يتضمن عددا من المقارنات يمكن حصر أهمها فى :
(١) مقارنة صافى الدخول المتحصل عليها من مختلف الأسواق بعد خصم تكاليف الاستقطاعات التسويقية بما تتضمنه من تكاليف نقل وتخميل وتفريغ وسمسة وعمولات وتخزين وتأمين وفاقد (الفساد أو السرقة) . (٢) مقارنة صافى الدخول المتحصل عليها من بيع الزروع فى مختلف الأسواق وتلك المتحصل عليها من المبيعات التى يجرى تحصيل قيمتها عند الشحن (F.O.B.) . (٣) مقارنة الدخول المحتملة من الزروع غير سريعة العطب التى يجرى بيعها فور اعدادها للسوق وتلك التى يجرى تخزينها وحجزها عن السوق أملا فى ارتفاع أسعارها مع ادخال تكاليف التخزين والفروق الناشئة عن تدهور المواصفات والفقد فى أسعار الفائدة على رأس المال ... الخ . فى الاعتبار عند الاحتساب :

وينبنى القرار النهائى بالنسبة للعامل السعري على أى واحدة من هذه الاحتمالات التى تدر على الزارع احسن صافى دخل أى بعد ادخال كل الأسواق والطرق والوكالات

في الاعتبار وايضا بعد ادخال اجماليات المنتجات المحتملة وخصم اجماليات التكاليف التسويقية المحتملة منها في الاعتبار. وفي وجود عروض سعرية فعلية يعتبر موضوع اتخاذ قرار نهائي سهلا ميسرا . أما في حالة غياب تلك العروض فتبدأ عملية اتخاذ مثل هذا القرار النهائي في التعقيد عندما يبدأ الزارع في تقرير واختيار أى المترادفات أصلح له البيع الفوري عند تمام نضج زروعه وتمام إعدادها للسوق أو الاحتفاظ بها وتخزينها أملا في تحسن أسعارها المستقبلية بالقدر الذي يغطي تكاليف تخزينها والفاقد منها ويتبقى له في آخر المطاف صافي دخل مجز يفوق صافي دخله المتوقع من البيع فور النضج . وهذه المظاهر الأخيرة تهرنا إلى استعراض المواضيع التالية .

تحليل واستخدام الأسعار المذاعة كدلائل : تعتبر الأسعار المذاعة أرقاما توضح حالة سوق معينة بالنسبة لزراع أو زروع معينة في وقت معين مقيمة على أساس وحدة القيمة أى النقود . وتمثل عادة أحسن ملاحظات الشخص أو الهيئة التي قامت بإذاعتها على أساس من واقع الصفقات الفعلية أو على أساس من العروض أو العطاءات المقدمة لعقد صفقات محتملة . وتجري اذاعة مثل هذه الأسعار في الصحف اليومية والدوريات والمجلات الزراعية وتقوم بإعدادها وإذاعتها هيئات عامة أو خاصة متخصصة في هذا النوع من أوجه النشاط الاقتصادي . وتكون مثل هذه الأسعار المذاعة والمقتبسة من أسعار الصفقات الحقيقية أو أسعار الصفقات المحتملة الأساس الذي تنبنى عليه المتاجرة في النعم الزراعية بوصفها البارومتر الذي يوضح حالة السوق . الأمر الذي يبدو منه مدى أهمية المام الزارع بطبيعة واحتمالات استخدام الأسعار المذاعة للاهتمام بها في تقرير خطة تسويقية زراعية مزرعية ذات كفاءة وجدارة عالية خصوصا وأن معظم الزروع

نادراً ما تستقر أسعارها على حال لمدة أيام قليلة. فالأسعار المذاعة والامر كذلك تستعمل كمرآة تعكس التغيرات والاتجاهات الفعلية للمستويات السعرية كما تدل بصفة عامة على أوضاع العرض والطلب السائدة كما تعكس صور الطلب على أنواع معينة من الرتب والمواصفات... الخ. وإذا كانت الأسعار المذاعة خاصة بأسعار العقود في إحدى البورصات فهي توضح أحسن التوقعات السعرية للذمة موضوع الاعتبار حين تحين آجال تلك العقود وبالتالي تعتبر مرشداً وهادياً للزارع يمكنه أن يبنى عليه برنامجاً وخططه التسويقية الزراعية والمزرعية المستقبلية.

تأويل وتفسير الأسعار المذاعة : مهما كان مصدر أنباء الأسعار المتعلقة بالتغيرات السوقية التي تعكسها الأسعار المذاعة فإن من أول واجبات الزارع الأساسية أن يتعرف على طريقة جمع البيانات المتعلقة بها وأيضاً بالمرحلة التسويقية التي جمعت فيها. فبعض هذه الأسعار المذاعة جرى جمعه وتحليله بدقة بواسطة مراسلين مدربين أتم تدريب الأمر الذي يجعل الاعتماد عليها مطمئناً نسبياً في حدود التوقعات المستقبلية والأحداث العادية المتوقعة في أحوال السوق. البعض الآخر لم يجر جمعه أو تبويبه أو تحليله بطريقة دقيقة بما يجعل الاعتماد عليها في تقرير السياسات والخطط التسويقية الزراعية يتضمن فيما يتضمن مزالق عديدة خطيرة قد تودي بالوارع وتلاحق بمزرعته خسائر فادحة. لهذا يحسن بالزارع الاعتماد على مصادر أمينة للأنباء السوقية يعتمد عليها.

وبالمثل يحسن بالزارع أن يتأكد من نوع السوق الذي جمعت منه البيانات المتعلقة بالأسعار المذاعة وموضعه في الجهاز التسويقي بمعنى هل هو حلقة قطن في السوق المحلية مثلاً أو في سوق تجميعية إقليمية أو في سوق مركزية أو في

السوق الاستهلاكية النهائية ... الخ . وعموما فقد أصبحت مسألة الاسعار
المذاعة مسألة سهلة في الجمهورية العربية المتحدة حيث يجرى تسويق الزروع
الرئيسية عن طريق الجمعيات التعاونية وفقا لقوائم سعرية محددة لكل رتبة أو
درجة معينة من رتب أو درجات تلك الزروع مع بيان الفروق السعرية
الناشئة عن الانحراف عن رتب ودرجات الاساس التي تقيم على اساسها
اسعار الزروع .

(تم بحمد الله)

مراجع عربية

- زكى محمود شبانة (دكتور) - الترويج الزراعى : المعالم الرئيسية فى الاقتصاد التسويقي الزراعى المصرى - التحرير الثانية - الاسكندرية : دار المعارف - ١٩٦٤ .
- عبد الغنى غنام - الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع - القاهرة : مطبعة العلوم - الطبعة الاولى - ١٩٣٩ .
- محمد السيد محمد (دكتور) - الاقتصاد الزراعى - القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٥٣ .
- محمد منير الزلاقى (دكتور) ادارة الاعمال الزراعية (تنظيم) - محاضرات غير منشورة فى مادة اقتصاد زراعى ٧ - كلية الزراعة - دمنهور - ١٩٤٦ .
- _____ ادارة الاعمال الزراعية (رقابة) - محاضرات غير منشورة فى مادة اقتصاد زراعى ٨ - كلية الزراعة - دمنهور - ١٩٤٦ .
- _____ الزراعة المصرية : معالم رئيسية فى الكون الاقتصادى الزراعى المصرى - (استنسل) - الاسكندرية - ١٩٥٩ .
- _____ مدى خطأ الاستناد الى قيم المثل الضريبية الرأسالية والايجارية عند الفصل فى دعاوى النزاع على الأثمان والايجارات الزراعية ، - مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية - العدد من الثالث والرابع من السنة الرابعة ١٩٥١ - كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية : الاسكندرية ١٩٥١ .

- محمد منير الزلاقي (دكتور) ومصطفى فكرى - معالم رئيضية في علم الاقتصاد الزراعى - (استنسل) - الاسكندرية - ١٩٥٤ .
- مصطفى فكرى (دكتور) - المعارف الرئضية في التسويق الزراعى - الاسكندرية: دار المعارف - ١٩٦٦ .

مراجع أجنبية

Adams, Richard Laban, *Farm Management : A Text-Book for Student, Investigator, and Investor*. New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., First edition. 1921.

..... *Farm Organization*, California, Berkley : Second edition, 1939.

..... , *Managing Western Farms and Ranches*, A series of monographs, California Berkley : March, 1938.

Black, John D., Ed., *Research in Farm Management,, Scope and Method..* Bull. no. 13, Prepared under the direction of the Advisory Committee on Social and Economic Research in Agriculture, Social Science Research Council, New York City June: 1932.

....., and Albert G. Black, *Production Organization*, New York: Henry Holt and Company, 1939.

....., Marlon Clawson, and others, *Farm Management*, New York: The Macmillan Company, Fifth Print, 1953,

Bond, V. B., M. C. Hart, and L. C. Cunningham, *Farm Management and Marketing*, New York: John Wiley and Sons, Inc., 1942.

Boulding, Kenneth E., *Economic Analysis*, New York : Harper and Brothers, 3rd. ed., 1955.

Carpenter, G. Alvin, *Farm Size in California*, U.S D.A., BAE, Berkley, California, 1940.

Carter, R.R., *Labor Saving through Farm Job Analysis*, Burlington, vermont : Vermont Agricultural Experiment Station, Bull. no 503, 1943.

Du Coff, Louis J., and Margaret Jarman Hagood, *Differentials in Productivity and in Farm Income of Agricultural Workers by Size of Enterprise and by Regions*, U.S.D.A , BAE 1944.

Duggin, T.W., and Ralph W. Battles, *Financing the Farm Business* New York : John Wiley and Sons, Inc., 1950

Efferson. J. Norman, *Principles of Farm Management* New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1953.

Forster, G. W., *Farm Organization and Management*, New York: Prentice-Hall, Inc., 1938.

Heady, Earl O., and Harold R. Jensen, *Farm Management Economics*, New Gersey, Englewood Cliffs : Prentice-Hall, Inc., Second Print, 1955.

Holmes, C. L., *Economics of Farm Organization and Management*,
Boston : D. C. Heath Company, 1928.

Hopkins, John A., *Elements of Farm Management*, New York :
Prentice Hall, Inc., 1939

Johnson, Neil W., *Planning the Farm for Profit and Stability*,
U. S. D. A., Farmers Bulletin. 1965, 1945

Robertson, Lynn, *Importance of Different Farm Management Factors
Under Varying Price Conditions in Northwestern Indiana*,
Burdue Bull. 452, 1940.

Ruden, Walter L., *Farm Size and Its Relation to Volume of Production,
Operating Costs and Net Returns — Southern Nebraska,
1930 - 1939*, Nebraska Bull. 346 , 1943.

Thomsen, Frederick L., *Agricultural Marketing*, New York :
McGraw-Hill, Book Company, Inc , 1951.

..... , *Agricultural Prices*, New York : McGraw-Hill
Book Company, Inc , 1936.

Warren, G. L., *Farm Management*, New York: The Macmillan
Co., 1916,

مطبعة المصري

٩ شارع ابن نوري - محطة الرمل

تلفون ٣٧٤٠٦ إكسندية

١٩٥٥

Bibliotheca Alexandrina



0634255

٢/٧٢/٠١/٠٣١

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل
فرع الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول — ٢ ميدان التحرير (المنشأة)